

إندلاع السلام

«نيفاشا»

قصتي مع مفاوضات أطول حروب أفريقيا

هيلدا فرافجورد جونسون



ترجمة: فريق ميتافرسي



2011

هيلدا جونسون



عملت هيلدا فراجفورد جونسون وزيرة للتنمية الدولية في النرويج لفترتين من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وقد لعبت دوراً محورياً في عملية سلام السودان التي انتهت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ١٩٩٨ كونّت هيلدا جونسون ما عرفت بمجموعة أوتستاين التي تشكّلت من وزراء التنمية في المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والنرويج وقادت تغييرات حاسمة في سياسات وممارسات التنمية. انخرطت هيلدا جونسون بوصفها وزيرة، كما في مناصبها اللاحقة، في جهود بناء السلام والانتقال في مراحل ما بعد الأزمات في الكثير من البلدان الإفريقية. وتعمل هيلدا جونسون الآن نائبة للمدير التنفيذي لليونيسف. ولدت هيلدا جونسون في أروشا بتنزانيا. وقد حصلت قبل انتخابها في البرلمان النرويجي (١٩٩٣ – ٢٠٠١) على درجه فوق جامعية في انثربولوجيا التنمية.

يمثل هذا الكتاب رواية هيلدا من الداخل حول كيف تفاوض طرفا أطول حرب أهلية في أفريقيا، أي الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني لإنهاء عشرين عاماً من سفك الدماء. وتأخذنا هيلدا، مستفيدة من قدرتها الفريدة على التواصل مع قائد الحركة الشعبية الراحل جون قرنق وعلي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني في رحلة أخّاذة تبدأ منذ مستهل المحادثات في نيروبي إلى لحظة توقيع الإتفاقية ذات المائتين وستين صفحة في نيفاشا بعد ستة عشر شهراً. وهذه الرحلة غنية بالنظر العميق في الديناميات السياسية لشمال وجنوب السودان، بقدر قوة استخلاصاتها حول آليات التفاوض والحاجة لارتباط قوي من قبل المجتمع الدولي.

كوفي أنان



Khartoum - Mohammed Nageeb 41 Amarat st. Tel: 155134885 +249
Mob.:122102076 +249 Cairo Tel: 0196428774 (202) E-mail:eliasfann@hotmail.com

خطوط الغلاف: الفنان تاج السر حسن


إندلاع السلام

إندلاع السلام

••

تأليف

هيلدا ف. جونسون

••

الناشر

دار مدارك للطباعة والنشر

••

المترجم

ميتافرسي للترجمة

وإستشارات التنمية

••

تصميم الغلاف

الياس فتح الرحمن

خطوط الغلاف

تاج السر حسن سيد أحمد

••

الإشراف العام:

- الياس فتح الرحمن
- مجدي النعيم

••

رقم الإيداع : ٣٣٩ / ٢٠١١

هيلدا فرافجورد جونسون



قصتي مع مفاوضات أطول

حروب أفريقيا « نيفاشا »



منشورات مدارك

2011

sussex

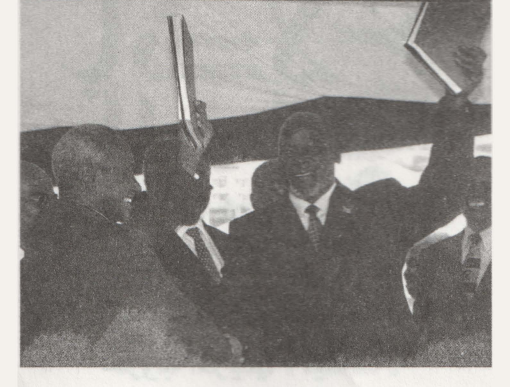
••

الطبعة الإنجليزية الأولي ٢٠١١

WAGING PEACE IN SUDAN

The Inside Story of the Negotiations That Ended Africa's Longest Civil War

HILDE F. JOHNSON



sussex
ACADEMIC
PRESS
Brighton • Portland • Toronto

CMI CHR. MICHELSEN INSTITUTE

••

المحتويات

مقدمة كوفي أنان

●●

إنها لحقيقة مؤلمة أن إحلال السلام أكثر مشقة على الدوام من شن الحرب. غير أن حصاد السلام بلاشك هو الأوفر عائداً. لقد استغرقت إتفاقية السلام الشامل التي أنهت في عام ٢٠٠٥ الحرب الأهلية الثانية في السودان ثلاثة سنوات تقريباً لتبلغ تمامها، وما كانت هذه الاتفاقية لتوقّع على الاطلاق لولا إخلاص مجموعة صغيرة من الأفراد، من السودان ومن المجتمع الدولي. ومن بين أعضاء المجتمع الدولي تبرز هيلدا ف. جونسون، وزيرة التنمية الدولية في النرويج وقتها، نائبة المدير التنفيذي لليونيسف الآن، بجهودها التي لم تكل لجمع اللاعبين الكبار.

ويمثل هذا الكتاب رواية هيلدا من الداخل حول كيف تفاوض طرفا أطول حرب أهلية في أفريقيا، أي الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني لإنهاء عشرين عاماً من سفك الدماء. وتأخذنا هيلدا، مستفيدة من قدرتها الفريدة على التواصل مع قائد الحركة الشعبية الراحل جون قرنق وعلي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني في رحلة أخّاذة تبدأ منذ مستهل المحادثات في نيروبي إلى لحظة توقيع الإتفاقية ذات المائتين وستين صفحة في نيفاشا بعد ستة عشر شهراً. وهذه الرحلة غنية بالنظر العميق في الديناميات السياسية لشمال وجنوب السودان، بقدر قوة استخلاصاتها حول آليات التفاوض والحاجة لارتباط قوي من قبل المجتمع الدولي.

النزاع السوداني الشمالي – الجنوبي كان لعقدين تقريباً واحداً من تلك النزاعات المعقدة، وقد بدا عصياً على الحل ما لم تُغيّر بيئة السياسات الأوسع على نحو درامي. وكما تشير هيلدا فقد أدت أحداث ١١ سبتمبر المأساوية إلي هذا التغيير ووفرت الحافز لإتفاقية السلام الشامل. وبدون الشعور الملح الذي خلقته صور إصطدام الطائرات وإنهيار البرجين، لم يكن من المرجح أن توافق النخبة الحاكمة في الخرطوم على التسويات الضرورية. لكن وبقدر



مـا أسعفت الديناميات الخـارجية المفاوضات، تساعدنا حتمية تلك المفاوضات علـى إدراك حجم الانسـداد في السودان. لقد كشف التطبيـق المتباطئ والمثقل بالمشـاكل للإتفاقية عبر السنـوات الخمس الماضية أن مـأزق الإنسداد سيظل قائماً، وقد يتفاقم مع اقتراب الإستفتاء الحاسم حول مستقبل جنوب السودان. إذن فالحاجة إلى إحلال السلام في السودان هي أكبر من أي وقت، وهذا الكتاب لا غنـى عنه لأي شخص رصد وتابع ذلـك الجهد الخارق وأراد أن يجيب علي السؤال الصعب وهو: كيف تحقق ذلك السلام.

كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ١٩٩٧ - ٢٠٠٦

●●



شكر وتقدير

هـذا الكتـاب هو ثمرة لرحلتـي الشخصية. لكنه ما كان ليكـون ممكناً لولا عون ونصيحة العديد من الزملاء والأصدقاء في السودان وخارجه.

أولاً شكـري الخالص لكبـير المستشارين كيل هونديبو الـذي كانت معرفته وإخلاصـه للسـودان أمراً لا غنى عنه منذ البدايـة. فبدونه ربما ما كنت بدأت رحلتـي الشاقة لإنجاز السلام في تلك البلاد. ويعود الفضل في ذلك للسودانيين أنفسهـم. فالطريقـة التـي احتضنـوا بها مساهمتـي في عملية السـلام جعلتني أرغـب في أن أرى العمليـة تسـير حتـى نهايتها. لقـد حظيت برفقـة العديد من الناس طوال العملية عندما عملت مع زملاء من الجانبين الأمريكي والبريطاني ومع كبـير الوسطاء الجنرال سيمبيـو والقادة السياسيـين في الإقليم، شكري لهـم جميعاً وكذلـك لفريقي من السودانيـين، الذين كان دعمهـم لي حاسماً. وفي هـذا الصدد فقـد لعب الراحل هالفـور آسجـم دوراً كبيراً. فقـد كان أول ممثل للنرويـج لدي حكومة الخرطوم وللحركة/الجيشـ الشعبي لتحرير السودان، وقد نجح في بناء علاقات ممتازة مع الطرفين، وقدم لي من النصح والمشورة ما لا يقدر بثمن. وكذلك يستحق كل من فيجارد إليفسين و وتوم فرالسن، مبعوثا النرويج الخاصين أثناء فترة المفاوضات شكري وامتناني.

وهـذا الكتـاب مـا كان ليتحقـق بـدون تشجيـع السفـير إليفسـين، «ذراعي اليمنـى» الثمينـة خلال الجـزء الاكثر خطراً مـن المحادثات. فقد قـدم النصح الـلازم والمفيد. وبـدون كرم ووقت أصدقائي السودانيـين من الجانبين ما كان هذا الكتاب ليكتمل.

تقديـري العميـق لأعضاء وفـدي التفاوض مـن الحركة/الجيشـ الشعبي لتحريـر السـودان والحكومـة/ المؤتمر الوطنـي الذين أنفقـوا الساعات معي نناقش تفاصيل المفاوضات.



شكـر خاص إلى السيد علـي عثمان محمد طه نائب الرئيس لمشاركته الجادة – ولنـذره وقته وأفكاره وذكرياته. ففي غيـاب صديقنا الراحل الدكتور جون قرنـق دى مبيـور كانت معلوماتـه شديدة الاهميـة. كذلك شكـرى الخاص إلى سيلفـا كير ميارديت رئيس حكومة الجنوب ورئيس الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى ساعدنى فى استكمال وقائع مهمة.

هـذا الكتاب لا يمثل التاريخ المعتمـد للتفاوض حول اتفاقية السلام الشامل، بـل يمثل قصتـي، وينبغي أن يقرأ على هـذا النحو. تلقيت وإنـا أحكى قصتي مساعـدات جمـة مـن الدكتـور اويستايـن رونالـد سنـت. فقـد كان لنصحـه وإضافاتـه البحثية ومراجعته للمصادر دور في غاية الأهمية أثناء إعداد مادة هـذا الكتـاب. لقد كانت هنـاك مجموعة من الباحثين والخـبراء والمختصين في السـودان بمثابـة مجلس اختبـار لما ورد في هـذا الكتاب: فأنا مدينـة للدكتور جونـار سوربـو، والدكتور انـدرى استيانسـن والدكتور كيـل هودنبو. أما في المرحلة الأخيرة فقد قدم الدكتور مارتن دالي مساهمته في التحرير.

وختامـاً ما أقول كتب هذا الكتاب في إطـار زمالة معهد مايكلسن في النرويج. لقـد قدم هذا المعهـد مساهمته المالية كما قـدم فرصة الاستفادة مـن أرشيفات وزارة الخارجيـة الملكية النرويجية مـن خلال ذلك الدعم الكبير تمكنت من أن أصدر هذا الكتاب وشكري أجزله لهاتين المؤسستين.

وحـين أتقدم بشكري لكل هؤلاء الأصدقاء وكل تلك المؤسسات علي سخائهم الكبـير ، فأنـا أتحمـل بالطبـع المسئوليـة الكاملـة عـن أي سهـو أو أخطاء قد تجدونها في الكتاب، ووقوع الأخطاء دائماً ما يحدث – إذ توجد دائماً تفسيرات ووجهـات نظر متباينة حـول مثل تلك الأحـداث الكبـيرة. إن الآراء ووجهات النظـر الـواردة هنـا لاتعكـس بالضـرورة آراء الأمم المتحـدة واليونيسيف. فقصة هذه الرحلة هي قصتي وحدي من بدايتها حتي نهايتها.

••



عن المؤلفة

●●

عملت هيلدا فراجفورد جونسون وزيرة للتنمية الدولية في النرويج لفترتين من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. وقد لعبت دوراً محورياً في عملية سلام السودان التي انتهت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ١٩٩٨ كونّت هيلدا جونسون ما عرفت بمجموعة أوتستاين التي تشكّلت من وزراء التنمية في المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والنرويج وقادت تغييرات حاسمة في سياسات وممارسات التنمية. انخرطت هيلدا جونسون بوصفها وزيرة، كما في مناصبها اللاحقة، في جهود بناء السلام والانتقال في مراحل ما بعد الأزمات في الكثير من البلدان الإفريقية. وتعمل هيلدا جونسون الآن نائبة للمدير التنفيذي لليونيسف. ولدت هيلدا جونسون في أروشا بتنزانيا. وقد حصلت قبل انتخابها في البرلمان النرويجي (١٩٩٣ - ٢٠٠١) على درجه فوق جامعية في انثربولوجيا التنمية.

●●





Map by Ivar Windheim (based on United Nations Map No. 3707 rev 10, April 2007).

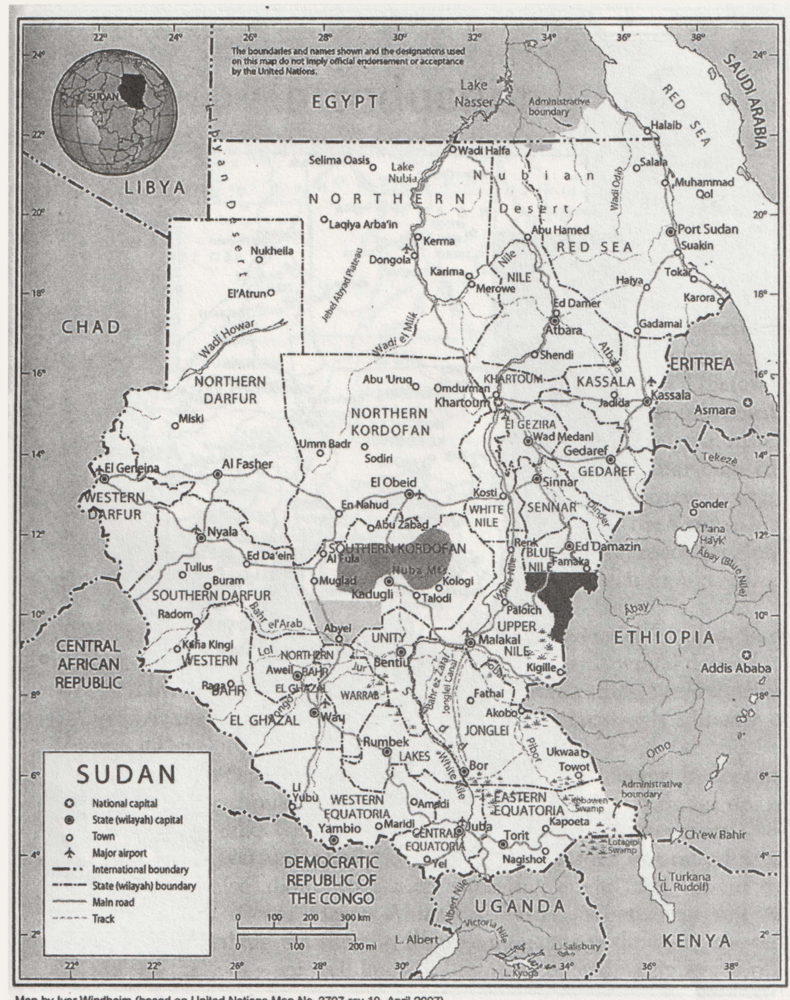
الخريطة ١ : السودان والبلدان المجاورة



Map by Ivar Windheim (based on United Nations Map No. 3707 rev 10, April 2007).

Darfur   Southern Sudan

الخريطة ٢ : جنوب السودان ودارفور



Map by Ivar Windheim (based on United Nations Map No. 3707 rev 10, April 2007).

Abyei — Nuba Mountains — Southern Blue Nile

The borders of the three areas indicated in the map are only indicative and do not reflect any opinion on demarcation of disputed borders.

الخريطة ٣ : أبيي وجبال النوبة وجنوب كردفان

المقدمة

أطول الحروب الأهلية في أفريقيا

□ □

المكالمة

●●

بدأ الأمر بمكالمة هاتفية في ٣١ أغسطس ٢٠٠٣. كان السيد علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني على الخط. كان قلقاً لأن محادثات حكومته مع حركة حرب العصابات الجنوبية، أي الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، قد وصلت إلى طريق مسدود. كنا قد التقينا قبل ذلك في روما عندما كان وزيراً للخارجية، وقد قال لي طه، الذي كان ينظر له على نطاق واسع بوصفه «رجل الخرطوم القوى» والذي يعمل عادةً من وراء الستار، الوقت قد حان للتفاوض على مستوى أعلى. كان علي عثمان سيحضر جنازة نائب الرئيس الكيني في نيروبي، وسألني إن كنت مستعدة للاتصال بالدكتور جون قرنق رئيس الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان للقائه هناك. وكان ينبغي صون طلبه بالكتمان.

كانت محادثات السلام قد تجمدت بعد اختراق تحقق في يوليو ٢٠٠٢. وحيث كانت وجهة نظري منذ أمد بعيد (ووجهة نظر كثيرين)، أن التقدم سيعتمد على الانخراط الشخصي لكبار القادة السياسيين، أبلغت نائب الرئيس إنني سأرى ما يمكنني عمله. وبوصفي وزيرة للتنمية الدولية في النرويج فقد بنيت علاقة وثيقة مع قرنق. لكن عندما تحدثنا في الأول من سبتمبر كان رئيس الحركة ممانعاً، وقال لي في المفاوضات ينبغي أن يأتي الكبار قرب الختام لكي تتبلور الخلاصات؛ وقد كانت مفاوضات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان مع الخرطوم أبعد ما تكون عن هذه المرحلة على أية حال.

كان دكتور جون (كما يسميه الناس) معنياً ليس بموقفه فحسب، وإنما أيضا بما قد يعنيه هذا الاجتماع للرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير. وسواء كان علي عثمان مهيمناً في الخرطوم (كما اعتقد الكثيرون) أم لا، فإن التوتر بين الرجلين كان معروفاً. وفى كل الأحوال كانت الشخصيات القيادية داخل الحركة الشعبية لا تحمل له حينها التقدير اللازم، فانطلق جدال حاد بين



تلك القيادات. كان هناك مؤتمر كبير لحوالي ١٢٠٠ ضابط من الجيش الشعبي في رومبيك بجنوب السودان؛ وقد ناشد أعضاء (فريق السودان) النرويجي مختلف الضباط ومسئولي الحركة للتأثير على رئيسهم، لكن غالبيتهم شاركته تلك الممانعة. حشدنا الامريكيين أيضاً فوضعوا ثقلهم معنا. ثم توالت المزيد من المحادثات الهاتفية بمشاركة آخرين من ناحيتنا، إلى جانب شخصي. وأضاف وصول طه إلى نيروبي بصحبة وفد كبير في الثاني من سبتمبر المزيد من الضغط. ورغم أن ثلاثة فقط من قادة الحركة الشعبية تحدثوا مؤيدين للّقاء طبقاً لشهود العيان، فإن نصيحة سيلفا كير ميارديت نائب قرنق ربما كانت حاسمة [1]. وافق دكتور جون على الاجتماع فنقلت الرسالة إلي على عثمان طه.

لقد أطلق، ما أصر رئيس الحركة الشعبية أن يكون اجتماعاً قصيراً، عملية استمرت لأكثر من ستة عشر شهراً توّجت باتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥. كانت المفاوضات مرتبطة بالأشخاص إلي حد كبير، بين القائدين وفريقيهما. وكثيراً ما كانا وحدهما خلف الأبواب المغلقة. وهذا الكتاب يحكي قصة تلك المفاوضات. فبوصفي وزيرة في حكومة النرويج فقد ساعدت بتسهيل محادثات السلام، لكن ما منحني الفرصة الفريدة والأساس لانخراطي في المفاوضات هي الاتصال الشخصي بالقائدين؛ وقد ضاهت العلاقات، التي طورتها مع النائب الأول للرئيس السوداني عبر الزمن، تلك العلاقات التي بنيتها مع دكتور جون قرنق. لقد دشنت المحادثات الهاتفية في سبتمبر ٢٠٠٣ «خطاً ساخناً» بين الاثنين استمر حتى توقيع اتفاق السلام الشامل. وقد أشركاني في مناقشاتهما ومداولاتهما الشخصية والمباشرة من خلال المكالمات المتصلة والزيارات المتواترة إلى نيروبي ونيفاشا، البلدة الكينية التي دارت فيها معظم المحادثات.

تضمنت هذه الفترة الأكثر توتراً الكثير من الالتزام الشخصي والمثابرة وتحويلاً فريداً لعلاقة العداوة إلى شراكة في السلام. ويمثّل هذا الكتاب روايتي للأحداث كما عايشتها وهناك شخصان هما الوحيدين الذين يملكان رواية أكثر



تفصيلاً. وعلينا أن ننتظر لنرى إن كان علي عثمان سيقدم روايته أم لا، فهو لا يزال نائباً للرئيس. إما رواية جون قرنق فلن تحكى أبداً، فبعد واحد وعشرين عاماً من الحرب وواحد وعشرين يوماً كنائب أول للرئيس قُتل جون في تحطّم هيلكوبتر في جبال الأماتونج في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥. لقد شرعت في هذا الكتاب وفي ذهني هذا الأمر، لكي أحافظ على سجل تاريخي لشاهد عيان، ولكي أشرك الآخرين فيه في سياق أحداث كبيرة ما تزال تترى في السودان.

كان النزاع، وقت أن اتفق طه وقرنق على اللقاء، ما يزال مستمراً، بمستويات متفاوتة من الشدّة منذ استقلال السودان في ١٩٥٦. وكانت فترة السلام النسبي والهدنة الوحيدة بين عامي ١٩٧٢ (عندما بدأ جنوب السودان بمقتضى اتفاقية أديس أبابا فترة من الحكم الذاتي المحدود) و١٩٨٣ عندما تمرد الجنود الجنوبيون في الجيش الوطني في بور. وعندما أُرسل جون قرنق إلى الخرطوم، وكان وقتها في رتبة العقيد، ليتفاوض مع المتمردين انشق بدلاً عن ذلك، وذهب مع المتمردين إلى أثيوبيا. فأصبح رئيس ومؤسس الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وظل في هذا الموقع لبقية حياته والحرب الأهلية تنهك الجنوب. وبحلول عام ٢٠٠٠ كان المجتمع الدولي قد فاض به الكيل تقريباً فيما يتعلق بالسودان وبقيت فقط الهيئة الحكومية للتنمية (الايقاد)، التي تتكون من بلدان القرن الإفريقي السبع منخرطةً في الشأن السوداني. لقد شابه النزاع السوداني النزاع الاسرائيلي الفلسطيني في تعقيده وعدائيته، بحيث ظن القليلون أن هناك فرصة لتسوية متفاوض عليها. وكان قليل بين تلك القلة يبذل جهداً جاداً من أجل التسوية.

كنت أعمل منذ ١٩٩٨ لكسب دعم دولي للمفاوضات التي رعتها الايقاد، وكنت أعمل مع آخرين لرفع المفاوضات لمستوى أكثر جدية. وقد كان لدينا القليل مما نعرضه للآخرين من كل تلك الجهود. واستمرت المفاوضات لسنوات، بلا نتائج. وفي ٢٠٠١ أظهرت الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس بوش اهتماماً متجدداً تكثّف عقب أحداث ١١ سبتمبر.



وفــي نفس الوقــت أدركــت الحـركة الشعبيــة لتحريــر الســودان أن النصر العسكــري مستحيــل. وفي حين أرسل الطرفان ممثليهمــا إلى محادثات الايقاد، لم يأخــذ أي منهما هــذه المحادثات بجدية. لكن الاختراق الأكثر أهمية جاء مع بروتوكــول ماشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠١١ الذي نص علــى قانون الشريعة في الشمــال وحق تقرير المصير للجنوب. حينها حل إطار تفاوضي أقوي مع دعم دولي معتــبر ووسيط كيني ماهــر هو الجنرال لازاروس سيمبيــو. مع ذلك فقد عانــت العملية من انتكاسات عندما اندلع قتال جديد في الميدان وانتهت جولات جديدة بلا ثمرة. حينها فقط قرر علي عثمان طه وجون قرنق أن يقوما بالقفزة الكبيرة، اللقاء وجهاً لوجه في نيفاشا.

●●



عقود الصراع

السودان هو أكبر بلدان افريقيا ومن بين البلدان الأكبر مساحة في العالم، مع تنوع في مجموعاته الإثنية واللغات. جنوب السودان وحده بحجم ألمانيا وفرنسا مجتمعتين، ودارفور أكبر من اسبانيا. لكن ما يصدم الزائر، أكثر من مجرد الحجم، هو التعارضات والتعقيد. فالبلد كيان من التعارضات بتداخل الصحاري والسافنا في الشمال، وخضرة الجنوب الكثيفة، وتمازج الثقافات والتقاليد الأفريقية والعربية، سواء تمثل ذلك في راقصات الدينكا عاريات الصدور أو نساء الرشايدة وراء النقاب، أو تمثل في الالتزام بالإسلام، أو المسيحية، أو المعتقدات التقليدية. فالسودان يمثّل أفريقيا من نواح شتى. وهو يأخذ لبّك بتنوعه وتعارضاته وألوانه وروائحه.

السودان هو أيضاً حيث يلتقي النيلان، الأبيض والأزرق، مادياً ومعنوياً في العاصمة الخرطوم. وهناك – في قصره على النيل لاقي الجنرال غردون مصيره في يناير ١٨٨٥ حينما حقق جيش المهدي انتصاره الأكثر إبهاراً على حكام السودان الأجانب، وهو الحدث الذي هز الإمبراطوريتين، البريطانية والعثمانية. وهناك أيضا في سبتمبر ١٨٩٨ رُفع العلمان البريطاني والمصري علامة على هزيمة المهدية وبزوغ عهد استعماري جديد هو الحكم الثنائي الانجليزي المصري. ولن يعود السودان مستقلاً مرة أخري حتى ١٩٥٦.

لقد وضعت أحدث مقلقة السودان مؤخراً على قمة جدول الأعمال العالمي. فقد طالت فظائع الجنجويد في دارفور الضمير العالمي في أواخر العام ٢٠٠٣، وجاءت بقادة العالم إلى مجلس الأمن في ٢٠٠٤. وفى ذلك الوقت ذاته كان أكبر مسئولي السودان شمالاً وجنوباً في غمرة مفاوضاتهم لإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت لعشرين عاماً وقتلت، بشكل مباشر أو غير مباشر، مليونين من البشر وشردت أربعة ملايين.



لم تكن مآسي دارفور غائبة عن الجنوبيين، رغم أنها لقيت ذيوعاً أكثر في الخارج. فقد خبر الكثيرون منهم فظائع مماثلة على يد مليشيات المرحلّين العربية لقادمين من كردفان يدعمهم أحياناً جنود الحكومة أو قصف طائراتها. فقد دُمر ما لا يحصى من القرى، واغتصبت فتيات ونساء، وقتلت عائلات بأكملها بقسوة، واختطف الأطفال ليستخدموا في السخرة أو حتى بِيعُوا كعبيد. وفي الواقع فقد كان النزاع في الجنوب أكثر قوة من النزاع في دارفور، حيث كانت جذوره الإثنية السياسية والدينية في الجنوب أكثر عمقاً.

لكي نفهم عملية السلام في السودان لابد من بعض المعرفة بتاريخ السودان وصراعاته العديدة. وحتى التاريخ كان ميداناً للحرب حيث يتصارع المثقفون الشماليون والجنوبيون لمأسسة روايتهم الخاصة عن خلفيته وأحداثه. وقد كانت الدقّة والحياد ضحايا لهذا الصراع. لقد نشر السياسيون والمثقفون الجنوبيون اللّوم على نطاق أكثر اتساعاً، لكنهم ادخروا لومهم الأكبر للنخب الحاكمة في الخرطوم.

ويرجع الجنوبيون عداءهم نحو السودانيين الشماليين إلى القرن التاسع عشر حينما كان التجار الشماليون (وحتى مسئولي النظام المصري) في مقدمة المنخرطين في تجارة الرقيق الواسعة التي دمّرت الجنوب. وفاقمت المهدية (١٨٨١-١٨٩٨) هذه الشروط، بدلاً من تخفيفها، فهي غزت وفتحت، لكنها لم تحكم. وفي ظل النظام الإنجليزي - المصري اللاحق «هُدّأ» الجنوب وأُهمل؛ وفي حين أُعد الشمال نوعاً ما للاستقلال،لم يُعَدْ الجنوب للإستقلال وسُلّمت مقاليد السلطة إلى نخبة عربية مسلمة صغيرة في الخرطوم. وكثيراً ما يشار لمؤتمر جوبا ١٩٤٧ بوصفه سقفاً لمصير الجنوب، وقد غلفت مصالح لندن الاستعمارية، في مصر وأماكن أخرى، قلق المسئولين البريطانيين المحليين بشأن السودانيين الجنوبيين. وقد أُعتبر تمرد الجنود الجنوبيين في أغسطس ١٩٥٥، والقتل الواسع للشماليين الذي نتج عن ذلك بداية العداء الصريح.

ومع ذلك فقد كان العنف الفعلي خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٢ متفرقاً وليس كثيفاً. لكن الساسة الجنوبيون فشلوا بشكل واضح في الحصول على الدستور



الفيدرالي الذي ظن الكثيرون أنه السبيل الوحيد لحماية حقوق الجنوبيين. لقد نظر الشماليون إلى الإرساليات المسيحية الأجنبية التي لعبت خلال العهد الاستعماري دوراً قيادياً في تعليم الجنوبيين بسبب غياب البديل، كطابور خامس مناهض لبناء الأمة السودانية. وقد تكثفت الجهود للتخلص من هذه الإرساليات، ونشر الإسلام، ونشر استخدام اللغة العربية بعد ١٩٥٨ عندما أطاح انقلاب عسكري بالحكومة الوطنية، وقد غرّبت هذه السياسة النخبة الجنوبية المتعلمة الصغيرة، لكن المهمة، التي كان الكثيرون منها مسيحيون. وبحلول أوائل الستينيات تصاعدت المقاومة المسلحة إلى مستوى حرب أهلية. وبعد الإطاحة بالنظام العسكري في الخرطوم خيّب مؤتمر للسلام في ١٩٥٦ آمال الجنوبيين في أن يغيّر الشماليون ما بقلبهم، وقد اشتد أوار الحرب بين ١٩٦٦-١٩٦٩. وقد تعزّزت قيادة حركة الأنانيا تحت قيادة جوزيف لاقو، ضابط الجيش السابق.

استولت عصبة عسكرية أخرى بقيادة العقيد جعفر محمد نميرى على السلطة بالخرطوم في ١٩٦٩ وقد صعدت الآمال في تسوية متفاوض عليها لما كان يسمي حتى ذلك الوقت على نطاق واسع بـ«مشكلة الجنوب» بعد شهور من الجمود المستمر. قادت اتصالات سرية إلي مفاوضات رسمية مثّل فيها المحامي الجنوبي أبيل ألير الرئيس نميرى. ووُقّعت اتفاقية للسلام في أديس أبابا في مارس ١٩٧٢. احتل ألير وجوزيف لاقو مواقع مهمة في هيكل الحكومة الجديدة، لكن سرعان ما أصبحا عدوّين. ومع ذلك، فإن شروطاً مهمة من الاتفاقية لم تحترم، كما لم يقاوم نميري إغراء التدخل فى شئون الجنوب المتمتع بالحكم الذاتى، وهي الاغراءات التى زاد منها ضعف الساسة الجنوبيين. ولم تتحقق التنمية الاقتصادية الموعودة. وقد استفاد نظام نميرى من العداوات داخل الجنوب «لإعادة تقسيم» الإقليم إلى الوحدات (المحافظات) القديمة للسيطرة عليه بشكل أفضل من الخرطوم. ثم اختل التوازن فى نهاية المطاف عندما أعلن نميرى، رشوةً لمعارضة اليمين الدينى الشمالى المتنامية،



الشريعة قانوناً للبلاد بما فى ذلك الجنوب. وفى ١٩٨٣ تأسست الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان واندلعت حرب أهلية جديدة.

كان انهيار اتفاقية أديس أبابا عاملاً مهماً فى مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥. وكانت «خطوط» الحركة الشعبية «الحمراء» فى المفاوضات التي طالت نتاجاً لما فُهم أنه أوجه نقص فى ترتيبات ١٩٧٢ والطريقة التى طبقت بها - أو لم تطبق - تلك الترتيبات. كانت اتفاقية أديس أبابا وثيقة قصيرة نسبياً بتفاصيل أقل وبدون مشاركة أو ضمانات دولية. وقد ضمنت الحكم الذاتى للجنوب، لكن ليس تقرير المصير. وكان يفترض دمج المتمردين فى الجيش الوطنى، لكن هذا لم يحدث. ولم يكن تضمين الاتفاقية فى الدستور يعنى شيئاً. ومن ثم فقد عزمت قيادة الحركة الشعبية على عدم تكرار أخطاء الجيل السابق.

كانت الحرب الأهلية الثانية مختلفة عن الحرب الأولى من أوجه عديدة. فقد كانت أكثر حصداً للأرواح، وكان لها تأثير أكبر على السكان المدنيين وشملت أراض أوسع. وكانت البلدان المجاورة منخرطة بنشاط ما، خاصة يوغندا وأريتريا وأثيوبيا، كما نظمت جهود ضخمة للمساعدات الدولية بهدف إغاثة المدنيين. وبعد اسقاط نميرى فى ١٩٨٥ تسارعت الآمال فى السلام واستؤنفت «السياسة كالمعتاد». وقد اعتمدت الحكومة المدنية التى استلمت الحكم فى ١٩٨٦ على المليشيات المحلية لقمع الحركة الشعبية والمدنيين على السواء. وقد كانت تلك الحكومة التى أحرجها الاخفاق العسكرى فى الجنوب والاقتصاد الوطنى المنهار على شفا توقيع صفقة سلام مبدئية عندما أطيح بها فى ١٩٨٩.

سرعان ما تبنى ضباط الجيش بقيادة عمر حسن أحمد البشير وبالإرشاد الروحى لحسن الترابى سياسة إسلامية جذرية. ثم سرعان ما اكتسبت الحكومة، التى حملت على معارضيها المحليين وارتبطت بالنظم الأسوأ سمعة فى العالم والجماعات (خارج الدولة) المشبوهة، وضعية منبوذة. وفى نهاية المطاف برز الرئيس البشير من الصراع مع الترابى من أجل الهيمنة منتصراً،



لكن الصراع بين الإثنين أصبح ملمحاً ثابتاً من ملامح النظام. ومع ذلك، كان توجهاً أكثر براغماتية لا يخفي في سياسات الحكومة يهدف الى البقاء في السلطة. ولأن تأمين عائدات النفط كان الأمر الأكثر أهمية، فقد أصبح للسلام في الجنوب مبرراً وواقعياً وضرورياً.

لقد ابتليت الحركة الشعبية نفسها خلال التسعينيات بالفصائلية والإقتتال الداخلي. فقد حدث انقسام كبير في مطلع العقد وواضح أن عدم الرضا عن قيادة قرنق قد سرّع به، لكن مع وجود تيارات تحتية من العداوات الاثنية والشخصية التي تميز النخبة السودانية الجنوبية. وكما هو معتاد كانت الخرطوم قادرة على استغلال هذه الانقسامات (حتى لو لم تكن هي التي أثارتها). وهذه القصة لم تكن استثناء، فكانت النتيجة الكارثية لهذه الانقسامات حرباً شمالية جنوبية دار حولها مختلف لوردات الحرب مداً وجزراً حسب المتغيرات من نوع المتغيرات المادية، والدعم الاجنبي، والحصول على مساعدات الاغاثة، والصفقات الخفية مع الحكومة، وأحياناً مع فصيل قرنق الرئيسي. وكان الضحايا الرئيسيون لهذا التطور هم المدنيون الجنوبيون، الذين فرّ الملايين منهم الى الشمال، أو عبروا الحدود، أو ذهبوا إلى أماكن اخرى. وظلّ من بقوا تحت رحمة وكالات الاغاثة التي لا يعول عليها والتي تلاعب بها مختلف الأطراف لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية.

وفي نهاية التسعينيات استعاد جناح قرنق زمام المبادرة في الحرب ووحد الحركة. ومن ثم أصبح بامكان قرنق أن يتفاوض من موقع القوة بوصفه زعيم الجنوب غير المنازع الذي يسيطر على مدن جنوبية مهمة وعلى أقسام واسعة من الريف. وقد حظيت الحركة/الجيش الشعبي وحلفائها الشماليين (التحالف الوطني الديموقراطي) على الدعم من معظم البلدان المجاورة، بما في ذلك مصر. وقد تضافر هذا مع جهود دولية مكثفة لاطلاق عملية سلام واسعة النطاق مما جعل العام ٢٠٠١-٢٠٠٢ فرصة نادرة.

ومن نافلة القول أن الاساطير القديمة، على الجانبين، لم تبق فحسب، وانما تعززت بهذا التاريخ الكارثي من العنف واسع النطاق. لقد جر تصوّر



الوطنيـة السياسيـة، وهى إلى حد كبير ثمـرة نخبوية للفـترة الاستعمارية، على أساس الانتشار التدريجى، لكن الحتمى، للحضارة العربية - الاسلامية مـن المراكـز الحضرية فى وادى النيـل الرئيسى. ومن وجهـة النظر هذه، فقد عطّلـت تهدئة البريطانيـين pax Britannica البلد ثناء الفترة الاستعمارية عمداً هـذه العملية فى الجنوب، وأدخلت عنصراً مختلفاً تماماً هو الارساليات المسيحية الأوروبية. لكن حتى أوروبا لم قادرة على وقف تقدم اللغة العربية والإسـلام اللذين كانـا منتشرين بحلول نهاية الفـترة الاستعمارية على نطاق أوسـع ممـا كانـا عليه فى بدايـة تلك الفترة. وقـد عزز هذا من شعـور النخبة السودانيـة الشمالية ببناء الأمة، والرسالة الحضارية فى الجنوب. وبدلاً من التوقـف عند التاريخ غير المـوات لتجارة الرقيق فى القـرن التاسع عشر، كما يفعل أعداء العرب والاسلام الأجانب، جادلت النخبة الشمالية أن السّودانيين يجـب أن ينظروا إلى مستقبل بلدهم الغنى بالمـوارد وأن يبحثوا عن «الوحدة فى التنوع».

مـال الجنوبيـون، وهـم ينظـرون إلى نفس هـذا التاريـخ، إلى التوصـل إلى استخلاصـات مختلفـة، أكثرهـا أهمية كان حـول ما ينبئ به ذلـك التاريخ لهم ولمستقبل الإقليم. لقد تسامح الاسلام مع تجارة الرقيق، لم يوقفها سوى التدخل الأجنبـى، ثم عاد لهـا رجال القبائـل العربية مؤخراً؛ والكثـير من الجنوبيين الآن مسيحيـون فلماذا يصبح الاسلام ديـن الدولة (سواء نُصّ عليه دستورياً أم رسـخ بشـكل غير رسمى)؟ للجنوبيـين لغاتهم، وقـد أسعفتهم الانجليزية، مثلمـا أسعفتـم العربية، كلغـة ثانية، فلمـاذا لايعكس نظامهـم التعليمى هذه الحقائـق؟ لقـد كان بإمـكان الأحـزاب السياسيـة الشمالية منـذ الاستقلال أن تصالـح الجنـوب، وأن تنميه، وأن تتلطف به، لكنها بـدلاً عن ذلك فرضت بزهو ثقافتهـا، وأهملـت الاقتصاد المتخلف للإقليم، وأبقت علـى الجنوبيين فى فقر مدقـع وتستغل الآن مواردهم مـن نفط ومياه. لقد عاملـت حكومات الخرطوم المتعاقبـة، العسكرية والمدنية على السـواء، الجنوب كمستعمرة. لقد نقضت وعـود الأطـراف الشماليـة قبـل الإستقـلال؛ وكانـت محادثات السلام خلال



الحرب الاهلية الأولى تنهار دائماً بسبب قضايا رئيسية مثل المواطنة والدين والحكم؛ ولم تكن اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ تساوى الورق الذى كتبت عليه. ولم يشكل منفستو الحركة الشعبية، الذي ينادي بـ «سودان جديد» تتساوى فيه حقوق الجميع، سوى القليل من الجاذبية للشماليين ظاهرياً، حتى عندما كانت أحزابهم ترزح تحت قمع جبهة البشير والترابي الإسلامية القومية، فقد كانوا ما يزالون مشدودين إلى سياساتهم القديمة المخزية. ومن ثم فقد كان حق تقرير المصير هو المطلب الذى لا تنازل عنه بالنسبة للجنوبيين. ويُدرك معظم الناس الذين يعرفون جنوب السودان أنه عندما يتاح للجنوبيين ممارسة هذا الحق، فسيختارون الاستقلال على بأغلبية كاسحة.





المحارب من أجل الحرية والاسلامي

••

التقيت دكتور جون قرنق دى مبيور للمرة الأولى فى ١٩٩٨. وقد كان قائد حرب العصابات والمحارب من أجل الحرية - كما كان يرى نفسه - شخصية محترمة، لكن معزولة. ولأسباب أمنية فقد ظلت أماكن تواجده سرية، وكان المرء فى حاجة لاتصالات جيّدة مع الحركة/الجيش الشعبى لكى يؤمن لنفسه موعداً معه. وحتى فى تلك الحالة فقد يتغير توقيت المقابلة، أو مكانها، وقد ينتهى بك الأمر منتظراً لوقتٍ طويل فى مكانٍ ما فى أحراش جنوب السودان حتى يظهر.

لقد كنت أتعاطف منذ وقتٍ طويل قبل ذلك اللقاء الأول مع ضحايا الحرب فى جنوب السودان، وأردتُ أن اعرف المزيد عن أسباب هذا النزاع المستمر. الآن والأزمة الإنسانية تتكشف فقد أصبح لى مدخلان إلى قائد الحركة الشعبية. كانت منظمة العون الشعبى النيرويجى (NPA) تعمل بتعاون وثيق مع الذراع الإنسانى للحركة الشعبية، أى الوكالة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير. وعلى خلاف معظم المنظمات الإنسانية عملت منظمة العون الشعبى النيرويجى حصراً فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة الشعبية فى جنوب السودان خارج «مظلة» وكالات الإغاثة التى عُرفت بسام عملية شريان الحياة بقيادة اليونيسف. لقد كان للعون الشعبى النيرويجى مصداقية كبيرة عند الجنوبيين، وشبكة واسعة من الاتصالات، وموظفين راغبين فى المساعدة. وكانت منظمة العون الكنسى النيرويجي، وهى منظمة أخرى غير حكومية خدمتُ فى مجلس إدارتها، تعمل فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة وتلك التى تسيطر عليها الحكومة على السواء، ومن ثم فقد كانت لها قنوات اتصال بقيادة الحركة/الجيش الشعبى.

كنتُ، بصفتى وزيرة لحقوق الانسان والتنمية الدولية فى النرويج، فى طريقى إلى مناطق نكبت بالمجاعة فى إقليم بحر الغزال، وكان منطقياً أن أردف



مع تلك اللمهمة اجتماعاً مع جون قرنق. لقد تلقينا تقارير بمعاناة مئات الآلاف من البشر من الجوع بسبب الجفاف المريع، وهو الوضع الذى فاقمته الحرب. وبسبب القتال كان على الناس الهرب من مواطنهم، ولم يكن بامكانهم استخدام آلياتهم المعتادة للبقاء خلال الفترة التى سميت «فجوة الجوع». لقد كنت أريد أن أفهم الوضع على نحو أفضل وأن أحشد الإهتمام والدعم الدوليين. كان هناك القليل من الاهتمام الإعلامى بهذا الوضع، وكانت الوكالات الإنسانية تعانى من نقص الأموال اللازمة لتقديم المساعدة. وحين طرتُ الى بحر الغزال فى اوائل يونيو ١٩٩٨، كان حوالى نصف مليون من البشر يواجهون خطر الجوع.

حين هبطت الطائرة كانت الأرض يظللها آلاف وآلاف من الدينكا، جميعم ينتظرون الغذاء. كانوا يشرئبون بأعناقهم نحو السماء وهم يحملون عصيّهم فى أيديهم متسائلين ما إذا كانت المساعدة القادمة كافية. شققنا طريقنا وسط الحشد. كان عمال الإغاثة يعملون بلا توقف لإدارة الإمدادات وتنظيم التوزيع. وضعت جوالات الذرة الشامية على أكتاف هزيلة. وفى مراكز التغذية كان مئات الأطفال الذين يعانون سوء التغذية يتلقون العلاج.

جلست وتحدثت مع رجال ونساء، شيوخ وشباب، وكانوا كلهم قلقين بشأن مصير أطفالهم وأحفادهم. وعلى وجه الخصوص، ترك واحد من الصبيان كان يقف فى صف مركز التغذية منتظراً حصته انطباعاً قوياً لدي. لم يكن ما جذب الانتباه اليه هو هيئته الهزيلة، أو معدته المنتفخة، فقد كان ذلك هو القاعدة لا الاستثناء. كان هناك شئ يتعلق بالطريقة التى وقف بها هناك، مصمّماً ومركّزاً، بكرامة وشعور بالثقة رغم معاناته. لقد بدا في الخامسة، وحين سألت قيل لي أنه فى السابعة من عمره. فالأطفال سيئ التغذية مصدومون في العادة. قيل لي أنه قد فصل من أسرته ووصل إلى مركز التغذية فى حالة بائسة يعانى من ضعف وسوء تغذية شديد. الآن وبعد الطعام الغنى والمغذى أصبح أفضل حالاً كثيراً. وكطفلٍ واعٍ لاحظ ما كان يدور حوله ونظر إلى هؤلاء الأجانب. وعلى خلاف أطفال كثيرين قابلتهم فى أوضاع مشابهة لم



يكن وجهه خالياً ونائياً، ينم عن الإنهاك واليأس. ابتسم لى، ابتسامة كبيرة وصلت إلى عينيه والتقت بعينيّ. تحركت ورددت له الابتسامة متمنية لو كنت أستطيع مساعدته. لقد تجسد مئات الألوف من الجوعى فيه. ولديه اسم وتاريخ ومستقبل – كما تمنيتُ وأنا اقف اتطلع فيه. ما زلت أتذكره.

لقد تكشف لى ببطء أن أزمات الجوع هذه ستتكرر، عاماً بعد عام، حتى تتوقف الحرب. إننا نقدم الآن المساعدة لانقاذ حيوات الناس، لكن هذا ليس سوى حل مؤقت لمساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة. كان أمامنا خيار الضغط من أجل السلام أو مواصلة ضخ المساعدات للسودانيين الذين يعانون الجوع – فقط لإبقائهم أحياء. لقد فتح الناس الذين التقيتهم في بحر الغزال عيونى على التكلفة الحقيقية للحرب. هل يمكننا قبول مثل هذه الكارثة المرة تلو الأخرى، سنة وراء سنة؟ بالنسبة لي كانت الإجابة بسيطة: لقد عاهدت نفسي – يجب أن تنتهي هذه الحرب، وسأقوم بما يمكنني لوقفها.





دكتور جون (٢)

طرت من مناطق المجاعة الى الموعد الذى يسرّه لى معارفي مع رئيس الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان، دكتور جون قرنق. لقد أبلغنا أن ننتظر إشاره أخرى حول أين ومتى يمكننا الذهاب. كانت الخطة الاصلية كما قيل لى أن نذهب إلى نيمولى قرب الحدود اليوغندية، لكن تلك المنطقة كانت تتعرض لقصف القوات الجوية السودانية، فاعتبرت مكاناً غير آمن للقاء. ثم تلقينا رسالة للذهاب إلى شقدوم، فى شرق الاستوائية قرب الحدود مع كينيا.

طرنا الى شقدوم فى ٨ يونيو وهبطنا فى حقل من العشب يحرسه جنود من الجيش الشعبى. كانوا مسلحين ببنادق AK ٤٧، بعضهم يحملها على كتفه وبعضهم يستند عليها ثانياً قدمه على ساقه الأخرى، وقفة رعاة الأبقار النموذجية مع عصيّهم التى يتوكئون عليها. لقد شبوا وهم يسيرون لمسافات طويلة على الاقدام يرعون مواشيهم حسب تقاليد الدينكا. الآن أصبحت مهنتهم شيئاً اخر. أبلغونى أن الرئيس ينتظرني، ودعونى إلى لاند روفر متحضّر. سبقتنا شاحنة صغيرة مليئة بالجنود لتقودنا في ممر عبر الحشائش المرتفعة يقود الى طريق مغبّر ملئ بالحفر والإنحناءات والإلتفافات. سرعان ما اقتربنا من مجمع الرئيس. كان المجمع قريباً من ممر الطائرات ويتكون من مربع من المنازل البسيطة بأسقف من القش. ولدهشتى كان البيت الرئيسى، مكان اجتماعنا، هو أبسطها.

خرج قرنق محيياً. كان طويلاً، عريضاً، وضخماً نوعاً ما فى خمسينياته. كان شخصية مؤثرة، ليس بملامحه البدنية، وقد بدا ذا سلطة طبيعية، بل ذلك النوع من الناس الذى يشد الإنتباه، بغض النظر عن رتبته، وهو يدخل المكان. فى لقاءات أخرى مع رئيس الحركة ستحضر غالباً شخصيات قيادية من الحركة. أما فى هذا اللقاء الأول فقد كان هناك قليلون من بينهم د. جستن ياك أحد مستشارى قرنق المقربين، ومارتن أوكوروك المسئول عن الاعلام و





ماريو مور مور من منظمة الاغاثة التابعة للحركة، وكوال مجاك على ما أظن. اعتذر قرنق عن تغيير مكان اللقاء شارحاً أن الغارات الجوية فى الأيام القليلة الماضية جعلت من المستحيل اللقاء فى نمولى التى كانت شديدة الخطر لأى شخصية أجنبية بارزة. أخبرناه أن هناك أزمة إنسانية تتفاقم أمام أعيننا؛ وأتعهد بالمساعدة فى تعبئة الدعم الدولى استجابة لهذا الوضع. كما شددنا أيضاً على الحاجة إلى وقف اطلاق النار على أساس إنسانى للسماح بتوزيع الاغاثة وإعادة الناس إلى مواطنهم. (توسطت وكالات الامم المتحدة لاحقاً لوقف اطلاق النار هذا). ثم ناقشنا حالة محادثات السلام التى ترعاها الايقاد بين الحكومة السودانية والحركة/الجيش الشعبى. كان هناك القليل من التقدم على مدار أربع سنوات، وقد حان وقت تغيير هذا الوضع. كما أثرتُ ضرورة الإلتزام القوى من الجانبين وتقوية الإطار التفاوضى.

كان ذلك هو اللقاء الأول من لقاءات عديدة لى مع دكتور جون قرنق لأكثر من سبع سنوات. كثيراً ما جرى التقليل من شأن دكتور جون: فقائد حرب عصابات والمقاتل من أجل الحرية الذي يبدو ظاهرياً فظاً، يحمل درجة الدكتوراة فى الإقتصاد الزراعى من جامعة أيوا. كما كان يملك عقلاً سياسياً قوياً ثاقباً فى النظرية والتكتيك، ويستند إلى خلفية عسكرية صلبة. اكتشفت بسرعة ملمحاً آخرا فى شخصية رئيس الحركة الشعبية المهاب، روحه المرحة. فنادراً ما خرجت من الإجتماع به وأنا لا أضج بالضحك. كان قرنق ماهراً على وجه الخصوص فى التشبيك إقليميا ودولياً، خاصة فى الولايات المتحدة حيث عاش خلال سنوات دراسته وحين كان ضابطاً فى الجيش السودانى فى قاعدة فورت بينيج. كانت مسيرته المهنية العسكرية قد بدأت عندما انضم إلى حركة الأنانيا خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية الأولى.

كان أبيل ألير رئيس الحكومة الإقليمية للجنوب مرتين خلال النظام الذى تأسس بمقتضى اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، هو من منح الفرصة لقرنق للسفر إلى الولايات المتحدة للدراسة [٣]. عارض قرنق الإتفاقية فنقله أبيل ألير من مسقط رأسه فى بور إلى رومبيك. لكن شبكة علاقات قرنق فى رومبيك كانت



فى اتساع علاقاته فى بور فاستأنف قرنق أنشطته السياسية وسط الجنوبيين احتجاجاً علـى الاتفاقية. قـرر أبيل ألـير ارساله الى الخـارج وضمن حصول قرنـق على منحة فى جامعة ولايـة أيوا وأن تمتد اقامته فى الولايات المتحدة أطـول فـترة ممكنة، بما فى ذلـك التدريب العسكري. أخيراً عـاد قرنق بتعليم رفيـع لم يغيّره. فقد بقى على اتصال بشبكة علاقاته وهو فى الخارج، وقد آن الأوان لتوظيف هذه الشبكة.

عندمـا تمرد الجنود الجنوبيون فى الجيش فى ١٩٨٣ فيما عرف بتمرد بور، أُمـر قرنق بالذهاب لاحتـواء الموقف. لكن السلطات لم تكـن تعلم عن أن قرنق مشـارك فى التخطيـط للتمرد، لكن التمرد انطلق قبل وقتـه المتفق عليه. وبدلاً مـن تهدئـة الأمـور انضم قرنـق للمتمردين. كان أبيـل ألير فى بـور وقتها وقد رجـاه قرنق أن يغادر فـوراً متيحاً مخرجاً آمنا للقائد الجنوبـى. لكن ألير قرر البقـاء، واتجه قرنق والمتمردين الاخرين ناحية الشمال الشرقي نحو الحدود الأثيوبية. وسيبرز قرنق قريباً بوصفه قائد المتمردين، نواة ما سيصبح حركة وجيش تحرير السودان.

عندما التقيت قرنق كان قد قاد الحركة/ الجيش الشعبى لخمسة عشر عاماً. لكـن من كان ذلك الشخص وراء الزى الرسمى؟ قليلون جداً عرفوا جون قرنق شخصياً والحصول على ثقته تأخذ وقتاً طويلاً. كانت الدائرة الداخلية لثقاته ضيقـة، فقـد كان على رئيس الحركة/ الجيش الشعبى أن يكون حـذراً. ففى خـلال التسعينيات جرت محاولات إنقلابية عديدة، وانقسامان كبيران أضعفا الحركـة، ووقعت انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان. والثقة فى الغرباء لم تكن اختيـاراً آمناً، فقد فحص قرنق الغرباء ولزمـن طويل. والثقة تأتى ببطء بعد سنـوات عـدداً. وعندما تصبح جزءاً من دائرته الضيقـة، يمكنك حقاً الاعتماد عليـه. كان رجـلاً ذو عزم، وحين يضع ذهنه على شـيء لا يمكن زحزحته عنه بسهولـة. لكن رغم أنـه لا يمكن أن يحيد عن طريقه تحت الضغط، كان منفتحاً للحـوار بعـد تحليل متأنـى. وكما قال علـى عثمان طه مؤخـراً «للدكتور جون قرنـق إدراك عميق للمسائل. كان يعرف ما يتحدث عنه وامتلك ناصية الحوار



والنقاش وبناء الحجج. كان دكتور جون قائداً، وكان هذا واضحاً. لقد امتلك الخصائص التى تستلزمها القيادة.» (٤)

كرئيس للحركة الشعبية كان لقرنق سمعة الآمر الناهى. وقد كان من رأيه أنه لا يمكن لأي حركة وجيش للتحرير أن يتخذ قراراته بالاجماع. فالمسئولية تنتهي عنده. وكما قال أحد أعضاء القيادة « قد يكون دكتور جون سلطوياً، لكن كان ينبغى عليه أن يكون كذلك. فبقاؤه كان يعتمد على عدم ترك أيٍ شئ للصدفة». وفى حين سيشتكي بعض أعضاء القيادة لاحقاً من قرارات أُتخذت بدون تشاور كاف، بل حتى من إبقائهم بعيداً، اختلف معهم آخرون. وفى حين زعم البعض أنهم لم يفوضوا سلطات كافية، قال آخرون أنهم مُنحوا السلطة الكافية للقيام بواجباتهم ولم يخضعوا لإدارة صغائر الأمور. كان دكتور جون يتقدم ويقوم بالعمل بنفسه، إذا لم يكن أداء الناس بمستوى توقّعه. وأثناء مفاوضات نيفاشا تشاور دكتور جون بانتظام مع زملائه فى وفد التفاوض وتكفّل بوضعهم فى الصورة. عندما كان يسند اليهم مهمة كانت واضحاً فيما يتعلق بالنقاط الرئيسية ومرناً فى غيرها. لم يكن كل الاشخاص معجبين بأسلوبه فى القيادة. وقد قادت الخلافات مع نائبه سلفا كير إلى صراع فى نوفمبر ٢٠٠٤ شكّل أكبر أزمة قيادة فى الحركة خلال أكثر من عشر سنوات.

دائماً ما يتحدث المقربون من قرنق عنه باحترام ودفء. فى ٢٠١٠ حدثني سيلفا كير نفسه بحميمية عن صداقتهما المديدة (٥). ومن منظور شخصي قالت زوجته ربيكا مؤخراً كيف كان دكتور جون مختلفاً عن رجال الدينكا التقليديين بالاحترام الذى أبداه لها، ومعاملته لها كند، ودعمه لها بلا تردد(٦). كان لهما ستة اطفال. وقد كان قرنق فخوراً بكونه دينكاوياً من بور. كان المكان يعنى إليه الكثير. لم يكن من نوع الناس الذين يخفون نشأتهم البسيطة، وكان أول من يمتدح جمال التقاليد التى نشأ بصحبتها. وقد شرح لى بعض هذه التقاليد عبر السنوات، وكانت تلك مناسبات استمتعت بها حقاً بوصفى انثروبولوجية. كان دكتور جون يضفى المرح علي بمفاجأة دينكاوية وهو يقفز فوق ثور مذبوح كضيفة شرف فى القرية. لكن قرنق فارق التقاليد فى واحدة



مـن النواحى المهمة. ففى زيارة لبور بعد سنوات عدة قيل لى كيف كان الدينكا يناكفـون رئيسـ الحركة مراراً لكونه متزوج من إمـرأة واحدة وألحوا عليه، بوصفـة زعيماً حقيقيـاً، أن يتزوج المزيد مـن النساء. لكنـه كان دائماً يرد بأن هـذه مسألة خارج النقاش. وحيث اعتبر قرنق نفسـه مسيحياً، كان الإخلاص لزوجته هو العامل الأكثر اهمية.

ورغـم أن قرنق كان حذراً خارج دائرته الضيقة، فقد كان شخصاً اجتماعياً، محبوبـاً وكاريزميـاً ومرحـاً. كان يحـب سـرد الحكايـات واجـتراح النكات، وتجـاذب الحديـث حتى وقت متأخـر من الليـل، أو حتى الصبـاح. كان سيّداً للحشـود يعبئ الآلاف بخطبه التى قـد تستمر لساعات. كان يسوق حديثه فى تركيبـات شعبية، بأمثال وحكايات يعرفها النـاس. قـد ينفجر الناس ضاحكين ويهللـون توقّعـاً وتقديـراً « اس بـى ال ام وييي». وحتى خـلال زيارته الأولي لجبـال النوبـة شدّ دكتور جـون انتبـاه الجميـــع فـى كاودا بمعرفته بتاريخ النوبـة واستخـدام الأساطير القديمـة والأمثـــال والتقاليـد [٧]. لقد كان من طبقة الفنانين.

لكـن الفنـان لم يكن سطحياً أبـداً. كانت رؤية جون قرنـق هى سودان موحد يسـوده العدل والمساواة حيث لا يُعامل فيه أحـد كمواطن درجة ثانية. ومنذ الاستقـلال لم يكـن هناك تقاسـم للسلطة والمـوارد ذى معنى مـع من اعتبروا شعوبـاً سودانية أفريقية فى الجنوب والغـرب والأقاليم الحدودية والشرق. وعلـي الرغـم من أن دكتور جون كثيراً ما اتهم بكونـه انفصالياً فى الخفاء، إلا أنـه آمـن بقوة بوحـدة السودان وتحويلـه الى «سودان جديـد» [٨]. وبدلاً من التركيـز علـى القضيـة الجنوبية وحدهـا، كان مطلب دكتور جـون هو اشراك كل الشعـوب المهمشـة واعطائهـا الفرصـة والمشاركة فى حكـم البلاد. لم يكن الجنوبيـون وحدهـم من عانوا مما اعتبره بنية نخبويـة للأنظمة المتعاقبة فى الخرطوم. هذه الرؤية تنهض على المجتمع السودانى متعدد الديانات، متعدد الثقافات، متعدد الإثنيات واحترام التنوع، لا امتيازات النخبة.



وقد شرح قرنق هذه الرؤية فى كتب ومقالات وخطب. ودائماً ما يرسم دائرتين متداخلتين على قطعة من الورق، دائرة للجنوب وأخرى لبقية البلاد. ويمثل التداخل الصغير منطقة الإدارة التى ينبغى اقتسامها مع الحكومة الوطنية، أى الشئون الخارجية، المالية، والدفاع، والجمارك، وضبط الحدود. وهذا النموذج يعني بوضوح درجة هائلة من الاستقلال لجنوب السودان. سمي دكتور جون نموذجه كونفدرالية، وكان يستمتع بتعليم المراقبين الأجانب ورصفائه مزايا الترتيبات الكونفدرالية. وكان سودانه الجديد يعنى ضمناً أن يدير الجنوبيون شئونهم، وأن التغيير الكافى فى المركز سيوفر العدل لكل الشعوب المهمشة.

وفى نفس الوقت كان حق الجنوبين فى تقرير المصير يصبح باطراد حجر الزاوية فى تفكيره. وللجنوب أن يقرر من خلال استفتاء ما إذا كان يريد أن يصبح جزءاً من سودان موحد أم أن يكون مستقلاً. ومن ثم كان تفكيره أن تفاوض الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان على اتفاقية تؤمن حق الجنوبيين الرئيسى فى تقرير المصير، وفى نفس الوقت جعل الوحدة جاذبة بقدر الامكان. واذا طبق الشمال مثل هذه الاتفاقية تطبيقاً كاملاً ، تصبح الوحدة شيئاً يمكن القتال من أجله، وستكون اتفاقية السلام الشامل أساساً لحكم السودان الموحد. وبناء على تجربة الجنوبيين مع « التمادي في نقض العهود»، كما هو عنوان الكتاب الشهير لأبيل الير، فإن دكتور جون كان يعرف أن هذا مطلباً شديد الصعوبة (٩). واذا ما ثبتت استحالة ذلك للجنوبيين أن يلجأوا إلى الانفصال.

لم يكن هناك تناقض فى تفكير دكتور جون فيما يتعلق بـ«سودان جديد» يقوم على «بلد واحد بنظامين»، وعلى حق تقرير المصير للجنوب. كان «السودان الجديد» من وجهة نظره عملية تدرُّجية؛ غرس قرنق قدماه فى الجنوب ووصل بيديه إلى الشمال (١٠). كانت استراتيجيته هى أنه حتى لو كانت غير قادر على الوصول الى إتفاقية سلام كاملة أن يؤمّن



الجنوب وأن يحصل على نفوذٍ كافٍ في الخرطوم ليدفع من أجل تحول كل البلد من الداخل [١١].

عندمـا التقيت بدكتـور جون للمرة الأولى فى شُقـدوم، استقبلنى فى الواقع فـى «السودان الجديـد». كانت تلك المناطـق هى ما تسميـه الحركة بالمناطق الواقعـة تحـت سيطرتهـا. وبينما كان ذلـك يعنـى لصغار الجنـود مواطنهم الاصليـة المحررة، استخـدم رئيس الحركة وآخرين فى القيـادة ذلك التعبير ليعكسـوا رؤية قرنق للبلـد ككل. وسيصبح تعبير السودان الجديد، بعد سبع سنـوات من ذلـك، شعاراً على ملصقـات هائلة فى كل أنحـاء الخرطوم عندما وصلهـا قرنـق لتنصيبه نائبـاً أول لرئيس السـودان، وكانـت معظم هذه الملصقات تحمل صورته الي جانب على عثمان طـه الذى كان حينها قد أخـلى لـه منصـب النائب الأول. وما كان لأحـد أن يفكر أن هـذا كان ممكناً ناهيك عن دكتور جون نفسه.

●●



تعارف جديد: علي عثمان

يبدو جون قرنق دي مبيور وعلي عثمان محمد طه للناظر من السطح مختلفين اختلاف الليل والنهار. كان دكتور جون كاريزمياً ومنفتحا؛ وكان طه حذراً، بل حتى خجولاً في بعض اللحظات. وكان مظهر السلطة الصامتة نابعاً من دوره وراء كواليس الحكم والحركة الاسلامية. وإذا ظهر قرنق أحياناً كفنان، فقد بدا طه كقاضٍ (وقد كان قاضياً بالفعل). التقيت به للمرة الأولى في روما في خريف ١٩٩٧ عندما حضرنا، هو بوصفه وزيراً لخارجية السودان، وأنا بوصفي وزيرة لحقوق الإنسان والتنمية الدولية في النرويج، اجتماع الإيقاد ومنبر شركاء الإيقاد ومجموعة الدعم الدولية للإيقاد. كان ذلك أول اجتماع لي بشأن السودان، وحتى في تلك اللحظة شدد طه على ضرورة المفاوضات المباشرة مع رئيس الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه. وقد ذكرني علي عثمان بذلك الحوار مرات عديدة عبر العقد التالي. لم نكن نعرف حينها أنه سيكون الشخص الذي سيتفاوض مع قرنق، وأننا سننفق بعد سنوات لاحقة الكثير من الوقت معاً على الهاتف أكثر مما ننفق مع أصدقائنا المقربين أو حتى عائلاتنا.

ذهبت خلال رحلتي الأولى للسودان في ١٩٩٨، بعد سبعة أشهر من لقائي مع علي عثمان إلى الخرطوم والتقيت بوزير الخارجية الجديد مصطفى عثمان اسماعيل ومسئولين آخرين كبار[١٢]. كان طه قد أصبح في ذلك الوقت نائباً أول للرئيس. كان هناك اجتماع متفق عليه مع نائب الرئيس رياك مشار، القائد السابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمنافس اللاحق للدكتور جون قرنق. كان اللقاء برياك مشار في ذلك الوقت تجربة سيريالية، حيث لم يحقق توقيع إتفاقية الخرطوم للسلام قبل سنة من ذلك أي تأثير ظاهر علي سياسات الحكومة، ولا على وضعية ونفوذ الجنوبيين الذين ظهروا طرفاً فيها. كان رياك يعمل من مكتب صغير منفصل عن القصر، ومازلت أذكر مناخ العزلة



والشلل الذي ساد المكان. وفي حين كان مشار يحظى بموقع رسمي ونفوذ لا يذكر، كان هناك قائد آخر ذي نفوذ كبير لكنه يعمل في الظل. كان ذلك القائد هو حسن الترابي قائد الظل الشهير للجبهة الإسلامية القومية وحزب المؤتمر الوطني الذي كنت أعي تماماً سمعته الغرائبية. التقينا في منزله. كان أضأل حجماً مما ظننت. كان رجلاً طاعناً في السن وضعيفاً. وبوصفي سيدة أوروبية شابّة لم أكن أتوقع الكثير من الإحترام. بالطبع كانت نقاطي التي أود الحديث عنها جاهزة حول حقوق الانسان، والسلام مع الجنوب، وأهمية إقامة حكومة تسع الجميع وما إلى ذلك. كان الترابي على الأرجح واعياً بكل هذا، وقد تحدث بلا توقف لأكثر من أربعين دقيقة، ولم يمنحني الفرصة لأقول أكثر من مرحبا. الأسوأ كانت لدي مشكلة في فهمه. كانت لغته الانجليزية جيّدة، لكن رسالته كان مشوشة. جلست أتساءل ما إذا كان هذا الرجل المشهور بذكائه قد جُن. أم أن الأمر كان مجرد مراوغة ليحول دوني والكلام. وكوزيرة تتعامل مع واجباتها بجدية لم أرغب في مغادرة المكان قبل أن أوصل رسالتي نيابة عن حكومتي.

عندما شارف الوقت المخصص للإجتماع على الإنتهاء قررت مقاطعته، بأقصى ما أستطيع من أدب، لأطرح أكثر ثلاث نقاط أهمية عندي. لم يكن رد الترابي مقنعاً البتة. وعندما لم يبدِ أي على إكتفائه من الكلام نظرت إلى وفدي، وإلى ساعتي وفهم الترابي الأمر. شكرنا سعادته بأدب لمنحنا الكثير من وقته. لكننا هززنا رؤوسنا ونحن نغادر المنزل متعجبين من سطوع نجم مثل هذا الرجل. كان واضحاً أنه شديد الذكاء وكنا نعرف قدرته على الإبحار في مياه السياسة المخادعة. هل فاتنا شيء؟ وعندما أجبر الترابي بعد سنة من ذلك الاجتماع الغريب على مغادرة الحزب الحاكم لم أندهش لكن الأكثر إدهاشاً هو بقاؤه حتى اليوم شخصية رئيسية في السياسة السودانية، سواء كان في الظل رهناً للإعتقال المنزلي، أو خارج محبسه؛ مهما كان صغر موقعه فهو قوة يحسب حسابها.



لم ألتقِ بعلي عثمان محمد طه في هذه الرحلة، ولا الرئيس البشير، وهي ثغرة سأعوض عنها خلال زياراتي العديدة إلى الخرطوم مستقبلاً. لم أكن أعرف وقتها، لكن علمت لاحقاً أن العلاقات بين طه والترابي كانت مريرة لزمن طويل. بالنسبة لي كانت تلك علامة إيجابية. أخبرني علي عثمان لاحقاً أن مفاوضات السلام مع الجنوب كان ستكون مستحيلة إذا كان الترابي في موقع السلطة [١٣]. وبالفعل، عندما أعادت قمة الايقاد في ١٩٩٧ إعلان مبادئها بما في ذلك الحق في تقرير المصير، وهو نص فاوض عليه طه بوصفه وزيراً للخارجية وألتزم به، أصبح هدفاً لغضب الترابي. وفقط بعد خروج الترابي من الصورة أصبح ممكناً تحقيق تقدم.

أُنتخب طه لقيادة الحركة الاسلامية في السودان عقب الاطاحة بالترابي في ١٩٩٩ [١٤]. كان الترابي مسلماً ملتزماً ومحافظاً انتهت هويته بقوة عند الإسلام السني. وكان طه منذ أيام دراسته الجامعية نشطاً بين الإسلاميين. وبعد أن حصل على درجة في القانون وبدأ ممارسة مهنة المحاماة، عين قاضياً، ثم دخل السياسة كعضو برلمان عن الجبهة الإسلامية القومية في الثمانينيات. كان طه عضواً في الحلقة الداخلية لتنظيم الاخوان المسلمين الذي وقف وراء الانقلاب الذي أطاح بحكومة الصادق المهدي في ١٩٨٩. وعلى الرغم من أن الإنقلاب قاده البشير (الذي سيصبح رئيساً)، ظهر حسن الترابي والفريق الزبير محمد صالح وطه كقادة للجبهة الإسلامية القومية وظلوا كذلك لسنوات.

مع اكتمال سيطرة الجبهة الإسلامية القومية على مؤسسات الحكم، بما في ذلك الجيش، بدأت سياسة الأسلمة. كان قانون الشريعة قد فرض في ١٩٨٣ في عهد الرئيس نميري عندما كان الترابي نائباً عاماً، لكن مجلس قيادة الثورة التابع للجبهة الإسلامية القومية ذهب أبعد من ذلك. فنسّق طه، بوصفه وزيراً للتنمية الاجتماعية، أنشطة عدد من الوزارات (التعليم والصحة والشئون الإجتماعية) سعياً وراء الأجندة الإسلامية المعروفة بـ«المشروع الحضاري». أصبح علي عثمان وزيراً للشؤون الخارجية وأُعتبر على نطاق واسع الشخصية القائدة في الحكومة. ولم تحد الوظيفة المحدودة من



اهتمامات طه؛ فقد أمسك بالخيوط من وراء ستار، غالباً بهدوء وبدون أن يُرى.

خلف طه في ١٩٩٨ الزبير محمد صالح، الذي قتل في تحطم طائرة، نائباً للرئيس. كان صالح رابطاً مهماً بين الجيش والجبهة الإسلامية القومية. وتزعم العديد من المصادر أن طه لم يكن أبداً قريباً من الجيش على النحو ذاته [١٥]. ومن ناحية أخرى انتمى طه إلى قوات الدفاع الشعبي غير النظامية، وحتى انقسام الجبهة الإسلامية القومية في التسعينيات كانت هذه المليشيات مرتبطة بحسن الترابي وعلي عثمان طه.

على المستوى الشخصي كان علي عثمان طه انسحابياً نوعاً ما. كان مصمماً عندما يريد أن ينجز شئ ما، وكان مخططاً سياسياً متأنياً وذو عزم. لم يقم بمجازفات، ولم يكن في عجلة من أمره أبداً، وفضل أن يمسك بالخيوط ويقود من الخلف. علي عثمان، المتأمل بطبيعته، مستمع جيد؛ يتيح للناس المجال مفضلاً أن يستمع لهم ويقيّمهم قبل أن ينطق بشئ. وكمثقف رأى الأشياء من زوايا مختلفة وقدّر ماهو ممكن وماهو غير ذلك؛ كان براغماتياً. نادراً ما رفع طه صوته، ونادراً ما أظهر ضيقاً [١٦]. كان صبوراً وبانياً للإجماع، يتشاور على نطاقٍ واسع قبل أن يتخذ القرارات. وما يثير الإهتمام أن طه قد قاد أجنحة الشباب في الحزب والحركة، وما يزال يحتفظ بمكانة قوية بين الشباب.

والثقة مع طه، مثلما هي مع قرنق، تبنى ببطء عبر الزمن. في نهاية المطاف أتيح لي أن أعرفه جيداً من خلال الكثير من المكالمات الهاتفية الثنائية. لم يكن طه يتردد في أن يعبر عن التقدير حينما يكون مستَحقّاً، أو خيبة الأمل والاحباط عندما يصيبه القلق من مسار المفاوضات؛ وقد قدرت انفتاحه. لكنه يظل شخصاً ذي خصوصية نوعاً ما. وعلى الرغم من أنه قد يحدّثني عن أحداث عائلية مهمة (متزوج وله خمس أبناء وبنات)، وقد يتصل بي، عندما تعمقت معرفتنا ببعضينا، في الفترات بين الجلسات لا لشئ سوى تجاذُب أطراف الحديث ويحيطني بالتطورات، ظلت نقاشاتنا تدور عادة حول المفاوضات.



ومثـل جـون قرنق فلعلي عثمـان رؤية حول السـودان. وفي حالته كانت تلك الرؤيـة هي جدول الأعمال الإسلامي الخاص بالجبهة الإسلامية القومية. كان طـه يتحـدث عن هذه الرؤية بشغـف. وبالنظر إلى تنوع السـودان فإن السؤال الواضـح الذي يواجهه هو وغيره كان ما إذا كانت الرؤية الاسلامية مستدامة للبـلاد ككل، أم كانت هناك ضرورة لمقاربة أكـثر براغماتيةً. وأياً ما كان المدى الـذي نوقش به هـذا السـؤال بجدية داخل قيـادة الحكومة أو حـزب المؤتمر الوطني، فالواضـح أن طه قد اتخذ خلال محادثات السلام قراراً واعياً بالتحرك إلى الميـاه غير المستكشفـة، مدركاً أن نوعاً من التسويـة – المساومة حول هذه المسألـة الأساسية سيكون ضرورياً. وقد كان هـذا قراراً شجاعاً. كان بمقدور النائـب الأول للرئيس أن يقرأ المشهـد السياسي والخارجي جيداً، وكان يدرك مـا هو على المحك. لكن في اللحظات الحاسمـة في المفاوضات كانت هناك حدود للتسويـات التـي كان مستعداً لها، خاصة في القضايـا المتعلقة بالدين. كان طه يجعـل المـرء يفهم عندما يمس خطاً احمراً. كان هناك توتـراً لا يمكن للمرء أن ينساه. كان طه يؤمن في أعماقه بايدولوجيته السياسية باعزاز.

وبطريقـة تميّـز السياسة السودانيـة كان بين طه وقرنق الكثـير من الأمور المشتركة. في مطلع السبعينيات خرجت اضرابات الطلاب عن السيطرة. أجرت السلطـات تحقيقـاً وفصلت بعضـ الطلاب الذيـن أُعتبروا متآمريـن. وعندما استمـر الشغـب وجدت تحريات أخرى أن منظّم كل هـذه الحركة خريج جديد هـو علي عثمان طه الذي لعب نفس الدور عندما كان رئيساً لإتحاد الطلاب في نهايـة الستينيـات [١٧]. وفي ذلـك الوقت كان هناك طالب آخـر هو كول دينق قد انضـم لحركات الطلاب [١٨]. كان جون قرنق وكول نشطين بالمثل عندما تحـرك طـلاب مدرسة رومبيك الثانوية احتجاجاً على سياسات نظام نميري. وقد أكد علي عثمان على هذه الصفة المشتركة:

تحدثنـا الدكتـور جـون وأنا عن هـذا. لكلينا ماضٍ متمـرِّد، تمرد ضد المؤسسـات في ذلك الوقت، بشـكل أو بأخر. كما ناقشنا أيضاً ما إذا كان حمـل السـلاح أمـراً صائباً أم خاطئـاً من وجهة النظـر الاخلاقية، وفي



ضـوء الأحـداث في بلادنـا في السبعينيات. وقد أدركنـا أن كلينا قد لجأ إلى السلاح تأييداً لمطالب سياسية. إذن فقد كانت هناك الكثير من أوجه الشبه بيننا [١٩].

وعلـى الرغـم من أن الاختلافات بـين القائدين كانت واضحة، فـإن قرنق وطه كانـا متشابهـين في العديد مـن الجوانب. كلاهمـا مثقف ومفكـر واستراتيجي. وبمعـزل عن خلفيتهما الأكاديميتين، فإن ما أبهـرني هو حدّة ذهنيهما والموهبة التكتيكيـة التي امتلكاها. لقد فوجئ طه واعترف بالطبيعة الحقيقية لرصيفه: لم يكن قرنق أبداً كما توقعه [٢٠].

مـا كان تجربة جديدة لكليهما أنهما انتهيـا كبراغماتيين، مظهرين قدرة غير متوقعـة على المساومة. لقد سبقت العديـد من الأحداث لقاءهما؛ من أكثر تلك الأحداث أهمية التطورات في الولايات المتحدة وداخل السودان.

●●



الجمباز السياسي

••

دائمـاً ما يتضمن خيار القادة الأفراد فى الإنخـراط جدياً فى عملية للسلام أو عـدم الانخراط جداول أعمالهم السياسية المحلية. وفى الحالة السودانية كان المشهد السياسى فى الخرطوم عاملاً مهماً. فالتحالفات السياسية كانت شديدة السيولـة. لربمـا تتغير بين عشيـة وضحاها. لكن فى الخرطـوم، مثلما فى كل مكان، هناك ثوابت، وهذه الثوابت لم تتغير طوال العشرين عاماً الماضية. فقد ظلت السلطـة فى يد مجموعة رئيسية من الجبهة الإسلامية القومية السابقة، ينحدرون كلهم فعلياً من قبائل الدناقلة والجعليين والشايقية، وكلهم يخدمون جدول أعمال إسلامى، لكن بتفاوت فى التمسّك وعمق الانخراط. وكان الحفاظ علـى هـذا الموقف يعتمد على السيطـرة على الحزب والجيش وأجهزة الأمن وعائدات النفط. وكانت الصراعات الداخلية على السلطة تنبع من الطموحات الشخصية المتنافسة أكثر منها من الاختلافات الايدولوجية.

عـادةً مـا كان هنـاك الكثـير مـن الأجنحـة والتيـارات داخل حـزب المؤتمر الوطنـى، وبشـكل رئيسى تيار يشـدد على الجيش – المخابـرات وتيار يشدد علـى الاسلاموية. يقود البشير التيار الأول، ويقـود على عثمان (بطريقة غير رسميـة) الثانـى. كان ينظر للبشـير بخلفيته العسكرية كمجـرد رأس لانقلاب ١٩٨٩، ولم يعتبر أبداً رجل النظام القوى ولا عدّ ايدولوجياً. وقد نجح البشير الذى لم يقدر قدره مراراً فى ترتيب أموره، لاعباً سياسياً حاذقاً أكثر مما توقع اى شخص، فقد أظهر قدرة مبهرة على البقاء، وفى الواقع على تعزيز موقعه. لقد كانت السيطرة على الجيش والعلاقات القوية بأجهزة الامن أموراً حاسمة بالنسبـة لقدرة البشير على البقاء فى السلطة. وقـد جعلت قيادة على عثمان طه الممتدة للحركة الاسلامية، التى حملت دائماً فى ثناياها القدرة على تعبئة الجماعـة المسلمـة لأغراض سياسيـة، علاقاته مـع البشير علاقـات تنافسية وخاضعة دائماً للتخمين.



وبالإضافة الي ذلك هنالك الكثير من الأجنحة الأصغر داخل النخبة الحاكمة والحزب الحاكم تظهر بين الفينة والأخرى حسب تقلبات وانعطافات التحالفات السياسية والعلاقات الشخصية. وقد كانت هناك الكثير من التغييرات. ففى مطلع ٢٠٠١ على سبيل المثال بدا طه فى موقع قوى جداً. وفي يونيو تحول تركيز الخرطوم الى الانضمام الى المبادرة الليبية المصرية للسلام فى السودان، التى بدأت فى ١٩٩٩ كمشروع مصرى منافس، على ما يبدو، لعملية الايقاد [٢١]. وقد قدمت « توصيات» المبادرة «للمصالحة فى السودان» فى ٢٦ يونيو فقلقلت التوازن السياسى، على الأقل بدعوتها لاقامة «حكومة انتقالية». اتخذ طه والبشير موقفين مختلفين، وحشد كلاهما أنصاره [٢٢]. التقى الرئيس بكبار ضباط الجيش، بل وزار جوبا لهذا الغرض، مما أوحى لبعض المراقبين أنه «كان يخشى على موقعه» [٢٣]. هدأت التوترات فى تلك اللحظة، لكنها كانت تشتعل من وقت لآخر. وعلى الأرجح كانت هذه التوترات أحد العوامل وراء قرار طه بالتحرك على جبهة السلام.

كان تحدى جون قرنق فى ٢٠٠١ هو ضمان وقوف الدوائر الجنوبية الرئيسية وراءه، وأن تبقى المعارضة الشمالية فى الخارج، أى التجمع الوطنى الديموقراطى، موحدة. كانت الحركة/الجيش الشعبى واقعة تحت ضغط مؤتمر كبير للقادة الجنوبيين فى كينيا نظمه مجلس كنائس السودان الجديد. وكان ذلك المؤتمر هو التطور الأخير فى عملية سلام «من الناس إلى الناس» التى كانت الحركة قادرة فى السابق على السيطرة عليها. وقد كانت تلك العملية جزئياً من آلية لاعادة توحيد مجتمعات الجنوب بالفعل تحت راية الحركة. لكن المؤتمر سار فى مسار مستقل. وفى غضون ذلك كان رجال الدين الجنوبيين قد أصبحوا على نحو مضطرد أعلى صوتاً فى الدعوة للسلام، مما مثّل نقداً غير مباشر للحركة/الجيش الشعبى. وبعبارة أخرى، بينما كان دكتور جون يعزز نفوذه وكان واثقاً من موقعه، كان صبر المجتمع المدنى فى الجنوب ينفد.



وفـى نفس الوقت كانت المبـادرة الليبية المصرية تغـري الكثير من أحزاب المعارضـة الشماليـة، ولو تقدمت هذه المبادرة كانـت ستقوض مطلب الحركة الشعبيـة الـذي لا تنـازل عنه بالحق فـى تقريـر المصير. وقد تم تجـاوز هذا التهديـد حينهـا فى اجتمـاع التجمـع الوطنـى الديمقراطى، لكن ذلـك يوضح حاجـة رئيس الحركة المستمرة للمناورة حتـى لا يُنظر له كقائد يوصد الباب أمـام مبـادرات السلام التـى لا تصادف هواه. وكان أفضـل مخرج للحركة هو ضمن إطار الإيقاد التى ضمّ إعلانها للمبادىء إلتزاماً صريحاً بالحق فى تقرير المصير. كانت تلك هي الاعتبارات عندما تكشفت وقائع أخرى سيكون لها تأثير حاسم على مسار الأحداث.





١١ سبتمبر والحكومة السودانية

●●

لم تمثل أى من تلك التطورات السياسية أمراً حاسماً. بل كانت العوامل الخارجية هى الحاسمة. فقد قررت الإدارة الامريكية الجديدة للرئيس جورج بوش أن تعالج المسألة السودانية. ولكى تقوم بذلك نهضت إدارة بوش بما أهملته الإدارة السابقة، مزيج من الإرتباط والإجراءات العقابية، مع تركيز أكثر على الإجراءات العقابية، وارتباط أقوى على أعلى المستويات فى ظل عهد جورج بوش. وقد عكس هذا الارتباط أيضاً مصالح مهمة فى الحزب الجمهوري فى البلد على العموم (اليمين المسيحى) وفى الكونقرس على السواء، حيث كان كل من النائب فرانك وولف والسيناتور سام براونباج من بين من أبقوا على المسألة السودانية حية. وفى جانب الحزب الديموقراطى ظلت كتلة النواب السود نشطة بدورها، وقد كان أن حظوا بأذن الرئيس فى هذه المسألة. بدا حوار هادئ بين الحكومتين مع بعض التعاون الاستخباراتى. وفى مايو ٢٠٠١ التقي وولتر كنستاينر مساعد وزير الخارجية للشئون الافريقية ونائبه شارلى سنايدر فى نيروبي سراً بممثلين للحكومة السودانية. كانت الولايات المتحدة تريد تعاوناً حقيقياً، أولاً ضد الارهاب، ثم تقييم كيف يمكن استخدام تحسين العلاقات للمساعدة فى وقف الحرب فى الجنوب [٢٤]. وفى ٦ سبتمبر عُيّن السيناتور السابق جون دانفورث مبعوثاً خاصاً للسودان[٢٥].

لكن أحداث ١١ سبتمبر كانت هى ما صنع الفرق الكبير. الآن لم يعد للحكومة السودانية سبب لإرضاء الأمريكيين فحسب، وإنما أصبح لديها ما تقدمه [٢٦]. وكما عبّر جنوبى بارز وهو يشاهد الطائرات تصطدم بالبرجين «إذا كان لنا أن نجد حلاً أبداً، فسنجده فى الدخان الخارج من هذا المبنى» [٢٧]. وبالفعل فقد خلق الحدث شعوراً بالإلحاح داخل الحكومة السودانية. وكان من المهم جداً للسودان أن يتحاشى النظر اليه كداعم أو راع للارهاب. جاءت الإشارة الأولى

بالتغيير عندما اجتمع مجلس الأمن في ١٧ سبتمبر؛ كانت الأمم المتحدة مستعدة لرفع العقوبات عن السودان، لكن أُجل القرار عشية ١١ سبتمبر.

وفى واشنطون جادلت جماعة لوبى مهمة أن السودان ظل دولة راعية للارهاب. فقد كان معروفاً أن أسامة بن لادن كان يقيم فى السودان فى منتصف التسعينيات، وأسس معسكرات تدريب لأتباعه ومجنديه هناك، وطوّر شبكة دولية وأنشطة تجارية دعماً لجدول أعماله الأوسع. كذلك كانت المزاعم بتورط الجبهة الإسلامية القومية فى محاولة أغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى ١٩٩٥ مثالاً آخر، وهى المؤامرة التى افترض أن حائكها الرئيسى هو نافع على نافع، المتشدّد الذى كان يلعب دوراً رئيسياً فى جهاز أمن الدولة. وفى نفس الوقت كانت الجبهة الإسلامية القومية (حزب المؤتمر الوطنى الآن) تنفذ برنامجها الاسلامي بنشاط. كان أسامة بن لادن قد غادر البلاد فى ١٩٩٦، لكن كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن اتصالاته ظلت مستمرة مع القيادة، على الأقل حتى لحظة انقسام المؤتمر الوطنى فى ١٩٩٩. وقد افترض أن كل الاتصالات مع القاعدة كانت قد انتهت مع الانقسام، لكن ربما كانت الصلات التجارية مستمرة.

كان النظام السوداني الذي آوى بن لادن من قبل حريصاً على تطمين المجتمع الدولى. صدم غازى صلاح الدين بما حدث فى ١١ سبتمبر. وقد عبر دهشته على النحو التالى :

> لقد بدت الولايات المتحدة كأسد جريح. وكان من الصعب التنبؤ أى نوع من الافعال سيصدر عنهم فى اليوم التالى. كان علينا أن ننتظر لنرى، وأن نراقب ما قلنا وما فعلنا – وأن نرتبط. خاصةً فى ضوء حقيقة أنهم كانوا يحاولون ظاهرياً على الأقل أن يساعدونا فى واحد من أطول النزاعات فى السودان. ومن ثم فلم يكن من خيار آخر. قلنا أننا سنرتبط وأبلغناهم أننا سنحكم على دورهم وعلى ما إذا كانوا سيكونون عادلين حسب النتائج [٢٨].



كان علـى حكومـة السـودان أن تنتظر إعـادة التقييم التى تقوم بهـا الولايات المتحـدة؛ وقد رفعت عقوبـات الأمم المتحدة أخـيراً في ٢٨ سبتمبر. وامتنعت حكومة الولايات المتحدة أثناء التصويت قائلةً - على لسان السفير كننجهام:

> اعتقـل السـودان مؤخـراً أصوليـين داخـل البلاد قـد تكـون أنشتطهم ساهمت فى الإرهاب الـدولى. كذلك ينخرط السودان فى نقاشات جدية مـع حكومتنا حـول سبل مكافحة الإرهاب. إننـا نرحب بهذه الخطوات ونتوقـع أن يستمـر هـذا التعـاون. ونتوقـع مـن حكومة السـودان أن تظهـر التزاماً كاملاً بالحرب ضد الارهـاب باتخاذ كل الخطوات، بطرد الارهابيين وحرمانهم من الملاذ الآمن [٢٩].

اعـترف أعضـاء كبـار فـى المؤتمـر الوطني فـى جلسـات خاصة أنهـم كانوا يخشـون ضربـة امريكية. لقـد أدان السـودان الهجوم الارهابى فـى الولايات المتحـدة، واختـار استراتيجية الارتبـاط البناء. كما شكلـت مقاربة الولايات المتحـدة ضغطاً إضافياً على الخرطوم من أجـل الجدية في مفاوضات السلام. وقـد خلق هذا الضغط دينامية وطاقة جديدتين [٣٠]. وقد استخدمت الحكومة استراتيجيـة ذات شقـين، تعـاون ثنائى مـع الولايات المتحدة حـول مكافحة الإرهـاب، واتصالات دبلوماسيـة قوية على وجه العموم. وبـدا تعاون نشط مـع المخابـرات الامريكية حول مكافحة الارهاب. وقـد أبلغتنى مصادر رفيعة فـى الإدارة الامريكيـة أن السودانيـين أدركوا أخيراً أن الولايات المتحدة لم تكـن تداهن. زُوّدت الولايـات المتحدة بمعلومـات حـول إرهابيين مشتبه بهم، كمـا أعتقل مـن ثلاثين إلى أربعـين من المشتبه بانتمائهـم إلى القاعدة وأرسلوا إلى مصر.

كان السودانيـون قبـل ١١ سبتمـبر يقدمون للامريكين فقـط المعلومات التى كانـوا يعرفونها سلفـاً، أو بزيادة بسيطة. الان بـدأوا يقدمون معلومات مهمة فعـلاً، ما سماه مصدرى «معلومات من الدرجة الأولى» أو حتى «معلومات من الدرجـة الأولى الممتازة». ونظراً للحاجة الملحـة لمعلومات استخباراتية حول عمليـات القاعـدة، كان علـى الولايـات المتحـدة أن تعتمد علـى اتصالاتها فى



المنطقة للحصول على تلك المعلومات [٣١]. وهذا بدوره يعنى ضمناً أن اصرار الرئيس بوش على عدم التحدث الى الارهابيين، وعدم الاتصال بهم وعدم الارتباط ببلدان لها تاريخ فى دعم مثل هذه الشبكات، كانت له استثناءاته. على الأقل كانت هذه هى الحال بالنسبة للسودان.

عمل وزير الخارجية السودانى حينها، مصطفى عثمان اسماعيل، بنشاط للارتباط بالامريكيين. مصطفى نفسه كان دبلوماسياً ناعماً، لم يكن متشدداً، وكان فاعلاً كوجه دولى للنظام. قضى الكثير من السنوات فى المملكة المتحدة وكان يبدو متوائماً ثقافياً مع الأمريكيين والأوروبيين. بدا هجوماً ديبلوماسياً، وبدا يبنى بانتظام مصداقية للحكومة بالاتصال بعدد من البلدان فى أوروبا وفى الإقليم، بالإضافة إلى الولايات المتحدة. كان هدفه واضحاً وهو حذف السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، ورفع عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة. لكن الاهتمام الامريكى لم يقتصر على جبهة مكافحة الارهاب: فقد كان لديهم أيضاً استراتيجة واضحة للارتباط تتعلق بمفاوضات السلام، وأرادوا أن يحيوا محادثات الايقاد.

جاء دانفورث وكنستاينر وسنايدر الى الخرطوم وأبلغوا على عثمان طه ودكتور غازى وآخرين صراحة أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الايدى فى مفاوضات السلام، مما يعنى أنهم سيميلون إلى جانب الجنوبيين [٣٢]. يقول دكتور غازى «اندهشت من توجه الولايات المتحدة [. أحدهم يقفز الى منزلك ويقول لك انه هنا ليساعد، لكنه لن يكون عادلاً تجاهك – وتقبله. هذا موقف غريب» [٣٣]. وواضح أن ما اعتبره الامريكيون صراحة عده المؤتمر الوطنى غطرسة. وهذا ما لم يعتادوه فى التعامل مع الأوروبيين، على سبيل المثال.

لا نعرف قيمة المعلومات الاستخباراتية التى قدمها السودانيون للامريكيين. وقد أوردت آفريكا كونفيدينشيال أن استراتيجية الخرطوم كانت إغراق محاوريهم الأمريكيين في»دعاية رمادية»، خالطين الحقيقى بالمزيف ليذروا الرماد على مدى تورط المسئولين الحكوميين فى الأنشطة الإرهابية فى السابق [٣٤]. وقد يشكل تسليم المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة مأزقاً جدياً



للدائـرة الداخليـة للجبهة الإسلاميـة القومية. على كل حـال كانت المعلومات التى قدمت بدءاً من أكتوبر ٢٠٠١ ذات نوعية عالية مما يشير إلي أن تحوّلاً قد حـدث من خلال قرارات اتخذت على أعلـى مستويات الحكومة. يبدو أن الأمر نفســه قد حدث في جانب الولايات المتحدة إذ لم يعد السودان مستهدفاً بانتقام الولايات المتحـدة. وسيتواصـل التعاون في مجـالات الاستخبارات ومكافحة الارهاب ليشكل ملمحاً مهماً في العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي نهايـة المطاف بـدا واضحـاً أن إرضاء الولايـات المتحـدة أصبح عاملاً في مفاوضـات الخرطـوم مـع الحركة/الجيش الشعبـى. فقـد كان التقـدم في المفاوضـات يحمـي البلاد مـن العقوبـات والعقابيـل الدولية الأخـرى بسبب الارتباطـات السابقـة بالارهاب. ومن ثـم فليس من شك أن الحـادى عشر من سبتمبر كان عاملاً في المجيء بالحكومة السودانية إلى طاولة المفاوضات بشكل جـدي. العامـل الآخـر كان هو الاقتصاد. فقـد واجهت البلاد مشـاكل في خدمة ديونهـا. إذ كانت قـد استدانت سلفاً مبالـغ مهولة مقابـل احتياطاتها النفطية، حتى وقت أن كانت اسعار النفط تنحدر وتقديرات الإنتاج المستقبلي تتراجع. وصلـت الديـون الخارجيـة بحلـول ٢٠٠١ الي ٢٢ بليـون دولار [٣٥]. وقيل إن الحرب تكلف ما يصل الى ٣ مليون دولار يومياً.

فعلـت التطـورات الإقليمية أيضاً فعلها ضد استمـرار الحـرب. فقد تحسّنت العلاقـات الثنائية مع دول الجوار. وقّعت أثيوبيا إتفاقية نفطية مع السودان، وكانت كينيا تنظر في إتفاقية مشابهة. كانت العلاقات مع يوغندا أيضاً تتحسن، فقـد أحـرز البلـدان تقدماً كبـيراً بعد فترة من دعـم كلاً من البلديـن للتمردات الداخلية في البلد الآخر فى التسعينيات، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية ردحاً مـن الزمن. قام الرئيس يوري موسفيني بزيارة رسمية الى البلاد قبل حضوره قمـة الايقـاد في الخرطـوم يناير ٢٠٠٢. وقد جلـب معه مسـودة اتفاقية حول العمليـات عبر الحـدود ضد جيش الرب للمقاومـة. تواصلـت النقاشات بعد ذلـك فوقعت يوغندا والسـودان بروتكولاً عسكريـاً. وتم تكوين فريق مشترك فـى الجنوب بـين جيشي البلديـن لمواجهة جيش الـرب للمقاومـة، وقد حقق



هـذا الفريق نجاحاً. فورياً وفى ٢٠ مارس ٢٠٠٢ أصدر البلدان بياناً مشتركاً إلى جلسـة مجلس الأمـن مؤكدين التزامهما بـ «الحفـاظ على الامن عبر حدودهما المشتركة» [٣٦].

كذلـك كانت الخطـوات السياسية داخل حـزب المؤتمر الوطنـى والحكومة السودانيـة تؤشـر الى نهايـة متفاوض عليها للحـرب. وكما أبلغنـى مسئولين كبـار عديديـن كان للسودان «حكومتين» خـلال حقبة التسعينيـات [٣٧]. شكل المسئولـون المعينـون الحكومة الرسميـة، بينما كان اللاعبـون النافذون مثل حسـن الترابى هم «حكومة الظل» التى تتخذ فـى الواقع الكثير من القرارات. وبعـد ١٩٩٨ مع اقصاء الترابي وظهور مؤتمر وطني اكثر تماسكاً، أصبح من الممكـن أتخاذ موقف موحـد من المفاوضات. وطبقاً لاعضـاء بارزين فى فريق الحكومـة التفاوضـى مـا كان للمفاوضـات مـع الحركة/الجيش الشعبي أن تحـدث بدون هذا التطور [٣٨]. وبالاضافة لذلك ستمكن تلك المفاوضات المؤتمر الوطنـى من تأمين النظام، وضمـان الاستقرار، والبقاء فى السلطة وهو حافز مهـم للمحادثـات [٣٩]. كان تحقيق السلام مع الجنوب مـن أجل توسيع قاعدة السلطة هو استراتيجية الرئيس نميري فى التفاوض حول أتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢. هـل أمن المؤتمر الوطنـى والحكومة وعلى عثمان طه موقعهم الان من خلال شراكة مشابهة مع الجنوب؟ [٤٠]





١١ سبتمبر و الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان

●●

لقد آمن قادة الحركة/الجيش الشعبي أن هجمات ١١ سبتمبر ستعجل ببروز خط أمريكي أكثر تشدداً تجاه حكومة الخرطوم. لكن أملهم خاب في هذه النقطة كما رأينا. لكن الحركة/الجيش الشعبي كانت أقوى وفى وضع أفضل مما كان عليه في مطلع التسعينيات، ولعلها من ثم كانت تفاوض من موقع قوة. وكان واضحاً من الاشارات التي اطلقها الامريكيون، والاشارات المشابهة من لاعبين دوليين رئيسيين آخرين، أنه سيكون هنالك دفعاً من أجل جهد تفاوضي جدي. وكان في مصلحة الحركة أن تبقى أي محادثات بشكل صارم داخل الايقاد، التى كان يقود جهودها بشأن السودان الرئيس الكيني دانيال أراب موي الذي كان قريباً من الجنوبيين وحامياً بالأمر الواقع لجون قرنق في نيروبي. كما سيهزم التقدم في مسار الإيقاد المبادرة الليبية – المصرية. وقد بدأ قرنق يعمل بمنهجية تجاه هذه الغاية.

حاول الرئيس النيجيري أوباسانجو التوسط في مطلع التسعينيات. ولأسباب عدة فشلت ما عرفت بمحادثات أبوجا ١ وأبوجا ٢. والآن يحاول الرجل مرة أخرى. وقد عمل أوباسانجو منذ مطلع خريف ٢٠٠١ على خطة لتوحيد القوي السياسية الجنوبية. وقد تضمنت استراتيجيته مصالحة من مرحلتين. عمدت المرحلة الأولى إلى تحقيق إجماع سياسي من خلال إجماع القوى الجنوبية في أبوجا. وكانت المرحلة الثانية ستتشمل مؤتمراً وطنياً لكل القوى السياسية في البلاد. لكن كانت الحركة/الجيش الشعبي كانت تخشى أن يفلت زمام الأمر من يدها، فحاولت العثور على سبيل لتأجيل المؤتمر. ومن ناحيتها لم يكن للحكومة السودانية مصلحة في تعزيز جبهة جنوبية موحدة. وعندما أُتخذ قرار بدمج المرحلتين، ودُعي لمؤتمر لعموم السودان في مطلع نوفمبر ٢٠٠١، كان الوقت قصيراً جداً للتحضير للمؤتمر. فدعت الخرطوم

إلى تأجيلـه، ولم ينعقـد الاجتمـاع علي الاطـلاق وأهملت جهـود أوباسانجو. حـاول مرة أخرى بعد سنة من ذلك أن يسهـل اجتماعاً بين قرنق وطه. وكانت تلـك المحاولة فاشلة أيضاً، هذه المـرة بسبب ممانعة رئيس الحركة الشعبية. عندمـا كان قرنـق فى أبوجا من أجـل المشاورات رُتب اجتماع مـع بونا ملوال القائد الجنوبى العتيد والخصم اللاحق لدكتور جون. فقد اصطدما ببعضيهما بسبـب مشروع لافتـداء حرية الجنوبـين المسترقين. وعاب بونـا ملوال الذى كان انفصاليـاً علـى قرنق دفاعه غـير الكافى عن حق تقريـر المصير، فى حين كان ينظـر لبونـا نفسه بوصفه «يغـذى انقسامات الجنوبيـين». لم يبلغ قرنق بالاجتمـاع، لكن لم يكن بامكانه تفاديه. اتفـق الطرفان علي السعي للمصالحة من خلال لجنة من كبار السن في لندن والابتعاد عن الاتهامات العلنية. لكن هذا الاتفاق غير المتوازن سرعان ما أنهار.

لكن الحركة/الجيش الشعبي كان جاداً فيما يتعلق بعملية توحيده الخاصة. أُجريت المفاوضات ووقعت سلسلة من الاتفاقيات. وبهذه الطريقة تم الوصول الي معارضـة أكثر اتحاداً، فقوي موقف الحركـة إزاء حكومة الخرطوم. ومن بين الإتفاقيات الأكـثر أهمية التفاهم مع الجبهة الديمقراطية لشعب السودان برئاسـة ريـاك مشار. وقد أنهى هذا التفاهم الذي وقـع في يناير ٢٠٠٢ إنقساماً طويـلاً ومدمراً وأعاد قادة وعسكريـين وسياسين كبار من النوير إلى الحركة/ الجيش الشعبـي لتحريـر السودان.وكانـت هـذه العـودة مهمـة علـى وجه الخصوص بسبب الـدور الذي لعبتـه الجبهة الديمقراطية لشعـب السودان في مناطـق إنتـاج النفط، حيث أصبح الآن بإمكان الجيش الشعبي أن يضرب أهدافاً ذات أهميـة استراتيجيـة. وعقدت إتفاقيـات أخرى مع قـادة معادين آخريـن. وقد اعتبرت إتفاقيـات الحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السودان- الجبهـة الديمقراطية لشعب السودان على نطـاق وساع بوصفها تقوية للحق في تقريـر المصـير [٤١]. وكان واضحاً أن رياك مشار لـن يكن بإمكانه في القريب أن ينصـح بتجربته في ظل إتفاقية الخرطوم للسلام، أبريل ١٩٩٧، عندما وقع سلاماً منفصلاً وواجه إزدراء واسعاً لأنه حصل على القليل بالمقابل.



كذلك اتصلت الحركة/الجيش اللشعبيى بالمعارضة الشمالية، وتفاوضت علـى اتفاقـات سياسية مع كل من حـزب الأمة بقيادة رئيس الـوزراء السابق الصادق المهدى وحزب المؤتمر الشعبى بقيادة الترابى. وكان الأكثر أهمية من الناحية العسكرية هو الشراكة الاستراتيجية التى تطورت مع قوات التحالف السودانى، المجموعـة المعارضة المسلحة الأكثر أهمية في الشمال المسلم. وقد أكـد دمج الجيش الشعبى لقوات التحالف تحت قيادة قرنق على جدول أعمال «السـودان الجديـد». وقـد وقعـت الاتفاقية مع قـوات التحالـف مباشرة قبل تحرك قرنق في جولـة دولية زار خلالها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى مارس ٢٠٠٢. وتماماً مثلما كانت تريد الحكومة السودانية شراكة حصرية مع الحركة/الجيش الشعبى، أرادت الحركة أن تعزز موقفها من كسب معارضي النظام إلى صفها وبناء صداقات في العواصم الاجنبية.

لعبت مشاركة المجتمع الدولي في الضغط من أجل محادثات سلام جدية دوراً هامـاً في حسابـات الحركـة/ الجيش الشعبـي. وكان من أبـرز لاعبى المجتمع الدولى الولايات المتحدة والنرويج، واللتين أنضمت اليهما المملكة المتحدة فيما عرفـت بالترويكا. حاول قرنـق أن يضمن دعمهم. فالتقـى في الولايات المتحدة بوزيـر الخارجية الجـنرال باول والمبعوث الخاص جـون «جاك» دارنفورث، ومسئولـين آخرين وفيمـا يتعلق بهـذه الاجتماعات فقد صرح قرنـق علناً أنه يري الان «فرصة» لانهاء النزاع السودانى (٤٢). كما كانت اللقاءات في لندن مع وزيـرة التنميـة الدولية كلير شورت و ألان قولتى، الـذى كان قد أصبح وقتها المبعـوث الخاص للمملكة المتحـدة في السودان، ناجحة أيضـاً. وقد ورد على لسان قولتى عقب هذه الاجتماعات أنه كان «سعيداً بآفاق السلام في السودان» (٤٣). كذلـك عقـد قرنق الكثير من الاجتماعات مـع السودانيين في الشتات خلال هـذه الرحـلات الخارجية، بما في ذلـك تعرضه لانتقادات طويلـة لقيادته. وقد خرجـت الحركة من هـذه المبادرات أقوى وأكثر ثقةً بنفسهـا. وكما قال دكتور جـون وقتهـا فإن الحركة الشعبيـة كانت تحتاج «أن تجـر الخرطوم الى حافة السلام».



إن قـوة القاعدة المحلية تجعل الطرف المفاوض عـادة أكثر رغبة للتسوية. وقـد كانت تلـك هي الحالة فى السـودان، حيث مر كل مـن الطرفين عبر عملية تمتـين أو توحيد حلـت التوترات الداخلية. وقد كفل هـذا أن يكون كليهما أكثر تماسـكاً وثقةً فـى موقفه، ومن ثم أكـثر استعداداً للتعامل مـع عملية تفاوض بهـذا الحجم. ومالا يقل أهمية أن الطرفين شعرا أنهما ضعيفان عسكرياً أو «في موقف دفاعى». لقد وضعت التطورات في نهاية التسعينيات الاساس لجهد جاد لصنع السلام في السودان. لكن كانت ١١ سبتمبر هي العامل الأكثر حسماً.





الهوامش

١. مقابلــة مــع دينــق ألور بتاريــخ ١٦، أبريــل ٢٠١٠، وسلفاكــير مياردـيـت في ١٥ أبريل ٢٠١٠ وباقان أموم ١٢–١٣ يونيو ٢٠١٠.

٢. هذا القسم يقوم على المعرفة الشخصية ومقابلات مع أعضاء الوفد المشارك في نيفاشا، ممثلاً في أعضاء وقيـادات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وأقارب جون قرنق وآخرون ممن يعرفونه جيداً.

٣. مقابلة مع أبيل ألير بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٤. مقابلة مع علي عثمان محمد طه بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٥. مقابلة مع سلفاكير ميارديت بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٦. مقابلة مع ربيكا نياندنق دي مبيور بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٧. أصرت الحركة الشعبية لتحرير السودان مع نهاية عام ٢٠٠٢ على مواصلة التفاوض بشأن المناطـق الثـلاث لأنها تعتبر جزءاً مهما فى جميع عمليات السـلام المخولة للقيام بها أو التي ترعاها منظمة الإيقاد.

٨. مقابلــة مع سلفاكـير في ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة جمعت بين ربيـكا دي مبيور ومبيور قرنق دي مبيور في ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع منصور خالد في ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٩. Abel Alier: Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonored، Exeter، ٢nd Ed. ٢٠٠٣

١٠. مقابلة مع ياسر عرمان ١٨ أبريل ٢٠١٠.

١١. Francis Madeng Deng، ed.، New Sudan in the Making? Trenton، ٢٠٠٩، ٤٧٦

١٢. مقابلــة جماعية مع وفد الحكومة السودانية إلى مفاوضات إتفاقية السلام الشامل الخرطوم، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

١٣. مقابلة أخرى بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٠.

١٤. فيمـا يخص الجزء المتعلـق بالسيد علي عثمان محمد طه فإنه يقوم علـى المعرفة الشخصية ومقابـلات أجريـت مـع أصدقائـه وزملائـه وخصومـه السياسيـين، وكذلـك المشاركـين في مفاوضات نيفاشا.

١٥. مقابلـة مع كول دينـق في ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة السفير ماتيانق ملوال مابيور بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٠؛ و ومقابلة مع السيد أبيل ألير في ١٩ أبريل ٢٠١٠.

١٦. مقابلة مع منصور خالد في ١٩ أبريل ٢٠١٠.

١٧. مقابلة مع أبيل ألير في ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع علي عثمان طه في ٢١ أبريل ٢٠١٠.

١٨. مقابلة مع كول دينق ١٧ أبريل ٢٠١٠.

١٩. مقابلة مع علي عثمان طه ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٠. مقابلة سابقة.

٢١. Justice Africa، Prospects of Peace in Sudan: Briefing، June، July، August ٢٠٠١، and interview with Dr. Ghazi Salahuddin ١٨ April ٢٠١٠

٢٢. Justice Africa، Prospects، July، August ٢٠٠١، and interview with Dr. Ghazi Salahuddin، ١٨ April ٢٠١٠

٢٣. Justice Africa، Prospects، July، August ٢٠٠١، and interview with Dr. Ghazi Salahuddin، ١٨ April ٢٠١٠

٢٤. مقابلـة جماعية مع وفد الحكومـة السودانية المشارك في مفاوضـات اتفاقية السلام الشامل، الخرطوم، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة أخرى مع السيد شارلي سنايدر في ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٢٥. للحصـول على وثائـق الاتفاقيـة انظـر: http://fpc.state.gov/documents/organization/١٥٥٥٧١.

٢٦. مقابلـة جماعية مع وفد الحكومـة السودانية المشارك في مفاوضـات اتفاقية السلام الشامل، الخرطوم ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢٧. مقابلـة مع ياسـر عرمان مقتبساً لوال دينق القائد البارز في الجيش الشعبي لتحرير السودان في بالخرطوم ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٢٨. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٢٩. تتعلق هذه العقوبات بقرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤ (لسنة ١٩٩٦) بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٩٦، خلال اجتماع مجلس الأمن رقم(٤٣٨٤)، ويمكن مراجعتها في الموقع التالي: //:http pdf/٧٨/٥٥٦/daccess-ddny-un.prg/doc/undoc/pro/no١

٣٠. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام الشامل في الخرطوم ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣١. معلومات خاصة.

٣٢. مقابلات مع علي عثمان طه بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وغازي صلاح من ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وشارلي سايندر في ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٣٣. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٤. العدد الثاني من مجلة Africa Confidential (آفريكا كونفدينشيال)، ٢٢ فبراير ٢٠٠٢.

٣٥. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي ٢/٢٤٥ بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٢.

٣٦. «تحسن سير العلاقات بين السودان ويوغندا بشكل ملحوظ خلال التصريحات المشتركة»، أخبار IRIN، ٢ مارس ٢٠٠٢. للحصول علي المزيد من المعلومات راجع الموقع التالي:http://www.irinnews.org/report.aspx ويعادل حجم الجزء المنشور ٣٠٧٧٧٩ ص، تم الحصول عليها في ٤ أبريل ٢٠١٠.

٣٧. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٨. المقابلة السابقة.

٣٩. مقابلة مع أبيل ألير في ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع كول دينق في ١٧ أبريل ٢٠١٠.

٤٠. مقابلة مع أبيل ألير، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٤١. International Crisis Group، Capturing the moment: Sudan Peace Process in the Balance، April ٢٠٠٢، ٣

٤٢. وكالة الأنباء الفرنسية، ١٦ مارس ٢٠٠٢.

٤٣. وكالة رويترز للأنباء، ٢٢ مارس ٢٠٠٢.



الفصل الأول

الترويكا

□ □

كلّفت منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة بلدان القرن الأفريقي (الايقاد) [1] كينيا بالتوسط لمحادثات سلام بين الحكومة السودانية والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومنذ ذلك الحين لم يتحقق سوى القليل من التقدم. كان هيكل المفاوضات شديد الضعف، ولم يتعامل أي من الجانبين مع الاجتماعات المتكررة بجدية. والانجاز الوحيد خلال تلك الفترة كان هو الاتفاقية الإطارية للمحادثات، أي إعلان المبادئ، الذي جرى التفاوض عليه في ١٩٩٤، وتم الاتفاق عليه أخيراً في ١٩٩٧. وسيكون هذا الاتفاق هو الأساس لكل المفاوضات اللاحقة. وقد ألزم الاتفاق الطرفين بحق تقرير المصير لشعب الجنوب من خلال استفتاء حول وضعهم المستقبلي. وقد خرج منبر شركاء الايقاد من مجموعة «أصدقاء السودان» التي كونتها النرويج وهولندا في منتصف التسعينيات وترأسها يان برونك وزير التعاون الدولي. وكان أحد أبرز مساهمات هذه المجموعة هي الدعم القوي والمستمر للإيقاد وإعلان المبادئ. وقد استلمت رئاسة المجموعة من برونك في١٩٨٨.

خشيت مصر، بمصالحها الإستراتيجية في مياه النيل، من أن تؤدي ممارسة حق تقرير المصير إلى تقسيم السودان. وقد جرت محاولات لخلق بديل لإعلان المبادئ بوصفه أساساً للمفاوضات. وقد كانت ما عرفت بالمبادرة الليبية – المصرية المشتركة واحدة من تلك المحاولات، التي رمت على ما يبدو إلى تقويض جهود الإيقاد. وقد شملت نقاطها التسع الكثير من مبادئ الإيقاد، لكن الملفت أنها استبعدت الحق في تقرير المصير. وقد هدفت المبادرة إلى إشراك الحركة/ الجيش الشعبي، والتجمع الوطني الديمقراطي وآخرين في مؤتمر للسلام يعقد في القاهرة.

خُطّط لعقد المؤتمر في منتصف سبتمبر ٢٠٠١، وقد وافقت الحكومة السودانية، التي لم يكن لديها ما تخسره، على الحضور. لكن الحركة/ الجيش الشعبي رأت في المصريين والليبيين مخربين محتملين لمبادرة الإيقاد، فوافق جون قرنق على المشاركة فقط إرضاء لرعاة المؤتمر. لكن المجلس



القيادي للحركة/ الجيش الشعبي رفض المصادقة على مشاركة قرنق، خوفاً من أن يعني ذلك ضمناً الاستعداد للمساومة في الحق في تقرير المصير. لكن المؤتمر لم ينعقد إطلاقاً. وسيتم إحياء المبادرة عندما وجدت ليبيا ومصر أن الفرصة سانحة لمحاولة إزاحة جهود الإيقاد جانباً. ومن جانبها فقد أوضحت الولايات الأمريكية للمصريين مبكراً تأييدها لمبادئ الإيقاد، وهو الموقف الذي أكده دانفورث للرئيس مبارك. وطبقاً للمسئولين الأمريكيين [٢] فقد بدا أن المصريين قد قبلوا هذا الموقف، وسيحيطهم الأمريكيون علماً بالتطورات بعد كل زيارة للمنطقة. ومع ذلك، ففي ربيع ٢٠٠٢ انزعج المصريون من عرض قدم لهم لمنحهم وضعية المراقب في الجولة الأولى لمشاكوس. لكن المصريين نأوا بأنفسهم بعيداً، وهو قرار أجزم أنهم ندموا عليه بعد ذلك.

لم تتوافق خطة مصر مع الحكومة الكينية أو الإيقاد ورؤساء دولها الأعضاء. فواصلت مصر ضغوطها من أجل إشراكها في المجموعة الدولية المسماة لجنة السودان في منبر أصدقاء الإيقاد التي تدعم المفاوضات. وكان عليّ كرئيسة مشاركة لمجموعة التنسيق هذه أن أتعامل ليس مع الأجندة المصرية فحسب، بل مع أجندة الدول الأخرى الأعضاء في المنبر. قد أصبح واضحاً مع حلول أواخر تسعينيات القرن العشرين أن المنبر كان أثقل من أن يلعب دوراً نشطاً وداعماً. وقد حاولنا مع نائب وزير الخارجية الإيطالي، و«نواة» من الأمريكيين [٣] والبريطانيين والهولنديين والكنديين إحياء مفاوضات السلام. فأرسلت البعثات المشتركة إلى السودان، وعقدت اجتماعات لمنبر الشركاء، بما في ذلك اجتماع عقد في أوسلو في مارس ١٩٩٩ بحضور عشرين بلداً، لكن بلا طائل. وكان القليل قد تحقق عندما غادرت منصبي في مارس ٢٠٠٠ بعد الكثير من جولات التفاوض. وقد جاءت فكرة تأسيس «الترويكا» اعترافاً بكل ما تقدم.

عدت لمنصبي في أكتوبر ٢٠٠١، وكان واضحاً أن «الترويكا» – كما أصبحت تسمى الشراكة التي كونتها النرويج مع البريطانيين والولايات المتحدة من أجل استئناف محادثات سلام السودان – أمامها فرصة هائلة لدفع المحادثات قدماً. وعندما التقى منبر الشركاء في لندن في أكتوبر ٢٠٠٠، ألن قولتي مدير



قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية البريطانية وقتها، وجون برندرغاست من وزارة الخارجية الأمريكية، وهانز يوكوب فرايدنلوند من وزارة الخارجية النرويجية، بدءوا التفكير في تنسيق غير رسمي. وفي صيف ٢٠٠١ بعد استكمال انتقال الإدارة الأمريكية الجديدة، كان واضحا أن فريق بوش مهتم بعلاقة أكثر رسمية. تكثف التعاون مع اجتماع عقد على المستوى الرسمي في لندن في ٢٤ أكتوبر، حيث انضم الأمريكيان روبرت أوكلى و شارلى سنايدر إلى قولتى وفرايدنلوند.

ومع حلول إدارة أمريكية جديدة كان على أن أبدأ بناء العلاقات. كان ولتر كانستاينر، مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية ، هو رصيفي الجديد، وكان جون دانفورث هو المبعوث الخاص للرئيس بوش. سرعان ما التقيت وكانستاينر في واشنطون، وكانت هنالك عدد من المشاورات على المستوى الرسمي. بدأنا ننسق الاتصالات مع الحكومة السودانية والحركة/الجيش الشعبي. كان للولايات المتحدة عقب ١١ سبتمبر اهتمام استراتيجي أكبر بالسودان، على الأقل من منظور مكافحة الإرهاب. وفي الكونغرس كان هنالك اهتمام مستمر أيضاً تدعمه كتلة النواب السود، والمسيحيين الإنجيليين من جانب الجمهوريين. أصبح بوش شخصياً مشاركاً في العملية، ليصبح أول رئيس أمريكي يرتبط مباشرةً برئيس الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان سبب عضوية بريطانيا في الترويكا واضحاً، فبوصفها القوة الاستعمارية السابقة أبدت اهتماماً قوياً بالبلاد. علي المستوي السياسي كان الارتباط البريطاني لإنهاء النزاع أقل، لكن هذا الوضع كان يتغير، خاصة بين مسئولي التنمية.

••



الترويكا

كانت كلير شورت، وزيرة التنمية الدولية، وهي الآن صديقة قديمة، من بين أول من تواصلت معهم في المملكة المتحدة عقب عودتي للوزارة. فقد عملنا معاً علي عدد من القضايا المرتبطة بالتنمية وأفريقيا منذ فترتي الأولى في الوزارة في ١٩٩٧. في ١٩٩٨ أصبحت افيلين هيرفكينز وزيرة للتنمية في هولندا وتولت هايدماري ويزوريك (المعروفة باسم رووت هايدى) مسئولية التنمية في الوزارة الألمانية الجديدة. وقد رأيت إمكانية أن يحقق فريق تقدمي من الوزيرات النساء فرقاً في التنمية الدولية. دعيت جميعهن إلى أوتستاين موناستري، الجزيرة التي تقع تحت دائرة اختصاصي قبالة ساحل ستافانغر، لبضعة أيام. وكانت استراتيجينا هي السعي وراء إصلاح سياسات وممارسات التنمية علي أساس المشاركة العالمية مع مسئولية متبادلة «نقوم بما يخصنا، وعليك أن تقوم بما يخصك» – وهو خط من التفكير رسا لاحقاً وقُنن بوصفه الهدف الثامن من أهداف الألفية في إجماع مونتري. وقد أطلق هذا الاجتماع علاقة عمل وصداقة وثيقة بين أربعتنا. وستحدث ما سميت ب«مجموعة أوتستاين» فرقاً كبيراً في التنمية الدولية خلال السنوات الأربع أو الخمس التالية في سياق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي ما يتعلق بمؤسسات بريتون وودز، علي السواء.

أصبح هذا التحالف مهماً أيضاً فيما يتعلق بالسودان. وكجزء من تقسيم العمل داخل مجموعتنا، تسلمت ملف السودان ووجّهت افيلين هيرفكينز المسئولين في وزارة الخارجية الهولندية بأن يأخذوا النصح من النرويج. وقد منح هذا موقفنا وزناً أكبر. كانت الصداقة والشراكة والثقة بيني وكلير شورت عاملاً حاسماً للمفاوضات. وبينما كنت منخرطة في الأنشطة اليومية، كنت متيقنة من أن بإمكاني الاتصال بكلير في أي وقت والحصول علي دعمها. وقد برهنت أنها من أهل العمل الجماعي حقيقة، وقد كانت تقف بشكل كامل



في مـا اتفقنـا عليه لاحقـاً بوصفـه مقاربتنا المشتركـة للوصـول إلى حل سلمي للنـزاع السـوداني. كان موقفها من حـق تقرير المصير مهمـاً بوجه خاص. وقد تساءلـت كلـير في أول نقاش لي معها عن السودان في لنـدن في ١٩٩٨ مازحة ما إذا كنـت أصبحت من أنصار الحركة/الجيش الشعبـي. قلت لها إن تأييد حل عـادل للجنوبيين والشعـوب المهشمة الأخرى في إطـار تفاوضي متفق عليه لا يعنـى مناصرة الحركة الشعبية؛ وشـددت أيضاً علي أهمية العلاقات الطيبة مـع الخرطوم. لكـن الكر والفـر أعطياني سببـاً لتأمل ما يقتضيـه الحفاظ علي الحيـاد في نـزاع ما، وأنت تحمل آراء قوية حول قضايا بعينها. بالنسبة لي فإن تلـك القضايا المعينة ترتبط بالمبادئ والقيـم الكبرى، بغض النظر عن ظروف ومواقف كل من الطرفين.

ظللـت خلال الشهور الثمـاني عشر التي قضيتها خارج الـوزارة على اتصال باللاعبـين الرئيسـين في السودان، وكنت اعلـم أن القليل من التقـدم قد أحرز. كانت كلير وافيلين ما تزالا وزيرتين. ومن ثم فقد عاودنا علي الفور اتصالاتنا الرسميـة وقررنـا الاستمرار في عملنا علـي جدول أعمال تنمـوي عريض. أمّن فريـق السودان في النرويج على أن الوقـت الصحيح قد أزف لبدء تحرك حول عمليـة السـلام. وقـد أضافـت ١١ سبتمبر زخماً لهـذا الجهد. كانـت الحكومة السودانيـة تدرك أن التعـاون ضد الإرهاب وصنع السـلام مع الجنوب يمكن أن يحسـن العلاقات مع الولايات المتحدة. وقد وفـر هذا حافزاً مهماً للتفاوض بجدية كما سنرى.

كان مبرر الترويـكا لتحركها هو الحـاجة لفريق صغير ومتماسك من البلدان التـي لها نقاط قوتهـا في علاقتها بطرفي النزاع في السودان. كانت بريطانيا مهمة بوصفهـا القوة الاستعمارية السابقـة. وكان لوزارة خارجيتها معرفة واسعة بالسـودان واتصـالات كثيرة بـين الشخصيـات المهمـة في الخرطـوم. وكان للنرويج علاقات وثيقة بالجنوبيين؛ فالمنظمات غير الحكومية النرويجية مثل العـون الشعبـي النرويجي عملت في جنـوب السودان لعقـود، وعملت منظمة العـون الكنسي النرويجـي في الجانبين طوال فترة النـزاع. وكانت مشاركتنا



ستعطـي الجنوبيين الثقة في دور الترويكا وفي عملية السلام. وقد شكلت فريقاً تكـون مـن أناس ذوى خـبرة طويلة – واتصـالات مستمـرة – بالبلاد بما في ذلـك هالفور اسكيم المعـروف والمحترم علي نطاق الإقليـم. كان دور الولايات المتحدة حاسماً، فقد كنا نعرف أن لا فرصة لنجاح أي جهد للسلام في السودان بـدون المشاركـة الأمريكية الوثيقة. ففـي متناول يد الولايـات المتحدة أوسع وأقـوي حزمة من العصي والجزرات، وقد قررنا في الترويكا أن نستخدم طيفاً مـن تلك العصي والجزرات. وسنبذل أقصـى ما بوسعنا لإحياء عملية السلام وجعل اتفاقية السلام حقيقةً ماثلة.





دانفورث : سبر غور المياه

كان جـاك دانفورث، المبعوث الأمريكي الخاص للسودان، والسيناتور السابق قسيسـاً أسقفيـاً، وسياسيـاً مخضرماً في مقدمـة أعضاء الحـزب الجمهوري. وهـو كذلـك براغماتي، يريـد أن يـرى نتائج ملموسـة. كان دانفـورث في مهمة قصـيرة، جزئيـاً لأسبـاب شخصية. وكانت لديـه القليل من الخـبرة بأفريقيا ومعرفـة محـدودة بالسودان، لكنه قـرر أن يسير بسرعة. فقـدم خلال زيارته الأولي للسـودان في نوفـمبر ٢٠٠١، وبـدون الكثـير مـن المشـاورات الدولية، حزمـة من الاختبارات صممت لقياس مستوى التزام السودان [٥]. بعض هذه الاختبارات كان ذا أهمية خاصة للدوائر الأمريكية؛ وصممت الأخرى كنماذج للاتفاقيات الشاملة مع انطلاق المفاوضات. فاتفاقية جبال النوبة لوقف إطلاق النـار، علـي سبيل المثـال، كان الغرض منها البرهنة لطرفي النـزاع أنه إذا كان وقف العدائيات ممكناً في منطقة معينة، يمكن الوصول له علي النطاق الأعم. وترتيبات وقف إطلاق النار كانت مثالاً آخراً لاختبارات دانفورث.

تضمـن الاختبارات الأربعة: (١) السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطـق الحركة في جبال النوبـة ووقف إطلاق النار في المنطقـة؛ (٢) السماح بتوصيـل الإغاثـة وبرامـج التطعيم، بمـا في ذلك الاتفـاق على أيـام ومناطق للهدنـة؛ (٣) وقـف القصف الجوي للأهداف المدنيـة؛ و (٤) لجنة للتحقيق في حـالات الاسترقاق وإطـلاق سراح الأشخاص المسترقـين. كان غير مسموح لغربـاء بالوصول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية في جبال النوبـة، وقد مثّل نجاح دانفورث في تأمـين زيارتها اختراقاً كبيراً. لكن القوات الحكوميـة قصفت ممر الطائرات في ١١نوفمبر، قبيـل صول أولى رحلات الأمم المتحـدة الجويـة، بغرض تأخير أو منع وصول المبعـوث الخاص حسبما هو ظاهر. لكن دانفورث لم يرتدع.

فاجأ مسار دانفورث البريطانيين والنرويجيين. وقد خشينا أن يحرف التركيز على القضايا الإنسانية الانتباه – وبالتالي يؤخر إحياء – عملية السلام. لم تبدُ كل «اختبارات» الأميركيين ضرورية أو ملحة بالنسبة للجهود الجماعية. لكن ثبت في خاتمة المطاف، أن الكثير من تلك الاختبارات كانت مهمة للمحادثات لاحقاً.

رغم أن الحكومة السودانية كانت سعيدة بارتباط الولايات المتحدة، فقد كانت قلقة أيضاً من مقاربة دانفورث. ورغم أنه قد نظر لهم باعتبارهم متباطئين، فقد قبلوا الاختبارات الأربعة؛ كانت المهمة ناجحة رغم استمرار القصف الجوي للمدنيين. ردت الحركة الشعبية إيجاباً على الاختبارات المتعلقة بها. وفي طريقه من السودان زار دانفورث لندن وأوسلو للتشاور مع زملائه في الترويكا، ولشرح المبرر وراء تلك الاختبارات. وعد دانفورث أن تراقب الولايات المتحدة الأداء على الأرض، وأن يقوم بزيارات منتظمة للحفاظ على مواصلة الضغط. في أوسلو التقى دانفورث بالمبعوث السويسري إلى السودان السفير جوزيف بوتشر وناقشا إمكانية دعوة الطرفين إلى بيرغنستوك لإجراء مباحثات حول جبال النوبة. سيعود دانفورث إلى السودان في يناير، وحيث كنا قد عزمنا أنا وكلير شورت أن نزور البلاد في نفس التوقيت، فقد اتفقنا أن نلتقي هناك. ومع تقديرنا لجهود دانفورث، فقد شددنا على ضرورة الجهد الجماعي لإحياء مفاوضات السلام.

في مطلع ٢٠٠٢ سجل تقدم في ثلاثة من المجالات الأربعة ، أي المساعدات الإنسانية في جبال النوبة، والوقف المؤقت لإطلاق النار، وترتيبات وقف العدائيات (أو «مناطق الهدنة») بغرض تطعيم الأطفال. وكما تم التوصل إلي أتفاق حول لجنة للتحقيق في أعمال الاختطاف والاسترقاق. ومع ذلك قد بدأت الحكومة السودانية هجومها في فصل الجفاف في العديد من الجبهات. وكان من ضمن جبهات الهجوم جبال النوبة حيث جرت هجمات أرضية واعتقالات، وغرب أعالي النيل، وبحر الغزال، وجنوب النيل الأزرق. وعلى الأرجح كانت الخطط المعدة لهذه الهجمات هي السبب وراء رفض الحكومة لوقف القصف



الجـوي. وكما حدث كثيراً من قبل، يبدو أن الحكومة كان لها اختباراتها أيضا – إلي أي مدى يمكنهم المضي، وما هو مدى التزام الأمريكيين.

تظـل إستراتيجيـة الولايات المتحدة محلاً للجدل. فهـي قد «اختبرت» رغبة الطرفـين في تطبيـق المعاييـر الإنسانيـة ومعاييـر حقـوق الإنسـان، لكنها لم تختـبر إرادتهما السياسيـة أو جاهزيتهما للسلام. وحيـث أن تلك الاختبارات لم تعكس بالضـرورة المتغـيرات التي تشـكل حسابـات الطرفين، فقـد يساء تفسـير عدم الإذعان لهـا بوصفه افتقاراً للإرادة السياسيـة. لكن ليس من شك أن هـذه الاختبارات بلـورت اهتمام الولايات المتحـــدة بالسودان وارتباطها بمفاوضات السلام.

كانـت أكثر آراء دانفـورث إثارة للجدل تدور حول موقـف الحركة الشعبية مـن الحـق في تقرير المصـير. وكان تصريحه المتكرر حـول أن الاستقلال ليس بالحصيلـة الواقعيـة، وهـو الاستخلاص الـذي عكسه في تقريـره إلي الرئيس بوش، يعنـى ضمناً أن مطلـب الحركـة بالاستفتاء كان مجـرد مساومة سيتم التخلـي عنها مقابل تنـازلات في مجالات أخرى. وقد وجـدت الحركة الشعبية وجنوبيـين آخرين هـذه التصريحـــات عدائيـــة؛ فهم لن يتخلـوا أبداً عن الحـق في تقريـر المصـير. كان هـذا «خطاً أحمـرا» بالنسبة لهـم وسيظل كذلك طوال فترة المفاوضات.

اكتسـب دانفورث في نهاية المطاف معرفة وتعلقاً قويين بالسودان. وقد عدّل بهـدوء موقفـه عبر الزمـن وكف عـن التصريحـات ذات الطابـع المتحيز حول حصيلـة المفاوضـات. وفي نهايـة الأمـر أثبت دانفـورث أنه كان فعـالاً، يعمل عـن قرب مـع الترويـكا ويلعـب دوراً مهمـاً في بعضـ اللحظـات المفصلية من المفاوضات. كذلك كان دانفورث مهماً في مراحل لاحقة فقد أعاد، بوصفه سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، تركيز الانتباه على اتفاقية سلام السودان، كمـا نظّم، عندما ترأس مجلس الأمن، جلسة المجلس حول السودان في نيروبي في نوفمـبر ٢٠٠٤، عندمـا وضع جدول صارم لاستكمـال المفاوضات. كان هذا ضرورياً لإجبار الطرفين علي الاتفاق علي البرتوكول الأخير حول التطبيق في



٣١ ديسمبر ٢٠٠٤. لكن بالرغم من أن دور الولايات المتحدة بنفوذها السياسي وجزراتهـا وعصيّهـا كان مهماً لنجاح الترويـكا، كان الأمريكيـون أقل فاعلية عندمـا يعملـون منفردين بـدون تعـاون ونصح البلـدان الأخـرى. وقد برهن تضافر ما تملكه البلدان الثلاثة أنه كان المقاربة الأفضل.



الترويكا والقمة

••

زرنا جاك دانفورث وكلير شورت وأنا السودان في يناير ٢٠٠٢. كانت تلك فرصتي الأولي منذ عودتي الوزارة لمقابلة اللاعبين الأساسيين في الجانبين. وقد مثلت قمة الإيقاد التي عقدت في الخرطوم في ٨ – ٩ يناير ذروة الجهود الدبلوماسية السودانية للهروب من العزلة. وقد نجحت القمة نجاحاً عظيماً من ناحية مستوى مشاركة رؤساء الدول، ومن ناحية حصيلة الاجتماع نفسه.

طلبت القمة من الرئيس موي أن يبحث عن سبيل لاستيعاب المبادرة الليبية – المصرية ضمن عملية الإيقاد. وكان من المسائل الأساسية في هذا الصدد ما إذا كان ضرورياً تعديل إعلاني المبادئ اللذين قامت عليهما المبادرتين. ومثل ما كانت الحركة/الجيش الشعبي ستعارض أي تغيير يضعف الفقرة الخاصة بالحق في تقرير المصير في إعلان مبادئ الإيقاد، فإن الخرطوم ستفضل بالضبط إعادة صياغة تلك الفقرة. وفي النهاية لم يقم القادة المصريون والكينيون بأي محاولة جدية لدمج المبادرتين، وهو تقصير جعل مسار الإيقاد يحافظ علي تقدمه. وقد كنت، بوصفي رئيسة مشاركة لمنبر شركاء الإيقاد، راضية تماماً بتلك الحصيلة. ودعوت في خطابي إلى القمة، الأطراف السودانية إلي استخدام «السانحة» التي أُتيحت لهم للتفاوض حول السلام، وأن يتفاوضوا بجدية واستعجال. وقد تعهدت بدعمنا الكامل لمجهوداتهم.

كان مضيف القمة هو الرئيس البشير الذي أُعتبر وقتها وعلي نطاق واسع رأس النظام. وعلي خلاف اعتقاد الكثيرين، على الأقل في ضوء قرارات المحكمة الجنائية الدولية، فالبشير ليس أكثر أعضاء الحكومة تشدداً، وليس من بين أولئك الذين يتبنون جدول الأعمال الإسلامي بشكل متشدّد. ولكون البشير تدرج في رتب الجيش فهو رجل عسكري أولاً وأخيراً، ليس ماهراً في الأحاديث الناعمة أو التعبيرات الدبلوماسية المصقولة (سيصبح هذا واضحاً للعالم لاحقاً أثناء أزمة دارفور). وفي نفس الوقت كان البشير، الذي نجا كرئيس

مـن الكثير من حالات الصعود والهبوط منذ ١٩٨٩، أكثر قدرة علي المناورات السياسيـة مما يوحى به الانطبـاع الأول. ونقاش المسائل الحساسة معه ليس أمر سهل على الإطلاق. على الجانب النرويجي كان لدينا مصادر قلق رئيسية، لكنـي عرفـت بالغريـزة أن المواجهة ستعـود بنتيجة عكسيـة؛ فنقلت وجهات نظرنا بطريقة جعلت البشير محل احترام في الحوار، وإن لم يكن دائماً سعيداً بـه. كمـا لم يشكل اعتـداده بنفسه مشكلـة حتى عندما خرقـت البروتوكول في احـدي زياراتـي، علي سبيل المثـال، بمقابلته هو ونائبه علـى عثمان طه، وقد التقيت بكليهما مراراً عندما يكون كلاهما في المدينة.

قبل القمة كان دعم وحضور الغرباء للمفاوضات أمراً حساساً. وفي حين كان الكينيـون قلقـين نوعاً ما، نقل لنـا الطرفان بدبلوماسية أن مثـل هذا الدعم كان ضروريـاً. ورغم أن منبر الشركاء يقدم المساعـدة كانت الترويكا ستكون أكثر أهمية. فقد كانـت تقعد بها حمولات تاريخية. وكما قال أحد مسئولي الحركة/ الجيشـ الشعبـي بصراحة «لا يمكن للإيقـاد أن تقم بهذا العمـل منفردة» [٦]. وكـرر مسئولو الحكومة السودانية وجهـة النظر هذه. كان الاعتراف الرسمي بنا هو أفضل سبيل لإرساء دورنا. وهكذا فقد رحّب البلاغ الختامي لقمة الإيقاد بالدعـم الدولي، ليقبـل بذلك دور منبر الشركاء كمراقبـين في المفاوضات. ومثّل ذلك النصـ الأساس الرسمي لجهود الترويكا في المفاوضات. وكانت الكثير من التوقعات في الأفق.

●●



كلير شورت في مناطق «المتمردين»

••

كانت كلير شورت قد عادت لتوها من الجنوب ومن أول اجتماعاتها مع جون قرنق عندما التقينا في الخرطوم. ناقشنا الوضع وحصيلة اجتماعات كلينا، وما يمكن عمله لإطلاق المفاوضات. كانت كلير قد أصدرت سلفاً تكليفاً بإعداد تحليل للنزاع السوداني من الناحيتين العسكرية والأمنية خلص إلى أن هذا النزاع يمكن أن يستمر بلا نهاية. لكنها كانت ما تزال تعتقد أن من الممكن الوصول إلى «صفقة» توافق فيها الحكومة حين يتاح لها الارتباط دولياً وتخفيف ديونها؛ ويُمارس في ظلها الجنوب تقرير المصير في استفتاء يلي فترة [٧] انتقالية. نفذت كلير المعروفة بنفاد صبرها وحديثها المستقيم إلي لُب القضايا. وقد أرادت أن تعرف، وهي تضع الرئيس البشير ورئيس الحركة الشعبية في الصورة، أن تعرف ما الذي يمكنهما القبول أو السماح به. ووضعت كلير «حزمة صفقتها» بوصفها ما يشكل الطريق إلى الأمام. وقد كانت راضية عن حصيلة نقاشاتها.

لم يكن لكلير شورت فكرة وقتها عن الجهد الذي بذله جون قرنق للقائها. كان ألن قولتي يحاول في البداية ضمان أن يكون الاجتماع مع الحركة الشعبية في مستوي أقل. [٨] لكن كول دينق، الشخصية القيادية في الحركة في المملكة المتحدة، أدرك أهمية ما سيكون عليه أول اجتماع بين رئيس الحركة الشعبية ووزيرة من حكومة جلالة الملكة، فأصرّ. كان قرنق واقعاً تحت ضغط جدول زمني ضيّق فطلب وسيطاً موثوقاً ليستأجر له طائرة. ولأسباب أمنية لم يكن جون قرنق يستخدم الطيران في جنوب السودان، لكنه كان يريد الآن يفعل ذلك استثناءا. وقد أمر بان يكون كل شي سرياً، وعندما جاء أحدهم، وكان قرنق لا يثق فيه، ليقول إن الترتيبات اكتملت، تظاهر رئيس الحركة الذي اشتم رائحة مؤامرة، بالجهل. قال قرنق معنفاً مساعده الذي خرق السرية وهو

يرفع أصبعا، ليمثل شخصاً واحداً هو شخصه، ثم رفع أصبعين «ما الفرق بين شخصين وأحد عشرة شخصاً؟ لن أستخدم الطائرة. سأقود السيارة» [٩]

عدل قرنق وقتها مواعيد اجتماع خطط له في نيروبي لدمج منظمة رياك مشار والحركة الشعبية، وقاد السيارة لحوالي ستين ساعة ليصل ليلاً للقاء كلير شورت التي طارت إلى رومبيك بعد ساعات قليلة من وصوله لها. انضم ألن قولتى إلي كلير التي وُفّقت باستدعائها للسفير رتشارد ماكيبيس من الخرطوم. كانت الاجتماعات مطوّلة، وقد انبهرت كلير بالتزام رئيس الحركة ومقدراته الفكرية. وكان أكثر ما أسعدها حماسه لـ«الحزمة» التي ناقشاها. دعت كلير قرنق لزيارة لندن وهى الزيارة التي ستكون اختراقاً لعلاقات الحركة بالمملكة المتحدة.

كانت مناقشات شورت مع على عثمان طه والمسئولين الحكوميين الآخرين مشجعة كذلك. وكان من وجهة نظرها التي اتفقتُ فيها معها تماماً أن حرص الحكومة على إنهاء عزلتها يتيح لنا فرصة حقيقية للتقدم. لقد أصبحت كلير الآن شريكاً متعاطفاً في عملية السلام تؤثّر علي تفكير رئيس الوزراء توني بلير، وتدفع نحو تغييرات رئيسية في سياسة المملكة المتحدة تجاه السودان. وكانت متيقنة تماماً أن استفتاء جنوب السودان هو مفتاح الأزمة، وأن ذلك الاستفتاء يجب أن يتضمن خيار الانفصال. كنت أيضاً سعيدة بحصيلة القمة وبالنقاشات في الخرطوم، فانطلقت إلي رومبيك للقاء دكتور جون وقيادة الحركة.

انطلق جَيَشان من نشاط الترويكا. ومن السودان ذهبت مباشرةً لإجراء محادثات مع الأمريكيين والبريطانيين في ١٤ يناير. وقد دارت نقاشات مفصلة بيني وولتر كانستاينر، مساعد وزير الخارجية الأميريكي للشئون الإفريقية، وألن قولتى حول اختبارات دانفورث الأربعة، ومررنا علي ما سميناه «اللا أوراق non - papers» التي صاغها جانبنا النرويجي حول القضايا المتعلقة بإحياء المفاوضات. التقينا مرة أخري في ٤ فبراير في واشنطن. وقد تبع ذلك محادثات رسمية بعد عشرة أيام فقط في أوسلو. وبحلول ذلك الوقت، كان



التعـاون في إطار الترويـكا قد تأسس بـدوره مع تنسيق وثيق بـين العواصم وفي بعثـات الأمم المتحـدة والسفـارات في البلدان ذات الصلـة. في تلك المرحلة لم تصـدر أية إشارة علنية إلى أنشطتنا خوفـاً من أن تثير التوترات مع الدول أعضاء الإيقاد ومنتدى شركاء الإيقاد.

في غضـون ذلـك تشاورت كلـير شورت مـع وزارة الخـارجيـة و١٠ داوننج ستريـت. كذلك واصلنا كلـير وأنا مشاوراتنا مـع الأمريكيين. وقد توجت تلك الجهـود في ٧ فبراير خلال زيارة توني بلير إلى نيجيريا. ففي خطاب إلى البرلمان النيجيري قال رئيس الوزراء البريطاني:

> انغمسـ السودان في النزاع طـوال سنوات ما بعد الاستقلال، خلا عشر سنـوات. ونواصل نحـن وغيرنا تقديم مساعـدات إنسانية مكثفة، لكن هـذه المساعدات لا تمثـل بديلاً للسلام. أودّ أن أعلـن اليوم، إنني انوي تعيـين مبعث خاص ليعمل مع الآخرين في البحث عن السلام. وستظهر بريطانيـا الالتـزام السياسـي الضروري والدعـم الملموس. وسأدعو مجموعـة الثمانية في يونيو لمضاعفة جهودهـا لتحقيق السلام في هذين النزاعين[١٠].

وجاء تعيين الن قولتى كممثل خاص بعد وقت قصير من ذلك.

● ●



جبال النوبة وأولي علامات السلام

لشعب جبال النوبة تاريخ حديث مشابه لتاريخ الجنوب فقد كانت الغارات من أجل الحصول على الرقيق كثيفة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعندما وصل البريطانيون لجاءوا إلى لعمليات العسكرية الواسعة، بما في ذلك القصف الجوى لإخضاع السكان المحليين. وقد وُضعت المنطقة تحت إدارة منفصلة لبعض الوقت، وجرت محاولات لإغلاقها أمام النفوذ الشمالي. ظل الإقليم نائياً، ومتخلفاً، على الحدود بين الشمال والجنوب لكنه لا ينتمي لكليهما.

قادت النزاعات على الأرض والموارد منذ الاستقلال إلى التغريب المتزايد للسكان المحليين. وقد حابت الخرطوم في النزاعات الطويلة بين النوبة وجيرانهم العرب البقارة الرحل، الأخيرين. وخلال المراحل الأولي من الحرب الأهلية الثانية بدأت الخرطوم تسليح البقارة المسيرية ضد غارات الجيش الشعبي لتحدث المزيد من الخلل في توازن القوة في غير صالح النوبة. وعندما ظهر ممثلو الجيش الشعبي في قرى النوبة في ١٩٨٥، لم يجدوا عناء في تجنيدهم. ردت الحكومة بعنف، مباشرة أو من خلال مليشيات المسيرية. وبحلول الثمانينيات وصلت الحرب في جنوب كردفان إلى زخمها الخاص.

ظلت جبال النوبة البعيدة من الحدود الدولية لا تخرج منها الأخبار خلال فترات الحرب الطويلة. وكان جزءا من إستراتيجية الخرطوم لمواجهة التمرد حرق المحاصيل والقرى، وتعطيل التجارة ووصول المساعدات الإنسانية. ويبدو أن الهدف كان تجويع السكان ليخرجوا من الجبال، ودفعهم إلي "قرى السلام"، حيث يمكن السيطرة عليهم. وقعت انتهاكات واسعة في تلك المعسكرات، حيث مات الناس من سوء المعاملة وسوء التغذية والأمراض (أشار البعض إلى هذه الممارسات بوصفها جزءا من سياسة الاستيعاب القسري للنوبة في التيار الرئيسي للثقافة الشمالية – وسمى بـ"المشروع



الحضـاري")، قُـدم القليل من العون الخارجي في المناطـق التي تسيطر عليها الحكومة من خلال المنظمـات غير الحكومية المحلية والدولية، لكن هذا العون لم يكن كافياً. وقد نجحت الخرطوم في التشويش علي جهود المساعدة الدولية إلي المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية، حتى خلال أسوأ المجاعات في ١٩٩١ – ١٩٩٢. وقد نجحت عملية شريان الحياة بتقديم المساعدات لاحقاً، لكـن لم ترسل أولي بعثات الأمم المتحـدة لتقييم الأوضاع الإنسانية إلى مناطق الحركة/الجيش الشعبي إلا في ١٩٩٩. ومع تجدد جهود السلام كانت المقاومة في المناطق الحدودية متصاعدة وواضحة.

عقب "اختبار" جاك دانفورث، طلب الأمريكيون من السويسريين المساعدة في التفاوض علي اتفاق لوقف العدائيات. (تم هذا بدون التشاور مع الترويكا، ليفاجـأ البريطانيون والنرويجيون مرة أخـرى). دارت المحادثات في سويسرا لثلاثـة أسابيـع، وانتهت باحتفـال التوقيع في ١٩ ينايـر ٢٠٠٢. وقد كانت تلك هـي المـرة الأولي التـي ينخرط فيهـا الأمريكيـون في المفاوضات بـين الأطراف السودانيـة. وقد أداروا ذلـك بطريقة اعتبرها الطرفان عادلـة، مما عزّز فرص المزيد من الارتباط الأمريكي. لاقي الدور السويسري التقدير وكانوا حريصين علـي القيام بالمزيد. لكن الحماس لتوسيع الترويكا كان محدودا، فكان السؤال إلى أيـن ينتهـي ذلـك التوسيـع؟ وبالإضافـة إلي تعقيـد إدارة المجموعـة، فان التوسيـع كان يعنـى المجازفة بسريـة المحادثات وبمستـوي ارتباطنا. وكان ينبغـي تمثيـل الأمم المتحدة مـن وقت لآخر، وكان للاتحـاد الإفريقي الحق في إرسـال مراقبين مثلما هو الحال مع بلدان الإيقـاد، وكذلك كان لايطاليا رئيسة منبر الشركاء وضع المراقب.

جـاءت اتفاقيـة جبال النوبـة لوقف إطلاق النـار مفاجئةً لمعظـم المراقبين، وكانـت واعدة جـداً. فإذا نجحت الاتفاقية ستصبح أساسـا هاماً للتعاون بين الأطراف، وللدعم الدولي لمفاوضات السلام. وقد حشدنا من خلال منبر شركاء الإيقـاد الدعـم لمراقبة وقف إطلاق النار، طالبين من كثـير من الدول المساهمة ماليـاً وماديـاً، بما في ذلك المساهمـة بالمعدات ونشر أفـراد الشرطة والجيش.



وكانت الردود إيجابية. فقد دعمت الولايات المتحدة وكندا والعديد من البلدان الأوروبية البعثة بالأفراد والموارد، وكُونت لجنة عسكرية مشتركة من الطرفين ونشرت وحدات مدمجة في المنطقة.

قاد الجنرال النرويجي يان اريك ولهيمسن عملية المراقبة باقتدار، وكان مقره كادوقلي، وقد عين نتيجة لمناقشات داخل الترويكا. وكان الجنرال قد سبقت له المشاركة في طيف من العمليات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان مسئولاً عن بعثات المراقبة في الكثير من البلدان، بما في ذلك الوجود الدولي المؤقت في الخليل بالأراضي الفلسطينية، وبعثة الأمم المتحدة في السلفادور. وعلي الرغم من أنه كان يملك القليل من الخبرة بأفريقيا، ولا يملك أي معرفة بالسودان، سرعان ما اتضح أن الشكوك حول تعيينه لم تكن مبررة. استلم ولهيمسن مسئولية البعثة، واستثمر كثيراً من الوقت والطاقة لكي يفهم الوضع في البلاد وفي إقليم جنوب كردفان، ولكي يحصل على ثقة الطرفين. مثلت اللجنة العسكرية المشتركة نجاحاً عظيماً؛ و ستصاغ العديد من عناصر بروتوكول الترتيبات الأمنية في اتفاقية السلام الشامل بناء علي نموذج تجربة جبال النوبة.

ظل جنود كل من الجيش السوداني والحركة الشعبية يمثلون أقيم ما في عملية المراقبة. فقد درّبوا سوياً ليقوموا بالدوريات والمراقبة والتدخل. واطلع المراقبون الدوليون بوظائف الدعم. خلق هذا النموذج الجديد، بذلك، جسماً دولياً "خفيف الوطأة"، بلا سلاح مركزاً علي الحاجة لبناء الثقة بين الأطراف المحلية.

عندما زرت المنطقة في ١٩ فبراير ٢٠٠٣، تحدثت مع الكثير من فرق المراقبة المشتركة التي نشرت في المنطقة. وقد دهشت وأنا اسمع كيف عملت هذه الفرق بسلاسة. وقد أكد الطرفان ذلك. فبعد تردد قصير في التعامل مع الأعداء السابقين، نجحوا في بناء علاقات عمل في الميدان. جلست وأنا اقترب من محطة ليست بعيدة من كادوقلي مع اثنين من رجال الشرطة يمثل كل واحد منهما أحد الطرفين. وبعد أن تجاذبنا الحديث، سألتهما لماذا يرتديان زياً موحداً، أجابني



جندي الحركة الشعبية الذي تحول إلي شرطي "لقد وُعدنا بزي شرطة جديد، لكنه لم يصل بعد فأعارني أخي هنا زياً حكومياً، وهو على مقاسي، نحن نعمل قبل كل شي في نفس المهمة" (١١). ضحكنا جميعنا. بالنسبة لي كانت تلك أولى بوادر السلام.

لقد ساعدت ترتيبات المراقبة والحوكمة الفريدة علي خلق مناخ من السلام والأمل في جبال النوبة. خلال كل فترة المراقبة رُصد القليل من الحوادث أو الانتهاكات الخطيرة لاتفاق وقف العدائيات. قاد نجاح اللجنة العسكرية المشتركة إلي نقاشات كثيفة داخل قسم عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة حول العملية التالية لحفظ السلام في السودان. وخلال عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ نادت الأطراف والدول التي تقف وراء نموذج جبال النوبة بتبني نموذج "خفيف الوطأة" مشابه في كل الجنوب، لكن بلا جدوى. إذ ستنتشر بعثة حفظ سلام تقليدية ستكون فاعليتها محلاً للشك في عدة مناسبات.





الحروب الأهلية الأخرى

كانت هناك مناطق نزاع أخري لها ذات أهمية نزاع جبال النوبة. ففي جنوب النيل الأزرق وشرق السودان وأبيي -والأخيرة منطقة تشهد تنافساً حاداً علي الحدود بين الشمال والجنوب - مقاومة مسلحة لحكومة الخرطوم تدعمها الحركة/الجيش الشعبي. وقوات الحركة الشعبية موجودة في كل هذه المناطق ما عدا أبيي. طالبت الحركة الشعبية - وقاومت الحكومة - بإدخال جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي في مفاوضات الإيقاد. وقد طرح الجنوبيون علي الطاولة نفس مطالبهم تقريباً لتي طرحوها في مفاوضات اتفاقية أديس أبابا، ورُفضت بالمثل. الآن يعكس موقف الحركة الشعبية رؤية قرنق للسودان الجديد، التي تتمتع وفقاً لها كل المناطق المهشمة بنصيب عادل في تقرير شئون البلاد، ونصيب عادل من مواردها.

كانت المنطقة المشار لها باسم جنوب النيل الأزرق تقع في الشمال الشرقي من جنوب السودان. وكانت أجزاء منها "مناطق مقفولة" خلال فترة الحكم الثنائي، عندما تعرضت لتأثير شيء من المسيحية والتعليم الغربي. وكما في جبال النوبة غرّب إدخال الزراعة الإلية الواسعة واستخدام السخرة المزيد من السكان. وبدأت المقاومة ضد سياسات الخرطوم. جاءت الحركة/الجيش الشعبي إلي المنطقة لأول مرة في ١٩٨٥، لكن نفوذها تمدد خلال الحرب. وقد جندت الحركة مقاتليها من مختلف الأديان، فرجل الحركة القوى في المنطقة والحاكم الحالي للولاية، مالك عقار، مسلم. وتحالف السكان المحليين، الذين يعدون أنفسهم "عرباً" مع الحكومة. سيطرت الحركة منذ ١٩٩٧ علي مناطق واسعة نجحت في الدفاع عنها، جزئيا بدعم من أثيوبيا المجاورة، ضد هجمات الحكومة المتكررة.

خلفية النزاع علي أبيي فريدة [١٢]. فأبيي أصغر مساحةً من المنطقتين الأخريين. و دينكا نوك، سكان المنطقة، "جنوبيون" يعيشون في محافظة



كردفان "الشمالية". والمنطقة المعنية هي تقليدياً أراض لمشيخات دينكا نوك التسع التي حُولت إلي كردفان في ١٩٠٥. وخلال المرحلة الأخيرة من العهد الاستعماري رفض زعيم دينكا نوك البارز دينق مجوك فكرة ضم أبيي إلي بحر الغزال، فظلت تائهة. وصلت الحرب الأهلية الأولي إلي أبيي في ١٩٦٥ فدعم دينكا نوك المتمردين، في حين عاون جيرانهم عرب المسيرية البقارة الحكومة. كانت النتيجة حرب أهلية داخل الحرب الأهلية. وكان عبد الله دينق، أبن دينق مجوك واحداً ممن فقدوا حياتهم.

وبمقتضي شروط التسوية السلمية في ١٩٧٢ وعدت أبيي باستفتاء لتقرر ما إذا كانت تريد الانضمام للجنوب. لكن هذا الاستفتاء لم يُجر أبداً. بل كان لأبيي وضع خاص، فقد حصل الجنوبيون علي الوظائف الإدارية في المنطقة، وشغل جنود الانانيا المواقع في الحاميات المحلية. وظهرت العداوات الإثنية مرة أخري. فقد تزايدت قطعان البقارة بدرجة كبيرة بعد الاستقلال، وطاقة أراضيهم علي استيعاب الماشية تتراجع بسبب الجفاف وزحف مشروعات الزراعة الآلية. وبدأ البقارة كرد فعل علي هذا التهميش، تنظيم أنفسهم في مليشيات سميت بالمرحلين. فتزايدت وتيرة وشدّة الصدامات مع نوك والشرطة المحلية. وبدأ دينكا نوك، الذين حُرموا من الاستفتاء، في حمل السلاح وتنظيم مليشياتهم الخاصة. وأصبح العديد من القادة المحليين أعضاء في الحركة/ الجيش الشعبي، وأصبحت أبيي بسكانها "الجنوبيين" ونفطها المكتشف حديثاً قضية مهمة للحركة. أجبر نوك بقسوة على النزوح؛ وأصبح الإقليم يجسد استغلال أنظمة الخرطوم المتعاقبة لموارد الجنوبيين، بغض النظر عن التكلفة. وقد برهنت قضية أبيي على استعصائها خلال وبعد مفاوضات السلام، فحولت في خاتمة المطاف إلي محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي.

من وجهة نظر الحركة الشعبية يتطلب الوضع في المناطق الحدودية إدخالها في أي مفاوضات سلام. فالحركة لم تعرّف نفسها أبداً بوصفها "جنوبية"، وكانت شعوب الأقاليم الحدودية "شماليين" بالمعني الرسمي للحدود الاعتباطية التي تعود إلي أيام الاستعمار لا غير. لكن الحكومة لم



تعترف بحق الحركة الشعبية في التفاوض نيابة عن شعوب الحدود. كما لم يتضمن إعلان المبادئ، الذي رسم حدود المفاوضات، المناطق الحدودية. وقد تصاعدت الضغوط علي الحركة/الجيش الشعبي من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق عقب وعد برتوكول مشاكوس للجنوب بالاستفتاء. كان ممثلو هاتين المنطقتين يريدون إدخال قضاياهم في المحادثات، والاعتراف بحقهم في تقرير المصير. فقد خشوا أن يجدوا التجاهل في مفاوضات منفصلة. وقد قررت الحركة أن تضم قادة من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق في فريق مفاوضاتها. وعندما التأم الطرفان في جولة ثانية في أغسطس ٢٠٠٢، ضغطت الحركة الشعبية بشدة لتكون المناطق الثلاث جزءاً من المفاوضات. كانت الحكومة متعنتة، وقلقة من أن تؤدي المفاوضات الواسعة حول حقوق تقرير المصير لأقاليم أخري إلي "بلقنة" البلاد. فقد قدموا تنازلهم فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير في الجنوب وانتهي الأمر.





دارفور – قصة مختلفة

تعـود التوترات الإثنيـة في إقليم دار فور الغربي إلي عهـود ما قبل الاستعمار. وطالما حلت القضايا المتصلة بالمياه وحقوق الرعي والسلطة السياسية بالطرق السلميـة إلى حد كبير. ويمثل الفور والمساليت والتنجر الرعاة المستقرين. أما العـرب فكانوا بقّارة (رعاة أبقار) أو أبّالة (رعاة إبل). كانت العلاقات جيدة، وعززت الكثير من التفاعلات الاجتماعية من الشعور بالجماعة. وكانت الكثير من القرى في دارفور متنوعة أثنياً، وكانت الهويات الإثنية في حالة من السيولة بالفعل. وكل الناس مسلمين.

عانـت دارفـور مثلها مثل جنـوب السودان مـن الإهمال، خـلال وبعد العهد الاستعمـاري. وقد كانت الفترة الاستعمارية قصـيرة علي وجه خاص في دار فـور، فقد هزمـت دولة الفور المستقلة وضمت أراضيهـا إلي السودان المصري فقـط في ١٨٧٤، وبعـد انهيـار دولـة المهديـة في ١٨٩٨ – ١٨٩٩ واجـه الحكم الثنائـي الانجليزي المصري – عودة دارفـور كسلطنة مستقلة بالصمت. ولم يكـن هذا يعني وضـع اعتبار للسكان المحليين، وإنما علـى العكس، كان يعني العزم على عدم تحمل مسئوليتهم إدارياً ومالياً. ولم يتغير في الأمر شيء حين غـزا الحكـم الثنائي وفتـح دارفور خلال الحـرب العالمية الثانيـة، فقد أحيلت دارفور إلى الحكم غير المباشر الذي أقرّ سلطة زعماء القبائل (قننها نوعاً ما)، بغرض تفادي الإدارة "البيروقراطية" (التي يبدو أنها شجعت في وادي النيل، وأماكن أخرى من الإمبراطورية البريطانية)، صعود "طبقة" منبتّة قبلياً من الموظفين المحليين المعرضين لتأثـير المشاعر القومية والمناهضين للاستعمار. وقـد ظل الإقليم بسبـب بعده، وقلة سكانـه، وافتقاره لأية مـوارد ذات قيمة، متخلفاً بالكامل. وتأتي دارفور، من ناحية مؤشرات التقدم الاجتماعي، الصحة والتعليم على سبيل المثال، بعد الجنوب المهمل كليّة.



وحتى منذ ما قبل الاستقلال كانت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت ما سميت "أسوأ كارثة إنسانية في العالم" تتراكم سلفاً. وكانت دارفور، شأنها شأن معظم أفريقيا جنوب الصحراء، تعاني التدهور عبر قرن من الجفاف. وفي ذات الوقت استمر تزايد الطلب على موارد الإقليم المائية المتناقصة، في حين نمى عدد السكان – والأكثر أهمية تزايد حجم قطعان حيواناتهم الهائل. ومن ثمّ فقد أصبح توزيع الأرض مصدراً رئيسياً للتوتر، خاصة والمراعي تصبح أكثر ندرة، فتزايد بالتالي الضغط من أجل الحصول على الأرض. وأصبحت المجموعات الإثنية، التي كانت تهاجر في الماضي موسمياً أو في أوقات الأزمات فيما مضى، تريد الاستقرار بشكل دائم بعيداً عن مواطنها التي جفّ ماؤها. ومن الناحية الإثنية فهذا يعني هجرة رعاة الإبل جنوباً إلى مناطق الفور والمساليت الرعوية والزراعية المستقرة. وكان احتمال ظهور معادل اثني لهذه الأزمة الاقتصادية جلياً، وقد استفاد المتفلّتون من هذا الوضع بدعم من الخرطوم.

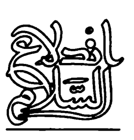
لدافور، التي لم تكن أبداً أرضاً للوفرة، تاريخ من الجفاف والمجاعات والانتعاش، حيث مضى أهلها وحيواناتها صعوداً وهبوطاً استجابة صعبة للضغط البيئي. لكن عندما وقعت إحدى أسوأ المجاعات في تاريخ دارفور في ١٩٨٤–١٩٨٥، كان الزمن قد تغيّر. كانت حكومة الخرطوم في حالة من الضعف الشديد، وانعكس عجزها عن إدارة (أكثر من قمع) المنطقة، في ظهور قوات الفور والمساليت للدفاع عن النفس والمليشيات القبلية. وقد حصلت هذه الجماعات على السلاح بسهولة من تشاد والدول الأخرى المجاورة، حيث كانت الكثير من التمردات تشق طريقها، ومن ليبيا ومن مصادر أخرى. وقد عُدت أنشطة بعض المليشيات، خاصة في الشمال البدوي من الإقليم، مجرد نهب مسلح تقريباً، وأصبحت تلك المليشيات تسمى الجنجويد، المعروفة الآن بغاراتها المميتة. وقد اكتسبت فظاعاتها غطاءاً شوفينياً، لخّصه المراقبون غير النقديين بوصفه صراع "عرب" ضد "أفارقة". وكما أشار خبيران بهذه الأزمة، فقد ثبت أن تزاوج الحركة المسماة بـ"التجمع العربي" – التي تقوم



علـى تفوق العـرب، والإسلام المتطـرف، وتجنيد أعضاء المجموعـات الإثنية المحبطـين الذيـن شهدوا بأم أعينهـم تدهور معاشهم – مـع تدفق السلاح، هو تزاوج قاتل [١٣].

وسيصبـح استخـدام المليشيـات العربيـة منهجياً مع مجيء نظـام الجبهة الإسلاميـة القوميـة التي استولـت على السلطـة في ١٩٨٩ بإنقـلاب عسكري. وأصبـح من الصعـب التمييز بين ما يسمى قوات الدفـاع الشعبي والمليشيات القبليـة والجنجويـد. وقد بـرز موسى هلال زعيـم الرزيقات الأبّالـة بتسهيله تدريب زمر الشباب في ليبيا، ونقل السلاح، وتجنيد الأفراد للمليشيات العربية في دارفـور. وقد منحت فكرة التفوق العربـي أساساً ايديولوجياً طاغياً لحركة طرد السكان الأفارقة من الإقليم كلياً [١٤].





مقاومة دارفور والكتاب الأسود

قوّت السياسات الصادرة من الخرطوم، بالتوازي مع الصراع على الأرض، من يد الجماعات التي تزعم أصولاً عربية. وقد صدر القرار بالسيطرة على الغرب، بعد إجهاض حملة الجيش الشعبي في جنوب دارفور في ١٩٩١. فقسمت الحكومة دارفور إلى ثلاث ولايات، ووضعت "التراتبية القبلية" التمييزية في سياق رسمي. وقسم الفور في الولايات الثلاث، فأصبحوا في التوّ أقلية أينما كانوا. وأسست وظائف إدارية جديدة لضمان الأغلبية لذوي الأصل العربي وبعض المعيّنين الذين لم يكونوا دارفوريين حتى، وإنما أفراداً قدموا من تشاد. وقد غيّر هذا من موازين القوى كلية. وحفّزت الصراع الاثني الدائر سلفاً، وتدفق السلاح، ونمو المليشيات القبلية، وفكرة تفوق العرب الفظيعة رد الفعل. فتأسست بدءاً من ١٩٩٧ المزيد من المجموعات المسلحة المنظمة وسط السكان غير العرب. وقد برز عبد الواحد محمد النور في ذلك الوقت؛ وسيصبح شريف حرير، المحاضر في جامعة بيرغن الذي سفر إلى أريتريا للمساعدة في بناء التحالف الديمقراطي الفيدرالي، شخصية مهمة في المعارضة الدارفورية.

لقد نظر لزغاوة شمال دارفور بوصفهم حلفاء محتملين للتجمع العربي، لكن مسار الأحداث قوّض هذه الفرضية. فقد اشتكى شيوخ الزغاوة منذ ١٩٩١ إلى الرئيس من أبارتهايد "وليد". استمرت الغارات المتفرقة، وبعد نقض العديد من اتفاقيات السلام المحلية، بدأت المقاومة المسلحة. وقد انتهت الاتصالات التي بدأت مع الفور في منتصف يوليو ٢٠٠١، مع تدهور الأوضاع في دارفور، إلى تأسيس حركة مقاومة مشتركة. وقد فاجأ هذا التطور نخبة الخرطوم السياسية والأمنية. وفي غضون ذلك غذّت تجربة الزغاوة تمرد حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم.

علـى خلفية هذه الأحداث نشر "الكتاب الأسود: إختلال السلطة والثروة في السـودان" بـدون توقيع في مايو ٢٠٠٠. وقد تفادى الكتـاب الرقابة الحكومية إذ صوّرت أوراقه ببساطة ودُبّست. ويشرح الكتاب بالتفصيل احتكار السلطة السياسيـة والاقتصاديـة في البـلاد عـن طريق مجموعـة صغيرة مـن الناس ينتمـون إلى ثلاث مجموعـات إثنية هي الجعليين والشايقيـة والدناقلة، وكلهم من الشمال النيلي. وكل الوظائف المهمة من مجلس الوزراء، إلى قوات الشرطة والجيش، والهيئة القضائيـة والإدارات الولائيـة يمسك بها "أبنـاء الشمال النيلـي"، ومعظمهـم من نفس النـواة الاثنية. وقد أوضح الكتـاب كيف أن كل الأقاليـم الأخـرى قد همّشـت بالمقارنة. لم يكـن كل ذلك جديـداً، لكن حتى ذلك الوقـت لم يكـن أي شخص قد وضع كل تلك المعلومات على الورق بشكل منظم ولأغراض سياسية. مؤلف الكتاب محل اختلاف، لكن نظّمت مجموعة من العدل والمساواة توزيع الكتاب؛ بل قيل إن حسن الترابي كان وراء الأمر برمته.

لقـد لمس الكتاب بلا شـك الأسود عصباً حياً. فقد كان بعضـ من انضموا إلى الحـركات المسلحـة في وظائـف حكومية لكنهم حرمـوا من الترقـي. وبعضهم لاقـى تمييزاً منهجياً بسبب المزايا الوظيفية والمرتبات الأقل وتأخيرها المتكرر والحقـوق الأقل في أماكن العمـل مقارنة بمن ينحدرون مـن أصول "عربية". وبعضهم رأى أطفاله الموهوبين يفشلون فجأة في الامتحانات، بينما ينجح من هـم أقل منهم اجتهاداً بيسر لا تفسير لـه. لكن الكتاب الأسود ضفر كل هذا معاً بشكل يفسر غضب السنوات الأخيرة الأشد خطورة.

توصـل مؤتمـر ممثلـــو الطرفـين في نرتتـي في أغسطس ٢٠٠٢ إلى إجماع حول كل القضايا. وقد كذّبت سهولة الاتفاقية نوايا بعض المشاركين. وقيل إن التجمـع العربي، بالتعاون مع أمن الدولة، قد عقد مؤتمره الخاص للمليشيات بعـد شهـر من ذلـك. وفســر الكثير مـن الفـور ذلك المؤتمـر بوصفه "إعلان حـرب" (١٥). في غضـون ذلك اتسعت قـــوات موسـى هــلال والتجمع العربي بشـكل كبير. فأصبـــح مـا كان مليشيا تعمـــل مستقلـة، قواتاً أكثر تنظيماً، يسندهـا إمـداد خارجي وتدريـب ونقـــل للســــلاح. ويبـدو أن ذلك كان

تحضيـــــراً، كما هو ظاهر، لعمليات أوسع نطاقاً. وبدءاً من سنة ٢٠٠٠ حين عُـيّن أبـالي رزيقاتي حاكماً لشمـال دارفور، بدأت المعـدات العسكرية تطير من العاصمة مباشرة.

●●

هجمات مسلحة في الجنوب

••

بوصفنا شركاء دوليين، كنا على دراية بأن شيئاً ما يختمر في الإقليم الغربي في أوائل عام ٢٠٠٢، لكن تركيزنا كان منصباً على الحرب الأهلية الأطول في أفريقيا، أي النزاع في الجنوب. وفي الوقت الذي كان فيه الكينيون والمراقبون الدوليون يحضرون للجولة الأولى من المفاوضات في إطار الإيقاد، ويتشاورون مع الأطراف عقب قمة يناير ٢٠٠٢، بدأت مروحيات حكومية ، فجأةً، بالتحرك في جنوب السودان. وفي ٩ فبراير هوجمت نيمين، كما هاجمت مروحية مسلحة، في العشرين من الشهر نفسه، مركز التغذية التابع لهيئة الأمم المتحدة في باي وقتلت أربعة وعشرين إمرأة وطفل على أقل تقدير. قبيل ذلك الهجوم، كان وزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل قد اعتذر عن القصف السابقة ووضع اللوم على "خطأ فني". فيما عزت توضيحات لاحقة القصف إلى أنه كان رداً على هجمة أرضية قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإلى نقص التنسيق من جانب القادة الميدانيين.

تلى ذلك انتقادات حادة واحتجاجات مكثفة في كل من أوروبا وشمال أمريكا. (كانت أكبر الاستجابات في أمريكا، حيث تمسك اللوبي المناوئ للخرطوم بهذه الأحداث لوضع المزيد من الضغوط على الإدارة من أجل رد فعل قوي.) أدانت حكومة الولايات المتحدة هذه الأحداث بوصفها جزءاً من "نسق من الهجمات الوحشية عديمة المعنى من جانب الحكومة ضد مدنيين أبرياء". وعوضاً عن الانسحاب كلياً من عملية السلام، كما طالب بعض النواب في الكونغرس، قرر الرئيس بوش "تعليق المشاركة الأمريكية".

على الرغم من أن ثلاثة من "اختبارات" دانفورث كانت ذات نتائج ايجابية، فإن الاختبار المتعلق بالقصف الجوي وحماية المدنيين لم يكن كذلك بالتأكيد. فقد كانت عمليات القصف تلك جزءاً أساسياً من تكتيكات الخرطوم العسكرية. وهي كما وصفها أحد الخبراء : "إذا تخلت الخرطوم عن مهاجمة المدنيين، كان



سيتعـين عليها التخلي عن استراتيجيتها العسكريـة الحالية في حقول النفط . إذ تقـوم استراتيجيتها برمتها على تشريد السـكان الذين يعيشون حول حقول النفط". لقد كانت الهيمنة الجوية واحدة من الميزات الأساسية التي تتمتع بها القـوات المسلحة السودانية أثناء الحرب الأهليـة. ولكن، رغم من أن مسئولي الحكومة عبروا عن أسفهم عن حوادث القصف بالمروحيات، إلا أن توقيت هذه الهجمات وضع التزام الخرطوم بعملية السلام موضع الشك.

كان هنالـك العديـد من التكهنات حـول أن هناك أوسـاط معينة في الخرطوم تحـاول تقويضـ المفاوضـات حتى قبل أن تبـدأ. من هم، وعلـى أي درجة من الأهميـة كانت مناصبهم؟ كانت هناك شائعات تدور حول النائب الأول لرئيس الجمهوريـة علـي عثمـان طه؛ وحـول ضباط مـن الرتـب العليـا في الجيش؛ وأعضاء من جهاز الأمن؛ والدكتور غازي صلاح الدين، الذي كان دوره، على الرغـم من تواصله مع المجتمع الدولي، موضـع التكهنات. ولكن لم يكن أي منا في الواقع على دراية بحقيقة الأمر.

وسيـزور جـون قرنـق، علـى نحـو مفاجـيء، مدفوعاً ربمـا بحـوادث باي، الولايـات المتحدة والمملكة المتحدة لطلب الدعم. وفي شهر مارس أطلعتُ كلير شـورت على المستجدات حول المبادرات التي قمنـا بها، وشرحت لها ذلك قبيل زيـارة جون قرنق. لقـد أطلعنا على تحرك من جانب الحكومة السودانية فيما يتعلـق باختبـار دانفورث الرابـع، وأملنا أن يكون دانفورث قـادراً على تقديم تقريـر ايجابـي للرئيس بوش، ومن ثـمّ الفوز باستئنـاف المشاركة الأمريكية. لقـد أخبرت كلير بأنه عقـب ذلك يجب أن نضغط من أجـل مفاوضات مباشرة بأعجـل ما تيسـر، وأن نهدئ الضغـوط في واشنطن. اقترح والـتر كانستاينر اجتماعاً مع كلير وشخصي لمناقشة أفكار حول تعزيز إطار التفاوض وصياغة استراتيجية لمقاربة المحادثات.

لقد مثلت حادثة باي نكسة حقيقية. ولاحقاً سوف تقع سلسلة من الحوادث المشابهة. وسوف تمر شهور عديدة قبل أن نكون قادرين على إنعاش العملية. ولم يكـن بمقـدور النرويـج والمملكـة المتحـدة المضـي قدمـاً بـدون الولايات



المتحدة، لكننا كنا بحاجة الى نقطة دخول موثوقة للأمريكيين لاستئناف مشاركتهم. في تلك الأثناء ركزنا على طلب دعم دولي عريض من أجل تنفيذ اتفاقية جبال النوبة. لقد كان رد الفعل على الحادثة هو ما أرغم الخرطوم على أخذ اختبار دانفورث الأخير مأخذ الجد. شهدت بدايات مارس علامات الرغبة في التفاوض، وسرعان بدأت المحادثات عقب ذلك. لقد انتهى الأمر بالحكومة إلى التنازل وبنهاية الشهر وقع الطرفان على اتفاقية حماية المدنيين. كان على المراقبين الدوليين مراقبة الاتفاقية؛ وكانت هناك خطط لتكوين فريقين للمراقبة، واحد في الجنوب والآخر في الشمال. على إثر هذا الانجاز، وتقرير جاك دانفورث إلى الرئيس بوش في ١٤ مايو، تلقى المبعوث الخاص الضوء الأخضر لعودة المشاركة الأمريكية.

بحلول ذلك الوقت كان المجتمع الدولي منخرطاً في العديد من عمليات المراقبة. وقد مثلت البعثة المشتركة لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة نجاحاً مبكراً. كانت فرق مراقبة حماية المدنيين، وهي فرق شكلت من أجل انتشار سريع في حالة وقوع هجمات على المدنيين، مدعومة بالأساس من الولايات المتحدة. و بينما كانت المساعدات الدولية تحشد لهذه الجهود ولسكرتارية الإيقاد، واصلت دول الترويكا محاولاتها لبدء مفاوضات الإيقاد. لقد ركزنا على الدعم العملي لإطار التفاوض وعلى تأمين حضور مراقبين في المحادثات.

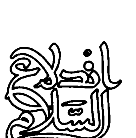
بوصفي رئيسة مشاركة للجنة السودان في منبر شركاء الإيقاد كنت على اتصال مستمر مع الحكومة الكينية والجنرال سيمبيو، الذي اعتقدنا أنه كان الشخص المناسب للتوسط في المفاوضات . كان سيمبيو عضواً في البعثة الكينية في الاجتماع الأول للإيقاد، وأتذكر بوضوح شديد انبهاري الشديد به. حتى ذلك الحين تحدثت معه حول امكانية القيام بدور الوسيط، آخذةً في الاعتبار معرفته بالنزاع وبالعديد من القادة. وبعد رفضه لدعوة قدمت له عام ١٩٩٨، وافق سيمبيو في أكتوبر ٢٠٠١ على أن يكون خلفاً للمفاوض السابق دانيال موبيا. لم تكن خلفيته العسكرية وقربه من الرئيس موي فقط هما



مصدر قوة الجنرال سيمبيو، ولكن كانت له أيضاً شخصية قوية واستقلال في الرأي. لقد كان صلباً ولا ينحني بسهولة تحت الضغط. كانت هذه الخصائص حاسمة في نجاح المفاوضات.

كان الجنرال سيمبيو متلهفاً للبدء. ولكن لم يكن الطرفان مستعدين. ومن وجهة نظرنا لم يكن هناك معنى لعقد جولة من المحادثات لا تحقق تقدماً يذكر. لقد كانت هناك حاجة إلى صيغة مختلفة وأكثر دينامية، وكانت هذه الصيغة قيد التحضير. علاوة على ذلك، عقب القمة في يناير كانت الإيقاد بطيئة في إعادة تنظيم نفسها بحيث أهدر وقت ثمين في تلك الفترة. لكن في بداية مارس ٢٠٠٢ بدأ الجنرال سيمبيو في المشاورات مع الطرفين. وقدم لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ورقةً حول القضايا الرئيسية فُسرت من جانب الحركة على أنها متحيزة لطرف واحد كما تم تسريبها الى الجمهور. قاد ذلك إلى المزيد من التكهنات حول ما إذا كانت الإيقاد، تحت النفوذ الأوروبي تتخلى عن الحق في تقرير المصير. لم يكن ذلك هو الحال، لقد كانت الورقة من إنتاج القائد ميارديت نفسه، ولم يكن أي منا قد قرأها أو طلب منه التشاور حول مضمونها. النتيجة كانت في نظرنا أن سكرتارية الإيقاد وفريق التفاوض كانا في حاجة إلى المزيد من الدعم. وهكذا قررنا أن نعطي المحادثات دفعة قوية.

●●



الهوامش

●●

١. كانت الإيقاد سابقاً تعرف بالمنظمة الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف (GADD) ثم أصبحت تسمي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بالمنظمة الحكومية المعنية بالتنمية (IGAD)، وتشمل في مظلتها كل من: أثيوبيا، أرتريا، الصومال، جيبوتي، السودان، يوغندا، وكينيا.

٢. مقابلة مع شارلي سنايدر في ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٣. كان كل من سوزان رايس، مساعدة وزير الخارجية الأميريكي للشئون الأفريقية وغيل سميث من مجلس الأمن القومي وجون برندرغاست من وزارة الخارجية لاعبين أساسيين فيما يتعلق بالسودان خلال فترة إدارة كلينتون، وقد عملت مع هذا الفريق بصورة لصيقة خلال الأعوام ١٩٩٨–٢٠٠٠.

٤. اعتماداً على مصادري الخاصة، وقد حصلت هلي المعلومات بشكل أساسي عبر عدد من المحادثات الهاتفية.

٥. مقابلة مع شارلس سنايدر ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٦. International Crisis Group، Capturing the moment: Sudan Peace Process in the Balance، April ١٤ ،٢٠٠٢

٧. اتصال عبر البريد الالكتروني مع كلير شورت، ٨ مايو ٢٠١٠.

٨. محادثة هاتفية مع كول دينق، ٢٠ أبريل ٢٠١٠م.

٩. المقابلة السابقة.

١٠. خطاب رئيس وزراء بريطانيا إلى البرلمان النيجيري Urhobo Historical Soceity، ٠٨٠٢٠٢، Nigeriahttp://www.waado.org/nigerdelta/fedgovtforiengafaris/Tony Blair.html

١١. الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس لديه أي وحدات شرطة للتخاطب معهم، كما تجدر الإشارة إلى عدم ارتداء هذه القوات لزي نظامي موحد.



١٢. انظر Douglas H. Johnson، Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan Comprehensive Peace Agreement، Africa Affairs، ٤٢٦، ٢٠٠٨، ١-١٩

١٣. Julia Flint and Alex De Waal، Darfur: A New History of a Long War، London، ٢٠٠٨، ٤٧-٥٥

١٤. السابق، ص ٥١-٥٢.

١٥. السابق، ص ٨٦.

١٦. اليكس دي فال ورد في: Julia Flint، Oil Fuel "Flames of war in Sudan: civilians pay price as Khartoum mobilizes for showdown with newly united rebels"، The Guardian، ٧ March ٢٠٠٢

●●



الفصل الثانى

إتفاقية تقرير المصير المفصلية

□ □

قـررت كل مـن واشنطن ولنـدن وأوسلو الانخـراط في مفاوضـات السلام بين حكومـة السـودان والحركـة الشعبية لتحريـر السودان والجيش التابع لها، على المستـوى السياسي، وإعطاء دفعة قوية لهم للمضي قدماً بعملية السلام. وقـد مثّـل «الترويكا» منـذ يناير ٢٠٠٢ كل مـن ولتر كانستايـنر، كلير شورت وشخصـي، وكلنـا من المؤيديـن لعمليـة السلام. وفـى أواخر ابريـل ٢٠٠٢، قبـل فترة وجيزة من قـرار الولايات المتحدة بدعم المفاوضـات، التقى ثلاثتنا بنيويـورك في مقـر البعثـة الأمريكية لدى الأمم المتحـدة، وكان الهدف من ذلك الاجتماع التّفاكر حول كيفية إعادة تنشيط مفاوضات السلام التي كانت أقرب ما تكون إلى الاحتضار في ذلك الوقت. وقد اتفقنا في ذلك الاجتماع، الذي حضره كذلـك مستشارونا الرئيسيـين، على المبادئ الأساسيـة، وعلى بعض المواقف المشتركـة مـن عمليـة السلام، وعلـى خارطة طريـق لتدعيم الهيـكل الإطاري لمفاوضـات السلام، بما في ذلك دعم الترويكا للوساطة التي تقوم بها (الإيقاد). وكانـت إحـدى المسائـل التـى تطرقنا إليهـا فى ذلـك الاجتماع هى مـا اذا كنا سنتمسـك بأن يكـون دورنا بارزاً بحيث يراه الجميع، من قبيل أن ننتدب منسقاً مـن الدول الثلاث ليعمل إلى جانب الجنرال «سيمبيـو» وسيطاً مناوباً. إلا أننا رأينـا وإلى حـين إخطار آخـر، أن نرسل مبعوثينا كمراقبـين للمفاوضات، وأن ندعـم عملية التفاوض بخبراء فنيين. وفى غضون ذلك نعمل بصورة مستترة مـن أجل ممارسـة الضغط على الطرفيين المتفاوضين لإبـداء الجدية المطلوبة للتوصـل إلى اتفـاق. هذا وقد أظهـر تطور الأمـور لاحقاً أن اجتمـاع نيويورك ذاك، والمنهج الذي اتفقنا عليه بدفع عملية التفاوض قد كانا حاسمين بالنسبة لجهودنا المشتركة في المفاوضات.

ورغما عن انه كان من الواضح بالنسبة لنا أنه لا غنى عن دعم خارجي لعملية التفاوض، إلا انـه كان يتوجـب علينا الحذر. فذلك قد يثـير مخاوف الأطراف الإقليميـة الداعمـة لتلك العملية، سـواء أكان ذلك الجنرال سيمبيـو نفسه، أم كلينـا، أم قـادة دول الإقليـم الأخـرى بشأن استيـلاء الشـركاء الغربيين على



عملية المفاوضات. وكانت سكرتارية (الإيقاد) على استعداد لبدء المفاوضات، وبالنظر إلى قرارات قمة الايقاد، فأن دورنا كان يجد قبولاً من كافة الأطراف.

بدأت المفاوضات باجتماعات فنية تمهيدية في نيروبي، في مايو ٢٠٠٢، وقد كان التركيز في تلك الاجتماعات على جدول أعمال التفاوض والجوانب الإجرائية فيها. ثم تتابعت تلك الاجتماعات بصورة مستمرة، إلا أن الجانب الحكومي رفض التوقيع على المسودة التي تم إعدادها. ولم يتم التوصل إلى اتفاق إلا بعد أن تم تصعيد مسألة وحدة السودان إلى جدول أعمال التفاوض، بينما تم إرجاع النقطة الخاصة بتقرير المصير إلى أسفل القائمة، وتم حذف النقطة الخاصة بوقف إطلاق النار من جدول الأعمال. وقد حذفت هذه النقطة بناء على طلب من وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان، علماً بأنها كانت ترى أن التمسك بكرت الضغط العسكري هو أكبر ميزة لها، وما كان لها أن تتخلص عنه بسهولة ويسر.

وكان كلّ من الجانبين قد بعث بوفد وفريق للتفاوض أقوى بكثير عما كان عليه الحال فى الجولات السابقة تحت الإطار التفاوضي للإيقاد. وكان المفاوض الرئيسي الجديد الجنرال «سيمبيو» مدعوماً بصورة» أفضل من ناحية فريق السكرتارية الذي يعمل معه والذي كان مدعوماً بخبراء دوليين وفنيين قامت بتوفير التمويل اللازم لهم «الترويكا» ودول أُخرى. وعليه، فأن «الإيقاد» وضعت جدول أعمال محدد لتفاوض مستمر بتواريخ محدده، يمتد على فترة أربعة أو خمسة أشهر، بدلاً عن جولات المفاوضات قصيرة الأمد. وكان الهدف من ذلك إيجاد قناعة لدى المتفاوضين بأنه ليس هنالك خياراً آخر سوى النجاح. كما أصبح جلياً أن المراقبين من جانب الترويكا سيكون لهم دورهم في عملية التفاوض. من الجانب الأمريكي، تم حشد جاك دانفورث وولتر كانستاير وريتشارد أرميتاج وكولن باول لحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق والتأكيد على مسألة مكافحة الإرهاب. كما استثمر ألان قولتى علاقاته الطيبة مع حكومة السودان بالاتصال المستمر مع غازي صلاح الدين بينما توليت أنا جانب الاتصالات بالحركة الشعبية لتحرير السودان.



بالنظر إلى المبادرة المصرية الليبية، ونسبة لأهمية علاقات مصر بالسودان، فـان الكينيين بدءوا يبحثون عـن وسيلة لإشراك مصـر في المفاوضات. وعليه فأنهـم اقترحوا أن تدخـل مصر بصفة مراقب في المفاوضـات، إلا أن المصريين رفضوا ذلك العرض. فقد كان المصريون يريدون دوراً أكثر أهمية. وقد أرسلت بعـد ذلك عدة دعوات إلى مصر، بما في ذلك بعض الإشارات المبهمة بدور اكبر، لكـن بلا طائـل. وكانت تلك الدعوات مصـدر قلق للحركة الشعبيـة التي كانت تعلـم تماماً موقـف مصر من مسألة تقرير المصير لجنـوب السودان. وفى تلك الأجواء انعقدت الجولة الاولى من المفاوضات.

بـدأت الجولة الأولى في (مشاكوس) في ١٧ يونيو ٢٠٠٢. وكان رئيس الوفد الحكومي هو الدكتور غازي صلاح الدين العتباني، مستشار رئيس الجمهورية لشئـون السلام. وقد ضـم الفريق المفاوض كلاً من إدريس محمد عبد القادر؛ ويحي حسين، وزير الدولة برئاسة الجمهورية؛ ومطرف صديق، وكيل وزارة الخارجيـة؛ وسيد الخطيب، وهو من المفكريـن الاستراتيجيين بحزب المؤتمر الوطنـي وآخرين. أما من جانـب الحركة الشعبيـــة، فقـد كان رئيس الفريق المفاوض هو سلفا كير مياردیت، نائب جون قرنق في رئاسة الحركة؛ وقد ضم الوفـد نيال دينـق، كمفاوض رئيسي، ودينق الـور؛ ود. جستن ياك؛ وسامون كواجـي وآخـــريـن. وقـد انضم باقـان أموم وياســـر عرمـان لاحقــاً إلى الفريق المفاوض.

●●



المفاوضون الرئيسيون

••

كان الدكتور غازي صلاح الدين احد أعضاء النخبة الإسلامية في الخرطوم. وكان مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون السلام، كما كان عضواً بارزاً في قيادة حزب المؤتمر الوطني، وهو سياسي متمرس. وتنتمي أسرته من ناحية أبيه إلى أصول مصرية، ومن ناحية أمة إلى أصول مغربية وهو طبيب نال درجة الدكتوراة في الكيمياء الحيوية من بريطانيا. وهو مثقف ذو مقدرات تحليلية عالية، ويمكن أن يحسب المرء دون تردد أنه يمكنه أن يتوصل إلى حلول توفيقية وإلى صفقات مرضية. وهو عادة ما يستعيض عن «الجلابية» ببدلة وربطة عنق أنيقتين، ويستقبل الزوار من الشخصيات العالمية بدون كثير عناء، معبراً عن سياسات الحكومة بلغة «فرنسية» أو انجليزية رصينة. وهو السياسي السوداني الوحيد الذي اعرفه الذي يتواصل ، منذ البداية، عن طريق البريد الالكتروني وبصورة فورية. باختصار، فإن الكثيرين كانوا يظنون أنهم يمكنهم التعامل معه بسهولة ويسر.

إلا أنه اتضح فيما بعد أن العديد من السياسيين والمسئولين الغربيين الكبار قد أخطئوا في فهم الدكتور غازي. وهم قد فعلوا ذلك في الماضي ومازالوا يخطئون. فأنه من الممكن ان يظن الواحد أنه «براغماتي»، إلا أنه إسلامي حتى النخاع. وهو شديد الولاء للقيم والمبادئ التي قامت عليها الجبهة السلامية القومية السابقة، أو حزب المؤتمر الوطني الحالي. وهو بالرغم عن عدم تمتعه بأي سند قبلي تقليدي في شمال السودان نجح فى الحفاظ على موقعه في قيادة حزب المؤتمر الوطني وهذا انجاز لا يستهان به. وهو قد تنافس عدة مرات على الموقع القيادي في حزب المؤتمر الوطني مع على عثمان محمد طه. ودكتور غازي يجيد تماماً اللعبة السياسية ولا تجب الاستهانة به. وهو لا يتقبل بسهولة التنازلات التي تهدد الوضع الراهن. وكرئيس للفريق المفاوض، كان من النادر أن يكون حاضراً خلال المفاوضات، ولم يشارك شخصياً في

عمليـة التفاوضـ. كان يفضـل أن يقيم فى مـكان غير بعيد للمتابعـة والتدخل عندما يطلب الأمر منه ذلك.

سلفـا كـير مياردیت كان مع جون قرنق في الغابـة منذ البدايات الأولى في عام ١٩٨٣ وهـو الوحيد كان الذي لا يـزال موجوداً من المجموعة الأولى التي قامت بالتمـرد. وهـو أولاً وقبل كل شيء عسكـري ينتمي إلى القـوات المسلحة، وذو خبرة طويلة في الإستراتيجية العسكرية والاستخبارات. وهو شخص هادئ، شديد الاحترام لزواره، وعليه هالة من الوقار والنزاهة والذكاء. وهو يجبرك علـى احترامه أكثر من ان تخافه. وكانت تعـوز سلفاكير المؤهلات الأكاديمية التي كان يتميز بها «رئيس الحركة» جون قرنق، الذي كان هو شديد الوفاء له، إلا انـه كان أكثر ما يكون ميلاً إلى الجوانب العملية. ولهذا السبب فأن سلفاكير لم يكـن يهتم كثيراً بالعمليـة التفاوضية والدبلوماسيـة الدولية، وكان يفضل أن يبقـى (وراء الكواليسـ) لإدارة الشئـون العسكريـة. هذا وقـد تولى قيادة عمليـة التفاوضـ في «مشاكوس» بين حين وآخر، دون أن يكون موجوداً بصفة يومية. وبما أن الدكتور غازي كان يتابع المفاوضات عن بعد هو الآخر، فانهما لم يلتقيـا وجهاً لوجه خلال تلك الفترة. وكانت عملية «رفع الأثقال» من جانب الحركـة الشعبية قد تركت لينال دينق نيال ودينـق ألور، اللذين تناوبا لاحقاً مع باقان اموم في عملية قيادة المفاوضات.

وكان المراقبـون مـن قبـل الترويـكا هم «جـين مليـنغتـون» القائـم بالأعمال بسفـارة الولايـات المتحـدة بالخرطـوم؛ «وراشيـل سيسك» من قبـل المملكة المتحـدة؛ ومن قبل النرويج خبير الشئون السودانية «هالفور آسكييم». وفى الجولات اللاحقة أصبح «ألان قولتي»، المبعوث الخاص للملكة المتحدة، ومن جانـب الولايات المتحـدة الأمريكية والمبعـوث الخاصـ، أو سفيرها، «مايكل راينبيرغـر»؛ والسفـير والمبعـوث الخاص «فيغـارد اليفسن»، عـن النرويج لاعبين أساسيين في عملية التفاوض.

ومـن جانبنـا، لعـب كيل هودينبـو» دوراً هامـاً كذلـك. وكان التركيز في تلك المرحلة من الجولة الأولى من المفاوضات على تطوير مقترحات عملية للترتيبات



الدستورية لما يمكن تسميته نموذج «لبلد واحد بنظامين». وكان البعض يرى أن الفيدرالية «غير المتكافئة» التي تضمن للجنوب حكماً ذاتياً واسعاً، وفى نفس الوقت تمثيلاً منصفاً فى المركز، واحدة من أنماط الحلول الممكنة.

وكان الجنرال «سيمبيو» يتعاون تعاوناً لصيقاً مع «الترويكا». وكان يقوم بالتشاور مع المراقبين مرة واحدة على الأقل في كل جولة، كما كان يعقد اجتماعاً يومياً واحداً معهم لمناقشة الإستراتيجية. وكان مع فريق «سيمبيو» في ذلك الوقت «نيكولاس» «فينك هيسوم» من جنوب أفريقيا. وهو محامى مختص بالشئون الدستورية ذو خبرة طويلة في عملية التفاوض والذي كان متواجداً طوال فترة المفاوضات ولعب دوراً فيها. وقد التحق به لاحقاً «جولين هوتينغر»، من وزارة الخارجية السويسرية. وكانت سكرتارية «الإيقاد» قد استعانت بخبراء فنيين آخرين في مجالات التفاوض المختلفة. كما انضم إلى الفريق عدد من الخبراء والمفاوضين وفقاً للموضوع قيد التفاوض. وقد كان بين المراقبين من حين لآخر السفير محمد سحنون[1] ممثلاً لمنظمة الأمم المتحدة.

ورغما عن المستوى الرفيع لفريق التفاوض من الجانبين فأن المفاوضات بدأت بدايةً متعثرة. ففي خلال الأسابيع الثلاث الأولى كان هناك الكثير من عدم وضوح الرؤيا والغموض والتوجس بين المشاركين. وكان الجنرال «سيمبيو» قد صاغ ورقة قبل اجتماع قمة «الإيقاد»حول «بلد واحد بنظامين» والتي كان قد تشاور حولها مع الطرفين المتفاوضين. وكان كلاهما قد رفضها بدون تردد. وقد أخبر جون قرنق، الذي اعترض على الفكرة لأنها لم تتطرق إلى قضية تقرير المصير، «سيمبيو» أن الجنوب لن يكون «ضمادة» على جانب السودان. [2] ورغماً عن أن الورقة كان قد حكم عليها بالموت[3]، فإن الحركة الشعبية ظلت تشير إليها كمسألة بالغة الخطورة. وعلية، فإنه رغماً عن سنين المفاوضات الطويلة، فأن الطرفين بدآ من نقطة الصفر. وبدلاً من أن يدخلا في عملية التفاوض بالجدية المطلوبة، ظلا يعيدان التعبير عن مواقفهما التقليدية المعروفة. وقد تعمد فريق «الإيقاد» أن يترك للطرفين المجال للتنفيس عن



مشاعـر الإحباط التي كانـت تكتنفهما، ثم حاول بعد ذلـك، بلا جدوى، توجيه النقاش نحو مسألة «بلد واحد بنظامين». وقد اخبرني دينق ألور لاحقاً، بالكثير من الدبلوماسية «إن المحادثات لم تكن مثمرة، إلا أننا تعلمنا منها الكثير. وقد تمكـن الطرفـان على أقل تقدير مـن أن يعبرا عن موقفهما بوضـوح».[٤] إلا أن مطـرف صديق، الـذي كان عضواً في وفد الحكومة، قد عـبر عن الأمر بصورة أكثر صراحة «لقد كانت المحادثات تدور في دائرة مفرغة».[٥]

في بـادئ الأمـر، ومنذ ذلـك الوقت المبكـر، تمسكت الحكومـة بقضية النظام الفيـدرالي، إلا أن ممثلـي الحركـة الشعبية لم يكونوا راضين عـن تلك الفكرة. وكان وفـد الحكومـة شديد الحذر إذا أنهم، ظلوا، بـدون أن يضعوا مقترحات محـددة على الطاولة، يثـيرون بعض النقاط ذات الطبيعة العامة عن خيارات افتراضيـة لأنظمـة فيدرالية محتملة. ومنـذ وقت مبكر، طلـب الدكتور غازي اللجـوء إلى مركـز للدراسـات لتقديم خيارات حـول هذا الموضـوع. وبالنسبة للحركـة الشعبيـة فـإن فكـرة «بلـد واحـد بنظامـين» كانـت تعنـى النظـام الكونفيـدرالي، الـذي يفضل أن يكـون علمانياً مـع تداول الرئاسة بـين الشمال والجنـوب. أما بالنسبة للحكومة فإن «بلد واحد بنظامين» كانت تعنى النظام الفيدرالي، واعترضوا على فكرة الكونفيدرالية لأنها كانت تعنى في نظرهم بلداً مـن كيانين متساويـين. كما أن النظام الفيـدرالي الذي يريدونه يجـب أن يأخذ بعين الاعتبار مفهوم الدولة الإسلامية.

●●



إذن كان موقفا الجانبين على طرفي نقيض، وبينما بدت الحركة الشعبية أكثر ما تكون تشدداً، فإن الحكومة بدت كما لو كانت «تحوم ولا ترد». وكان الوسطاء قد قاموا بتحليل المفاوضات السابقة في السودان، ووصلوا إلى نتيجة مفادها أن كل تلك المفاوضات فشلت بسبب قضية الدين والدولة. لذا فقد قرروا التركيز على تلك النقطة، إذ أن حدوث اختراق في هذه القضية ربما يجعل من الأسهل التوصل إلى حلول للمسائل الأخرى. وقام الفريق الذي يقوده «فينك هيسوم» بسلسلة من المشاورات غير الرسمية مع الطرفين منفردين ومجتمعين [٦]. وتوصلوا إلى نص ظنوا أنه سيكون مقبولاً لدى كليهما، وقاموا بعرضه للنقاش في ورشة عمل. وبينما بدا مضمون النص كما لو أنه قريب مما يمكن أن يقبله الطرفان إلا أن أياً منهما لم يبد الرغبة في قبوله. فبينما أبدت الحكومة بعض الاعتراضات عليه، أصرّت الحركة الشعبية على أن قضية تقرير المصير يجب أن تعالج أولاً. إذ يرتبط الأمران ببعضهما البعض بالنسبة لهم.

كانت الحركة الشعبية، وهي أكثر ما تكون إحباطاً وانزعاجاً، تخشى أن يكون ثمة فخ يمكن أن تقع فيه يتمثل في محادثات مستفيضة حول تدابير الحكم، والنظام الفيدرالي والدولة والدين بدون الوصول إلى القضية الجوهرية المتعلقة بتقرير المصير عن طريق الاستفتاء. وكان ما يثير حفيظتهم أكثر من أي شيء آخر هو الطريقة التي تم بها ترتيب أولويات التفاوض. وكان في رأيهم أن الجنرال «سيمبيو» قدم الكثير من التنازلات للحكومة السودانية بدون أن يهتم بما فيه الكفاية بالقضايا الجوهرية بالنسبة للجنوب [٧]. كما أنهم انتقدوا المنهج الذي اتبعه السناتور «دانفورث» الذي كان يتمثل في إجراء اختبارات للطرفين ليست من صميم القضايا الخلافية بين الشمال والجنوب. كما أنهم كانوا يرون بأن تصريحاته ضد الانفصال كانت تبدو وكأنّ الغرض منها كان

استباق قضية تقرير المصير. وعليه، بينما كانت الحركة الشعبية راضية عن الدور الذي تقوم به الترويكا إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تنظر بالكثير من القلق والانزعاج إلى الموقف الأمريكي. أما الأمريكان، فقد كاد صبرهم ينفذ، فأجروا في منتصف يوليو اتصالات على المستوى السياسي بالخرطوم وقالوا أنهم يريدون اتفاقاً خلال أسبوع لا أكثر.

وفي ١٦ يوليو التقيت بجاك دانفورث في أوسلو. وكان يبدو سعيداً بالاختبارات الأربعة. وصرح بأن آلية المتابعة جاهزة لان تبدأ عملها. إلا أنه أبدى انزعاجه من الأزمات الإنسانية التي كانت قد ازدادت سوءاً. وقد اندهشت كثيراً لقلة إلمامه أو ادراكه للتعقيدات التي كانت تعتور عملية التفاوض. فأخبرته بأن الحركة الشعبية كانت قد بدأت تفقد الثقة في المفاوضات وأن جون قرنق وأبيل ألير قد عبرا عن خيبة أملهما. وأشرت إلى ورقة الجنرال «سيمبيو» الأولى التي كان تقرير المصير فيها قد ورد في إطار السودان الموحد، والتي كانت من وجهة نظر الحركة الشعبية لا تتماشى مع إعلان المبادئ الذي أجازته (الإيقاد)؛ والتي لم تطرق حتى إلى قضية الدين والدولة. وعليه فإنه يبدو أن المحادثات كانت كما لو أنها تقترح حلاً لجنوب السودان في إطار معطيات اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢. كما أن الإشارات التي كانت تصل من دول الترويكا كانت تثير الشكوك والتوجس لدى قادة الحركة الشعبية، كما علمت من محادثاتهم الهاتفية معي. ومهما كانت وضعية ورقة «سيمبيو»، فإنه أصبح من الضروري تغيير إستراتيجية التفاوض وإعادة ترتيب الأولويات: إذ لا يمكن مناقشة ترتيبات الحكم بمعزل عن الدين والدولة وتقرير المصير؛ وإلا فإن المفاوضات لن تبارح المربع الأول. كما أن الحركة الشعبية كانت تود أن تستوثق من أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب الصيغة التي أقرتها (الإيقاد) بشأن تقرير المصير.

ونسبة للتجارب المتعلقة بعدم وفاء الشمال بالعهود، فإني كنت أعرف أن الحركة الشعبية لن تتنازل أبداً عن ذلك الحق ولا عن الاعتراف الصريح بخيار الاستقلال لجنوب السودان. إلا أنه كانت هناك إمكانية لممارسة



بعض الضغـوط على الحركـة الشعبية فيمـا يتعلق بطول الفـترة الانتقالية وفـي مسألـة الدين والدولـة. وكان رد دانفورث أن الولايـات المتحدة كانت في وضـع يمكنها من ممارسة سياسة الجزرة والعصـا مع حكومة الخرطوم، إلا أنـه ليس لديهـا إمكانية التأثير علـى الحركة الشعبيـة. وفي الوقت ذاته أبدى شكوكه فيما يتعلق بإمكانيـة قبول حكومة الخرطوم لانفصال الجنوب، وذلك لأسبـاب عديدة ليس اقلها النفط. كما أنه ليس من المنظور أن تقبل بالتضحية بنظـام الحكـم الاتحـادي والشريعة من خـلال المفاوضات مما قـد يمهد لاحقاً لانفصـال الجنـوب. ومهما يكن من أمر، فقد كان مـن الضروري إحراز تقدم في المفاوضـات، لكن كيف؟ كان والـتر كانستينر وكلير شورت قد اتفقا على يقوما بجولـة في المنطقـة حاملـين رسالـة مشتركة. وكنت علـى استعـداد لأن افعل الشـيء نفسه متى كانت هناك حاجة لذلك. واتفقتـا على تنسيق الرسائل التي نحملهـا للمنطقـة، وأن تعمـل على إيصال تلـك الرسائل من خـلال الاتصالات الهاتفيـة ومـن خلال مبعوثينا. كما تم الاتفاق علـى أن تقوم الولايات المتحدة بصياغـة مذكرة عن سياسة الجزرة والعصـا وأن تتم مناقشة تلك المذكرة في اجتماع الترويكا في نهاية شهر يوليو.

قـد نمـا إلى علمي في تلـك الفـترة أن مشاعر عـدم الرضا في أوسـاط الحركة الشعبيـة وصلت إلى مستوى القادة العسكريـين في الميدان. وقد وصلتني تلك المعلومـات مـن الاتصالات التـي أجريتها شخصياً كمـا وصلتني بصورة غير مباشرة. فقد أخبرني جون برندرغاست، وهو صديق قديم، وخبير في الشؤون السودانيـة كان يشغـل موقعاً رفيعـاً في مجموعة الأزمـات الدولية، أخبرني في منتصـف يوليـو بمحادثات أجراها مع عـدد من قادة الحركـة الشعبية. وعاد ليخـبرني مرة أخـرى أن الحركة الشعبيـة سوف تترك المفاوضـات إذا لم تتم معالجـة قضايـا هامـة بالنسبة لهـم، خاصةً قضيـة تقرير المصـير على نحو السرعـة. (وقـد أكـد لي ذلـك مؤخراً بعضـ أعضاء قيـادة الحركـة الشعبية. (ويبدو انه كانت لدينا أيام قليلة – ربما أسبوع واحد فقط لإعادة المفاوضات إلى مسارها.)



وهنـاك تاريخ طويل مـن مطالبة الجنوبيين بتقرير المصـير. وهم يتمسكون برأيهـم القائـل بـأن الدولتـين الحـاكمتـين بريطانيا ومصـر قـد وعدتاهما بعد الحـرب العالميـة الثانيـة وقبـل خروجهم مـن السـودان، بمنحهم حـق تقرير المصير، وأن الشماليين السودانيين قد حنثوا بذلك الوعد، بالتواطؤ مع مصر. وحتـى إذا كانت حقيقة الأمر أن ذلك الوعـد كان يتعلق «بالحكم الذاتي»، فإن ذلـك الانطبـاع قد ظـل موجوداً لـدى الجنوبيين حتـى يومنا هـذا. ومهما يكن مـن أمـر، فان وجهة نظـر الجنوبيين قـد تمت بلورتهـا وإعـادة صياغتها منذ الستينيـات من القـرن الماضي، حيث أصبح حق تقرير المصـير مطلباً أساسيا لـكل الجنوبيين، كما ظل منذ ذلك الوقت سبباً مـن أسباب الصراع بين الشمال والجنوب. وفي نظر العديد من الجنوبيين كانت اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ ضعيفـة مـن عدة جوانـب، خاصةً فيمـا يتعلـق بتقرير المصـير، والترتيبات الأمنية والضمانات الدولية التي كانت غائبة تماماً. وقد أدت تلك النواقص إلى انهيارها والى عودة الحـرب في عام ١٩٨٣. وقد تم قبول حق تقرير المصير، من قبل الحكومة، وبالتالي، قُبل ولو بصورة ضمنية، حق الاستقـلال في اتفاقيات سابقة، خاصة اتفاقيـة الخرطوم للسلام مع الأحزاب الجنوبية في عام ١٩٩٧ وتم تضمينه في الدستور.

بعد حديثي مع «جون برندرغاست» أدركت خطورة الموقف، وقد أكد لي ذلك فيما بعد مستشاري الوفي «كيل هورينبو» الذي كان قد استقى نفس المعلومات مـن اتصالاته بالشخصيات القيادية في الحـركة الشعبية. وكان من المؤكد أننا مقبلون على أزمة حقيقية. واخبرني «كيل» بأنه ينبغي علينا الاتصال بمندوبنا في المفاوضـات، «هالفـور آسِكيـم» وإعطـاؤه توجيهات واضحـة. وكنت على اتصـال شبه يومي به للاستمـاع إلى تقاريره بشان مسار المفاوضات، وإعطائه التوجيهات عندما يتطلب الأمر ذلك. ووافقت على اقتراح «كيل».

كان مـن رأي فريـق التفاوضـ والمراقبين أن وفـد الحركـة الشعبية يتعمد وضع العراقيل أمام المفاوضات. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يختلف فيها تحليلي للأمور تماماً عن تحليل الآخرين من المشاركين في عملية التفاوض. وفي



هذه الحالة الأخيرة حذرت من أن المفاوضات ربما تنهار تماماً ما لم تتم إعادة ترتيب أولويات التفاوض. وقلت أن المسألة الخاصة بحق تقرير المصير، بما في ذلك خيار الاستقلال يجب أن تكون جزءاً من عملية التفاوض، كما أنه يجب الشروع فوراً في (التفاوض بشأنها). وطلبت من «هالفور آسكيم» أن يناقش الأمر أولاً مع زملائه في «الترويكا»، ثم يتصل، بعد موافقتهم، بالجنرال «سيمبيو»، المفاوض الرئيسي، ويخبره بضرورة تغيير مسار المفاوضات. إن انهيار المفاوضات ليست في مصلحة أي من الأطراف، فالمفاوضات كانت قد بدأت لتوها، وكان من الضروري إحراز بعض التقدم بالنسبة للطرفين المتفاوضين وبالنسبة للشركاء الدوليين الداعمين للمفاوضات. بعد محادثتنا الهاتفية اجتمع هالفور، بموافقة زملائه أعضاء الترويكا الآخرين، وبالجنرال «سيمبيو» وألمح على ضرورة إعادة ترتيب جدول أعمال التفاوض.

وبلغ انزعاج وفد الحركة الشعبية درجة أن نيال دينق ودينق ألور عقدا اجتماعاً مماثلاً مع الجنرال «سيمبيو». وكانا غير راضيين عن المفاوض الرئيسي منذ فترة من الزمن، وكان صبر أعضاء وفد الحركة الشعبية قد بلغ مداه. وكان شرطهم لتغليب خيار الوحدة تبني النظام الكونفيدرالي كأساس للسودان الجديد، شريطة أن يتم توحيد جنوب السودان والمناطق الثلاث في كيان واحد. وكانت حكومة الخرطوم قد رفضت ذلك الخيار. ولم يترك هذا الرفض، إلى جانب رفض الحكومة لمبدأ علمانية الدولة، خياراً أمام الحركة الشعبية سوى تقرير المصير عن طريق الاستفتاء ، مع الاحتفاظ بخيار الاستقلال عن الشمال. وقد حان الوقت لمناقشة تلك المسألة. وبناءً على الشكوى المقدمة من قبل وفد الحركة الشعبية، وتدخلات الترويكا، وملاحظات «فينك هيسوم» نفسه، قرر المفاوض الرئيسي أن تقرير المصير واستفتاء جنوب السودان يجب أن يتم التفاوض حولهما جنباً إلى جنب مع مسألتي الدين والدولة والنظام الفيدرالي.

في غضون ذلك، كان «فينك هيسوم» قد عمل في سرية تامة، وبالتشاور مع الطرفين المعنيين، على صياغة إطار للتفاهمات الممكنة، وذلك تأسيساً علي



العمل الذي كان قد قام به من قبل. [١٠]. وركز في ذلك على تحديد «الخطوط الحمراء» لكل جانب فيما يتعلق بمسألة الدين والدولة في إطار النظام الفيدرالي واستفتاء تقرير المصير. ورغماً عن أنه لم يكن حتى ذلك الوقت اتفاقاً بشأن الاستفتاء إلا أن نقاشاً ساخناً كان يدور حول التوقيت المناسب له. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي الفترة الانتقالية [١١]، إذ أن الحكومة كانت تتمسك بفترة عشرة أعوام، بينما تصر الحركة الشعبية على فترة العامين. وكانت تلك هي اللحظة التي قال فيها «جستين ياك» أن العرب قد قاموا دائماً بخداع الجنوبيين . وحكى القصة التالية: وعد أحد الأمراء بأن يزوج ابنته لمن ينجح في تعليم حماره التحدث بلغة البشر. ومن يحاول ويفشل يكون مصيره القتل. وجاء إعرابي وقال أنه يمكنه أن يفعل ذلك ولكنه يحتاج لعشر سنوات. وعندما سأله أصحابه لماذا قام بتلك المغامرة غير مأمونة العواقب. قال: في عشرة سنوات ربما يموت الأمير، أو يموت هو، أو تموت الأميرة، أو يموت الحمار، وربما يتحدث الحمار في نهاية الأمر! وضحك الجميع، وقام الجنرال «سيمبيو» بعملية حسابية بسيطة، وقسم الفرق بين المقترحين: ستكون الفترة الانتقالية المقترحة بين توقيع اتفاقية السلام والاستفتاء المقترح ست سنوات.[١٢]. إلا أن الطرفين لم يبديا موافقتهما على ذلك الاقتراح في ذلك الوقت. كان ذلك في يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ١٦-١٧ يوليو. وواصل «هيسوم» مساعيه بصياغة نص يتضمن كافة المسائل المطروحة للنقاش، إلا أنه لم يتم إحراز الكثير من التقدم في جلسة المفاوضات الرسمية. وكانت مواقف الطرفين لا تزال متباعدة. وقام الوفد الحكومي بتوزيع ورقة تضمنت بعض المرونة فيما يتعلق بمسألة الدين والدولة. وقام «هيسوم» باستخدام ذلك النص كأساس وأدخل عليه بعض التعديلات، وقام بجولات مكوكية بين الطرفين. وذكر الجانب الحكومي بأن الاستمرار في رفض حق ممارسة تقرير المصير ليس موقفاً مقبولاً، وذلك لأن الحكومة سبق وأن وافقت عليه في اتفاقات سابقة، بل وضمنت مبدأ تقرير المصير في الدستور[١٣]. لكن رغم ذلك، لم يُحرز أي تقدم يذكر.



كان أعضاء وفد الحكومة قد بدءوا يفقدون الأمل في المفاوضات. وفي التقارير التي كانوا يقدموها للقيادة في الخرطوم وللدكتور غازي، الذي كان في نيروبي، حتى يوم الأربعاء ١٨ يوليو يقولون أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود. وفي يوم ١٩ يوليو بدءوا يقضون وقتهم في مشاهدة التلفزيون ولعب الكتشينة. «كان الجميع قد توصلوا إلى قناعة أن الشيء الوحيد الذي تبقى لنا أن نفعله هو أن نفعل كل ما في وسعنا لأن «نذهب مرفوعي الرأس»[١٤]. وكانت هناك مباحثات غير رسمية بين الجانبين على هامش الاجتماعات الرسمية. فقد التقى سيد الخطيب بدينق ألور عدة مرات، وتبادلا الحديث عن «الخطوط الحمراء» للجانبين وضرورة احترامها. وقد أثار التصريح الذي أدلى به نيال دينق في يوم الاثنين والثلاثاء في هذا الصدد اهتمام أعضاء وفد الحكومة. وكان ذلك التصريح بالغ الأهمية إذ أنه يقر بضرورة تحاشي «الانتحار السياسي» بالنسبة للطرفين، سواء أكان ذلك بالتخلي عن الشريعة من جانب الحكومة، أم التخلي عن خيار الانفصال من جانبهم[١٥]. وكانت تلك هي المؤشرات الوحيدة لإمكانية التوصل إلى حل للنزاع.





الخطوط الحمراء

••

في يوم ١٩ يوليو ركزت المفاوضات حول مسألة الدين والدولة في إطار النظام الفيدرالي، وحول ممارسة تقرير المصير عن طريق الاستفتاء. بينما تمسكت الحركة الشعبية بحق تقرير المصير لجنوب السودان، طالبت كذلك بأن تكون الدولة غير دينية. إلا أن الحكومة السودانية لم تكن لتقبل أبدا بدولة علمانية أو بإلغاء الشريعة. فقد كان تمكين الإسلام كدين الدولة وفرض الشريعة الإسلامية هو الهدف الأساسي وراء انقلاب عام ١٩٨٩ الذي قامت به الجبهة الإسلامية القومية. وكان أعضاء وفد الحكومة أكثر ما يكونون إصرارا، فالإسلام والشريعة هما الأسبقية الأولى. ويظل السؤال ما إذا كان من الممكن أن يكون هنالك استثناء لجنوب السودان في إطار جدول الأعمال الإسلامي.

وكانت مسألة النظام الفيدرالي في صميم العملية التفاوضية. وتمسكت الحكومة بالإبقاء على النظام الراهن. إلا أن الجنوب قال أنه لن يقبل بذلك إلا إذا كان الجنوب سيعامل كإقليم واحد، وأن يمنح حق الاحتفاظ بقرار الانسلاخ عن الشمال عن طريق الاستفتاء. تلك كانت هي القضايا الخاصة بـ«الخطوط الحمراء» وكانت معالجتها منذ بداية العملية التفاوضية هي بمثابة الاستيقان من رغبة الطرفين في تقديم التنازلات المطلوبة. فإذا تمكن الطرفان من اجتياز هاتين العقبتين، يمكن أن تكون هنالك فرصة أفضل للتوصل إلى اتفاق شامل.

كانت هنالك مخاطر حقيقية بالنسبة لكل من الطرفين. وقد صار هذا الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة لي عندما زرت مدينة يامبيو في غرب الاستوائية في الأيام الأولى من شهر يناير ٢٠٠٢. كانت المنطقة تحت سيطرة الحركة الشعبية. وعند زيارتي لمدرسة ثانوية مدعومة من قبل منظمة اليونيسف قدم التلاميذ عرضاً راقصاً رائعاً احتفالاً باستقبالنا. وكانوا يرقصون وهم يقفون في شكل دائرة وأصابعهم تشير نحونا في شكل تحذيري. وكان غناؤهم بأصوات عالية، ولم أفهم منه سوى كلمات «أديس ابابا». وقد أثار ذلك فضولي مما جعلني أسأل

عن معنى الكلمات التي كانوا يرددونها. وبينما استمروا في التلويح بأصابعهم، أخبرني مرافقي بأنهم كانوا يقولون: «لاتخذلونا مرة أخرى» ، «تذكروا أديس أبابا». وكانت الأغنية عن تقرير المصير. حتى الفتيات اليافعات في أعماق الغابة كن يردن ألا يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى.

وقد تفهم «سيمبيو»، من جانبه، المخاطر المحيطة بالأمر، ومارس، بدعم من ممثلي» الترويكا»، ضغوطاً كبيرة على الطرفين. وقد لعب كلاهما دوراً كبيراً في هذه المرحلة. وكنت كثيراً ما أتحدث هاتفياً إلى « آسكيم» و»سيمبيو»، وكانت «الترويكا» قد اتفقت على عدد من المبادئ الأساسية في اجتماع أبريل في نيويورك من بينها حق تقرير المصير المضمن في إعلان المبادئ الذي أجازه الإيقاد». وعليه فإن الفريق كان لديه تفويض جماعي واضح للتفاوض. إذ انه حتى في ذلك الوقت المبكر كنا نعلم أنه لن يكون هنالك اتفاق بدون ضمان حق تقرير المصير للجنوبيين. ومع تنامي الاهتمام بمسألة تقرير المصير في «مشاكوس»، تزايدت الضغوط من قبل «الترويكا». وكان ممثلو «الترويكا» على اتصال دائم بعواصمهم، واشنطن، لندن، وأوسلو، منبهين تلك العواصم إلى موعد اتخاذ القرار الذي كان يقترب بسرعة كبيرة. وكنت أتابع المحادثات متابعة لصيقة.

ولم يتمكن المراقب الأمريكي «جيف ميلينغتون» من الحصول على تعليمات محددة من واشنطن، إذ أن ذلك القرار كان يستدعي تنسيقاً بين الجهات الحكومية المختلفة، بما فيها مجلس الأمن القومي، ولم يكن الوقت كافياً للحصول على موافقة كافة الجهات المعنية كتابة. في آخر الأمر، تلقى «جيف» موافقة شفهية من المستوى السياسي في وزارة الخارجية بدعم المقترح الخاص بتقرير المصير مع خياري الوحدة أو الأنفصال.(١٦). وكنت أعلم من مصادر أخرى مدى اهتمام الرئيس «بوش» بالمسألة السودانية وأنه لم يكن دائماً راضياً عن موقف وزارة الخارجية، فقد كان الرئيس «بوش» يرغب في أن تتبنى الولايات المتحدة موقفاً أكثر فعاليةً في المفاوضات كما أنه كان أكثر تعاطفاً مع وجهة النظر الجنوبية. ولم تكن مسألة تقرير المصير قد عرضت



حتـى ذلك الوقت على الرئيس «بوش» الا أنه بالنسبـة للذين هم على معرفة بطريقـة تفكـيره، فانه ليس هنالك أدنى شك في مـا كان سيتـخذه من موقف. لقد كان مؤيداً ملتزماً لقضية جنوب السودان(١٧).

●●



اللحظة الحاسمة

••

في ذلك الوقت، في ١٩ يوليو، لعب الجنرال «سيمبيو» دوراً حاسماً. فتأسيساً علي محادثات سابقة، كان «فينك هيسوم» قد أعد نصاً مطولاً تضمن كافة القضايا الجوهرية. وتضمنت تلك القضايا ترتيبات الحكم، بما في ذلك نظام فيدرالي غير متواز يشكل الجنوب فيه إقليماً واحداً، بينما تنتمي الولايات الشمالية بشكل مختلف للحكومة الفيدرالية. وفيما يتعلق بمسألتي الشريعة والاستفتاء حرص «هيسوم» على احترام الخطوط الحمراء لكل طرف. كما تضمنت تلك الوثيقة نصاً حول الفترة الانتقالية والترتيبات الأخرى مثل إنشاء مفوضية للتقويم والتقدير. وكان «سيمبيو» و«هيسوم» يعلمان أن ذلك النص قد تضمن صيغة توفيقية بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية مما يجعله مقبولاً لديهما. واتفقا على أن الوقت قد حان لفرض حل على الطرفين.[١٨].

كما قال «سيمبيو» لاحقاً، تضمن ذلك الفصل ذو الصفحات الثلاث «التباساً خلاقاً» [١٩]. تضمن النص لغةً حول الدين والدولة كان الطرفان قد كادا الاتفاق حولها سابقاً، وترتيبات لحكم الجنوب تشتمل على عدم تطبيق الشريعة فيه، ولغة حول تقرير للمصير تتم ممارسته عبر الاستفتاء مع خيار الانفصال، وفترة زمنية محددة للفترة الانتقالية هي ست سنوات. وطلب «سيمبيو» أن يبقى عضوان فقط من كل جانب في قاعة المفاوضات على أن لا يخرجوا قبل التوصل إلى اتفاق . وقد أُمهلوا ساعة واحدة من الوقت، وطلب فيها إجابة صريحة بنعم أو لا، فيما لو كانوا يقبلون النص أم لا. وكما يقول «سيمبيو»:

> « لقد قررت أن تلك كانت لحظة القرار الحاسم، إما أن تفشل المفاوضات، أو تحقق اختراقاً».

اختار رئيسا الوفدين المتفاوضين سيد الخطيب ويحيى حسين، من جانب الحكومة ، ونيال دينق ودينق ألور من جانب الحركة الشعبية. وكان ذلك



الاختيـار مثيراً للاهتمام . كان سيد ويحيى عضوان أساسيان في وفد الحكومة المفاوض، وهما ذوا خلفية فنيـة وسياسية متينة. وكان المراقبون يعتبرانهما أكـثر انفتاحـاً وواقعية من أعضاء الوفـد الآخرين. ورغماً عـن أنهما ملتزمان بوجهـة نظر وفـد الحكومـة ومواقفه المبدئيـة، وأنهمـا ملتزمان التزامـاً تاماً بفلسفة الحزب الحاكم، إلا أنهما من فصيلة الأشخاص الذين يفضلون البحث عـن الحلول بـدلاً من التمترس وراء المواقف المبدئيـة. ويتمتع «سيد» بخلفية فكريـة وأكاديمية صلبة، ومكانة مرموقة في حـزب المؤتمر الوطني، ولذا فأنه كان ذو فائـدة كبيرة لفريق التفاوض. أما «الكوماندرز» «دينق» و«نيال» فقد كانـا ينتميـان إلى القيادة العليـا للحركة الشعبية. وكلاهما مـن قبلية الدينكا: نيال من بحر الغزال، ودينق من أبيي، وكلاهما يتمتع بمؤهلات أكاديمية عالية. وكان نيـال أكـثر حـذراً وهو ذو طبيعـة هادئة، لا يميـل الى المواجهة، كما كان يفضل في بعض الأحيان أن يمعن التفكير في القضايا المعقدة لفترة طويلة قبل اتخـاذ القرار. أما «دينـق ألور» خلافاً لذلك، فقد كان أكـثر انفتاحاً، ذو ملكات تحليليـة عالية ومقدرة على اتخاذ القرارات السريعة، وهو استراتيجي يعبر عن أفـكاره بسهولة ويتخذ القرارات بسرعة. وكانـا يكملان بعضهما البعض. وتـرك المندوبون الأربعة لوحدهم في قاعة الاجتماعـات. وفي ذلك الأثناء، كان جـون قرنق مسافـراً بالسيارة ما بـين بوما وكبويتا ولا يمكـن الاتصال به إلا عـن طريـق الهاتف السيّـار الذي يعمل عـن طريـق الأقمار الصناعيـة. وكان الرئيـس البشـير في الخرطوم، بينمـا كان علي عثمان طـه في أندونيسيا. وكان رئيسـا الوفدين الدكتور غازي صلاح الديـن وسلفاكير في نيروبي. وبينما كان مـن المفترض أن المندوبين الأربعة سـوف يتفاوضون ويتوصلون إلى اتفاق في غرفـة الاجتماعات، فإن ما حدث في واقـع الأمر هو أنهم قضوا معظم الوقت في التأكـد مـن أن النص الذي عرضـ عليهم يقع في دائرة التفويضـ الممنوح لهم، وفي الاتصـال برؤسائهم. اتصل «دينق ألور» و «دنيال دينق» هاتفياً ب«جون قرنق» و«سلفاكير»[٢١]. وكانت هنالك شرفة خارج قائمة الاجتماعات، وقضى «نيال دينق» جل وقته على تلك الشرفة في التحدث على الهاتف. وقام الدكتور



جـون من جانبـه، بالتشاور مع عدد مـن القادة الرئيسيـين للحركة عن طريق الهاتـف السيار بما في ذلك سلفا (باقان أموم، كول مانيانق ومالك عقار). وبقي «دينق» طوال الوقت في غرفة الاجتماعات.

وكانت الاتصـالات بالنسبة سيد ويحي بقادتهـم في الخرطوم أكثر صعوبة بالنسبة لسيد ويحيى، اذ أنه كان عليهم التحدث باللغة العربية، التي يجيدها زميليهما من جانب الحركة الشعبية. وقد ضحكوا كثيراً لذلك الموقف[٢٢]. وكما لاحـظ العديدون مـن أولئك الذين كانـوا في «مشاكوس»، فـإن أولئك الأربعة كانوا يتحدثون على الهاتف بصفة شبه مستديمة. ومهما يكن من أمر، فأنه بعد الكثير من التحليل والتمحيص فإن سيد ويحيى وصلا إلى نتيجة أن ذلك النص يمكـن أن يكـون مقبولاً بالنسبة لهمـا. فقد كان التفويض الممنـوح لهما يشتمل على خيارات عديدة لتقرير المصير بما في ذلك خيار الانفصال. كما أنهما وجدا أن بعضـ الأفـكار التي طرحاها قد تم تضمينها في الوثيقـة. لقد كانت الصيغة التوفيقية حسنة الصياغة[٢٣].

وكان ينظـر إلى قبـول خيار الانفصال علـى أنه خيار الفرصـة الأخيرة وقد كانـت التعليمـات الصادرة إلى الوفـد هو أن يستشير الخرطـوم في حالة طرح ذلـك الخيار على مائدة التفاوضـ، إلا أنه لم يكن ينظر إليه على أنه خط أحمر لا يمكـن اجتيـازه[٢٤]. وقد أكـد لي يحيى وسيد أنهما ربما قامـا باتصال هاتفي أو أثنـين داخل الوفد نفسـه. وأتصل إدريس محمد عبد القادر هاتفياً بالدكتور غـازي للحصـول علـى موافقته. أما خـارج قاعـة الاجتماعات فقـد كان الجو مشحونـاً لدرجة كبـيرة. فقد كان الجميع يراقبون ما يحـدث وكانوا يعجبون لماذا كان أعضاء الوفدين يتحدثون في الهاتف طوال الوقت بدلاً من أن يتحدثوا إلى بعضهـم البعض[٢٥]. وكان الوسطاء والآخـرون يسمعون أعضاء الوفدين يتحدثـون باللغـة العربيـة، وقد توصل «سيمبيـو» و«هيسـوم» الى نتيجة أن الطرفـين لم يكـن لديهم التفويضـ اللازم وأنهـم يحتاجـون إلى الحصول على موافقة سلطاتهم العليا[٢٦].



وطلب المندوبون الأربعة المزيد من الوقت، وتمت الموافقة على منحهم ساعة أخرى. بينما يقول «سيمبيو» والحركة الشعبية أن الفريقين قضيا أربع ساعات في قاعة الاجتماعات، يقول أعضاء وفد الحكومة أنهما قضيا ساعتين فقط في القاعة(٢٧). وكانت الساعة قد تجاوزت الواحدة صباحاً عندما خرج المندوبون الأربعة من قاعة الاجتماعات. وصرح أعضاء وفد الحكومة بقبولهم للنص، إلا أن لديهم تسع تحفظات يريدون أن تتم معالجتها(٢٨). بينما قال «نيال دينق» «أنهم لا يمكن أن يقولوا أنهم غير موافقين على النص»وأشار هو الآخر إلى بعض التعديلات الطفيفة التي يريدون إدخالها على النص(٢٩). ولم يكن من الواضح الكيفية التي تمت بها معالجة تلك المسائل (٣٠)، إلا أنه في حوالي الساعة الثالثة صباحاً دعا «سيمبيو» أعضاء الوفدين وكل المراقبين. وسأل الوفدين عن ردهما النهائي. وقبل الطرفان الوثيقة بصورة مبدئية في انتظار الموافقة النهائية من رؤسائهم. وقد حدث الاختراق الكبير الذي كان الجميع ينتظره ويتمناه. وأتصل بعد ذلك أعضاء الوفد الحكومي ورئيس الوفد الدكتور غازي صلاح الدين بالرئيس البشير بعد ساعات قليلة، في الساعات الأولى من صباح ٢٠ يوليو للحصول على موافقته الرسمية (٣١).ووفق ما قاله أعضاء الوفد الحكومي فإن رد فعل الرئيس البشير كان «مبروك، أوافق». وقام بعد ذلك بعقد اجتماع للمجلس القيادي لحزب المؤتمر الوطني للموافقة النهائية (٣٢). وقام يحيى حسين بابكر بالاتصال هاتفياً بعلي عثمان طه بنيودلهي وتحصل على موافقته الفورية. وفي وقت متأخر من نفس ذلك الصباح تبنى الاجتماع برتوكول مشاكوس بأكمله.

إلا أن الأمور لم تكن على ما يرام من جانب الحركة الشعبية، إذ انه كانت لا تزال لدى بعض أعضاء الوفد بعض التساؤلات. وطلب «دانيال دينق» التحدث إلى «فينك هيسوم» ، وتم عقد اجتماع حضره الوفد بأكمله. وكانت المشكلة تتعلق بالنظام الفيدرالي المقترح. كيف يمكن حماية مصالح الجنوب في ظل النظام الفيدرالي؟ وكيف يمكن أن يؤمنوا قيام الاستفتاء؟ وقام «هيسوم» بشرح مفهوم « الفيدرالية غير المتوازية». واستخدم السبورة لكي يشرح



كيفية تطبيق النظام الفيدرالي، الذي يضمن قيام إقليم واحد في جنوب السودان تحت سيطرة حكومة جنوب السودان. ثم سأل أعضاء الوفد بعد ذلك عما إذا كانت هنالك دولة أخرى تطبق مثل ذلك النظام. وكان رد «فينك» بكل صدق: لا توجد دولة تطبقه». إلا أنه أكد لهم في الوقت ذاته أن ذلك النموذج سوف يفي بمطالبهم. وقد قام وفد الحركة الشعبية بعد ذلك بالموافقة على البرتوكول. وبالنظر إلى أسلوب القيادة الذي كان ينتهجه جون قرنق فإنه مما يستدعي الانتباه أن وفد جنوب السودان أحتاج لجولة إيضاحية أخرى قبل الموافقة على النص الذي كان رئيسهم قد أجازه مسبقاً.

وعليه، فإن الحركة الشعبية قبلت أخيراً بتطبيق الشريعة في الشمال، بينما قبلت الحكومة عدم تطبيقها في الجنوب؛ كما أن الجنوبيون قبلوا رغبة الحكومة في تطبيق النظام الفيدرالي، بينما قبلت الحكومة قيام إقليم جنوبي تتوفر له السلطة الكافية لأن يضمن تحرير مصيره عن طريق الاستفتاء. بما في ذلك بعض النصوص المأخوذة من «إعلان المبادئ»: «أن مواطني جنوب السودان لديهم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، بما في ذلك عن طريق استفتاء لتحديد وضعيتهم في المستقبل (كما في الفقرة ٣٠١ من اعلان المبادئ).

كما أن الاتفاقية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك إذ نصت في الفقرة ٥٠٢ صراحة علي ما يلي: «في نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها (٦) سنوات سيكون هنالك استفتاء تحت مراقبة دولية يتم تنظيمه بالتضامن بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وذلك بالاقتراع لتبني نظام الحكم الذي تم إرساؤه عن طريق اتفاقية السلام أو أن يصوتوا « للانفصال».

وقد تضمن البرتوكول أحكاماً أخرى هامة. فقد حدد المبادئ الأساسية لنظام الحكم في البلاد وتفاصيل الفترة الانتقالية إلى حين تنظيم الاستفتاء. وتضمن كذلك منهجاً *لمعالجة قضية الدين والدولة وأمّن على مبادئ الحرية* الدينية وعدم التمييز بين المواطنين.

هكذا تمت الصفقة والتي جاءت بمثابة المفاجأة للجميع. فمن جانب الحكومة لم يكن كبار المسئولين على علم بان المفاوضات كانت في طريقها إلى منعطف



حاسم. فقد أُبلغ الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل، وزير الخارجية، والذي كان في تلك اللحظة مع علي عثمان طه في أندونيسيا بنبأ الاتفاق في أخر لحظة، وقيل أنه كان قد أعطى وعوداً معينة للمصريين. ولم يكن الجميع سعداء بذلك الاتفاق. وقد صرح الدكتور غازي صلاح الدين لاحقاً في مقابلة صحفية :

«لم يكن هناك اجماع داخل الوفد. أو داخل الحكومة. وقبل أن أقوم بالتوقيع، تلقيت محادثة عاجلة من عضو رفيع في الحكومة. ينصحني بألا أفعل ذلك، لكنني قمت باتخاذ تدابيري الخاصة وبالطبع اتصلت هاتفياً بالرئيس. وناقشت الأمر مع الوفد واستشرتهم فيه. بالنسبة لي كانت تلك فرصة العمر ولم يكن من الممكن أن أضيعها. وكان أمامي في ذلك الوقت مستقبل السودان. وليس هناك مسئول قيادي في كامل قواه العقلية يمكن أن يضيع مثل تلك الفرصة»

وعلى أية حال، فإن مضمون البروتوكول لم يكن يختلف كثيراً عن الاتفاقيات الأخرى التي وقعتها الحكومة في «فرانكفورت في ١٩٩٢» ، واتفاقية الخرطوم لعام ١٩٩٧ التي قام بالتفاوض فيها الزبير محمد صالح. كما أن تقرير المصير كان مضمناً في الدستور [٣٥].إلا أنه يبدو في هذه المرة أن الحكومة والرئيس قد أخذوا الأمر مأخذ الجد. ولم يكن الهدف من موافقتهم على توقيع بروتوكول مشاكوس استخدامه في لعبة سياسية، أو كخدعة لبذر بذور الفرقة بين الجنوبيين والسيطرة عليهم، بل كان وسيلة للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية. والآن أصبح الطرفان أكثر قرباً من أي وقت مضى.

وافقت الحكومة على تقرير المصير، بما في ذلك خيار الانفصال للحفاظ على الهوية والموروث الديني للسودان. كما أن الحركة الشعبية تخلت عن الدولة العلمانية الكونفدرالية، وهي مكون أساسي لفكرة «السودان الجديد» مقابل أن تحصل على استفتاء حول الوحدة أو الانفصال لجنوب السودان. كما تعلمت الحركة من درس اتفاقية أديس أبابا التي لم يكن فيها ضامنين دوليين. فاقترحت إنشاء مفوضية للتقويم والتقدير تتكون من ممثلين دوليين لمراقبة الاتفاقية والتأكيد على تنفيذها. وقد تم تضمين ذلك في الاتفاقية.



تم التوقيـع علـى بروتوكول مشاكوس في ٢٠ يوليـو ٢٠٠٢ بواسطة رئيسي الوفديـن، دكتور غازي صلاح الدين وسلفاكـير ميارديت في احتفال مهيب نظم لاحقـاً في قصـر الرئاسة بحضـور الرئيس «دانيـال أراب مـوي». وبدون ذلك البروتوكـول، ما كان من الممكن التفاوض حول اتفاقية السلام الشامل. كما أن السودانيين أنفسهم هم الذين قاموا باتخاذ القرارات، داخل غرف الاجتماعات المغلقة. وسوف يكون ذلك ديدن المفاوضات حتى نهايتها.

●●

لقاء قرنق بالرئيس البشير

فوجئ المجتمع الدولي ببروتوكول مشاكوس مثله في ذلك مثل الطرفين المتفاوضين نفسهما. أشخاص قليلون كانوا يعلمون أن الأمور قد وصلت إلى تلك اللحظة الحاسمة. وبما أننا كنا نتابع المفاوضات عن كثب، ولمعرفتنا بحساسية الأمر، فإننا حرصنا على الاحتفاظ بالسرية التامة للمحادثات. كما حرصنا على أن نتفادى ذلك الموقف الذي يجئ فيه « العالم بأسره» إلى «مشاكوس» لمحاولة التأثير على مجرى الأحداث.

هنالك روايات عديدة حول الكيفية التي تم بها ذلك الاختراق، وحول العوامل الحاسمة التي أدت إليه. ولا شك في أن القيود الزمنية والضغوط التي وضعها ومارسها الشركاء الدوليون على الطرفين المتفاوضين قد لعبت دوراً هاماً في ذلك. يظن «والتر كانستيانر» أن «استعانته بـ»جيمي كارتر» لكي يتحدث هاتفياً يوم ١٩ يوليو مع الحركة الشعبية كان عاملاً حاسماً في إحداث الاختراق الذي حدث. إلا أن «دينق ألور» الذي تلقى المكالمة، قد صرح مؤخراً بأنه لم يكن لتلك المحادثة الأثر المزعوم، إذ أنهم كانوا في تلك اللحظة على وشك الدخول إلى قاعة الاجتماعات للتوصل إلى اتفاق. وهنالك آخرون ألقوا بثقلهم للتأثير على مجرى الأحداث، إلا أن الفضل في الاتفاق يعود في المقام الأول إلى الطرفين المتفاوضين نفسيهما. وقد لعب الجنرال «سيمبيو» دوراً كبيراً لكي يحدث الاتفاق في ذلك الوقت بالذات، كما أن النص الذي تم الاتفاق عليه قد صيغ بشكل متميّز، مما جعل من شبه المستحيل أن يرفضه أي من الطرفين. لكن القرار النهائي كان قرار الطرفين، دون سواهما.

رحب معظم أعضاء المجتمع الدولي ببروتوكول مشاكوس واعتبروه اختراقاً حقيقياً. ولقيت الاتفاقية دعماً واسعاً من دول الإيقاد والدول الأفريقية ومنبر شركاء الإيقاد. إلا أن مصر كانت هي الوحيدة التي خرجت عن ذلك الإجماع. ومصر لم تكن ممثلة في مفاوضات «الإيقاد»، كما أنها لم تكن تدعم تلك



المفاوضـات. وقد سبب موضوع منح حق تقريـر المصير عن طريق الاستفتاء مـع خياري الوحدة أو الانفصـال الكثير من الحيرة لـدى المصريين. كما أثار ذلك الكثير من الغضب لديهم، لا سيما وأن ذلك القرار قد أتخذ في غيابهم. ويقال أن المسئولـين في الحكومـة المصريـة بالقاهـرة طفقوا يكيلون اللـوم لبعضهم البعض. وكانت القضية الرئيسية هي السيطرة على مياه النيل، إذ أن مصر لا تريـد أي تعديل في اتفاقيات اقتسام ميـاه النيل التي ظلت سارية لفترة طويلة والتـي هي لمصلحـة مصر. ونشوء دولة جديدة في أعالي نهـر النيل ربما يؤدي إلى إعـادة النظـر في تلك الاتفاقيات، أو ربما تستخدم تلك الدولة المياه بصورة تـؤدي إلى تناقص نصيب مصر منها. وقد وبّخ المصريون السودانيين لقبولهم ذلـك الأمر. إلا أن الدكتور غازي والمسئولين السودانيين الآخرين لم يرضخوا لتلك الضغوط، وأشاروا إلى المرّات العديدة التي قبلوا فيها حق تقرير المصير، فلماذا يتخلوا عن ذلك الموقف هذه المرة؟ (٣٧)

إلا أن بروتوكـول مشاكوس كان مختلفاً عن المرات السابقة، بطبيعة الحال، وذلـك نسبة لمشاركـة بلدان أخـرى والضمانـات المنصوص عليهـا في بنوده. وكانـت النرويـج عضـواً في مجلـس الأمن الدولي في ذلـك الوقت، وقـام فريقنا بالاتصـال بنيويـورك على نحـو السرعة وأملـى عليهم نصاً يرحـب بالاتفاق ويؤكـد علـى دعم مجلس الأمـن للبروتوكـول. وكانـت رئاسـة المجلس لدى بريطانيا، ويستحق البيان الصحفي الذي صدر في ٢٤ يوليو أن يورد بأكمله:

«رحب أعضاء المجلس بتوقيع بروتوكول مشاكوس في يوم ٢٠ يوليو بـين حكومة السـودان والحركـة الشعبيـة لتحرير السـودان، والذي يمثـل اختراقـاً هاماً حـول المسائـل الأساسيـة، وخطوة كـبرى حول التوصـل إلى سـلام دائم وعادل في السـودان. وبالنظـر إلى ذلك الاتفاق يشيـد أعضـاء المجلس أولاً وقبـل كل شـىء بالطرفـين المتفاوضين، كمـا يشيـدون برئيـس جمهورية كينيـا الرئيس «دانيـال أراب موي»، ومبعوثـه الخـاص الجنرال «سيمبو» انابة عـن منظمة الإيقاد للجهود التـي بذلوها للتوصل إلى حـل سلمي للنزاع في السودان. وناشد أعضاء



المجلس الطرفين المتفاوضين مواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي خلال عام ٢٠٠٢». [٣٨]

وكان هذا الاعتراف ببروتوكول مشاكوس بوصفه نقطة تحول ذو أهمية كبيرة. ونتج عن ذلك نشاط كبير. وبدأ الرئيس اليوغندي «يوري موسيفيني»، وكان من المؤيدين الرئيسيين لمفاوضات الإيقاد، في الإعداد للقاء بين قرنق والبشير. وبعد أسبوع من توقيع بروتوكول مشاكوس في ٢٧ يوليو استضافهما في كمبالا. وكان ذلك الحدث تاريخياً بمعنى الكلمة إذ أنها كانت تلك المرة الأولى التي يلتقي فيها رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي كانت الحكومة ووسائل الإعلام السودانية يعتبره حتى تلك اللحظة «رئيس حركة التمرد»، بالرئيس البشير. إذن، فقد كان اللقاء نفسه اختراقاً آخر، وساهم في تدعيم البرتوكول بصورة أكبر. وبما أن وفد الحركة الشعبية كان يخشى أن يسعى الرئيس البشير إلى استثمار ذلك الموقف إعلاميا بأن يعانق جون قرنق أمام المصورين، فقد نصحوا هذا الأخير أن يحمل حقيبة الوثائق التي بيده بحيث يضطر البشير لمد يده لمصافحته بدلاً من معانقته. وهذا ما فعله (ولم يتم أخذ صور غير ملائمة).

مباشرة بعد ذلك اللقاء، أخبرني «جون قرنق» بأن كل شيء تم على ما يرام وأنه ساهم في بناء الثقة، وأن البشير كان ايجابياً، وأنهما تباحثا بشأن البروتوكول ومفاوضات السلام، بما في ذلك اقتسام السلطة وحتى إمكانية جيشين منفصلين. إلا أن، قرنق حذر الرئيس من أنهما يجب ألا يوقعا أي اتفاق لا يستطيعان تنفيذه [٤٠].

وبما أن قرنق كان يعلم بالإختلاف في وجهات النظر بين البشير ونائبه الأول، فإنه تحدث كذلك هاتفياً إلى علي عثمان طه الذي أكد لقرنق أنه تلقى نسخةً من بروتوكول مشاكوس وأنه موافق عليه. بل أن قرنق قال مازحاً أنه بالاتفاق على فترة انتقالية مدتها ست سنوات»: لقد أعطيناك فرصة ست سنوات لكي تصير رئيساً» إلا أن تقييم قرنق الشخصي كان أن البشير سيذهب في خلال عامين [٤١].



بعد توقيع البروتوكول اتخذ الجانبان خطوات للدفاع عنه. وانطلقت تقارير إعلامية وشائعات تقول بأن مساندة النائب الأول للرئيس للبروتوكول كانت فاترة.[٤٢] ولم يكن ذلك صحيحاً. إذ أنه» كان قد تلقى نسخة من البروتوكول قبل التوقيع عليه، وأقر حينها بأن البروتوكول يقع في إطار التفويض الممنوح للوفد. فإذا كانت شروط البروتوكول هي أفضل ما تمكن المفاوضون من التوصل إليه، وأن الخرطوم وافقت على ذلك، إذن فهو الأخر قد وافق عليه.

ولم يتدخل أبدا في الأمر رغم إلحاح البعض.[٤٣] وفي زيارة للقاهرة كان قد تم ترتيبها قبل التوقيع على بروتوكول مشاكوس، تمسك بضرورة أن توافق مصر على الاتفاق. كما اتصل الأمريكيون بالمصريين على المستوى السياسي لتهدئتهم وفي منتصف شهر أغسطس أفاد «دانفورث» بأن الموقف المصري اخذ في التحسن. وفعلاً فقد كان أفضل بكثير مما كان متوقعاً.

وكان هنالك آخرون يمكن أن يعملوا على تعكير الأجواء، خاصةً الأحزاب السياسية في الشمال. فقد كان حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي رافضاً لتقرير المصير. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي وأسرة الميرغني فقد كانوا لا يحبذون سياسة الحكومة الداعية إلى فرض الشريعة في الشمال. وكان الحزب الشيوعي مناوئاً للفكرتين. ولم يكن أياً من تلك الأحزاب أشرك في المفاوضات أو تمت مشاورته بشأن البروتوكول. وفي وجود العديد من مكونات التجمع الوطني الديمقراطي المعارضة للبرتوكول، فأن قرنق لم يكن يرغب في اجتماعهم في مكان واحد، وعليه فإنه أتصل بهم جميعاً بعد التوقيع وقدم لهم شرحاً مفصلاً للاتفاق.

في أعقاب ذلك، تقدم الجانب النرويجي بطلب يقضي باشتراك «التجمع» في المفاوضات أو على الأقل إيجاد آلية رسمية للتشاور. وكان يمكن لمثل هذه المشاركة أو الآلية أن تعزز من تملّك السودانيين للاتفاقية وللعملية السلمية، وتقلل من محاولات تخريب تلك العملية. وقد كان هذا الاقتراح بمثابة إعادة للاقتراح الذي كنا قد تقدمنا به خلال زيارة لنيروبي في ربيع عام ٢٠٠٢، وذلك قبل البداية الفعلية للمحادثات، إذ أننا طلبنا من الكينيين



والإيقاد إشراك «التجمع» في المحادثات. وأجريت بعد ذلك مشاورات مع الخرطوم والحركة الشعبية. ومما يُقال أن نافع علي نافع ذهب إلى نيروبي وهدد بانسحاب الحكومة من المفاوضات إذا ما تابع الكينيون تلك الفكرة. قرنق نفسه لم يكن متحمساً لتلك الفكرة، إذ أنه كان يفضل التفاوض باسم التجمع وليس إلى جانبه. ولم تبد الخرطوم موافقتها حتى على المشورة الرسمية. وقد ترك الأمر للحركة الشعبية «لتنوير» أحزاب المعارضة الأخرى بشأن ما يدور في المحادثات. وبعد الكثير من العمل السياسي الجاد، تبنى مجلس» التجمع» في اجتماعه في ٧ أغسطس في أسمرا بروتوكول « مشاكوس» ومنح الحركة الشعبية تفويضاً مشروطاً للتفاوض نيابة عنه. (كما احتفظ قادة «التجمع» بحق مراجعة اتفاقية السلام النهائية قبل التوقيع عليها). وتم تشكيل فريق عمل صغير لصياغة مواقف «التجمع» من القضايا المطروحة للتفاوض قبل الجولة الثانية للمفاوضات.

كان كل من الحكومة والحركة الشعبية على علم بضرورة إلجام العناصر المتفلّتة داخل صفوفهما. وكان المتشددون من الجانبين غير راضين عن التسوية التي تم التوصل إليها. إلا أن تصميم الجانبين على المضي قدماً كان قوياً. وكان الوسطاء يظنون أنه بما أن الاتفاق الذي تم حول مسألة الدين والدولة وتقرير المصير والاستفتاء كان محورياً، فإن المفاوضات سوف تكون أكثر سهولة بعد ذلك.[٤٤] بل إن حكومة الخرطوم كانت أكثر تفاؤلاً، فكل ما تبقى هو الاتفاق على اقتسام السلطة والثروة، ثم بعد ذلك يمكن توقيع اتفاق نهائي.[٤٥]

ولم يكونوا يعلمون ما تبيّنته الحركة الشعبية. فقد كانت الحركة تريد تغيير السودان، وليس احتواء الجنوب. وكان تقديري أنا شخصياً أن توقيع بروتوكول مشاكوس يعني أننا قد قطعنا نصف المشوار. إلا أنه اتضح أن حتى ذلك التقدير كان متفائلاً أكثر مما يجب. سوف تستغرق المفاوضات، وقتاً أطول في نهاية الأمر، وستصير



أكثر تعقيداً مما كنا نتوقع. كما أن تطور الأحداث بعد لقاء البشير وقرنق سوف يثبت أن المخربين كانوا أقرب مما كان يتوقع هذان الأخيران.

●●

الهوامش

●●

١. السفير سحنون لديه معرفة واسعة بتاريخ السودان، وكان نشطاً خلال مفاوضات اتفاقية إديس أبابا في عام ١٩٧٢. زادت الأمم المتحدة من حضورها في المحادثات في حين كانت تجري التحضيرات لبعثة الأمم المتحدة لدي السودان (يونميس).

٢. مكالمة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠.

٣. الجنرال لازاروس سيمبيو وعمليات السلام بجنوب السودان، بقلم وزاكاواني صحيفة ذا ميدييتور(الوسيط) العدد رقم ٨٥، نيروبي، ٢٠٠٦.

٤. مقابلة مع دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

٥. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٦. مقابلة مع نيكولاس هيسوم «فينك»، ١ يونيو ٢٠١٠.

٧. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٨. مقابلة سابقة مع دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء الوفد المشارك من الحركة الشعبية لتحرير السودان أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل في ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٩. مقابلة مع دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ وباقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

١٠. مقابلات مع «فينك» نيكولاس هيسوم في ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧، مايو ٢٠١٠.

١١. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية ممثلةً في الوفد المشارك خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ١٩ أبريل ٢٠١٠.

١٢. ذا ميدييتور مقال للكاتب ويهينيا العدد ٨٧.

١٣. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.

١٤. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية ممثلةً في الوفد المشارك خلال اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.



١٥. مقابلة سابقة.

١٦. مقابلة مع شارلس سنايدر، ٣٠ مايو ٢٠١٠.

١٧. المقابلة السابقة؛ ومقابلة مع أندرو ناتسيوس، ١١ يوليو ٢٠١٠.

١٨. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ١٢ يونيو ٢٠١٠.

١٩. المقابلة السابقة؛ ومكالمة هاتفية مع الجنرال سيمبيو، ١٧، مايو ٢٠١٠.

٢٠. مكالمة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧، مايو ٢٠١٠.

٢١. مقابلة مع دينق ألور، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٢٢. مقابلة مع دينق ألور ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٣. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية ممثلةً في الوفد المشارك أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠٠١.

٢٤. المقابلة السابقة؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٥. مقابلة مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٢٦. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ مقابلات مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٢٧. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومقابلة دينق ألور ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومقابلات جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ وأعضاء من الوفد المشارك من الحركة الشعبية لتحرير السودان أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٢٨. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة السودانية وفد المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢٩. المقابلة السابقة.

٣٠. مكالمة هاتفية مع الجنرال سيمبيو، ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومقابلات جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٣١. تواصل عبر البريد الإلكتروني مع الدكتور غازي صلاح الدين، ١١ أغسطس ٢٠١٠.



٣٢. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٣. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٣٤. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٥. المقابلة السابقة.

٣٦. مقابلة مع دينق ألور، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

٣٧. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٨. الأمم المتحدة، «بيان صحفي عن السودان صادر من رئيس مجلس الأمن «، نيويورك، ٢٥ يوليو ٢٠٠٢.

٣٩. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد المشارك من الحركة الشعبية خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٤٠. محادثة هاتفية مع الدكتور جون قرنق، ٢٨ أو ٢٩ يوليو ٢٠٠٢.

٤١. المقابلة السابقة.

٤٢. تقرير موجز: «رؤي حول السلام في السودان»، مجلة Justice Africa، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢.

٤٣. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع السيد علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٤٤. مقابلة مع «فينك» هايسوم ١ و٨ يونيو ٢٠١٠.

٤٥. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.



الفصل الثالث

إحلال السلام في خطر

□ □

بعد اتفاقية مشاكوس تصاعدت الآمال في اختتام المفاوضات بين الحكومة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت مبّكر حيث أفضى وقف إطلاق النار وتعاون الطرفين في تنفيذ بنوده إلى تعزيز الإحساس العام بالتفاؤل. وخلال الجولة الثانية من المفاوضات في منتصف أغسطس ٢٠٠٢ استمرت المباحثات حول تقاسم السلطة وجملة من القضايا الدستورية الشائكة، من ضمنها وضعية العاصمة الخرطوم وما إذا كانت ستُحكم وفقا للشريعة الإسلامية. في غضون ذلك تم عقد مجموعة السمنارات الفنية حول أطر تقاسم العائدات وتقاسم عائدات النفط، الأمر الذي مهّد الطريق للتفاوض حول تقاسم الثروة.

بالنسبة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان كان الأمن هو القضية الأساسية، بيد أنهم أصروا أولاً على مناقشة «المناطق الثلاث» أو ما أطلقوا عليه «تعريف الجنوب». وانضم للمباحثات القادة الإقليميون الثلاث المرافقين لوفد الحركة الشعبية. وبدا مالك عقار من جنوب النيل الأزرق متشدّدا بشكلٍ خاص [١]، كان النقاش حامياً إلى حد كاد أن يؤدّي إلى إفشال المحادثات، وتساءل الوسطاء ماذا حدث في غضون ذلك [٢]. لم يحظ بروتوكول مشاكوس [٣] في بعض جوانبه بقبول القادة الثلاثة ومن ضمنها التسليم بحدود ١٩٥٦ بدون إنفاذ تدابير محدّدة تخص المناطق المهمّشة، وقد توقعوا أن تقاتل الحركة من أجل حقوقهم ثم ما لبثوا أن طالبوا بتصحيح الوضع.

كان الوفد الحكومي ممتعضاً بذات القدر، وحاول بعض أعضائه النافذين الدفع باتجاه عقد اتفاق سريع [٤] واتهموا الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بمحاولة إثارة القضايا التي تم حسمها سلفاً. وحسب وجهة نظر الوفد الحكومي، فإنّ المناطق الثلاثة هي خارج الإطار التفاوضي المتفق عليه،



كما أنّ بروتوكول مشاكوس قد سبق وأن عالج وضعية العاصمة الخرطوم في الشمال. وفي ذات الوقت، كشفت الوثيقتان اللتان قدمتهما الحركة الشعبية حول تقاسم الثروة والسلطة [٥] الجهد الذي ينبغي على الطرفين بذله لحل القضايا الشائكة. وبينما كانت الحكومة تستعد لتعليق المحادثات، نشبت معارك جديدة في الجنوب. الآن يمكن اختبار مدى التزام الطرفين بالسلام بعيداً عن طاولة المفاوضات.

••



معركة توريت

بالرغم من التعزيزات الحكومية في الآونة الأخيرة، استطاعت الحركة الشعبية، لبعض الوقت، تهديد مدينة توريت الاستراتيجية الواقعة شرق الإستوائية. وتحظى مدينة توريت بأهمية رمزية لدى الجنوبيين حيث اندلع فيها أول تمرد في الجنوب عام ١٩٥٥ واحتضنت في مطلع التسعينات مقر القيادة العسكرية لجون قرنق. وفي الأول من سبتمبر استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على المدينة، وقد أدت هذه التطورات إلى إرباك الحكومة بصورة كبيرة وكبّدتها خسائر فادحة أبرزها مقتل مجموعة من كبار ضباط الجيش، لقد أُخذت الحكومة على حين غرة حينذاك [٦]. ورغم أنّ تداعيات الأحداث لم تكن واضحة بشكل كاف في ذلك الحين، إلا أنني عبّرت لزعيم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن قلقي العميق حيال ما حدث، ومن جانبه عزى قرنق الهجوم إلى إستفزازات الحكومة بحشدها لقواتها في المنطقة. وأيّاً كان الأمر، فقد دعوت إلى وقف القتال بشكلٍ فوري، كما بعثت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة برسائل مماثلة في هذا الصدد.

في ذات الوقت كنت أتساءل إذا ما كانت الحكومة راغبة في قيام الحركة الشعبية بالهجوم لاتخاذه مبرراً لتعليق المفاوضات أو لتسريع محادثات وقف إطلاق النار. وفي وقت سابق دفعت الاستفزازات الحكومية الحركة الشعبية إلى احتلال كبويتا في مطلع يونيو حينما حشدت الحكومة أعداد كبيرة من قواتها في المناطق المحيطة بتوريت [٧]. بعد وقوفي على تداعيات الأحداث ومقابلة بعض قيادات الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان تأكّدت من عدم حدوث استفزاز محدّد من طرف الحكومة لتبرير الهجوم على توريت [٨]، وإنما لجأت الحركة لاستخدام القوة من أجل تعزيز موقفها التفاوضي. وطالما أنّ الحكومة، وفقا لما تراه الحركة الشعبية، لا ترغب في إبرام اتفاق عريض بقدر ما ترغب في عقد صفقة سريعة ومحدودة بجانب وقف إطلاق النار، بعثت



الحركـة / الجيش الشعبـي لتحرير السودان برسالة مفادهـا أنّها تمتلك القوة اللازمـة لدعـم مطالبها (تم تأكيد ذلـك في مقابلة أُجريت مؤخـراً) (٩). وقد عبّر قرنـق عن نفس الموقف للرئيسـ موي في ذلك الوقت. الجنرال سمبيو الذي كان حاضرا في الاجتماع نقل عن قرنق قوله:

هؤلاء الناس لا يفهمون شيء سوى فوهة البندقية. أنا أبرهن لهم أنني لا أفاوضـ من موقـف ضعيف، وإذا كانوا يرغبـون في عودتنا للحرب، فإننا قادورن على ذلك (١٠).

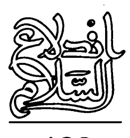
وفي اليـوم التـالي لهجـوم الحركـة / الجيشـ الشعبـي لتحرير السـودان على توريـت، انسحبت الحكومـة بشكل رسمي من المحادثـات وسلّم وفد الحكومة خطابـا للجنرال سمبيو بتاريـخ ٢ سبتمبر أعرب فيه عن عـدم رضاه عن سير المفاوضـات (١١). واتهموا الحركة / الجيشـ الشعبي لتحرير السودان بإدراج قضايـا خارج إطار بروتوكـول مشاكوس، وعلى وجه التحديـد قضايا تقاسم السلطـة، والعلاقة بين الديـن والدولة، وتكوين الحكومـة، وحدود الجنوب. وكانـت الحكومة مستاءة بشكل خاص من إصـرار الحركة / الجيش الشعبي لتحريـر السـودان على تضمـين المناطق الثـلاث في المحادثـات واعتبروا ذلك مخالفـة صريحـة للأجنـدة التـي تم الاتفـاق عليهـا وزعموا (وكانـوا محقين في زعمهـم) أنّ سكرتاريـة الإيقاد قامـت بمساندة هذه الخطـوة. ورغم افتقار الخطـاب المذكور للغة الدبلوماسية، فإنّه لم يشـر بصورة مباشرة إلى توريت ولكنه دعا إلى وقف فوري للقتال.

●●



كانت المحادثات تواجه الكثير من العقبات قبيل سقوط توريت، وكان من الصعب على المراقبين التكهّن بما دفع الحكومة إلى اتخاذ قرارها بالانسحاب. راجت كثير من الشائعات في الخرطوم في ذلك الوقت ومن ضمنها روايات حول إنقلاب محتمل. وأورد تقرير صادر من منظمة «أفريقيا العدالة» أنّ النائب الأول علي عثمان طه تسانده بعض الشخصيات النافذة في الحكومة والمؤسسات الأمنية قد طالب بإنسحاب الحركة /الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل كامل من توريت كشرط لاستئناف المفاوضات، وأنّ الرئيس البشير قد سبق و أصدر قرارا في أواخر أغسطس [١٢] بتعليق مشاركة الوفد الحكومي في المفاوضات. كيفما كان الحال، يعد الهجوم على توريت الأزمة الأبرز في مسار عملية السلام حتى ذلك الوقت.

استمرت العلاقات بين الطرفين في التدهور. بعث لقاء الرئيس البشير بقرنق الأمل في نشوء شراكة واعدة بين الطرفين ولكن قرنق بادر بالهجوم على توريت، وأعلنت الحكومة من جانبها التعبئة للجهاد. وقد أوضح دكتور غازي مسترجعا أحداث الماضي: «كنا مستعدين للمضي إلى النهاية في الحل العسكري، كانت أكبر عملية يقوم بها الجيش السوداني» [١٣] (يقصد الحملة العسكرية واستعادة توريت). واستمر القتال لعدة أسابيع في توريت والمناطق المحيطة بها، كما دارت معارك عنيفة في مناطق أخرى مصحوبة بالقصف الجوي، وقد وردتنا تقارير تفيد عن مقتل ما يفوق الألف شخص في غرب أعالي النيل في المناطق المجاورة لحقول النفط. وقد أدركنا جميعا أنّ الهدف من التحركات العسكرية هو الحصول على مزيد من المكاسب قبل العودة لطاولة المفاوضات. ولكن يبقى الخيار العسكري غير قابل للتبرير. وإذا كان الغرض تكتيكا، فلربما أفضى إلى تقويض الوضع برُمته، لقد كنا قلقين حقاً. وقد قامت الترويكا مجددا بمناشدة الأطراف على ضبط النفس.



كان الموقف الظاهري للطرفين واضحاً. فالحكومة تأمل في وقف إطلاق النار قبل استئناف المفاوضات إنطلاقا من الالتزامات الواردة في بروتوكول مشاكوس. وقد اقترح الوسطاء على الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقف إطلاق النار في سبتمبر لكن قرنق رفض المقترح. فالمقاومة المسلحة في نظره كرتاً لا ينبغي التخلي عنه قبل نهاية المفاوضات وتوقيع الاتفاق، وبالتالي يتعين إرجاء اتفاق وقف إطلاق النار إلى موعد آخر.

وقد بدى جليا لمعظم المراقبين أن التفاوض من أجل السلام في ظل استمرار الحرب أمر في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. من غير اتفاقية لوقف العدائيات على الأقل، تبقى العملية معرضة للتداعي والإنهيار. وإزاء ذلك أبدى أبيل ألير، وهو شخصية تحظى بالاحترام في الشمال والجنوب معا، استعداده للمساعدة، وبصفته المفاوض الرئيسي في اتفاقية السلام عام ١٩٧٢ ونائب الرئيس السوداني في الفترة من ١٩٧١-١٩٧٦ ورئيس المجلس التنفيذي الأعلى لجنوب السودان في الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٨ و من ١٩٨٠-١٩٨١ فهو يتمتع بمكانة خاصة. وألير الذي يعمل بالمحاماة لم ينخرط مطلقا في حركات المقاومة المسلحة الجنوبية، وفضّل بدلا عن ذلك العمل من الداخل من أجل إحداث التغيير ولذلك ينظر إليه كوادر الجيش الشعبي لتحرير السودان بقدر من التشكك والريبة، ونحن في الجانب النرويجي نحتفظ بعلاقات وثيقة مع ألير وقد ألتقيته عدة مرات كانت أولها في الخرطوم عام ١٩٩٨، وبحضوره الشفيف دونما تكلّف فإنّه شخص لا يسعك إلا أن تصغي إليه بعناية كلما ألتقيته. وكوزيرة شابة شعرت حالما إلتقيته بأنّ هناك الكثير الذي ينبغي عليّ تعلمه. دائما ما يتحدث ألير بكياسة وحكمة ومقصد، ويبدو وكأنه يمزج ما بين أجيال من التقاليد الأفريقية الشفاهية ونقل المعرفة من خلال عقل حاد وحاضر بشكل يثير الدهشة ومقدرة كبيرة على تجنب المواقف الزلقة. كنت دومًا ما ألجأ إلى ألير من أجل المساعدة وكان دائماً ما يبرهن على أنّه شخص لا غنى عنه في مساعينا الكلية نحو تحقيق السلام.



وقف العدائيات

••

بعد أسبوعين من إنسحاب الحكومة من المفاوضات، دعا نائب الرئيس علي عثمان طه أبيل ألير إلى اجتماع خاص لمناقشة الوضع. ومن جانبه كان ألير منهمكاً في تجهيز اتفاقية لوقف إطلاق النار تبدأ «بفترة تهدئة» أثناء المفاوضات. كان طه مرحباً. وفي ذات الوقت استمر القتال في عدة جبهات وتكبّد الطرفان خسائر فادحة جراء ذلك وكان الجو العام في الخرطوم مشحونا.

الآن تسارعت خطى الأحداث، ففي يومي ١٧ و١٨ سبتمبر تحادثت مع ألير وقرنق الذي طلب إمهاله يوما واحدا للتفكير في التهدئة، وانبنت فكرة التهدئة على التجارب التي قام بها دانفورث حينما لجأ إلى استخدم فترات ومناطق التهدئة. حينئذ طلب ألير اجتماعا سريا مع طه لاطلاعه على مسودة وقف إطلاق النار، ورد طه بالإيجاب. من جانبي اقترحت على الدكتور قرنق لقاء ألير وأشرت له بضرورة إبرام اتفاق من نوع ما لوقف القتال وذكرت له أنّ ألير سيقدم مقترحات هامة وطلبت منه أن يكون منفتحا واسع الأفق. قامت النرويج بتيسير رحلة ألير السرية من الخرطوم إلى نيروبي لمقابلة دكتور جون الذي وافق بدوره على مقترح التهدئة قبيل البدء في المفاوضات، كما أبدى موافقته على إبرام اتفاق ثنائي لوقف الأعمال العسكرية. وعند إبلاغي بذلك بتاريخ ٢٤ سبتمبر اتصلت بقرنق لتأكيد ما تم الاتفاق عليه، وفي وقت متأخر من ذلك اليوم ألتقيت بالدكتور غازي وأبلغته الخبر. الآن يبدو الوقت مناسبا لإبلاغ البريطانيين والأمريكيين بأنّ ثمة أمل يلوح في الأفق لعقد اتفاق بين الطرفين.

أما بالنسبة للحكومة السودانية لم تكن فترة التهدئة أمراً كافياً. كانوا يتطلعون إلى ما هو أكبر من ذلك، أي اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار نظراً للتداعيات الإنسانية الخطيرة التي أفرزها القتال. كما ذهبت الترويكا إلى المطالبة يابرام اتفاق أكثر رسوخا من مجرد فترة التهدئة. وتلى ذلك نشاط



محمـوم حيث ناقشـت الموضوع مـع والتر كانستيـنر في ٢٧ سبتمـبر. وبينما اتصلـت بالدكتور غـازي، اتصل الوزير بـاول بالرئيس البشـير. كما اتصلت بقرنق للمـرة الثانية. ومن جانب الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان أرسـل سلفـا كير خطابـاً إلى الوسيـط الرئيسي، الجـنرال سمبويـو، حدّد فيه موقفـه والـذي كان متطابقا إلى حدٍ كبير مع تطلعاتنـا. وفي مطلع أكتوبر وصل المبعـوث الخاص النرويجي فيغارد إليفسن إلى الخرطـوم برفقة هالفر آسكيم الممثـل النرويجـي في السودان. لم يكـن هالفر دبلوماسياً محترفـاً، لكنه يمتلك خبرة واسعة عن السودان ويحظى بإعجاب واحترام الطرفين – وهذا إنجاز كبـيرفي حد ذاته، كما يحظـى بإعجاب واحترام مماثل في شـرق أفريقيا بشكلٍ عـام. عمل إليفسـن مع وزير الشـؤون الخارجية عندما كنـت أعمل مستشارة سياسيـة للوزير، وأصبـح فيما بعد مديرا لمكتب الوزير وقـد أنتهت للتو فترة عملـه نائبا للمنـدوب النرويجي الدائم لـدى حلف الناتو بعـد أن قضى خمس سنـوات من الخدمة. وتمثل تلـك الخبرة بالكاد التدريـب الضروري للعمل في السودان، فكان علي أن أبذل جهدا كبيرا لاقناعه بالإنضمام لفريقنا.

التقى إلفيسن وبقية أعضاء فريقنا الخاص بالسودان (هالفر، شيل هودنيبو، أندريه ستيانسن) بممثلين عن الترويكا في لندن في سبتمبر بعد هجوم الحركة/الجيش الشعبـي لتحريـر السودان علـى توريـت. وأثناء التحضـيرات لذلك الاجتمـاع، واجـه فيغارد إليفسن تشككـي حول الوقف الرسمـي لإطلاق النار بـأن سألني ببساطة: «هل أنت مستعدة لمواجهة البرلمان النرويجي وإخطاره بـأنّ النرويج كانت تعمل ضد إمكانية وقف إطـلاق النار في أطول حرب أهلية تشهدها أفريقيا؟». لم يكن الخيار سهلاً على كل حال. كنت أعلم أنّ الأمريكيين قريبين من موقفي ولكن البريطانيين كانوا يرغبون في وقف إطلاق النار، وكنت علـى يقين بأنّ فريقـي سيحقق التوازن المطلوب. اتصلـت بفيغارد من أوسلو وأخبرتـه بأنني لا أقبـل أي لغة تدعو إلى وقف إطلاق النـار في الوقت الراهن. وبعد نقاش مقتضـب وساخن اتفقنا على استخدام عبارة «وقف العدائيات»، كان فيغـارد مفاوضاً في البيان الـوزاري للناتو خلال الخمس سنوات الأخيرة



ويعلـم جيدا أنّ هـذه العبارة تعنـي في واقع الحال أمرا مشابهـا لاتفاق وقف إطـلاق النار، ولكنها حل وسط. غالبا ما تنطوي اتفاقية وقف إطلاق النارعلى ترتيبـات دائمـة لمراقبة وقـف إطلاق النـار ودمج القـوات وتسريحها. «وقف العدائيـات» توحـي بوقـف الأشيـاء في مكانها: ترتيبـات مرحليـة تنبني على التجديـد إذا أُريـد لهـا أن تستمـر. ومغزى اتفاقيـة وقف العدائيـات هو إبداء التنـازل بشأن المواقف المتجاذبة للطرفين، وكمـا كان متوقعا ساندت الترويكا هذا الموقف.

وتلـى ذلـك تفاعـل مجموعة من الأحـداث. وصـل المبعوث الخاص للإيقاد الجنرال سمبيو في خضم تحركاته المكوكية بين الأطراف إلى الخرطوم متزامناً مـع وصول الدبلوماسيين النرويجيين. وبعد فـترة قصيرة من وصوله إلتقى فيغارد إليفسـن وهالفر اسكيم بالجنرال سمبيـو ومساعده والملحق الأمريكي جيف ملينغتون في مقر إقامة السفير البريطاني وليام باتي. كان سمبيو يتحدث إلى الحكومـة ووجد قدرا كبيرا من التجاوب، ومن أجل الدفع بعجلة الأشياء، اقـترح باتي صياغة نص أكثر تفصيلا ليقدمـه الجنرال سمبيو خلال إجتماعه مـع الحكومة في اليوم التالي. وانصرف الفريـق إلى العمل. وقام باتي واليفسن بطباعة النص في جهاز الكمبيوتر الموجود بمنزل باتي.

وفي مساء اليوم التالي، تصادف أن غادر أليفسن واكسيم إلى نيروبي في نفس الطائـرة التـي تقل سمبيـو، وكانا قد اجتمعـا بالجنرال سمبيو في مقـر إقامته بفنـدق الهيلتون نهار ذلك اليوم ليقدّم لهما ملخصاً عن محادثاته مع الحكومة، حيـث بدى سمبيو متفائلا. كانت الحكومة ما زالـت غاضبة من «خداع» قرنق لهـا ولكنهـا مستعـدة للمضـي قدما حيـال المسودة التـي اقترحهـا «الجماعة الصغيرة» الليلة الماضية. وحينما كانوا في طريقهم للافتراق في مطار نيروبي، وافـق سمبيو علـى التواصل مع آسكيـم وإليفسن. وبعـد نقاشه مع الحركة/ الجيش الشعبـي لتحرير السودان، وفي اليـوم التالي أثنـاء جلوسي في مكتبي بأوسلـو مع زميلي فيـدار هيلقيسن سكرتير الدولة لوزيـر الخارجية حادثني إليفسن قائلا: «شغلي سماعة الهاتف الخارجية، فيدار أيضا معني بحديثي».



أطلعنـا إليفسـن علـى المحادثـة التـي تلقاها للتو مـن سمبيو الـذي أوضح أنّ الحركـة / الجيش الشعبـي لتحرير السـودان مستعد لقبـول مقترح وقف العدائيـات الـذي أُعد في الخرطـوم. بذلك ربما نكون قد نجحنـا في وقف القتال الدائـر في السودان على حد قوله. «و بالمناسبة يا فيدار»، تساءل إليفسن «كم يبلـغ عـدد اتفاقيـات وقف إطلاق النـار التـي حضرتها خلال هـذا الأسبوع؟» (المزحـة تحكـي عـن المنافسـة بـين فريقـي الـوزارة حـول قضايـا السـلام والمصالحـة). لعـب فيدار دورا محوريا في وقف الحـرب الدائرة في سريلانكا، ونجاحنا في وقف العدائيات في السودان سيعزز من مكانة فريقنا)، ولكن كانت هنـاك ثمة مخـاوف: هل يحظـى الاتفاق المبرم في الـورق بالتنفيـذ على أرض الواقـع؟ أشك في ذلك، وفي النهايـة أثبتت الأحداث صدق حدسي، حيث استمر القتـال في الميدان عندمـا حاول كلا الطرفين تحقيق المزيد مـن المكاسب قبل أن تصمت البنادق.

أما الحكومة فكانت ترى أن العودة لطاولة المفاوضات قبل استعادة توريت دليل على ضعفها، وتمسكت الحركـة / الجيش الشعبي بكبويتا لذات السبب. وقـد فعلا مـا أراده. استعادت الحكومة توريت في الأسبـوع الثاني من أكتوبر، وكان الطرفان مستعدان لاستئناف المفاوضات وتم توقيع مذكرة تفاهم لوقف العدائيـات بين الحكومـة والحركة/الجيش الشعبي لتحريـر السودان في ١٥ أكتوبـر على أن تدخل حيز التنفيذ اعتبارا مـن ١٧ أكتوبر وتسرى حتى نهاية ديسمبر. تمـت مباركة المذكرة على الفور من قبل اللجنة الفرعية للإيقاد حول السـودان برئاسـة وزير الخارجية الكيني ستيفن كالونـزو موسيوكا. ويتعين تجديـد المذكـرة بشـكل مستمر حتـى نهاية المفاوضـات عندما تكـون الحركة الشعبيـة مستعـدة لوقف إطلاق النار بشكل رسمي. لقـد تم إنهاء أطول حرب أهليـة في أفريقيـا علـى الصعيـد الميداني على أقـل تقدير. هل تكـون هذه نقطة البداية لمفاوضات جادة لاتفاق سلام شامل ودائم؟

تابعـت الترويكا الأمـر حينما هاتف كبـار مسؤوليها الطرفـين للمضي قدما نحـو الجولة الثانية من المفاوضات. عقب ذلك تم توقيع اتفاقية فنية مع الأمم



المتحدة لضمـان إيصال المساعـدات الإنسانية ومن ثـم استؤنفت المفاوضات (أو مـا أُطلق عليها مشاكوس الثانيـة)، وتركزت حول تقاسم السلطة وإجراء الانتخابـات في الفـترة الانتقالية. الانتخابات أمر في غايـة الأهمية ونخشى أن يُـرى الطرفان وكأنهمـا يسعيان إلى إقصاء الأحـزاب الأخرى غير المشاركة في المفاوضات من إدارة شئون الدولة مستقبلا، كما بقيت الكثير من قضايا تقاسم السلطة دونما حل.

●●

المناطق الثلاث و«رابعتهم» دارفور

تم حل العقبات الإجرائية المتعلقة بمفاوضات المناطق الثلاث المتنازع عليها خلال هذه المحادثات حينما قدم الجنرال سمبيو حلا أنيقا، فبدلا عن مناقشة الموضوع تحت رعاية الإيقاد التي رفضتها الحكومة منذ البداية، أقترح أن تجرى المفاوضات تحت رعاية القيادة الكينية وفي مكان مختلف وهو نيروبي. ويتعين على سمبيو الحصول على تفويض منفصل من حكومته لبدء المفاوضات في يناير ٢٠٠٣. كان ذلك أمر في غاية الأهمية، حيث أنّ أي اتفاق بين الطرفين كان لابد أن يتضمن المناطق الثلاث، وبدا أن الموضوع هو أكثر القضايا إثارة للجدل خلال المفاوضات بيد أنه قد وجد طريقه للحل في مايو ٢٠٠٤ من قبل جون قرنق ونائب الرئيس طه. أُختتمت مشاكوس الثانية في ١٨ نوفمبر نسبة لاقتراب موعد الانتخابات في كينيا التي سيغادر بعدها الرئيس موي سدة الحكم. وكان ذلك التوقيت قريبا من الموعد النهائي الذي حددته الإيقاد لاكمال المفاوضات حول كافة القضايا، ولكن ثبت أن الموعد النهائي لم يكن واقعيا البتة.

وبنهاية العام، زار وفد من التحالف الوطني الديمقراطي عدداً من العواصم ومن ضمنها اوسلو للمناشدة بدعم مطلبه في الاشتراك في مفاوضات الإيقاد، وقد وافقت الحركة الشعبية وجامعة الدول العربية على هذا المقترح. وحينما أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية «موت» المبادرة الليبية المصرية، كان يطمع أن تنال الجامعة العربية وضع مراقب في المفاوضات. وأخبرنا وفد التحالف الوطني الديمقراطي بأن المجموعات المسلحة المنضوية تحت لوائه قد رفعت درجة استعدادها في كافة أرجاء القطر بسبب مذكرة التفاهم الموقعة في ١٥ أكتوبر. كما أشاروا إلى ضرورة الالتفات للوضع في دافور التي ربما تندلع فيها الحرب إذا لم تتضمن المفاوضات حلولا لمشاكلها. نحن في الجانب النرويجي وضعنا هذا الموضوع قيد اعتبارنا وأشرنا إلى مطالبتنا بتوسيع



مبـادرة الإيقاد لتشمـل كافة القوى السياسية الأخـرى في السودان، ولكننا لم ننجـح في مسعانـا. وشجعنا التحالف على العمل مـع الحركة الشعبية لإيجاد السبـل الكفيلة بتمكينهم من إيصال وجهـات نظرهم والتأثير على المفاوضات. وقد ناقشت هذا الموضوع مع كلا الطرفين وطالبت بإيجاد آلية مناسبة للتشاور لتفـادي خلق أي إنطباع لدى الآخرين بالإقصاء. فالتمسك بإجراء الانتخابات القوميـة خلال الفـترة الانتقالية يعتبر وسيلة أخرى لضمـان إشراك الآخرين وإتاحـة الفرصـة للمعارضـة للتعبير عن مواقفهـا والحليولـة دون الاحتكار الثنائي لاتفاقية السلام.

كان وفـد التحالـف الوطنـي الديمقراطـي محقـا، حيـث كانـت الأوضاع في دارفـور آخـذة في التدهـور. وبالرغم من اختلاف الوضـع في دارفور لحد كبير عن الوضع في المناطق الثلاث المتنازع عليها إلا أن الحكومة والحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السودان كانا مدركين لضرورة إيجاد السبل اللازمة لمعالجة الوضـع في دارفـور. والأمر نفسه ينطبق على الوضـع في شرق السودان الذي انتشـرت فيه قـوات الجيش الشعبـي لتحريـر التحرير. وهاتـين المنطقتين لا تقعـان في المناطـق الحدودية بين الشمـال والجنوب، كما هو الحـال بالنسبة للمناطـق الثلاث، حيث اعتبرت الحكومـة النزاع في هذه المناطق شأنا يخصها وحدهـا ولا علاقـة للحركـة الشعبية/الجيشـ الشعبي لتحريـر السودان بما يـدور فيها. واستنكـرت الحكومـة مزاعـم الحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السـودان التحـدث باسم مواطني المناطـق الثلاث. وعقـدت الحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السودان ما اعتبرته الحكومـة مؤتمرات استفزازية في جبال النوبـة وجنـوب النيل الأزرق. وحسب وجهة نظر الخرطـوم فإنّ الغرض من مفاوضـات الإيقـاد هو حل المشكلـة الجنوبية ليس أكثر من ذلـك. ومن جانب آخـر تفاوض الحركة الشعبية من أجل تغيير السودان وتحقيق تطلعات كافة المواطنـين المهمشين في السـودان ومن ضمنهم مواطني الشـرق والغرب. لكن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان خشيت من أن يؤدي إدراج دارفور وشرق السودان بشكل علني إلى تعقيد المفاوضات وعرقلة الوصول إلى اتفاق.

وانصـب تركيز الحركة الشعبية بـدلا عن ذلك على إيجاد حل للمناطق الثلاث والوصـول إلى اتفاقيـة تحقق قدرا كافيا من التغيـير في المركز وبالتالي تحقيق مصالح الأقاليم الأخرى.

ظـل متمـردو الحركة/الجيش الشعبـي لتحريـر السـودان ودارفـور على تواصـل مـع بعضهم البعض لسنين عـددا وبدأ جرد الحسابـات، حيث أرجع القائـد النوبـي عبـد العزيـز آدم الحلـو أصولـه إلى غـرب دارفـور، وخـلال التسعينات انخرط ياسر عرمان وأخوه وهما من كبار قيادات الحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السودان في تجنيـد الدافوريين للانضمـام للحركة. وبرعاية مـن التحالـف الوطني الديمقراطـي تم تدريب هؤلاء في المعسكـرات المقامة في أرتريـا، كما تم تكوين وحدة عسكرية من المساليت في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وحينما بدأ التمرد في دارفور في التنامي ونظمت الحركة الدارفورية صفوفهـا على نحـو أفضل تحت قيادة عبد الواحد النـور مطلع ٢٠٠٢ شرعت في الاتصـال بشكل رسمـي بالحركة/الجيش الشعبي لتحرير السـودان [١٤]. وتم تكليـف ياسـر عرمـان وعبد العزيـز الحلو بالعمـل مع متمـردي دارفور، وأحـد الروايـات تشـير إلى إرسـال دكتـور جون مبعوثـين إلى عبـد الواحد في جبـل مرة الذي بدوره تـداول بالهاتف مع زعيم الحركة الشعبية [١٥]. ورفض الدارفوريـون الدعـوة للانضمام للحركـة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لأسباب سياسية وتكتيكية: ساند عبد الواحد فكرة السودان الجديد لكنـه عارض تقرير مصـير الجنـوب. وفي روايـة أخرى ذكـرت مجموعة من قياديـي الحركة/الجيش الشعبي لتحريـر السودان وكول دينـق أن متمردي دارفور في بواكير أيامهم كانوا يرغبون في الانضمام للحركة الشعبية/الجيش الشعبـي لتحرير السـودان ولكن قرنق اعترض على ذلك [١٦]. كان قرنق يرغب في أن يقـوّي متمـردو دارفـور حركتهم الخاصة، وأن تكون لهـم أجندة وطنية محـددة، وأن يعملوا مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان من خلف الكواليس. ويُقـال أن أول اجتماع بين قيادات حركة/جيش تحرير السودان (الدارفوريـة) وزعيم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تم بشكل

سـري في بروكسـل عام ٢٠٠٢، عندمـا كان دكتور جون في طريقـه إلى النرويج [١٧]. ويبدو أنّ ذلك هو نفس المكان الذي التقى فيه لأول مرة زعيم حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم [١٨].

وفي نوفمـبر ٢٠٠٢ حضـر شريـف حريـر، وهـو أحـد قيـادات المتمرديـن الدارفوريـين، إلى مشاكوس وطالب بضـم دارفور في مفاوضـات الإيقاد. لكن طلبه قوبل بالرفض من جميع الأطراف. عندئذ قرر متمردو دارفور أنه لن يتم التعامـل بالجديـة اللازمة مع قضيتهـم إلا إذا شكلوا تهديـدا عسكريا ملموسا على الأرض. للمقاومة المسلحة في دارفور تاريخها وأسبابها المنطقية الخاصة بهـا، لكن يبدو أن محادثات مشاكوس ورفض الطلب الذي تقدم به حرير ربما زادت مـن عمق الهـوة. وفي ذلك الوقت أصدرت قيادات تمـرد دارفور ومؤتمر البجـة في شرق السودان مجموعة من البيانـات أوضحت فيها مساندتها لإطار تفاوضي شامل يضم كافة المناطق المهمشة في السودان.

وافقـت الحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السـودان ومجموعـات دارفور علـى التعـاون مع بعضها البعـض على أن يقوم الجنوبيـون بمساعدتهم على التنظيـم. على الصعيـد السياسي، كان التفاعل بـين الحركة/الجيش الشعبي لتحريـر السـودان وحركة/جيش تحريـر السودان قويـا، وقام عبـد الواحد ومنـي أركو مناوي والوفـد المرافق لهما بزيارة رمبيك ونيـو سايت في جنوب السـودان مطلع ٢٠٠٣ [١٩]. وفي هـذا الإطار حصلا (وفقا لأحد المصادر) على وعـود بتزويدهمـا بالسـلاح والتدريـب [٢٠]. عملـت قيـادات الحركة/الجيش الشعبي لتحريـر السودان مع جبهة تحرير دارفور وقاموا بصياغة مانيفستو الحركـة واستراتيجيتها السياسية بل واقترحوا تغيـير إسمها ليكون متوائما مـع الأجنـدة الوطنيـة. ويقـول ياسـر عرمـان أنّ الحركة/الجيش الشعبي لتحريـر السودان قد عملت على صياغـة المانفيستو وساعدت في إعداد الإعلان السياسي، بل وشارك زعيم الحركة الشعبية نفسه في هذا الجهد [٢١]. كان تأثير الحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السـودان واضحا في صياغـة المانفيستو، وقد أكّد عدد من المصـادر في قيادة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان



مساعدة الحركات المسلحة الدارفورية بالتدريب العكسري في إيري وشقدوم، كما أكد مصدران موثوقان من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان حصول الحركات المسلحة على الدعم العسكري والمعينات اللوجستية والتسليحية على مدى سنوات عديدة (٢٢). وكانت خطوط الإمداد الرئيسية لجيش/حركة تحرير السودان تمر عبر يوغندا وأريتريا، وأستطيع الزعم بأنّ الأسلحة المتدفقة غربا تعود إلى نفس المصادر. وتؤكد مصادر الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان الدور الأريتري في تزويد دارفور بالسلاح (٢٣). وقد قامت الاستخبارات الحكومية بمراقبة هذا الارتباط منذ وقت مبكر، وأشارت إلى حصولها على دلائل قاطعة تؤكد تزويد الحركة الشعبية لمتمردي الغرب بالإمدادات (٢٤).

لم تحظ المعارك والصدامات التي كانت تدور في دارفور عام ٢٠٠٢ ومطلع عام ٢٠٠٣ باهتمام كبير من العالم الخارجي، ولكن تسارعت خطى الأحداث وانتقل تنظيم حركة المقاومة إلى مستوى أفضل. وفي فبراير ٢٠٠٣ أعلنت جبهة تحرير دارفور مسؤوليتها عن الهجوم على الحامية الحكومية في قولو. ويرى كثير من المراقبين أنّ ذلك الهجوم كان البداية الحقيقية لثورة دارفور المنظمة، وكان تغيير اسم جبهة تحرير دارفور إلى حركة/جيش تحرير السودان في مارس ٢٠٠٣ إيذانا بتبني الحركة لدور وطني يتخطى حدود دارفور.

كانت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ترغب في التحدث باسم كافة المجموعات المتمردة في طاولة المفاوضات. وعندما تناقش قرنق مع شريف حرير وطلب إنضمام الحركات الدارفورية إلى الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان قوبل طلبه بالرفض (٢٥). وعُرض نفس الاقتراح على خليل إبراهيم ولكن الاختلافات الآيدولوجية بشأن الدولة والدين لم توفّر أرضية مشتركة مناسبة للانطلاق (٢٦). التزمت حركة العدل والمساواة بأجندة وطنية تقتضي تغيير النظام ما جعلها تختلف عن بقية المجموعات المتمردة في دارفور، أما الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان فكانت ترى أن إنضمام متمردي



دارفـور إلى محادثـات نيفاشا سيعّقـد العملية التفاوضيـة برُمّتها ويحول دون تحقيـق الأهداف المنشـــودة، وقد أوضح قرنق موقفه لحركة/جيش تحرير السودان في مطلع ٢٠٠٣.





عدم إحراز تقدم

تم عقد عدد من الجولات التفاوضية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣، وضمت الجولة الأولى التي انعقدت في كارين في ٢٣ يناير مراقبا من التحالف الوطني الديمقراطي. وفي ذات الوقت نشب قتال عنيف في وسط وغرب أعالي النيل بين المليشيات الجنوبية الموالية للحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان الأمر الذي أدى إلى تهديد المحادثات. وعقدت اللجنة المعنية بالإشراف على مذكرة التفاهم الخاصة بوقف العدائيات اجتماعا عاصفا سردت خلاله الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان سلسلة الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة في غرب أعالي النيل، ولكن ممثلو الطرف الحكومي أشاروا أنها لا تعدو أن تكون مجرد «مناوشات قبلية». انتصب مبعوثنا الخاص، فيغارد اليفسن، واقفا وأشار إلى رجل السياسية النرويجية العتيق، رئيس الوزراء، إينار غيرهارسن الذي اشتهر عنه أنه عندما كان يقوم بصياغة إحدي خطبه كتب في هامش الورقة: «حجة ضعيفة، أرفع صوتك!»، دعا اليفسن إلى الهدوء واقترح آلية مستقلة للتحقق لمراقبة تنفيذ الاتفاقية.

بالرغم من أن أجندة المفاوضات في كارين دعت إلى مناقشة تقاسم السلطة والثروة وتناول المناطق الثلاث، فقد انصب تركيز الطرفين بدلا عن ذلك على العنف. وبموجب اقتراح من الترويكا، تم التفاوض على ملحق اتفاقية وقف العدائيات بتوسيع تفويض وتكوين فريق التحقق والمراقبة، وتم توقيعه في كارين في ٤ فبراير. ونص الملحق على أن يعمل كلا الطرفين على تسهيل مهام الفريق الذي ربما يضم كوادرا وطائرة ضمن فريق مدني كبير للحماية والمراقبة فضلا عن نشر مراقبين دوليين، وفي ٢٩ يناير أكد فريق المراقبة الذي تم نشره سلفا قيام المليشيات والقوات المسلحة السودانية بمهاجمة المدنيين ووضع القيود على إيصال المساعدات الإنسانية، ونسقت الترويكا ردها

علــى هذه الانتهاكات وقمت بنقل هذه المخــاوف إلى السفير السوداني في أوسلو ودعوت إلى سحب القوات.

في غضــون ذلك، انتهت مفاوضات كارين بدون إحراز تقدم يذكر. على سبيل المثال، تقزمت المناقشات الخاصة بالمناطق الثلاث إلى «سمنار» عندما رفضت الحكومــة التفاوضــ على نحو جــدي. وتــداول الدكتور غــازي وسلفا كيرعن إمكانيــة اللقاء بين الرئيس البشير، وزعيــم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير الســودان، والجــنرال سمبيو للدفع قدمــا بعملية التفاوض. لكن بــدا جليا من تلكؤ الطرفين في المفاوضات أنهــم في طريقهم لإعادة تسليــح قواتهم، وعززت الحكومــة مواقعهــا في غــرب أعالي النيــل وأبيــي وفي المنطقة الأخــيرة نُشرت مليشيــات تتحــرك بتوجيهــات مباشرة مــن الخرطــوم، حسب ما ذهبــت إليه الشائعــات. وفــادت مصادرنا بقيام الحكومة بعقد صفقــات جديدة مع روسيا لشراء كمية كبيرة من المعدات العسكرية تشمل الأسلحة وطائرات الهليكوبتر والسيــارات المدرعــة، التــي ربما يُرسل بعضهــا على الأقــل إلى دارفور. واتهم أعضــاء الوفد الحكومي في كارين الحركة/الجيشــ الشعبي لتحرير السودان بأنها تعاني مــن «ندامة المشتري» وأنها ضلت طريقها بعد النجاح غير المتوقع الذي حققه بروتوكول مشاكوس [٢٧].

حــان الوقت لتقييم رغبة الطرفــين لتحريك مجموعة مــن القضايا الهامة. في منتصــف فبراير قررت الذهــاب إلى السودان، وسيصل الجــنرال سمبويو بعد وصولي. وقد قررنا تنسيق رسالتنا وإطلاع بعضنا البعض على الأمور. سافرت إلى نيروبي أولا واجتمعت مطولا بجون قرنق وفريقه، وأصروا أنهم لم يقدموا علــى التنازل فحسب، بل عدلوا مواقفهــم بشأن عدد من القضايا. فحينما دعوا في الماضي إلى نظام كونفدرالي في ظل دستور علماني منفصل للجنوب، فإنهم الآن يقبلون بالفيدرالية بشرط عقد استفتاء لتقرير مصير الجنوب. وتخلت الحركة الشعبيــة عن مطلبها الداعي إلى فترة انتقاليــة قصيرة (سنتان) ووافقت على سنــة واحدة من ستة سنــوات قبل إجراء الاستفاء. وأبــدت الحركة الشعبية استعدادها لقبول منصب النائب الأول للرئيس بدلا عن مطلبها بتداول منصب



الرئيس، وأن تكون العاصمة القومية علمانية. ورأى قرنق أن يقرر مواطنو أبيي مصيرهم من خلال الاستفتاء إذا كانوا يرغبون في الإنضمام للشمال أو الجنوب، وأن يتم إجراء استفتاء أبيي قبل الإستفتاء العام لجنوب السودان. وفيما يخص القضايا الأمنية، ظل زعيم الحركة الشعبية ينادي بجيشين، وأن تسحب الحكومة قواتها لما وراء خط ١٣ شمالا وأن يسحب الجيش الشعبي قواته لما وراء خط ١٢ جنوبا. وناقشنا موقف الحكومة من هذه القضايا وفهمت ما هي الخطوط الحمراء وما هي القضايا التي يمكن تقديم تنازلات بشأنها.

وللمضي قدما، رحب قرنق بفكرة لقاء قمة يجمعه بالبشير لتسريع عملية السلام، ولكنه أكّد على ضرورة عدم وضع آمال كبيرة على ذلك الاجتماع. ربما يحتاج الأمر إلى لقاء قمة آخر لتسوية القضايا الصعبة بعد إحراز تقدم على طاولة المفاوضات، كما كان قرنق منفتحا على فكرة إنشاء خط ساخن للتوضيحات والتعامل مع الحالات المستعجلة ولكن ليس من أجل المفاوضات. وأبدى زعيم الحركة الشعبية تشككا كبيرا في صدق نوايا الحكومة مشيرا إلى ما أسماه «سياسة فرّق تسد» القائمة على دعم الحكومة للمليشيات المسلحة في الجنوب وتساؤله عن مدى التزامها بتفيذ اتفاقية السلام. ورغم ذلك أكد التزام الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان الثابت بإكمال مفاوضات السلام.

●●



نفاد الصبر في الخرطوم

كنت متفائلة تماما بعد المناقشات وشعرت بأن لديّ ما آتي به إلى الخرطوم. وفي يوم ١٧ ألتقيت الرئيس البشير، والنائب الأول علي عثمان طه، ومستشار الرئيس للسلام الدكتور غازي، وكان مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية خارج البلد. كان الاجتماع مع الرئيس ونائبه الأول إيجابيا رغم أنني كنت آمل في المزيد، ونقلت استعداد قرنق للقاء الرئيس البشير في «أي زمان، وفي أي مكان» وأنّ وزير الخارجية الكيني أبدى استعداده أيضاً لترتيب اللقاء قبل نهاية الشهر، رحب البشير بالفكرة ولكنه يريد أن يتم الإعداد للقاء القمة بشكل جيد ليتمخض عن نتائج ملموسة. وشكا من عدم حضور زعيم الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناسبات سابقة، وما كان من الممكن أن ينعقد اجتماع كمبالا لولا بروتوكول مشاكوس. وكان ردي بأن التقدم الذي أحرز مؤخرا – اتفاقية وقف العدائيات وآلية التحقق – تعتبر نجاحات ينبغي على الطرفين التعويل عليها. وحددت عدداً من القضايا للتباحث وإدارجها كأجندة للاجتماع. وكرر البشير قوله عن أهمية أن تكون القمة «حدثا بارزا» في مسار عملية التفاوض وأن تحقق نتائج طيبة.

أشار الرئيس إلى واقعة حدثت في ديسمبر عندما ذهب نائب الرئيس على طه إلى أبوجا بنيجريا بناءً على دعوة من الرئيس النيجيري أوبوسانغو لمقابلة قرنق الذي كان في إجازة هناك ورفض حتى إلقاء التحية على طه. ونقلت ما قاله لي قرنق بأنه لم يتم إخطاره بالاجتماع وشعر بأن النيجيريين قد نصبوا له «كمينا»، وما خفي كان أعظم. كان قرنق يعتبر علي عثمان متشددا وأشار في كثير من المناسبات إلى تاريخه كإسلامي وعلاقاته المزعومة بجهاز الأمن وقوات الدفاع الشعبي، كما أنّ رصيفه بروتوكوليا هو الرئيس البشير وليس نائبه. من جانبه أكد البشير ضرورة تعرف قرنق على طه بشكل أفضل: «يتحتم عليهما ذلك، سيعملان معا في حكومة جديدة». وأنهى الرئيس

اجتماعنـا بكلمـة متفائلة ولكنه حـذر أن للحكومـــة خطوط حمـراء لن تسمح بتجاوزهـا، وما دون الخطوط الحمراء فهم علـى استعـــداد لقبوله، ولكن يا ترى ما هي هذه الخطوط الحمراء؟

تناولـت محادثاتي مـع الدكتور غـازي الأشياء بتفاصيلهـا. وبعد اجتماعنا الرسمي لساعة عقدنا اجتماعا خاصا لمدة ثلاث ساعات وكنت أرغب في معرفة هـذه «الخطوط الحمراء» بصورة واضحـة وما هي القضايا التي يمكن تقديم تنـازلات بشأنها. وقـال الدكتور غازي أنهـم كانوا يظنـون أن المفاوضات بعد مشاكوس ستكون سهلة وأنهـم تفاجأوا بالصعوبات. وتحـدث عن استنزاف الحـرب وضـرورة الوصول إلى اتفـاق (نفس الرسالة نقلهـا لي زعيم الحركة/ الجيش الشعبـي لتحرير السودان). كانت الخرطوم تفضـل الوحدة، وإذا ما تعـذر ذلـك، يوجد تيار قوي داخـل الحكومة وطّن نفسه علـى فكرة الانفصال حتـى مـن دون فترة انتقالية. وقال غـازي أن الصفقة علـى الطاولة، ولكن لن تظل هناك بعد ستة شهور من الآن. للحكومة خطوط حمراء واضحة والقضية هل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان مستعدة للقبول بهذه الخطوط الحمراء؟ وقال ينبغي على الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان القبول بالمتاح والمغادرة بعد ستة سنوات.

في محادثاتنـا الخاصـة، أعـرب المستشـار الرئاسـي للسلام عـن تبرمه من الحركة/الجيش الشعبـي لتحريـر السـودان والتـي علـى حـد قولـه تقدمت بمقترحـات تفتقـر إلى الواقعية وأثارت القضايا التـي تم حلها سلفا. وحذّر من أن أي محاولـة لإعـادة فتـح موضـوع الشريعـة في علقته بالعاصمـة ستقابل بالرفـض. لقـد تمت معالجـة هذا الأمـر في بروتوكول مشاكوس و تعتبر الآن قضيـة غير قابلـة للتـداول. وبخصوص الحكـم رفض الدكتور غـازي موقف الحركة/الجيش الشعبـي لتحريـر السـودان باعتبـاره غير مؤسس تماما: على الـدوام يزجون بقـراءات جديدة لنمـوذج كونفدرالي رغـم أن بروتوكول مشاكوس قدم حلا فيدراليا للمناطق الثـلاث ولترتيبات تقاسم السلطة. وقال الدكتور غازي أن الحركة الشعبية تتصرف كالمقاول، تحصل على نصيبها من



الكعكة وتغادر. أنهم ليسو شركاء ولا يبدو راغبين في الشراكة. واستطرد قائلا إذا وضعت نفسك في مكانهم، ما هي المكاسب التي تجعلهم يبقون في السودان؟ حقيقة أنا لا أعرف. وأحسست بوضوح بأن هناك حدودا للتنازلات التي تقدمها الحكومة، وإذا لم تتخل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن مطالبها الجزافية فليس أمامها سوى الانفصال.

في رأي الدكتور غازي أن الأمن والرئاسة ستكونان قضايا حاسمة، وكشف أن الحكومة بصدد تقديم ورقة إلى سمبيو عن كيفية التعامل مع المناطق الثلاث. وساورني انطباع بأنه سيتم الفصل بين أبيي من جهة وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق من جهة أخرى وسيكون هناك قدر من التشدّد بشأن المنطقتين الأخيرتين. كما سمعت لأول مرة بأن الحكومة ستوافق على وجود قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل دائم في الجنوب خلال الفترة الانتقالية. وصرح الدكتور غازي بأن تقاسم الثروة يعتبر من القضايا السهلة ويمكن تسويتها سريعا وأن قضية الرئاسة ستحل كجزء من جزمة كلية عند اقتراب المفاوضات من نهايتها. وعدت إلى المقترح القاضي بعقد لقاء القمة في جولتين: جولة لتأكيد ما تم الاتفاق عليه سلفا وتمهيد الطريق لمحادثات مستمرة. وبعد إحراز التقدم المطلوب، يتم عقد جولة ثانية لتسوية القضايا النهائية، وكانت الاستجابة مماثلة لما حدث خلال اجتماعاتي السابقة.

بناءً على المباحثات المطولة مع قرنق وغازي، توصلت إلى أن الهوة بين الطرفين ما زالت كبيرة وبدت نقاط الخلاف واضحة للغاية، بالنسبة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت المناطق الثلاث والأمن من أصعب القضايا، وبالنسبة للحكومة كانت وضعية العاصمة وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق هي الخطوط الحمراء وإن كان موضوع الرئاسة والأمن لم يحظى بذات القدر من الأهمية. وكان واضحا نفاد صبر الخرطوم وأن القوى الميالة لاطلاق سراح الجنوب قد أصبحت أكثر قوة، وأتذكر خيبة أملي من تردد الخرطوم في إكمال لقاء القمة.



وعقب عودتي للنرويج في يوم ١٩ أطلعت كلير شورت على الموقف بالهاتف، وعندما ذكرت لها ما قاله غازي عن الإنفصال، ردت بأنه يحق للجنوب الانفصال إذا رجح الاستفتاء ذلك الخيار. وبالنسبة لي كانت إمكانية الانفصال عنصرا أساسيا واضحا في بروتوكول مشاكوس، ولكن هذه المرة الأولى التي أسمع فيها وزيرة بريطانية توافق على الانفصال بهذه الطريقة. كانت كلير المسؤولة الرئيسية عن ملف السودان خلال تلك الفترة ولآرائها أهمية خاصة.

حادثت دكتور جون مطلع مارس وأطلعته على نتائج مباحثاتي في الخرطوم، بعد ذلك بدأنا في الحديث عن المناطق الثلاث ولكن حديثنا كان إجرائيا بشكل عام. وناشدت زعيم الحركة الشعبية إبداء قدر من المرونة للمضي قدما في المفاوضات، وأشار إلى زيارتي إلى جبال النوبة قائلا: «تم إيقاف عملية التعريب»، كما أطلق عليها، «في كافة المناطق التي تسيطر عليها الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان». وحول القضية المحورية الخاصة «بتقرير مصير» المناطق الثلاث ذكرت له أنه من المهم أن يكون الشخص خلاقا: من الممكن الإشارة لهذا الموضوع بطرقي الخاصة باستخدام تعبيرات من قبيل «المشورة الشعبية»، ووافق دكتور جون طالما يضمن ذلك الحقوق الديمقراطية للمواطنين.

••



المحادثات المطولة

••

في الثاني من أبريل التقى البشير وقرنق للمرة الثانية. لم يفلح الرئيس الكيني في ترتيب لقاء القمة الذي طالما أراده، حيث استضافها منافسه السابق وخليفته الرئيس مواي كيباكي. وكان لقاء القمة ناجحا حيث اتفق الزعيمان على جدول زمني لاكمال المفاوضات بنهاية يونيو (قرر الزعيمان عدم نشر الموعد النهائي فلربما اقتضت الضرورة تمديد الموعد). وبعد أيام قلائل أشار البشير لقرنق علنا ولأول مرة بقائد الحركة الشعبية بدلا عن لقبه. وتركت هذه البادرة انطباعا جيدا في دوائر الحركة الشعبية.

انعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات حول الترتيبات الأمنية خلال الفترة ٦-١٦ أبريل. وانتهت الجلسة اللاحقة حول المناطق الثلاث برئاسة كينيا في نهاية مايو، وتم إحراز تقدم كبير في قضايا تقاسم الثروة خلال هذه الفترة بمساعدة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والترويكا، وآخرين. وقد ساعدت المقاربة الفنية والتعليمية وتقديم الحقائق في تضييق شقة الخلاف بين الطرفين. قاد المفاوضات المستشار النرويجي لوسيط الإيقاد أندريه ستيانسن، وبدأ الاتفاق وشيكاً جدا. وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى تم التفاوض حول عدد كبير من النصوص، لكن بقيت القضايا الرئيسية على طاولة المفاوضات بلا حل.

في أواخر أبريل هاتفني دكتور جون ليخبرني عن اجتماع قادة التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرا، وانتهزت الحركة الشعبية الفرصة لإطلاعهم على سير عملية التفاوض والتداول معهم حول كيفية تشكيل حكومة عريضة بعد توقيع اتفاقية السلام، كما تم التباحث حول القضايا الدستورية. واستعرض دكتور جون بعض القضايا التفاوضية مع شخصي وأكد على ضرورة الموافقة على مبدأ الجيشين خلال الفترة الانتقالية قبل أن تقدم الحركة الشعبية



تنازلات في القضايا الأخرى، كما أبدى عدم رضاه عن الطريقة التي تدار بها هذه المفاوضات بالذات من قبيل فريق الإيقاد.

بالنسبة للمليشيات (أشير إليها ب»القوات الأخرى» في المفاوضات)، فقد رفض قرنق لأول وهلة فكرة إشراكها في المفاوضات، واعتبرت الحركة الشعبية هذه المجموعات قوات موالية لحكومة الخرطوم وتعمل على زعزعة الاستقرار في الجنوب ورأت أن ضمهم للمفاوضات أمر مثير للسخرية تماما. إجمالا كان دكتور جون متفائلا ولكنه حذر من المواعيد النهائية المصنوعة وشكك في اكتمال المفاوضات في يوليو. كان واضحا أنه ليس في عجلة من أمره.

وخلال هذه الفترة مع نهاية أبريل وصلتنا تقارير عن تصاعد القتال في دارفور وكنا قلقين بشكل متزايد. كما وصلتنا معلومات تفيد بأن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ربما يكونوا متورطين في مد جماعات المتمردين في دارفور بالسلاح. كما أصدرت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بيانا عبرت فيه عن مساندتها للمتمردين. ولا شك أن هذه الخطوة ستعرقل من مساعي السلام. ونحن في الجانب النرويجي حذرنا من أن هذا الدعم سيضر بمفاوضات الإيقاد ويقوض مذكرة التفاهم الخاصة بوقف العدائيات التي من المفترض أن تطبق في كافة أنحاء السودان. ونفى قرنق تقديم الحركة/ الجيش الشعبي أي مساعدات للجماعات المتمردة.

وفي ذلك الوقت كانت صديقتي وزميلتي، كلير شورت، منهمكة في فترة صعبة من المداولات حول العراق في مجلس الوزراء البريطاني وبشكل مباشر مع رئيس الوزراء بلير. وفي مطلع مارس أخبرتي كلير بأنها هددت بتقديم استقالتها إذا لم يتم الالتزام بشروط معينة، وإذا قررت بريطانيا خوض الحرب في العراق دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن ضمن شروطها بذل مزيد من الجهود لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وأن تكون المسؤولية الكلية عن إعادة إعمار العراق من ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة [٢٨]. وحينما استبان لها عدم الالتزام بشروطها استقالت من منصبها كوزيرة للتنمية الدولية في ١٢ مايو ٢٠٠٣. وكانت استقالتها نكسة كبيرة



للجهات المعنية بالتنمية ولتعاوننا بشأن السودان. وخلفتها البارونة أموس في حقيبة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية. ورغم المحاولات الرامية لتأسيس علاقات عمل وثيقة بيننا، إلا أننا تعاوننا مع بريطانيا عاني من تغيير القيادة، إذ لم يكن السودان من ضمن أولويات الوزيرة الجديدة.

لقد غادرت كلير شورت في مرحلة حرجة من المفاوضات، وقبل مغادرتها بفترة وجيزة ما بين ٣٠ أبريل - ١ مايو استقبلت هي وجاك سترو وزير الخارجية البريطاني، النائب الأول للرئيس السوداني على عثمان طه، ووزير الدولة يحي حسين بابكر، ووكيل الوزارة مطرف صديق. وأتى والتر كانستينر من واشنطن للتباحث مع طه حول الإرهاب ومحادثات السلام، وكما قال طه مؤخرا:

> خلال اجتماعي مع كانستينر بلّغته الرسالة الرئيسية بأننا مستعدون لقبول جيشين في الدولة، القوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان. أتى كانستينر إلى لندن خصيصا للتباحث معي حول هذا الموضوع. و فهمت أن هذه هي الأجندة الرئيسية وراء زيارته، كما استعنت بالمؤتمر الصحفي لإيصال رسالة أخرى هامة: عندما سئلت عن منصب نائب الرئيس وإذا كنت مستعدا للتنحي في حالة تم التوصل إلى اتفاق. قلت لهم نعم. [٢٩].

وأكد طه أن الغرض من بث هذه التطمينات هو بعث رسالة للحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أن الحكومة تريد العمل معهم. وسُأل إذا كان يعتبر زيارته للندن نقطة تحول، رد قائلا: «نعم، هي كذلك».

وسمعنا من والتر كانستينر أن الجيشين يحتاجان إلى هيئة تنسيقية من نوع ما، أي مجلس أو هيئة دفاع مشترك. كما يتعين توضيح مهام الجيشين، ومن ضمنها دور القوات المسلحة السودانية في الجنوب. ويمكن التفاوض لاحقا بشأن تفاصيل دمج الجيشين مستقبلا بعد انقضاء الفترة الانتقالية. بخصوص الخطوط الحمراء كان طه واضحا جدا في لندن وطلب ألا تؤدي ترتيبات الفترة الانتقالية إلى التأثير المسبق على نتيجة الاستفتاء. كما تمت



مناقشة دور المليشيات «والجماعات المسلحة الأخرى» والضمانات التي يمكن أن تقدمها الحركة الشعبية. ولم يعترض نائب الرئيس على المراقبة الدولية لوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية. أيضا تحدث طه عن مجمل عملية السلام موضحاً أنهم بحاجة إلى تفاعل أكثر قوة ومباشر بين الطرفين أكثر مما أتاحه منبر الإيقاد حتى الآن. علاوة على ذلك، وردنا من كول دينق في المملكة المتحدة بأن طه مهتم جدا بالوضع في دارفور وهو قلق من تمدد المعارك وانتشارها في الشرق وكسلا. وقال النائب الأول للرئيس أنه ملتزم باكمال المباحثات في ٣٠ يونيو. وكان هناك ثمة حديث يدور حول لقاء آخر مرتقب بين الرئيس البشير وزعيم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعند هذا التقاطع لم نشأ عرقلة إجراء الانتخابات خلال الفترة الانتقالية حسب طلب الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

●●



في الظل: كول دينق

●●

كان الدكتـور كـول دي دينق [٣٠] واحد من أفضل قنـوات اتصالنا خلال مجمل عملية السلام، وهو صديق قديم دكتور جون والممثل الفعلي للحركة الشعبية/ الجيش الشعبـي لتحرير السـودان في المملكة المتحدة، وناشـط مهم يعمل من وراء الكواليس. ينحدر الرجلان من منطقة شمال بور ولكنهما التقيا لأول مرة عندما كانا يدرسان سويا بمدرسة رمبيك الثانوية أوائل الستينات وكول متقدم على قرنق بفصلين دراسيين، وتم طردهما عقب الإضراب الذي انتظم مدارس الجنـوب في أكتوبر ١٩٦٢. لكنهما بقيا على تواصل طيلة هذه السنوات، وبعد عودتهمـا مـن الدراسة بالخارج تزوج دكتور جون ريبيـكا قريبة الدكتور كول وأصبحـا صديقين حميمين. وكطبيب عاش في القاهرة يتمتع كول بصلات مع شخصيـات عاليـة المستوى في مصـر وفي دوائر الحكومـة السودانية بما فيها القـوات المسلحة، واستفادت الحركة مـن هذه الصلات لحد كبير. وعندما زار كول دكتور جون في قامبيلا بأثيوبيا عام ١٩٨٤ اتفقوا أن يلعب كول دور المنسق غير المعلن لشبكة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في أوروبا وحشد الدعـم السياسي والعسكري للحركة، وتقديم المعلومات والمشورة السياسية، والاضطلاع بدور الوسيط بين الشخصيات الهامة. وظل كول طوال هذه المدة علـى تواصل مع زعيم الحركة الشعبية من خـلال الهاتف، غالبا عدة مرات في الأسبوع وأصبح من أقرب مستشاريه.

كان للجانـب النرويجي صلاته الخاصـة بالحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السـودان وبالمجتمع الدبلوماسي في الخرطـوم ونحصل من هذه الصلات على معظـم المعلومات المطلوبة. وإذا كنا نرغب في معرفـة ما يدور خلف الكواليس كنـا نتصـل بالدكتـور كول، ومـن مكتبـه بالمستشفـى في نورويـك، كان يمتلك معلومـات أوفر مما يمتلكه أي شخص آخـر. وكان من الطبيعي أن نتصل على كـول دينق عندما طلـب علي عثمان طه لقـاء زعيـم الحركة/ الجيش الشعبي



لتحرير السودان. ومن المثير للاهتمام أن ذلك لم يحدث في مايو أو يونيو ٢٠٠٣ بـل في نوفمـبر ١٩٩٠. فقد أخـبره أحد الوسطـاء أن علي عثمـان طه يرغب في زيارته في نورويك. لكن طه لا يشغل منصب رسميا في الحكومة ولا يعرف كول ولا دكتـور جـون عنه شيئا. اتصل كول بأبيل ألير لتقصي الأمر، و أخبره ألير أن علـي عثمـان هو أهم شخصية في الجبهة الإسلاميـة القومية، ويلي الترابي مباشرة من حيث الأهمية ويعمل بشكل أساسي من خلف الكواليس في الحكومة الجديدة. وافق كول على لقاء طه الذي قام بزيارته في منزله بنورويك وحضر برفقـة ثلاثة من حراسه الأمنيين وبعض المستشارين، أحدهما ماثيانق ملوال مابـور، وهو جنوبـي كان يشغل منصب سفير السـودان في رومانيا. ابتدر طه الاجتماع بإقراره بمذبحة الزعماء القبليين في بور وجونقلي عام ١٩٦٧، وبناءً علـى طلبـه روى كول القصـة الكاملـة وراء نشوء الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. استمر حديثهم لستة ساعات، وأوضح طه لماذا يرغب في لقاء جـون قرنق: المحادثـات المباشرة فقط هي ما يحقـق النتائج في الجنوب. ورد كول بأن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ترغب فقط في التباحث مع ممثل رسمي مفوض من الحكومة بدرجة وزير.

وعندمـا أخـبر كول قرنـق بما دار في الحـوار، طلب منه قرنـق أن يظل على تواصـل معهم. وبعد ستة شهـور وبصفته وزيرا للشؤون الاجتماعية (وزارة طموحـة متعددة المهام) عاد طه إلى نورويك بمعيـة السفير السوداني في لندن. وقتهـا لم تحـرز مفاوضات أبوجا أي تقدم يذكر، وتيقّـن طه أن مشاركة قرنق بشـكل مباشـر في المباحثـات أمـر ضـروري. وكرر طلبـه بلقاء زعيـم الحركة الشعبيـة دكتور جون الذي ما زال متشككا. لم يكن راغبا في الهالة الإعلامية في الواقع. بعد ذلك زار طه كول في نورويك مرتين إحداهما في عام ١٩٩٣ والثانية في عـام ١٩٩٧ وكان وقتهـا وزيرا للشئون الخـارجيـة. وفي كل مرة تظل مهمته هـي نفس المهمة، وفي كل مـرة يقدم كول تبريراتـه حول تعـذر اللقاء بين طه وزعيم الحركة الشعبية.



وفي عـام ١٩٩٧ أرسـل جون قرنق أليجا ماجوك كمبعـوث سري إلى طه وتم عمـل الترتيبـات اللازمة للقاء في فندق الهيلتون بنورويـك. هذه المرة كان علي عثمـان هـو الذي تخلف عن الاجتماع كما زعم كول، وقد اتضح لاحقا أن العذر الـذي ساقه بتأخـر حصوله على تأشيرة الدخول كان مجـرد إدعاء. فقد سافر طـه بدلا عـن ذلك إلى نيروبي للقـاء لام أكول وحاول من هنـاك ترتيب لقاء مع قرنق. ومن المؤكد أنّ طه لم يكن راغباً في رؤية وسيط آخر.

بعد أن أصبح طه نائبا للرئيس إلتقى كول في لندن مرتين على الأقل، واحدة في ٢٠٠٢ والثانيـة في أبريـل أو مايو ٢٠٠٣. ومرة أخـرى تم التباحث في نفس الأمـور. لكن في اللقاء الثـاني كانت مباحثات سلام الإيقاد علـى وشك الانهيار، فقط خلال زيارته الأخيرة للندن وعقب مباحثات خاصة مع الأمريكيين وكول دينـق استطاع طـه حينها تقـديم إشارات جديـدة وهامة للحركـة الشعبية/ الجيش الشعبـي لتحرير السودان. طلـب كول من طه تنحيـة الدكتور غازي كمفاوض رئيسـي للطـرف الحكومي وأن يتـولى بنفسه هذا الملـف وقال كول: «أنت أفضل من الرئيس البشير». [٣١].

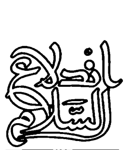
وشـارك المزيـد من الناسـ في هذه العمليـة. كول دينـق وأبيل ألـير أنسباء ويعرفـان بعضهمـا البعضـ منذ فترة طويلـة. إلتقيـا قبل أن يسافـر كول إلى القاهـرة للدراسـة في منحة وفرهـا له والد نيال دينق، وظـل على اتصال بألير خـلال هـذه السنين، وثبتت جـدوى هذه العلاقـة في مفاوضـات الطرفين قبيل بـدء المباحثات وبعدهـا. كان أبيل ألير يتواصل مع علـي عثمان طه ومسؤولي الحكومـة مـن خـلال السفير ماثيانـق، الذي يمت أيضـا بصلـة القرابة لكول. كانـت جميع الاتصالات تتم عبر الهاتف وبما أن الخطوط كانت تحت المراقبة فقـد أنطوى الأمـر على مخاطرة. لكنهم كانـوا جميعا من قبيلـة الدينكا، لذلك استخدم كول شفرة سرية من لغة الدينكا، حيث أطلقوا على الترابي «ماليت» وتعنـي «الغبار» بلغة الدينـكا وعلى البشير «ميور نينق نوم» وتعني «الثور المربـوط من قرنيه»، أما علي عثمان طه فقد وصفوه ب «صديقنا»، وهي كلمة مقبولـة بالنظـر إلى فداحة الأحداث الأخيرة. لكن في مثل هذا الوقت ربما تكون



استنطاقـا لمـا يراه كول فقـط. لم يطلق الدينـكا لقباً على الدكتـور غازي، لكن الجنوبيـون كان يتنـدرون عليه أثناء المحادثات ويصفونـه ب «مُلا الفنادق»، حيـث كان يقضــي معظم وقته خلال جلســات المباحثات في الفنــادق بعيدا عن مكان المفاوضات وعن أنظار وفود الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. اتضحـت أهمية التواصل بين كول وأبيل ألير بتقدم وتيرة المفاوضات خاصة عنـد إرتقائها إلى المستويات العليا. وعمل الأثنان على تيسير الاتصال بدكتور جون عندما دعت الحاجة لذلك. وخلال السنوات اللاحقة ساعد السفير ماثيانق أبيل ألـير في الاتصال مباشرة بقرنق مستخدما هاتفه الخاص من خلال شفرة خاصة تم إعدادها بالاستعانة بأحد مساعدي قرنق المقربين.

وبعـد أن استمـر طـه في التباحث مع قرنق لعـدة سنـوات، كان يتصل على القـادة الجنوبيـين الذين كان يستشيرهم من وقت لآخـر قائلا: «هل ينبغي أن أصـرف النظر؟» وبالمقابل كان أبيل ألـير والسفير ماثيانق وغيرهم من القادة الجنوبيين يشجعونه على مواصلة مساعيه. كان يرون لجملة أسباب أن على عثمـان هـو الوحيد القـادر على تحقيق الســلام مع الجنوب وكانـوا يلحظون اقتنـاع دكتـور جـون بالعملية. «وهـو ما حـدث في نهاية الأمر»، قـال ماثيانق مبتسما وهو يحكي عن ذلك الحوار [٣٢]. وبعد أربعة شهور تم الاجتماع.

●●



تغيير التكتيكات

بدأت الجولة الخامسة من المفاوضات في مطلع مايو وكانت الاستراتيجية هذه المرة تقتضي إيجاد حل شامل. قدم الوسطاء أجندة مفتوحة لكل من الطرفين على حدة وطلبا منهما تحديد مواقفهما بخصوص كافة القضايا المطروحة، وتحديد الأسس التي من خلالها يحاولون إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين وتقديم التنازلات المطلوبة. كان الدكتور غازي صلاح الدين، وهو المفاوض الرئيسي في الجانب الحكومي يحبذ أن يقدم الطرفان تنازلات بشأن مختلف القضايا، لكن قرنق لم يكن راضيا عن هذه المقاربة الجديدة وبدأ متشككا للغاية في مواقف الحكومة واعتبر رغبتهم الواضحة في التفاوض لا تعدو أن تكون ستارا لاشتراطات قاسية، وناشد دكتور جون الترويكا بأن تقوم بدور أكثر قوة وأن تستثمر بصورة أكبر في العملية.

عقب زيارته الناجحة للقاهرة في بداية مايو شعر قرنق بالجرأة عندما أطلع مبارك بناءً على رغبة الأخير عن سير المفاوضات وعن مباحثاته مع الرئيس البشير. وانتهز زعيم الحركة الشعبية الفرصة للإعراب عن اهتمامه بمجهودات نائب الرئيس طه الذي قوضت علاقاته المزعومة بجهاز الأمن وقوات الدفاع الشعبي إمكانية بناء الثقة بين الطرفين. وأوضح قرنق إبان زيارته للقاهرة أن المصريين أصبحوا أكثر تفهما لموقف الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحاول طمأنتهم بالتزام الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان باتفاقيات السودان بخصوص مياه النيل، وتم التباحث حول قيام مصر بدور مراقب في منبر الإيقاد، وتم منح الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وضع مراقب في جامعة الدول العربية وهي خطوة من الواضح أنها أثارت حفيظة الخرطوم. حينذاك قام الرئيس البشير بزيارة مماثلة إلى القاهرة ولم يتسن لنا معرفة ما دار في مباحثاته مع المسؤولين المصريين.

ورغم النجاح منقطع النظير الذي أحرزته زيارة قرنق للقاهرة، لم تكن أمام وفد الحركة لمفاوضات السلام فرصة للمناورة، ولم يحصلوا على تفويض من قيادة الحركة لتقديم تنازلات من أي نوع، لذلك تمسكوا بمواقفهم. واشتكى الدكتور غازي من أن قيادة الحركة ووفدها في مشاكوس يلعبون «البينغ بونغ» ودائما ما يتهم أحد الطرفين الآخر بذلك عندما تحين لحظة اتخاذ القرارات الحاسمة.

وفي لقائه بفريقنا منتصف مايو أشار الدكتور غازي إلى تماطل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتساءل عما إذا كانت جادة في التزامها بالعملية السلمية. وأجاب على سؤاله بنفسه بالقول: ربما غير ذلك. وأعرب عن رغبة الحكومة في تقديم تنازلات في قضية منصب النائب الأول للرئيس - إذا تنازلت الحركة للحكومة في قضايا أخرى - على سبيل المثال التمثيل السياسي، وإذا لم تعيد طرح قضية الشريعة. وبخصوص القضايا الحاسمة مثل موضوع الجيشين تبنى الدكتور غازي مواقف أقل مرونة من المواقف التي طرحها طه إبان زيارته للندن. وتأسيسا على سير المفاوضات حتى الآن لا يعتقد الدكتور غازي بامكانية الوفاء بالجدول الزمني لاكمال المفاوضات بنهاية يونيو، لكنه كان ما يزال متفائلا في الوصول إلى تسوية. وأمن على ضرورة أن تقوم الترويكا بدور أكبر في المفاوضات، لا سيما خلال هذه المرحلة الشاملة في من عمر المفاوضات.

أشار الدكتور غازي محذرا إلى دعم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان لحركات التمرد في دارفور، معتبرا ذلك أمرا غير مقبول على الإطلاق ويكشف عن نوايا الحركة الرامية إلى تدمير البلد كله. وكررت الخرطوم هذه الاتهامات عدة مرات خلال سير المفاوضات.. ومن وجهة النظر هذه، فإن استراتيجية الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان اقتضت إضعاف الحكومة والحزب الحاكم بتقوية المعارضة أينما كانت، وبالتالي الحصول على مزيد من التنازلات، وسيتضح لنا أن كلا الطرفي كان مخطئا في حساباته على هذا الصعيد.



انتهت الجولـة الخامسة من المفاوضات في ٢١ مايو، ورغم أن الجو كان أقل عدائيـة، بقيت الكثير من القضايـا دون حل، قضايا الأمـن، والمناطق الثلاث، والرئاسة، والتمثيل السياسي في الحكومة والبرلمان، ووضعية العاصمة. ولم يُحـرز تقدم ملموس سوى في قضيـة تقاسم الـثروة. وكان الجانب الحكومي أكـثر مرونة من الحركة/الجيش الشعبـي لتحرير السودان. على سبيل المثال وافقـت الحكومة علـى فكرة الجيشـين، وكان ثمة إحساس لـدى الطرفين بأن المحادثـات قـــد وصلـت إلى نقطـة يتعـذر بعدها لـكلا الطرفـين التساهـل في القضايا المتبقيـــة بدون تنازلات كبيرة متبادلة.

كان مـن المتوقـع أن تقترح سكرتاريـة الإيقاد بمشاركـة الترويكا حزمة أو إطـارا للتفاوض. وتقرر أن تنعقد الجلسـة التالية من المباحثات في ٢٣ يونيو، بينمـا كانـت الحكومـة ترغب في إبـرام اتفاق سريـع. لكن الحركـة الشعبية/ الجيش الشعبي لم تكن في عجلة من أمرها.

●●



حشد المؤيدين

لم يكن أمرا مثيرا للاستغراب أن تمضي الحركة قدما في الجبهة السياسية. ففي أواخر مايو إلتقى قرنق والصادق المهدي (الأمة) ومحمد عثمان الميرغني (الإتحادي الديمقراطي) فيما أطلق عليه لقاء قمة المعارضة. وتمخض الاجتماع عن «إعلان القاهرة» الذي تمسك بوحدة السودان وساند عملية السلام في مشاكوس ونادى بعاصمة قومية يتساوى فيها جميع المواطنين. وكانت النقطة الأخيرة هي الأكثر إثارة حيث انحازت فيها الأحزاب السياسية التقليدية ذات الخلفية الدينية [٣٣] إلى الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. استنكرت الحكومة هذا الإعلان بيد أنها وضعت في خانة الدفاع، وزادت خيبتها عندما توصل المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي إلى اتفاق مماثل مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يتضمن الاتفاق أي نص يشير إلى إسلامية العاصمة، لكنه فقط أكد على قومية العاصمة.

من هناك غادر قرنق إلى واشنطن ولندن وعواصم أخرى. وعقد لقاءات مطولة مع الأمريكيين، وعندما أخبره الجنرال باول بأن الرئيس بوش يرغب في توقيع اتفاق بحلول الصيف رد عليه قرنق بأنهم تعلموا من اتفاقية أديس أبابا أن الاتفاقية المحكمة خير من الاتفاق العجول. ومن خلال تلك المباحثات استنتج الأمريكيون أن بقاء جيش الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان أمر حيوي للحركة. وبخصوص المناطق الثلاث أبدى قرنق بعض المرونة رغم إصراره على مشاورة مواطنيها. أما موقفه من العاصمة فيرى إقامة جيب علماني في الخرطوم بطريقة ما. كان قرنق ما زال راغبا في أن تتضمن ترتيبات تقاسم السلطة تداول منصب الرئيس، لكن الأمريكيين نصحوه بقبول منصب نائب الرئيس وحذروه أن تعطيل المفاوضات والتطلع إلى تغيير النظام في الخرطوم ربما يؤدي إلى انهيار المفاوضات بأكملها.

تحادثت مطولا مع زعيم الحركة الشعبية بعد عودته من رحلته، وكان مغتبطا من زيارته لأمريكا وإن لم يكن كذلك من لقاءاته في لندن. غادرت كلير شورت موقعها ولم تكن المباحثات «حاسمة بالقدر الكافي»، ويبدو أن السفير ألن قولتي أصبح هو «صاحب الكلمة» في غياب التفاعل على المستوى السياسي. وقولتي دبلوماسي بالخارجية عربي النزعة ينتمي إلى المدرسة العتيقة وعمل في الخرطوم (مرتين) وواشنطن والقاهرة وشغل منصب رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالخارجية البريطانية قبل أن يصبح مبعوثا للمملكة المتحدة في السودان في عام ٢٠٠٢، وله معرفة بالنخبة السياسية في الخرطوم ويتحدث العربية بطلاقة وملم بالأحداث الدائرة في السودان، لا سيما في الشمال. منذ البداية بدأ قولتي متشككا في الصفقة التي ساندتها كلير شورت، والقاضية بعقد استفتاء في الجنوب يتضمن خيار الانفصال [٣٤]. لم يعرب قولتي عن شكوكه للترويكا أو الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل مباشر، ولكن كان من السهل قراءة مواقفه. وكانت بعض الشخصيات البارزة في الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان تطلق عليه تندرا «السيد Guilty»، وتعني بالعربية «المذنب»، في إشارة مبطنة إلى إرث الحكم الثنائي الإنجليزي-المصري [٣٥]. لذلك طرق دكتور جون كل الأبواب. ربما تساعد زيارة البارونة أموس خليفة كلير شورت إلى السودان ومن ضمنه الجنوب في الدفع بعجلة الأوضاع.

في حواري مع دكتور جون كرر رغبته في إبداء بعض المرونة وذكر أفكارا هامة بشأن التنازلات ناقشها مع الأمريكيين. إلا أنه كان واضحا أن أي مقترح يتعلق بالتنازلات ينبغي أن يصدر من الفريق التفاوضي أو الترويكا وليس من طرفي التفاوض. كان يرغب في أن تجيز الترويكا مسبقا أي إطار قد يقترحه الجنرال سمبييو. كما كان يرغب في مناقشة قضية العاصمة مع الرئيس البشير مباشرة على الهاتف. وبدعم من القادة السياسيين غير الموجودين في السلطة في الشمال كان هناك إجماع عريض بأن تعكس وضعية الخرطوم تنوّع السودان. أُعجب قرنق بالطريقة التي تجنب فيها البشير الإشارة إلى الشريعة



في تصريحاته العامة مؤخرا، وعلى هذه الخلفية ربما يكون البشير مستعداً لطرح حل وسط. من جانبي حذرته بأنها قضية في غاية الحساسية بالنسبة للحكومة، ولكن بالمقابل شجعته على الحوار المباشر بين الطرفين. وظلت الترويكا تناشد قيادة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان للقيام بمثل هذه المشاورات. ورد دكتور جون بأن المشكلة تكمن في ما سيفعله طه. فرغم اتصالاته السابقة مع كول دينق وجهوده المستمرة للقاء دكتور جون، يظل علي عثمان طه شخصا شريرا في نظره. وفي هذا السياق أشار قرنق إلى قضية العاصمة والشريعة كذريعة محتملة لقيام إنقلاب عسكري.

ورغم ذلك أقر قرنق بأهمية دور النائب الأول للرئيس وكان يدرك أن أي اتفاقية مع الحكومة تتطلب رضاه الضمني على الأقل [٣٦]. وحينها أخبرني قرنق بقبول الحركة الشعبية بمنصب نائب الرئيس كجزء من ترتيبات تقاسم السلطة ملمحا بذلك إلى استعدادهم عن التخلي عن المطالبة بتداول الرئاسة. وهذا يوضح ما ظل يمثل مأزقا مستمرا لقرنق والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان: الصراع بين رؤيته الخاصة بالسودان الجديد والتي تقتضي إجراء إصلاح في المركز وعملية التحول، وبين الحاجة إلى تأمين المصالح الأساسية لجنوب السودان بما فيها الاستفتاء. وغني عن القول أن موقف الحكومة كان هو المحافظة على الوضع القائم بقدر الإمكان، والهدف من ذلك تحجيم التغيير إلى الحد الذي يسمح بعقد الاتفاقية. أيهما أهم لقرنق والحركة – السودان الجديد أم جنوب السودان؟ كان لا بد من تبني خيارات صعبة.

كان علي الطرفين أن يقتنعا في أواخر يونيو بعقد جولة قصد منها «خذ ما هو معروض عليك أو أتركه». وبعد تلك الجولة ستكون القضايا العالقة هي الترتيبات الأمنية النهائية ومصير المناطق الثلاث. زار الجنرال سمبيو الخرطوم أوائل يونيو، وزار المناطق الثلاث والجنوب في أواخر الشهر نفسه للتشاور مع الطرفين حول الاتفاقية النهائية. وكانت خطته ترمي إلى تقديم مسودة اتفاق إطاري في الجولة التالية من المفاوضات.



وفي غضون ذلك تصاعد القتال في دارفور. ويقال أن الحكومة أرسلت عشرة آلاف جندي إلى غرب البلاد. ورغم ذلك منيت الحكومة بهزائم متلاحقة. وحسب وجهة نظر دكتور جون فالحكومة كانت تقع تحت ضغط كبير. وحسب معلوماته فإن «عقلية الحصار» تتعاظم في الخرطوم، وربما هذا هو السبب وراء قلق الحكومة من إكمال المفاوضات. وأجبت إذا كان الأمر صحيحا فإنه يعتبر سببا جيدا لكي تقوم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتحرك بشكل عاجل. أمن زعيم الحركة الشعبية على قولي، ولكن كعادته أكد بأن أي اتفاقية يجب أن تتمخض عن «سلام عادل».



عندما أصدرت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بيانا رحبت فيه بإعلان مانفيستو حركة/جيش تحرير السودان الدارفورية، أشارت إلى أن الحل المقترح للمناطق الثلاث من الممكن أن يكون نموذجا للحل في دارفور. ووفقا لأحد المصادر المسؤولة [٣٧] رفض الدارفوريون هذه الفكرة لأنهم في رأيهم يستحقون تنازلات جوهرية. من جهة أخرى ربما توفر اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان إطارا للتفاوض حول دارفور. كانت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان حريصة على توقيع اتفاقية السلام الشامل أولا، ويمكن تطبيق مبادئها على دارفور في عملية سلام منفصلة. ظل ذلك الموقف معقولا طوال عام ٢٠٠٣ ولكن لم يتم التفاوض على أي من ترتيبات تقاسم السلطة، وبالتالي لم يكن هناك ثمة نموذج قابل للتطبيق في دارفور. علاوة على ذلك تحالفت مجموعتان من مجموعات التمرد الرئيسية وتنامت قوتها. لقد أصبح التمرد، خلافا لتقديرات الحكومة، يمثل تهديدا جديا للحكومة أكبر مما يمثله النزاع القائم بين الحكومة والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

في أبريل ٢٠٠٣ شنت مجموعات التمرد المتحالفة هجوما كبيرا على العاصمة الفاشر وتم تدمير الطائرات الحكومية الجاثمة على الأرض وأخذ قائد القوات الجوية رهينة. كما شن المتمردون سلسلة من الهجمات الناجحة خلال الشهور القليلة التالية. ويبدو أن سمعة الحكومة قد وضعت على المحك. فردت بشن هجوم كبير على المتمردين، وحتى ذلك الوقت كانت الحكومة تعتمد بشكل رئيسي على المليشيات الحليفة ومن ضمنها قوات الدفاع الشعبي- وهي منظمة شبه عسكرية لا تتمتع بهيكل قيادي محدد - في مهاجمة المساليت والفور والزغاوة. استخدام المليشيات للسيطرة على المناطق التي ترغب فيها الحكومة، أو «تطهيرها»، ظلت السياسة المتبعة من قبل حكومة الخرطوم

لعقود من الزمان. وقد جندت قوات الدفاع الشعبي من بين المسلمين في الشمال للأنخراط في العمليات الدائرة في جنوب السودان.

الآن وسعت قوات الدفاع الشعبي المدعومة من الخرطوم والمليشيات العربية أو عصابات الجنجويد من نطاق عملياتها العسكرية بمهاجمة القرى وحرقها وقتل المواطنين. وفي نهاية المطاف تعتبر هذه الحملة عملا استراتيجيا مدروسا لسحق التمرد، فبدلا عن إرسال القوات النظامية يمكن للمليشيات المحلية القيام بالمهمة والسيطرة على المناطق الاستراتيجية. ولسنين عديدة خلت نَفذت ذات الإستراتيجية في جبال النوبة وبحر الغزال ومناطق النيل الأزرق، حيث كانت المجموعات القبلية العربية المسماة بالمرحلّين تقوم بأعمال تحاكي فظاعات تجار الرقيق في القرن التاسع عشر.

خلال فترة الصراع، ووفقا لمصادر متعددة، قامت المليشيات بارتكاب فظائع. وفي بعض الحالات على نطاق كبير مسنودة بقصف جوي، أو بدونه. وطهروا مناطق واسعة من السكان المدنيين بتطبيق سياسة الأرض المحروقة بما فيها الهجمات الواسعة على المدنيين وحملات الاغتصاب المنظم. وسواء كان الهدف الاستيلاء على منطقة ذات أهمية اقتصادية مثل مناطق التنقيب عن النفط في أعالي النيل، أو كان الهدف أمنيا، فقد استخدمت الحكومة نفس التكتيك في كل مرة. وكان يمكن للحكومة تجنب ردة الفعل الغاضبة باعتبار ما حدث ليس سوى عداوت قبلية مزمنة. ولكن دور الحكومة في إشعال العنف من خلال إطلاق يد أجهزتها (المخابرات العسكرية، الأمن، وزارة الداخلية، وبعض التكوينات غير الرسمية الأخرى) معروف للجميع. كانت الحكومة تدفع مبالغ مالية لقادة المليشيات فقط، أما جماعات العصابات فكانوا يعتمدون على النهب. وعلى هذا النحو يمكن شن حرب منخفضة المستوى لفترة طويلة وإحكام السيطرة - بالكاد نلحظ تورط «الحكومة» - دون اللجوء إلى عملية عسكرية واسعة النطاق أو شن حرب مفتوحة. كما يمكن حجب هذا التكتيك بسهولة عن أنظار المجتمع الدولي.



بعد الهجوم الكاسح للمتمردين في دارفور عام ٢٠٠٣ لجأت الحكومة فيما يبدو إلى نفس التكتيك من أجل سحق الثورة. ولكن نطاق العملية كشف عن مستوى مختلف للاشتباك والتورط المباشر. كان يصعب التمييز بين قوات الدفاع الشعبي والجنجويد، وقد عملوا بتناسق تام مع القوات الجوية والبرية الحكومية. وبينما تخضع قوات الدفاع الشعبي لإمرة جهات معينة في الخرطوم، فقد انخرط الجنجويد بأعداد كبيرة في العمليات دون أن تكون هناك قيادة عليا تصدر لهم التوجيهات. الآن يبدو أن زمن سحق التمرد عن طريق عمليات منخفضة المستوى قد انتهى. ورغم أن الأساليب ظلت كما هي (ومألوفة للمحاربين القدامى التابعين للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب والمناطق الثلاث)، فقد كانت الحرب واسعة النطاق. وقال العديد من قادة المتمردين أنه في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ كادت دارفور أن تكون «نسخة من جنوب السودان عُجّلت سرعتها» [٣٨]. وأخبرني دكتور جون في عدة مناسبات أن الحكومة فقدت السيطرة على سحق التمرد خلافا لما كان عليه موقفها في المناطق الأخرى. ولاحقا سيكون هنالك سبب للتساؤل عن تقييم فقدان السيطرة. من الواضح أن الحكومة قد قررت وعلى نحو مقصود تطبيق استراتيجية أكثر عنفا في دارفور تستمر لفترة قصيرة من الوقت خلافا لاستراتيجيتها في المناطق الأخرى.

الجنجويد اسم يستخدم بشكل عام لوصف قطاع الطرق، وقد عبر بعض العرب عن امتعاضهم من إطلاق هذا الاسم على المليشيات ولكن ظل الاسم مقروناً بهم. أُطلق سراح موسى هلال من السجن بناءً على تعليمات الخرطوم [٣٩]، وهلال هو القائد سيء السمعة المتحدّر من قبيلة الرزيقات. وقد انخرط بدوره في تجنيد المقاتلين وزعم بأن لديه ٢٠٠٠٠ مقاتل تحت إمرته [٤٠]. وهم خليط من العرب المحليين ورجالات القبائل المتحدّرة من دول الجوار (تشاد، ليبيا، وحتى موريتانيا) والخارجين عن القانون ومن ضمنهم محكومين بالسجن. ويقع مركز قيادته في «مستريحة». تم تزويد هلال بكميات كبيرة من الأسلحة، ليس فقط من خارج الحدود، بل أمدته الحكومة نفسها بالأسلحة



ابتـداء من منتصـف ٢٠٠٣ وصاعـداً. وبعدها أطلقت يـد الجنجويد في ما بدا فصلا من عملية عسكرية منظمة.

خلافـا للحركة/الجيش الشعبـي لتحريـر السـودان، التي يعتقـد أنه ليس وفي وسعهـا إزاحـة حكومـة الخرطوم،. فإن تمـرد دارفور شـكل تهديدا جديا لوجـود الحكومـة. فأهمية الأقليم الغربـي والصلات الوثيقـة التي تجمع بين حسـن الترابـي والعديـد مـن حـركات التمـرد هنـاك زادت من جديـة التهديد وامكانيـة «تغيـير النظـام». كان ذلك هـو التحليل الذي خرج بـه قرنق أيضا. ولذلـك كان لهجـوم المتمردين الدارفوريـين على أم درمان في عـام ٢٠٠٨ أكثر من أهمية رمزية. فاحتمال الإطاحة بالحكومة بصرف النظر عن عدم واقعيته تـرك أثرا كبيرا على استراتيجيتهـا في غربي السودان، وساهم في إحداث لعنة anathematizing **السودان المفكك المكون من عدة إقاليم محكومة ذاتيا.**

وعند هـذه المرحلة بقي تركيـزي وزملائي منصبا علـى مفاوضات الجنوب وعلـى خلق أوضاع تحقـق سلاما عـادلا في كافة أنحاء القطـر. وخلّف صراع الجنـواب مآسي إنسانيـة فادحة على صعيـد القتلى والنازحـين واللاجئين. وأعـاد هجوم المتمردين علـى الفاشر تلك المآسي إلى الأذهـان. لكننا حتى الآن لم نستطـع أن نستوعـب فداحة ما سيحـدث في دافور. فبينمـا كانت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السـودان والحكومة يتفاوضـان بحماسة لحل النزاع الرئيسـي في السـودان، تحولـت «البثرة الصغـيرة» التي نمت خـلال العقود السابقة في دارفور إلى حريق شامل.

●●



المداولات الساخنة

••

أصبحت الآن الحاجة ملحة لاحراز تقدم في مباحثات الإيقاد. وقرر فريق المفاوضات، بتأييد من المراقبين، تحويل المفاوضات من مشاكوس وإيري إلى ناكورو التي ربما يساعد بعدها عن العاصمة نيروبي ومن وسائل الإعلام في دفع المفاوضات في هذه اللحظات الحاسمة. ومن جانبي ساندت الفكرة بكل قوة. أعرب الوفدان عن إحباطهما من كثرة المراقبين الخارجيين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، بيد أننا كنا بحاجة إلى تقديم أفكار جديدة لانقاذ المحادثات من التوقف الكلي.

اتفقت أنا والجنرال سمبيو على استعراض بعض القضايا المتبقية ومحاولة مقاربتها بشكل جديد. وكانت السكرتارية على وشك الفراغ من إعداد مسودة اتفاق إطاري. والفكرة مستقاة من تكتيك قديم «مسودة الوسطاء» لإجبار الطرفين على اتخاذ موقف. عمل فينك هيسوم بشكل دؤوب لإعداد المسودة (٤١) بالتعاون مع مستشاري ومراقبي الترويكا (٤٢)، وأطلق على الناتج «المسودة الإطارية لحل القضايا العالقة الناشئة من التداول حول بروتوكول مشاكوس» وتضمنت المسودة مقترحات الطرفين خلال المحادثات ومن الجولات المكوكية بين الطرفين، وأسهم الطرفان بعد اطلاعهما على بنود المسودة أثناء العملية بأكثر من ٩٠ في المائة من محتوى المسودة. كما تضمنت المسودة نتائج مشاورات وزير الخارجية الكيني مع دول الإيقاد.

ويبقى السؤال: كيف يمكن تكوين حكومة موحدة مقرها الخرطوم؟ ولماذا ينبغي على الحركة الانضمام لهذه الحكومة؟ ثم لماذا لا تكون العاصمة في موقع محايد؟ كان الكل يعلم بعدم موافقة المؤتمر الوطني على ذلك الطرح، سيقبل بالسودان الجديد أما العاصمة الجديدة فلا. كما تم طرح فكرة العاصمتين ولكنها أيضا غير مقبولة للخرطوم، ولكن كيف لنا أن نتوقع تعاون الحركة الشعبية في عاصمة تحكمها الشريعة الإسلامية وواقعة تحت حماية



الأجهـزة الأمنيـة المتعددة؟ لقد ناقشـت الترويكا هذا الأمـر باستفاضة خلال الربيـع على هامش المفاوضات ومع الطرفين. كان الخبراء واضحين جدا، إذا قُـدّر إن تكون الخرطوم هـي العاصمة يجب أن تكـون مقبولة للطرفين. وكنت أعتقد أن القيام بترتيبات خاصة على هذا الصعيد أمر هام جدا، وكان غرضنا في النهاية هو الحفاظ على وحدة السودان.

في هـذه المرحلة وفي ظـل الحاجة إلى تنازلات متبادلة بـين الطرفين للوصول لاتفـاق شامل، أعـرب الجنرال سمبييو عـن مخاوفه من تـولي الترويكا عملية التفاوض بمجملهـا وكان قلقا بشـكل خاص من دور الأمريكيـين (٤٣)، ويمكننا استعراض الأحداث التي أدت لبروز هذه المخاوف بشكل مختصر.

أثنـاء التحضـيرات لجولة ناكورو وافـق سمبيو على اطـلاع الترويكا على المسـودة الإطاريـة وإبـداء تعليقاتها عليهـا. وسيقوم محامـوه ومستشاروه بمناقشة ملاحظات الترويكا، وأن تقدم الترويكا بالمقابل ردودها على ذلك. كنا نأمل أن يكون ذلك مفيدا ليس لفريق المفاوضات، فحسب بل للعملية التفاوضية برمتهـا لعـدم اتخاذنا موقفاً موحداً حتى الآن حول بعضـ القضايا المفتاحية. وانضم إلى الاجتماع التحضيري في لندن المبعوث البريطاني ألن قولتي، ومايك رانيبيرقـر من الولايات المتحـدة، والنرويجيان إليفسن وآسكيم، وحضره من فريـق الإيقاد فينك هيسوم وأندريـه ستيانسن العضوان النرويجيان في فريق الإيقاد. وحدت المهمة بالكل إلى استشعار عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

ظهـرت خلافات جوهرية خـلال المباحثات، ففي القضايـا الهامة التي حوتها الوثيقة الإطارية فضلت بريطانيا الغموض أو انحازت بمواقفها إلى الخرطوم. ومـن جانب آخر رغبـت الولايات المتحـدة والنرويج في الوضـوح بشأن كافة القضايـا المفتاحيـة، لقد حان وقت اتخـاذ القرارات من قبـل الطرفين «القبول بالمتـاح أو تركـه». وكان ذلـك هو السبـب الموضوعـي وراء إعـداد «مسودة الوسطـاء» وهـي استراتيجيـة تنطـوي علـى مزالق ولكنهـا أحيانـا تستحق المخاطـرة. وإذا رفضـ الطرفان المسـودة فالأمر متروك لهما لإيجـاد السبيل الـلازم للمضي قدما في المفاوضـات. كانت المباحثات في لندن ساخنة للغاية. لم



يوافق ألن قولتي على الاستراتيجية وعلى العديد من النقاط الجوهرية، أما بخصوص العديد من القضايا المتبقية كان واضحا أين يقتضي الأمر تسوية. تضمنت المسودة نصوصا عن تقاسم السلطة ودعت إلى تعيين نائبين للرئيس من الطرفين ولكن لم تدعو إلى تداول الرئاسة.

كان الكثير من النقاط الواردة في وثيقة ناكورو قريبة من النقاط التي توصلت إليها المفاوضات بشكل أكبر مما توقعه الكثير من الناس، ولكن لم يتم التطرق للكثير من القضايا. وبخصوص التمثيل السياسي اعتمدت المسودة على الحسابات الديمغرافية وافتراض اقتسام السلطة بين شريكي التفاوض. وقضت ترتيبات تقاسم السلطة بقسمة مداخيل النفط بين الشمال والجنوب على أساس ٥٢/٤٨، وبالنسبة للقضية الهامة المتعلقة بالترتيبات الأمنية نصت الوثيقة على وجود جيشين ولكنها أرجأت ترتيبات انسحاب القوات الحكومية من الجنوب لوقت لاحق [٤٤] وهو مطلب جاد وجلي لدى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. [٤٥] كما اقترحت مسودة ناكورو إرساء عملية الحقيقة والمصالحة ولم يتبنى أي من الطرفين هذه الفكرة [٤٦].

ركز اجتماع لندن على مناقشة موضوع العاصمة القومية [٤٧]. وقد أعطيت فريقي تعليمات واضحة: عليهم عدم القبول بأي شيء أقل من حل يسمح للجنوبيين بالتجول بحرية في المدينة دون خوف من مضايقة الشرطة أو الأجهزة الحكومية الأخرى. لذلك كان علينا التفكير في ترتيبات خاصة، فالوضع الراهن ليس خيارا. فالعاصمة التي تحترم جميع المواطنين وسيلة هامة للحفاظ على وحدة السودان بجعله خيارا جاذبا للجنوبيين.

وقال ألن قولتي بوضوح يجب علينا ألا نقترح أو نصادق على مسودة الاتفاق الإطارية للاتفاق طالما تبنت مواقف واضحة. على سبيل المثال، ميلها نحو وجهة نظر الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. فوضعية العاصمة قضية ينبغي أن تتم تسويتها من قبل الطرفين نفسيهما. وقد اتفق الطرفان في ناكورو أن يحتكم الشمال وفقا لحدود ١٩٥٦ إلى الشريعة، والخرطوم كجزء من هذه الصفقة ستظل هي العاصمة، وأيما طرح يتعارض مع هذا الفهم سيتم



رفضه من قبل الحزب الحاكم تماما. وناقش النرويجيون والأمريكيون من زاوية مختلفة وأشاروا إلى ضرورة أن يؤدي كل طرف عمله عندما يصبح جزءاً من الحكومة، دون تدخل من الطرف الآخر. وذكروا عدة نماذج من الترتيبات لعواصم محايدة وأن الولايات المتحدة أقامت عاصمة تتمتع بحصانة من تشريعات الدولة. ونفس الترتيبات يمكن انفاذها في الخرطوم، استمرت المباحثات ثلاث أو أربع ساعات قبل الخروج لتناول الغداء، كان النرويجي هالفر آسكيم الذي عادة ما يتحلى بالرزانة غاضباً جدا. ولم يكن ألن قولتي أفضل حالا منه، كان الجو محتقنا ولم يكن أي من الطرفين راغب في التنازل.

حاول مستشارا الإيقاد هايسوم وستيانسن اتخاذ موقف حيادي ولكن في النهاية وافقا على المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة والنرويج، وكان العامل الأكثر حسما هو تأكيد المستشارين والمراقبين على حد سواء بأنه لم يتم حل وضعية العاصمة بشكل نهائي خلال مباحثات يوليو التي جرت في مشاكوس عام ٢٠٠٢. ومن الصعب تفسير مسودة، لم تضع في اعتبارها الوضع الجديد بعد اتفاقية السلام عندما يحكم الطرفان معا كحكومة قومية في نفس العاصمة، دعك من الدفاع عنها. قانون الدولة أمر مختلف، غير أنه لم يتم تناول التشريعات الخاصة بتنظيم أعمال الحكومة (والترتيبات الحياتية اليومية). انتهى الاجتماع عند الساعة ٥:٠٠ مساءا بعد سبعة ساعات من بدايته. غادر هالفر أسكيم مبكرا للحاق بالطائرة المغادرة إلى الخرطوم، وبدأ ألن قولتي حزيناً، وذهب مايك رانيبيرقر وفيقار إليفسن سويا إلى فندق إنتركونتيننتال حيث يقيم الأول، واتجه فينك هيسوم وأندريه ستيانسن إلى مقر إقامتها بالفندق للتفاكر حول الموضوع. كان إليفسن مسرورا من طريقة سير المفاوضات ولكنه غير متيقن من الطريقة التي يتناول بها هيسوم وستيانسن موضوع العاصمة. وتساءلت إن كان عليّ الذهاب إليهما ولكنني صرفت النظر عن هذه الفكرة. كان الجميع متعباً.



وحـوالي منتصف الليل تلقيـت رسالة بالبريد الإلكتروني مـن إليفسن عبارة عن نسخة من رسالة ستيانسن وعنوانها التهديدي هو «من أجل عينيك فقط». وعلـى الفـور فهمـت مغزاهـا. كان النص الـذي اقترحه ستيانسـن و الخبراء القانونيـون بشأن العاصمـة مطابقا للموقف الأمريكـي – النرويجي. وأخذت نفسـا عميقـا. أخيرا يبـدو أن الأشياء تسـير في الطريق الصحيـح وتمنيت أن يستمـر هذا التوجه عندمـا يلتقي الطرفان في ناكـورو،. في غضون ذلك سنحت لي الفرصـة لقـراءة المسـودة بشـكل أعمق. بعضـ أجزائهـا كان لا غبار عليه وبعضها كان يحتاج إلى مزيد من التفصيل. اتصلت على فيغارد بمجرد وصوله إلى ناكورو واقترحت عليه جملة من التعديلات.

●●

المحادثات بحاجة إلى شريان حياة: على شفا الانهيار في ناكورو

••

عرفت لاحقا بوصول فيغارد إلى نيروبي بدون أغراضه بعد تأخير وتعطيل في المطارات كاد أن يؤدي لفقدانه لحجزه. عندما اتصلت عليه بالهاتف كان في مزاج معكر داخل سيارة السفارة المتوقفة خارج فندق ناكورو. وعندما كان يستمع إلى أفكاري ومقترحاتي نزل قرد من أحد الأشجار وجلس على غطاء السيارة يعبث بماسحة الزجاج وينظر إلي فيغارد. أخبرني الدبلوماسي لاحقا أنه قد فكر في تمرير الهاتف إلى القرد، كان آخر ما يرغب فيه هو الاستماع إلي حديثي في ذلك الوقت.

بعد موافقة مترددة من بريطانيا، تم تسليم مسودة الاتفاق الاطاري إلى الجنرال سمبيو. واستؤنفت الجولة السادسة للمفاوضات في ناكورو في ٦ يوليو وتم عقد اجتماع مغلق بين الجنرال والوسطاء ليقوم فريقا التفاوض بطرح التفاصيل جانبا. كان الجنرال منقضبا وفي البداية لم يوافق على استراتيجية التفاوض. احتوت المسودة على خيارات واضحة بشأن مجموعة من القضايا المتبقية ومن ضمنها وضعية العاصمة. وكان سمبيو يعتقد أن ذلك سيؤدي فقط إلى انهيار المحادثات. وكان لفينك هيسوم أيضا وجهة نظر مختلفة حول قضية العاصمة التي اعتبرها خطاً أحمرا بالنسبة للحكومة، لكنه لم يعرب عن شكوكه للآخرين في ذلك الوقت. أخبرني لاحقا عن أسفه الشديد لتساهله بشأن هذه القضية [٤٨]. وبعد مناقشات مطولة وافق الوسيط الرئيسي على تقديم المقترحات، وقام الوسطاء بإدخال بعض التعديلات وإخراج مسودة الاتفاق الإطاري في شكلها النهائي. وقدمها الوسطاء للطرفين في يوم ١٢، وعند توزيعها قال السفير البريطاني وليام باتي بوضوح بأن الوثيقة تعبر عن موقف الترويكا. كان المبعوث الخاص النرويجي فيغارد إليفسن هو المهندس الفعلي لاستراتيجية «حققه أو اتركه» بموافقة ودعم كاملين من جانبي. كنا ندرك أن

الوثيقة ستثير عاصفة من ردود الفعل الغاضبة في طاولة المفاوضات، ولكن كان من الأفضل الإعراب عنها جميعا في العلن وترك التعامل معها للعملية التفاوضية بدلا عن صرف الأنظار. كنا نعلم بضرورة إدخال بعض التعديلات على المسودة بقدر حاجتنا إلى التربيت على أكتاف الطرفين قبل قبولهما بالمقترحات، إذا كان ذلك ممكنا.

ورغم إدراكنا للمخاطر، إلا أنه لم تكن هناك وسيلة أخرى للدفع بعملية التفاوض. وكما شهدنا فإن مباحثات ناكورو تمثل الفرصة الأخيرة لإحياء المفاوضات واستعادة قوة الدفع التي صحبت الجولة الأولى من محادثات مشاكوس. لكن عندما قدم الجنرال سمبيو المسودة، رفض وفد الحكومة المقترحات كليا، وقذفوا المسودة على الطاولة واندفعوا خارج الغرفة، ووصفوا المسودة بأنها غير متوازنة ومنحازة، وتعتبر تخليا عن بروتوكول مشاكوس، بل وإعادة فتحه من جديد. لقد أعطى المقترح الجنوب حكما ذاتيا كبيرا وسلطات واسعة في المركز وساهم في عملية ربما تؤدي إلى الانفصال خلال الفترة الانتقالية، وتوقعت الخرطوم العكس تماما: سلطات حكومية أكبر في الجنوب ودور جنوبي محدود في المركز. وربما تكون التوصيات الواردة في المسودة المتعلقة بالعاصمة، الأدهى والأمر ضمن جميع المقترحات.

وبعد قراءاتي للوثيقة وافقت الحركة/الجيش الشعبي على قبول المسودة «كأساس لمزيد من المفاوضات». ورغم ذلك كانت ردود فعل القادة مختلفة بشكل كبير. بعض منهم سماها «أديس أبابا كما هي»، في إشارة إلى الترتيبات الأمنية، وكانوا مسرورين أن الحكومة عبرت عن موقفها سلفا برفض المسودة[٤٩]. والبعض الآخر كان يرى المسودة تتطابق بشكل عام مع رؤاهم مع استثناءات قليلة (مهمة) [٥٠] يتعين التعامل معها لاحقا. وكان مبعث قلق الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان يتلخص في موضوع الأمن ما بعد الحرب، لا سيما الترتيبات الخاصة بانسحاب القوات المسلحة السودانية من الجنوب. وكانوا حكيمين إذ لم يصرحوا بتحفظاتهم، ولم يتحدثوا في العلن إلا عن القليل. وعلى المستوى الخاص لم يبدوا ذات القدر من التحفظ، وأخبرونا



أن المسـودة تحتوي على «عيوب هائلـة». فبجانب موضوع الأمن، لم يكونوا راضـين عـن قسمة عائـدات النفط. وأخبرني هيسـوم فيما بعد أنـه بالرغم من اعتراضـات الطرفـين، فإن موضوع العاصمة هو ما أطـاح بالتوازن [٥١]. وأي كانت وجهة موقفهم الفعلي، فإن السؤال الذي يهمنا هو استعداد الطرفين لعقد أي اتفاقيـة عند هذا الحد وفي هـذا الوقت. وحسب رأي المراقبين يتعين تغيير الشـكل والجوهر، وكما قـال أحد أعضـاء الوفد الحكومي لاحقـا: «التفاوض بالوكالة لن يكون مفيدا» [٥٢] «نريد أن تجرى المفاوضات على مستوى أعلى». ومـا زال إنسحاب الحكومة أمر مفاجيء للكثيرين منا، ونظر السفير البريطاني في الخرطـوم وليـام باتـي الذي حل مـكان ألن قولتـي إلى المبعوثـين الأمريكي والنرويجي بتعبير مفاده: «ثم ماذا بعد؟».

ولم يكن هناك من عبر عن ردة فعل الحكومة بطريقة أفضل من الرئيس نفسه الـذي قـال ١٤ يوليو ٢٠٠٣ حسب وكالـة أ. ف. ب. إذا لم يقدم وسطاء الإيقاد أفضل من ذلك «فليذهبوا إلى الجحيم». وبدأت الحكومة تحشد الدعم لموقفها. فقدمـوا عروضـاً للأحزاب القديمـة، ولبعضـ الشخصيات البـارزة. وسرت شائعات بـأن الحكومة ستلغي إطـار الإيقاد كليا. وسيجتمـع وزراء خارجية الاتحـاد الإفريقي بعـد ذلك بقليـل في مابوتو وطُرح مقترح للاتحـاد الافريقي لتـولي المفاوضـات السودانية. وطلبنا من وزير الدولـة بالخارجية النرويجي فيـدار هليغيسـن بالتدخل لـدى وزير خارجية جنـوب أفريقيـا للحيلولة دون حـدوث ذلك. واتصل كولـن باول أيضـا بالمسؤولين في جنـوب أفريقيا. وعقد وزيـر الخارجية الكيني ستيفـن كالونزو موسيوكا اجتماعـا وزاريا للإيقاد في مابوتـو لحشـد الدعـم لاستمـرار المحادثات برعايـة الإيقـاد [٥٣]، وكانت هذه التدخـلات ذات مـردود إيجابـي. وفي الواقـع تبنى الاتحـاد الإفريقـي عملية الإيقاد لحل النزاع في السودان.

قبيـل مغادرته ناكورو، قـدم وفد الحكومة عدد من المقترحـات والتعديلات بخصوصـ مسـودة الاتفاق الإطاري بعضها أكثر تشـددا عن تلك التي أثاروا جـدالا بشأنهـا في السابـق. وفشلـت المحـاولات الراميـة لجمـع الطرفـين مع



بعضهما، سواء كان في محادثات مباشرة أو مع الوسطاء. انتهى بهم الأمر وهم يصرخون في وجه بعضهم البعض. على المستوى العملي وضعت الحكومة شروطا للعودة إلى طاولة المفاوضات من ضمنها مراجعة مسودة الاتفاق. وفي الخرطوم كان علي عثمان قد تسلم ملف التفاوض بدلا عن الدكتور غازي بمبادرة من الأخير. وأصبح رئيسا للجنة الحكومية العليا للسلام [٥٤]. كان طه يتابع المفاوضات بشكل لصيق يكاد يكون يوميا.

●●

ثم ماذا بعد؟

●●

من الواضح أن الطرفين لن يستأنفا اجتماعاتهما قبل حلول أغسطس، فبدأ الأمريكيون يفقدون الصبر لتوقيع اتفاق قبل الموعد النهائي المحدد له في أكتوبر عندما يحين موعد تقديم تقرير عن السودان في الكونغرس. وبدأ نشاط دبلوماسي محموم ابتدرته زيارة الجنرال سمبيو ومبعوثي الإيقاد للطرفين والعديد من الشخصيات الهامة، والطلب من رؤساء الدول والحكومات في إقليم الإيقاد العمل على الاتصال بالطرفين. اتصل الجنرال باول تلفونيا بعلي عثمان قبل إنتهاء جولة ناكورو وطلب من جون قرنق التحادث مع الرئيس البشير. وتوقعنا أن يفضي اجتماع الزعيمين إلى الدفع بعجلة المحادثات. وتساءل بعض المراقبين إذا ما وصلت مفاوضات الإيقاد إلى طريق مسدود. قطعا أصابها الوهن. ورغم أن الوثيقة الإطارية كانت محفوفة بالمخاطر ومثيرة للجدل فإن الأحداث قد برهنت أن الاستراتيجية التي تأسست عليها قد أثبت جدواها. وبعد حوالي شهر من ناكورو وعقب فترة وجيزة من اجتماع الاتحاد الإفريقي، تلقى المبعوث النرويجي الذي كان في إجازة في بلدته اتصالا من المستشار غير المعلن في نورويك، كول دينق الذي بقي على تواصل مستمر مع فريقي ومع شخصي. وقال أن هناك اجتماع منعقد في الخرطوم حول ما ينبغي فعله على خلفية أحداث ناكورو، وحتى أبيل ألير طلب المشورة. كان النتيجة مذهلة تماما، سيخلف علي عثمان طه الدكتور غازي كمفاوض رئيسي، ووافق الرئيس البشير رغم أن القليل على علم بذلك. اتصل مايك رانيبيرغر على الفور مستخدما تعبيرا معروفا في المفاوضات الدولية الشائكة قائلا: «لقد رمشوا they blinked». وقد علمنا وقتها أن عملية التفاوض بشكل عام ستتغير، بأي طريقة؟ من السابق لأوانه تحديد ذلك.

ظل دكتور جون متشككا، وفي ٤ أغسطس ألتقيته وبعض القادة البارزين من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. استمر زعيم الحركة الشعبية



يقـول أن علـي عثمان طه يعتبر محادثات السلام تهديـدا لفرصه المستقبلية في الوصـول إلى الرئاسـة. وفي ذات الوقت كان دكتور جون علـى علم بالمحادثات الجاريـة بـين طه وأبيـل ألير. وفي حديث خاص معي أكد لي أن طـه قدم لألير طائفـة مـن المقترحات قدمهـا كول دينـق بـدوره إلى قرنق وتـدور المقترحات حـول ترتيبات تقاسم السلطة، والعاصمة، و الشراكـة السياسية مع الحركة الشعبيـة. ولم يقـدم قرنـق رده على تلك المقترحـات، كان يرغـب في مصادقة البشـير على هذه المبـادرة وعلى المحادثات المقترحة بين طـه وقرنق وبالتالي كان بحاجـة للقـاء أبيـل ألير لمزيد مـن التوضيح. وأكدت له ضـرورة محادثة البشير مباشرة.

في ذلـك المسـاء أعاد قرنق تأكيد مواقـف الحركة. وحسـب معلوماته، أشار الدكتور غازي مؤخرا من خلال مذكرة داخلية إلى تسوية من نوع «إبقاء الوضع علـى ما هو عليه». ولن تقبل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بذلك. وأثـار زعيم الحركة الشعبية موضـوع العاصمة وضرورة إقامة جيب علماني مـن أجل الوحدة علـى أقل تقدير. وقدم مقترحات جديـدة إزاء وثيقة ناكورو الإطارية. وكان واضحا له أن الحكومة مضغوطة وأنها ترغب في تجنب اتخاذ القـرارات الصعبة من أجل أن الدفع بعمليـة السلام. وبناءا على مناشدتي له وعـدني بالتفكـير في التنازلات التي يمكـن أن تقدمهـا الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتراها الخرطوم ذات مغزى.

ونشـرت تقريـرا عن تلك الفترة وأكده كلا الطرفين وذكـرا أن وثيقة ناكورو تمثـل نقطـة تحـول في السياسـة السودانيـة، في الشمـال والجنـوب على حد سـواء[٥٥]. وعندمـا وُوجهت الحكومـة باحتمال دخـول المرحلـة النهائية من المفاوضـات التـي استمـرت عامـا كامـلا وهـي تفتقـر إلى السنـد الدبلوماسي والسياسـي الفاعـل، خففـت الحكومة مـن حدة قمعهـا للمعارضـة السياسية الداخليـة وشرعـت في إجراء محـادثات جديـة معها. وكان الغرض فيما يبدو تسويـق التزامها بانفاذ العملية الديمقراطية في فترة ما بعد الاتفاقية من أجل حصولهـا على دعم المعارضة في الجولات النهائية من محادثاتها مع الحركة/



الجيش الشعبي لتحرير السودان. كانوا يحاولون بدء عملية سلام أخرى من «الداخل» على طريقتهم الخاصة. تم افتتاح ما أطلق عليه منبر السلام، وفي أول اجتماع له مع المعارضة والأحزاب السياسية الموالية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعد الرئيس برفع القيود المفروضة على حرية الصحافة. ولكن الطبع يغلب على التطبع. سرعان ما أدار الحزبان الشماليان الرئيسيان – الأمة والاتحادي الديمقراطي – ظهريهما، إذ لم تكن هناك مؤشرات جدية تدل على تغيير حقيقي في سياسات وممارسات الحكومة [٥٦].

وفي غضون ذلك، قام قرنق باختراقات هامة من جانبه، فقد سافر إلى القاهرة للقاء الصادق المهدي، ومحمد عثمان الميرغني، والمسؤولين المصريين. وكان واضحا أن المبادرة الليبية المصرية التي كانت تصارع الاحتضار منذ أمدٍ طويل قد ماتت بالفعل. فقد قام اللاعبون الإقليميون والدوليون بمساندة عملية سلام الإيقاد، شأنهم شأن الاتحاد الأفريقي، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا. وذهب قرنق إلى القول أن مصر، وليبيا، والجامعة العربية قد أصبحت من داعمي مبادرة الإيقاد، وانصب تركيزها على جعل الوحدة جاذبة للجنوب[٥٧]. لست متأكدة عما إذا شعرت الحكومة بوضعها في مأزق، لكن أي مقترح للتخلي عن عملية الإيقاد لم يكن وقتها قابلاً للتنفيذ.

«القضاء» على مبادرة الإيقاد بدون إيجاد البديل كان يمكن أن يؤدي إلى كارثة علاقات خارجية بالنسبة للحكومة. استمر الأمريكيون في الضغط من أجل الوصول إلى تسوية، وزار المبعوث الأمريكي جون دانفورث السودان في يوليو، وأجرى مباحثات صريحة في الخرطوم ومارس ضغوطا على الحكومة لاستئناف عملية التفاوض. وكان لقاؤه مع قرنق أكثر حدة، إذا لم يكن الاثنان على وفاق مع بعضهما البعض، فقد تصدى دارنفورث لزعيم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في السابق. وفي الوقت الراهن أصرّ على تسريع المحادثات وإظهار العزم على تقديم التنازلات. وأتذكر الملخص الغامض الذي قدمه قرنق عن مناقشاته مع دانفورث إذ قال بسخرية: «ذكرياتي من ذلك الاجتماع ضعيفة جدا».



وفي هذا السياق أصدرت الحكومة قرارها الاستراتيجي، حيث التقى الطرفان مجددا في ناكورو بكينيا في ١١ أغسطس. كانت ثمة حاجة إلى مشاورات ثنائية بعد الجلسة الافتتاحية لحل القضايا الاجرائية الصعبة ومن ضمنها الارتباك الناشيء عن تحديد الوثيقة التي تستخدم كأساس للتفاوض. ولكن ليّنت الحكومة من مواقفها هذه المرة وعبرت بطريقة غير رسمية وغير مباشرة عن أسفها للطريقة التي أدارت بها الوضع في ناكورو. ورغم أنهم لم يوافقوا فعليا على الوثيقة كأساس للتفاوض، فقد عزموا بشكل واضح على انجاز المهمة. ووجدت الحكومة الطريقة المناسبة للحفاظ على ماء وجهها في استمرار المفاوضات دون الإشارة للوثيقة بشكل مباشر، والتركيز على القضايا بشكل منفصل دون الانكباب على النصوص. وفي التقرير الذي رفعه لي قال فيغارد إليفسن: «يبدو أن الحكومة قد غيرت استراتيجيتها كليا وأرسلت جميع الوفد إلى «دورة للابتسام»، بل قرر الطرفان الدخول في محادثات مباشرة بدون وسيط أو مشاركة دولية، هذا أمر غير مسبوق. وقد استعرضوا كافة القضايا المتبقية وعبروا عن مواقفهم بشأنها. وبينما أكدت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان على القضايا الأمنية، كانت الحكومة مهتمة بقضايا الحكم ووضعية العاصمة. وقد أمّن رئيس وفد الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان نيال دينق والترويكا على الحاجة إلى لقاء قمة من أجل الوصول إلى اتفاق، وهذا ما حدث بسرعة أكبر مما توقعنا.





الهوامش

●●

١. ذا ميدييتور، واني، ص٤-٩٣.

٢. مقابلات مع «فينك» هايسوم، ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٤. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وباقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠ والمخبر هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٥. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٦. ذا ميدييتور، واني العدد ٩٥.

٧. وكالة أنباء الحركة الشعبية، «قوات الجبهة الإسلامية القومية تنفلت من عقالها»، ١٢ يونيو ٢٠٠٢. http://www.sudan.net/news/press/postedr/١٤٩-.shtml

٨. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ وبالمثل مع الوفد المشارك من جانب الحكومة السودانية في مفاوضات نيفاشا ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٩. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلات جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

١٠. ذا ميدييتور ، واني، العدد ٩٧، وقد أكيد هذا باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

١١. ذا ميدييتور، واني، الأعداد ٦-٩٥؛ مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠.

١٢. تقرير موجز: «توقعات عن السلام في السودان»، مجلة Justice Africa، سبتمبر ٢٠٠٢.

١٣. مقابلة بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ أُكّدت أيضاً بمقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

١٤. دارفور،: فلانيت ودي وول، ص٦-٨٦، ومقابلة مع ياسر عرمان ٢٠أبريل ٢٠١٠م.

١٥. دارفور، فلينت ودي فال، ص٨٩.



١٦. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠.

١٧. معلومات خاصة.

١٨. دارفور، فلينت ودي فال، ص١٠٤.

١٩. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع بيور أجانق، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٢٠. المقابلة السابقة، ص٨٩-٩٠.

٢١. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٢٢. معلومات خاصة.

٢٣. دارفور، فلينت ودي فال، ص٨٨-٩٤.

٢٤. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢٥. دارفور، فلينت ودي فال، ص٩٣.

٢٦. المرجع السابق، ص١٠٤.

٢٧. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢٨. «سوء استخدام القوة، خدعة جديرة بالسياسة العملية الجديدة في العراق»، كلير شورت، نيويورك ٢٠٠٤.

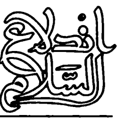
٢٩. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٣٠. هذا الجزء يقوم على معلومات من وزارة الخارجية؛ ومقابلة مع كول دينق في ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومكالمات هاتفية مع أبيل ألير ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ وماتينق ملوال ما بيور ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٣١. مقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠.

٣٢. مقابلة مع ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٣٣. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.



٣٤. اتصال مع كلير شورت عبر البريد الالكتروني، ٨ مايو ٢٠١٠.

٣٥. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحركة الشعبية المشارك في مفاوضات السلام ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٦. مقابلات مع كول دينق ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ وأبيل ألير ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٧. دارفور، فلينت ودي فال، ص٩١.

٣٨. دارفور، فلينت ودي فال، ص١١٥.

٣٩. المرجع السابق، ص١٢٢.

٤٠. المرجع السابق، ص٨٨.

٤١. مقابلة مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٤٢. المقابلة السابقة.

٤٣. ذا ميدييتور، واني، العدد، ٩٠.

٤٤. «مسودة اطارية لحل أبرز القضايا العالقة التي خرجت من توضيحات برتكول مشاكوس»، الفقرة ٣١,٤ (قدم في ناكورو، يوليو ٢٠٠٣).

٤٥. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٤٦. «مسودة اطارية «، الفقرة ٨.

٤٧. «مسودة اطارية «، الفقرة ٣.

٤٨. مقابل مع «فينك» هايسوم ١ و٢٨ يونيو ٢٠١٠م.

٤٩. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحركة الشعبية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٥٠. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٥١. مقابلة مع «فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٥٢. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية لمفاوضات اتفاقية السلام، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٥٣. ذا ميدييتور، واني، العدد ١١٥.

٥٤. مقابلة مع غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.



٥٥. مجموعـة الأزمات الدولية، «السودان: الاتجاه نحو سلام ناقص»، ديسمبر ٢٠٠٣؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وغازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وأعضاء الوفد الحكومـي المفاوض، ١٩ أبريـل ٢٠١٠؛ وأعضاء وفد المفاوض الحركـة الشعبية، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٥٦. ملخص عن توقعات السلام في السودان، مجلة Justice Africa سبتمبر ٢٠٠٣.

٥٧. قدمت الأعداد ٢١ و٢٤ و٤٤ من مجلة آفريكا كونتنديشال(Africa Confidential)، تحليـلات بديلة وذهبت إلى أنه «في ١٥ أكتوبـر(٢٠٠٣)، أبلغ وزير الخارجية المصري أحمد ماهـر البرلمان أن حكومته ترفض إتفاقيـة مشاكوس (إطار ٢٠٠٢) و»رفض الشماركة في أي جزء من تلك المفاوضات منذ بدايتها بسبب قبول الجنوبيين لحق تقرير المصير».

●●



الفصل الرابع

من أعداء إلى شركاء في السلام

□ □

كانـت مهاتفة علي عثمان محمد طه لـ»أوسلو» في ٣١ أغسطس خطوة حاسمة لانطـلاق التفاوض على مستوى رفيع. وكما سبقـت الإشارة، يبدو أن واحدة من جملة تطورات، أو على الأرجح عدداً منها، كانت مجتمعة وراء ذلك القرار ووراء توقيـت تلك المبادرة. كانـت الأحداث بدارفور تتفاقم وتبتعد عن دائرة السيطـرة. كان التمرد قـد تصاعد بشكل كبير مع الهجوم علـى الفاشر ونيالا، عاصمتـي شمال وجنـوب دارفور. وبينما كانت الفصائـل المتمردة تجنح نحو التفاوض، لم تكن الحكومة ترغب في المحادثات في هذه المرحلة، ولا في إشراك المتمردين في دارفور في المفاوضات حول الجنوب.

كان علـي عثمان طه يمتلك آراء محكمة حول العديد من القضايا على امتداد مراحـل عملية التفاوض. وبما أنه كان يعتـبر دائما من الغلاة المتشددين، فقد سـرت الشائعات وقتها حـول تحالفه مع نافع علي نافع، أحـد الصقور القوية للإسلاميـين في أجهزة الإستخبارات الحكوميـة. كان الرأي التقليدي السائد في ذلـك الوقت هو أن الرئيـس البشير والدكتور غازي يمثـلان قيادة «معسكر السـلام»، وأن أي جهـد جاد للتفاوض على إنهاء الحـرب سيصطدم بـ»طه». أما خلف الأبواب المغلقة، فقد كان العديد من المراقبين يعتقد أن طه كان رجلاً «براجماتيـاً». وبحسـب هـذا الرأي، فقـد كان طه يمتلك القـدرة على الحفاظ تماسك الحزب بينما يقوم بدور الجسر الذى يمكن عبوره إلى أشد الغلاة بأساً فـي الحزب. فقد كان الرجل، كوزير للخارجية، مهندس محاولات التقارب مع الغرب. وكان وزير الخارجية الحالي، مصطفى عثمان اسماعيل، أقل مصداقية لدى المتشددين. وكان هنالك شعور على نطاق واسع في ذلك الوقت (كما عكست ذلـك التقاريـر الواردة مـن أفريقيـا العدالـة «Justice Africa» ومجموعة الازمـات الدولية، من بين جهات أخرى، بمـا في ذلك الحركة الشعبية/الجيش الشعبـي لتحرير السودان) أن طـه كان أحد غلاة الصقـــور. ومع ذلك، كما فـي حالـــة نيكسون مع الصين، كانت تلك السمعـــة هي ما جعـل المراقبين الحصيفـين على قناعـــة بأن طه وحـده سيكـون قـــادراً على التفـــاوض



حـول السلام مـع الجنـوب. وكان هذا الشعـور سائـداً أيضاً بـين الجنوبيين البارزيـن في الخرطـوم، على الرغـم من أن هـذا التقييم كان يقـوم على أسس مختلفة بعض الشيء [١].

●●



كما رأينا، فإن رغبة واهتمام طه بلقاء رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تعود إلى العام ١٩٩٠. لكن تبينت قيادة الحركة وجود اهتمام جاد بالتفاوض فقط في ديسمبر ٢٠٠٢، عندما حاول أوباسانجو الترتيب للقاء يجمع الطرفين. وقد تعزز ذلك من خلال الإشارات التي أطلقتها رحلة طه إلى لندن في أبريل – مايو[٢]. زار علي عثمان محمد طه أبيل ألير في ٢٩ يوليو، وهي المرة الأولى التي يلتقيا فيها منذ وقوع حادثة توريت. واستغرق الإجتماع أربع ساعات حيث تعرض لإعلان مبادئ «الإيقاد»، ومشاكوس، والقضايا العالقة التي لم يتم البت فيها بعد. وكان طه يريد أن يعرف التنازلات التي ترغب الحركة فى تقديمها [٣]. وعلى الرغم من ان ألير كان يجتمع بانتظام مع طه والرئيس قبل توريت، إلا أنه سيعلق لاحقا بأنها كانت المرة الأولى التي يصرح فيها طه بآرائه حول تلك القضايا الرئيسية. ونقل إليه ألير أن الحركة الشعبية مستعدة لتحقيق السلام، إلا أن الحركة ظلت متشككة للغاية حول دور طه في الحكومة، وتحديداً محاولات النظام لتحقيق «السلام من الداخل» عن طريق استمالة الجنوبيون وإغرائهم التي لن يكتب لها النجاح.

الآن استشعرت الحركة الشعبية التغيير. وأبلغ النائب الأول للرئيس أبيل ألير أن فريق الحكومة سيبدأ في العمل على التوصل إلى حل في الجولة القادمة من المحادثات. وبالنسبة لألير، فإن طه، كما يبدو، يعترف بأن الاسلوب الذى عبرت به الحكومة عن رفضها لمشروع إطار التفاوض في ناكورو لم يكن حكيماً بشكل خاص. وتحت تأثير الوضع المتدهور في دارفور، كان كلاً من طه والرئيس يخشون على السودان من التشظى، كاسوأ احتمال، مثلما حدث فى الصومال؛ وكانوا فى حاجة إلى التحرك بسرعة للتوصل إلى حل. وأعرب طه أيضاً عن استعداده للتخلي عن منصبه كنائب أول للرئيس، ولكن كان واضحاً



أنـه لم يكـن يعتزم الجلوس على الهامش. فقد كان مـن شأن اتفاق بين الحزب الحاكم والجنوب إحداث تحوّل فى المشهد السياسي على أية حال، كما أن من شأن الإنتخابات خلال الفترة الإنتقالية أن تتيح فرصا جديدة [٤].

شجّعت تلك التطورات دكتور جون على اقتراح نقاط لمزيد من المناقشة بين ألير ونائب الرئيس. وخلال الأسبوع الثاني من أغسطس عقد ألير سلسلة من الإجتماعـات مع طه وفريق التفاوض الحكومي. وبعد فحص ومراجعة وثيقة ناكـورو، قدم طه والوفد عدة مقترحـات محددة، كما اقترح ألير نفسه بعض التنـازلات. وإجمـالا التقـى ألير بنائـب الرئيسـ أربع مـرات وبأعضاء فريق التفاوضـ ثلاث مرات في ما يمكن إعتباره حـواراً بينهم وبين الحركة/الجيش الشعبـى لتحرير السودان، حيـث لعب ألير دور الوسيط. وقـد تمت إحاطتنا علما بتلك المناقشات. وكما يبدو فإن الخرطوم كانت جادة [٥].

.تقـدّم الفريـق الحكومـي بمقترحات هامـة لأبيل ألـير تمثلت فـى عرضهم لمنصـب النائـب الأول للرئيسـ للحركة الشعبيـة إضافة إلى القبـول بجيشين خـلال الفـترة الإنتقالية. لقـد فشلت اتفاقيـة أديس أبابا ١٩٧٢ فـى استيعاب جيش الانانيا المتمرد، وكان من الواضح الآن أنه ينبغى للترتيبات الأمنية أن تتضمـن أحكأما تكفل الإبقاء علـى الجيش الشعبى لتحرير السودان مؤقتاً، في الجنـوب، على أقل تقدير [٦]. وكانت الحكومـة أقل قابلية لسحب قواتها وراء خـط العرض ١٣ْ ش. أما مسألة العاصمة فقـد كانت تتعلق حقيقةً بالشريعة، وكان تحمـل معنـى رمزياً عظيمـاً بالنسبـة للحكومة. وكانت المخـاوف بشأن اقتسـام الـثروة سهلة الحل علـى الأرجح. أمـا فيما يتعلـق بالمناطق الثلاث، فقـد ظلـت الحكومة غـير مستعدة لتغيـير موقفهـا إلا قليلاً. وقـاوم طه فكرة ضـم دارفـور والشـرق للمفاوضات، وكان يحيـل إلى الأدلة علـى دعم الحركة الشعبيـة لتحرير السودان لحركة/جيشـ تحرير السودان. لكن نائب الرئيس كان حريصـاً جداً على إقامة شراكة سياسية مع الحركة الشعبية، وهي فكرة تلقتهـا الحركة بالإرتياب وكانـت استجابتها لها لا تخلو من إبهام. ومن المثير للإهتمام، انه قد قيل أن الرئيس البشير والدكتور غازي أبديا، خلال المناقشات



الداخليــة مع طه حول هذه النقطة، قلقاً واهتمامــاً حول انفصال دارفور أكثر مما أبدياه من قلق وإهتمام بالجنوب [٧].

بعد هذه المناقشات ذهب أبيل ألير إلى نيروبي. وقام بتسليم كل ملاحظاته إلى سمبيــو، وعقد إجتماعــاً استمر لست ساعات مع دكتور جون في ١٧ أغسطس. ومنذ آخر إجتماع لهما، في يوليو، كان دكتور جون قد تلقى مزيداً من المعلومات مــن كول دينق. والآن ها هــو ألير يحث رئيس الحركــة الشعبية على الدخول في محادثــات مباشرة مع الحكومـــة. وكنــا نعتقـــد جازمين أن العمليـــة قد وصلــت إلى مفترق طــرق: فإما أننا سنرى مشاركة على مستــوى رفيع يتبعها اتفـــاق للسلام أو أن كل شيء سينهار.

علــى الرغم من إعــتراف دكتور جون بتحرك الجانــب الحكومي، إلا انه كان لا يــزال مــترددا في مقابلــة نائــب الرئيس، خوفاً، كمــا قال، مــن أن القيام بذلك مــن شأنه أن يضعف موقــف الرئيس البشير. وكانت المناقشــات التي قمت أنا شخصيــاً بإجراءها مع أعضاء من قيادة الحركة في نيروبي في أوائل أغسطس قــد كشفت عن دعمهم لإجراء محادثات رفيعة المستوى، ولكنهم فضلوا ان تتم تلــك المحادثات على مستــوى البشير وقرنق، أو طه وسلفــا كير. لكن الحركة كانــت تــدرك أن استمرار الجمود فــى المحادثات يصب فــى مصلحة الحكومة من خـــلال تمكينها من إعادة تسليــح وإعادة بناء مليشياتهــا من خلال احتكار عائدات النفط.

كانت حجة أبيل ألير، التي تذهب إلى أنه ينبغي أن تومىء الحركة الشعبية بالتعاون السياسى في المستقبل قبل انعقاد لقاء رفيع المستوى، مشكلة فى حد ذاتهــا. كانت هناك مشاعر مختلطة حــول أبيل ألير داخل الحركة الشعبية منذ فــترة طويلة، فهو قد لعب دور الوسيط في اتفاق أديس أبابا، الذى اتضح فيما بعــد أنه كان ضعيفاً للغاية بالنسبــة للجنوب؛ وكان هناك توجس حول الدور الــذى لعبه لاحقا، ســواء في الجنوب او في الخرطوم. ومع ذلك، فقد برهن ألير على أنه لاعب أساسي. لم يكن دكتور جون يعتقد حتى تلك اللحظة، كما علمت من مصادر مطلعة داخل الحركة، أن الحكومة ملتزمة بقبول تغيير حقيقي فى



البلاد عامة وفى الجنوب على وجه الخصوص.. أما الآن فقد عدل عن رأيه. كان ثمة أمر على وشك الحدوث. ففي ٢٠ أغسطس، وبعد أن أدرك الجنرال سمبيو ان المحادثات لن تحقق تقدماً بدون تدخل من أعلى المستويات. اتصل الجنرال بقرنق عبر الهاتف وحصل منه على ما اعتبره وعداً بمقابلة طه (٨).

كان وزير الخارجية الكينى ورئيس اللجنة الفرعية للسودان فى الإيقاد «ستيفن كالنزو مسيوكا» يزور القاهرة في ذلك الوقت، وبناء على طلب سيمبيو عرج وزير الخارجية الكينى على الخرطوم لمقابلة الرئيس البشير. كان يريد الحصول على موافقة من البشير لدعوة علي عثمان طه إلى نيروبي للقاء زعيم الحركة الشعبية، لكن وبرغم استقبال البشير للأمر بإيجاب إلا أنه لم يسلم فوراً بالمبادرة الكينية (٩). كان طه وقتها خارج البلاد، ولم يكن يعلم بهذه التطورات (١٠). فى تلك الأثناء، كان أعضاء بارزين في الحزب الحاكم قد ذهبوا لمقابلة رئيس الجمهورية طالبين منه أن يتولى طه مفاوضات السلام بدلاً عن الدكتور غازي. وافق البشير بناء على ذلك على الإجتماع، وعلى تغيير قيادة وفد المفاوضات (١١). ودعت كينيا الأطراف المعنية رسمياً للإجتماع فى الثانى من سبتمبر.

نظراً لمشاوراته الواسعة مع أبيل ألير ومحاولاته السابقة مقابلة رئيس الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان، فلا بد أن علي عثمان محمد طه كان مسروراً لما حدث فى غيابه. لقد كان هدفه الدائم هو استقرار واستدامة حكومة المؤتمر الوطني في الخرطوم. وكان تحسين العلاقات مع الجنوب عن طريق التوصل إلى اتفاق سلام أمر مهم لتحقيق هذا الهدف. ولعلنا نفترض أن هذا بالضبط هو ما حفز محاولاته العديدة عبر كول دينق، ابتداء من أوائل التسعينيات وما تلاها، للدعوة لمشاركة قرنق شخصياً في المفاوضات. كما أن تسنم القيادة كصانع سلام من جانب الحكومة، يمكن أن يفتح له فرصاً سياسية جديدة. فمن خلال تقدمه لادارة دفة العملية، عظّم النائب الأول للرئيس فرصته – فى مقابل الفصائل الاخرى فى النظام – فى تحديد حصيلة العملية.



في أواخر أغسطس استحثني أبيل ألير، من خلال سفير النرويج في نيروبي، على الإتصال بكتور جون للتأكيد على أهمية المضي قدماً في المحادثات من خلال الإجتماع بطه – حيث كان قرنق متردداً في ذلك [١٢]. وكان وزير الخارجية المصري، أحمد ماهر، قد ظهر على شاشة التلفزيون، في حضور موسيوكا، منددّاً بالحركة الشعبية ورئيسها، وواصفاً المطالبة بتقرير المصير بالمؤامرة، حيث كان ذلك الحديث باللغة العربية وباسم زميله الكيني، الذي يجب على المرء أن يفترض انه لم يكن مدركا لما كان يجرى. أما دكتور جون فقد كان منزعجاً جداً، ودعا موسيوكا لإعلان استياءه. لم يكن دكتور جون على استعداد، اذن، للذهاب إلى أي إجتماع [١٣]. وقبل أن أتمكن من إجراء الاتصال بقرنق، تلقيت أنا نفسي اتصالاً.





الاتصال الهاتفى: طه يقدم على الخطوة

●●

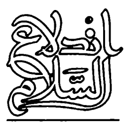
كما رأينا، كانت تلك هى المكالمة الهاتفية، التي باتت شهيرة الآن، من علي عثمان محمد طه حول حضوره المزمع لجنازة نائب الرئيس الكيني في نيروبي، واقتراحه بأن هذا الحدث قد يمثل سانحة مناسبة لعقد إجتماع بين الزعيمين. كان رئيس الحركة ما يزال غير متيقن من الآراء الحقيقية للرئيس البشير، ومن امكانية عقد إجتماع حقيقي – لا مجرد مناسبة لالتقاط الصور التذكارية التي يمكن استخدامها لأغراض الدعاية. أكدت لدكتور جون ان الرئيس، وفق ما هو مرصود، كان يشجع على الاتصال المباشر بينه وبين طه، كما اقترحت بعض النقاط لجدول أعمال الإجتماع . ألححت علي قرنق أن يحادث البشير على الهاتف، لكن بتردده فى القيام حتى بهذه المكالمة، بدا كما لو انه قد شُلّت حركته.

تواصلت جهودنا لرفع مستوى الضغوط. اتصلت بالأمريكيين، الذين قاموا بدورهم بالاتصال بدكتور جون. وفعل كيل هودنبو، مستشارى لشئون السودان، نفس الشيء مع دينق ألور، الذي كان في نيروبي مع جستن ياك. كان كلاهما (الور وياك) مقتنعان بالحاجة لإجراء محادثات رفيعة المستوى، كما قام كول دينق بالاتصال عبر الهاتف عدة مرات فى محاولة لاقناعه بالذهاب [١٤]. وكنا على اتصال مستمر مع الأمريكيين في هذه المرحلة. كانت هناك مناقشات مكثفة في رمبيك بين القيادات الرئيسية للحركة الشعبية، حيث نصح غالبيتهم بقوة بعدم عقد أي لقاء مع طه [١٥]، وبأنه إذا ما كان يجب على الدكتور جون الإجتماع مع أي شخص، فإن ذلك الشخص يجب أن يكون رئيس الجمهورية وليس نائبه، وأن ذلك الإجتماع لايجب أن يكون الآن وانما في وقت لاحق [١٦]. و نصح ثلاثة أعضاء فقط من قيادة الحركة رئيسها بالإجتماع بطه [١٧]: وهم باقان أموم، لوال دينق وول، وجيمس واني [١٨]. كما أعرب أليجا ماجوك أيضاً عن تأييده، إلا انه لم يكن عضواً رسمياً.



استمرت المقاومة للإجتماع بالحركة الشعبية داخل الحكومة أيضاً. ونما إلى علمنا عبر مصادرنا الخاصة أن يومين من المناقشات المحتدمة أسفرت عن حصول طه ليس فقط على الدعم للإجتماع، ولكن أيضاً على تفويض لابرام اتفاق مع قرنق على المسائل المتبقية. لكن مجموعة صغيرة من المشككين الذين كانوا مقربين من الرئيس البشير، بما في ذلك وزير الدفاع بكري حسن صالح، اتصلت سرا بالحركة الشعبية [١٩] للإيعاز بعدم التوصل لاتفاق مع علي عثمان محمد طه وتقديم عرض بإجراء محادثات مباشرة مع البشير بدلاً عن ذلك. لم يكن ذلك ليثير الدهشة على خلفية المسافة التي تفصل طه عن الجيش، وبيئة التنافس السائدة داخل الحكومة. إلا أن ذلك الأمر أقلق الحركة الشعبية التي رفضت تلك العروض.

وفرت جنازة نيروبي دفعاً قوياً لتلك المسألة. اتصل دينق ألور وجستن ياك برئيس الحركة، لإبلاغه بأن علي عثمان محمد طه قد وصل الآن. وكان وزير الخارجية الكيني قد ابدى تبرمه بالفعل من تأخر وصول زعيم الحركة الشعبية للإجتماع . سأل سلفا كير عما إذا كان قرنق قد قدم أي وعود لدول المنطقة. وعندما اقر رئيس الحركة بأن الكينيين قد تلقوا تلميحات من هذا القبيل تدخل سلفا كير محذرا من أن المنطقة كلها ستكون ضد الحركة الشعبية اذا ما تم رفض اللقاء بالخرطوم في هذه المرحلة [٢٠]. وهنالك بعض المزاعم، حتى، بان الكينيين قد هددوا بطرد الحركة الشعبية من كينيا تماماً اذا لم تحضر للمحادثات [٢١]. وعلمنا لاحقا أن طه كان قد حاول تامين موقفه من خلال الاتصال بأبيل ألير أيضاً، حيث كان يعلم ان ألير سيتصل بكول دينق لاخطاره بانه سيكون فى انتظار رئيس الحركة الشعبية فى نيروبى [٢٢]. وأبلغ كول دينق الدكتور جون أنه إن فشل فى الحضور يوم الأربعاء ٣ سبتمبر فإن طه سيعلن على الملأ أن الحركة الشعبية غير راغبة فى السلام [٢٣]. وظل علي عثمان قيد الانتظار لثلاثة أيام في منتجع الوادي المتصدع العظيم، بمعية الكينيين سوياً مع وفد ضخم من الحكوميين النافذين [٢٤]. ووفقا لسلفا كير، فإن دكتور جون قد صدم بحضور طه أولاً [٢٥] ومن المؤكد أن ذلك قد مثّل



ضغطاً إضافياً. إلا أن قرنق تركهم فى الانتظار [٢٦]. بيد ان الاحتمال المتوقع بانتقاد كينيا ودول الإيقاد له، اضافة لاحتمال هجوم الخرطوم على الحركة وعليه هو شخصيا، كان عاملاً حاسماً فى نهاية المطاف. هز الجبار أطلس كتفيه، وانتصرت الموضوعية. سيلتقى قرنق بالنائب الاول للرئيس.

لكنه يجب أن يكون لقاءا قصيراً. لم يكن يريد الدخول في مفاوضات شاملة. وكان أبيل ألير قد نقل الضمانات اللازمة من الخرطوم، كان الرئيس البشير مسانداً للمبادرة، ولم يكن هناك سبب للخوف من أن يُستخدَم دكتور جون في صراع على السلطة بين البشير وطه. وتوجه دكتور جون من رمبيك إلى لوكيشوكيو ومنها إلى نيروبى [٢٧]. وفي مطار نيروبي طلب دكتور جون من باقان اموم إعداد مسودة بيان إعلامى، تم طبعه فى التو واللحظة، حيث أوضح البيان أن رئيس الحركة الـعبية مستعد للتفاوض مع الحكومة ومع نائب الرئيس علي عثمان محمد طه – من أجل التوصل إلى اتفاق شامل للسلام. كما اجتمع الدكتور جون أيضاً مع ألير للاطلاع على مواقف الحكومة.

وبينما كانت تلك المداولات الداخلية تسير على قدم وساق في نيروبي، كان أعضاء وفد الخرطوم يفقدون صبرهم في نيفاشا. وكما يستدعى طه ذاكرته :

> في اليوم الثالث بعد الظهر، كنا فعلاً على وشك المغادرة. كانت الساعة تشير إلى الواحدة او الثانية بعد الظهر عندما قال لي اعضاء فريقي: «يكفى ذلك، دعنا نغادر». حزمنا حقائبنا ووضعنا أمتعتنا في القاعة. قلت لهم: «دعونا ننتظر لمدة ساعتين او ثلاث ساعات، ولنرى. فلربما يأتى». كان وزير الخارجية الكينية في ذلك الوقت «ستيفن كالونزو ماسيوكا» والجنرال سيمبيو هناك أيضاً، فتوسلونا كى نتحلى بالصبر وننتظر [٢٨].

فجأة بلغ الفريق خبر أن رئيس الحركة الشعبية في طريقه إلى نيفاشا. وهبطت طائرة دكتور جون بعد الساعة ٤:٠٠ مساءا بقليل [٢٩]، حيث تحرك بالسيارة نحو نيفاشا فادرك المنتجع عند الغروب. ويستطرد طه فى السرد: «قلت

لقومـي: أرايتم الآن. إن مـن يصبر يوفى أجره بغير حساب. هنا يكمن الفرق. ترى ماذا يكون الحال لو انى كنت قد غادرت عند الظهيرة».

وجـد طه وقرنـق الرعايـة ووُجّها إلى إحـدى الغرف غرفة، حيـث قام وزير الخارجيـة ماسيوكا بتقديمهـم إلى بعضهـم البعض، مبدياً بعضـ الملاحظات التقديمية، ثم غادر الغرفة لبتركهم على إنفراد. ويسترجع طه:

سـاد الصمت. وكان كل واحد منا يفكـر «كيف يمكنني إذابة الجليد؟». تحدثنا عن تلك اللحظة في وقت لاحق. بعد ثوان طويلة جداً، كنت على وشـك تناول قـارورة الماء من علـى الطاولة وتقديم كوب مـن الماء إلى دكتـور جـون. لكنه كان يفكر فى الشـيء نفســـه، وكان أسرع مني. قفـز نحو القارورة وصب لى كأساً مـن المـــاء بأسلوب ينطـوى على كثـير من التقديـر. وكان أمراً مؤثراً. ضحكنـا سويـــة، ومن ثم بدأنا فى الحديث» [٣٠].

وكان الجـو ملبـداً بالتوتـر والإثـارة. كان الانطباع السابق لطـه حول رئيس الحركـة الشعبيـة سلبياً للغايـة: «كان كلا منا يحمل تلك الصـور الذهنية فى رأســه. وهـذا هو الجانـب السيئ مـن الحرب بـين الاشقاء»، يقول طـه [٣١]. واعـترف دكتور جون بـأن معظم بطانته كانت قد اعترضت على ذلك الإجتماع . وعندما أجريت مقابلةً مع طه فى العام ٢٠١٠، قال طه بأدب أن قرنق يُرْجِع الفضـل لأبيل ألير ولشخصه باعتبار ما لعبـاه من دور فعال في توصلّه لقراره بحضـور الإجتماع . استمرت الجلسة لحوالي عشرين دقيقة فقط ولكنها كانت كافية لاذابة الجليد.

والتقيـا، قرنـق وطه، مرة أخـرى في صباح اليوم التـالي في الساعة التاسعة فى جلسة نقاش أخرى خاصة، قبل ان تتم دعوة فريقيهما للمشاركة. ثم بدأت المناقشات بحضور الوسطاء. وكانت الأجواء في تلك الجلسة متوترة جداً هى الأخرى. كانت الوفود تتفحص وتسبر غور بعضها البعض. كان الجميع يدرك أن هـذه ستكون مبـاراة مختلفة تمأماً عن ناكورو. وكانـت الرغبة في الإنزواء بعيـدا عن الاضواء سبباً فى ضعف المشاركـة: سيمبيو وحده وطاقم الإيقاد

كانـوا في موقـع المحادثـات، ولم يكن هنالـك أحد من «الترويـكا». افتتح وزير الخارجيـة موسيوكا الإجتمـاع [٣٢]. في الجانب الحكومي كان هنالك نافع علي نافـع، وإدريـس عبد القادر، ومطـرف صديق، وسيد الخطيـب، ويحيى بابكر وعبـد الرحمن الخليفة. وشارك نيال دينق، ودينق ألور، وباقان أموم، وياسر عرمـان، وجاستين يـاك، وسامسون كواجي، وسيرينـو هيتينج، ومالك عقار، وتعبان دينق عن الحركة الشعبية. وستظل هذه هى المجموعة الأساسية دون تغيير يذكر طوال فترة المفاوضات.

كانـت تلـك هى الجلسة التـي بدأ فيها دكتـور جون خطبة لاذعـة عن تاريخ النضـال الجنوبـي. وكما ذكر ياسر عرمـان في وقت لاحق، فـإن الدكتور جون كان يعتقد أن على المرء فحص ومعاينة المريض لتشخيص المرض قبل وصف الـدواء المناسب. لذا تحـدث قرنق طوال إجتماع التفاوض الأول لنحو أربع ساعات [٣٣]. وظل مستمراً فى الحديث طوال الإجتماع أو الإجتماعين التاليين. وذكـر لى رئيس الحركة علـى الهاتف انه استغل اليومـين الأول والثاني لتقديم تنوير كامل لطه عن قضية الجنوب، مطالبا بالاعتذار عن الفظائع التي ارتكبت ضـد الجنوبيين لسنـوات عديدة. «لا أعتقد انه على علـم بذلك»، قال لي دكتور جـون. «من الأفضل أن أخبره الآن، إنـه بحاجة إلى أن يفهم ذلك». وخلال هذه الأيـام من سبتمبر، يُزْعَمْ ان علي عثمان قد قـام بتسليم وثيقة – إطار محتمل لاتفـاق سلام شامـل [٣٤]. ويدعى أعضاء وفد الحركـة الشعبية انه كان طالب بأسبوع من النقاش لمعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق، على الرغم مـن عـدم تأكيد هـذا الادعاء من قبل الآخريـن. وكان رئيس الحركـة الشعبية قـد ذكـر، ملمحاً إلى مقاربـة المريضـ، أن وثيقة من هذا القبيـل سوف لن تحل المشكلـة [٣٥]؛ فالأمراضـ الخطيرة مثـل الملاريا تحتـاج إلى مزيد من الوقت؛ إن السـودان بحاجـة إلى نقلـة مفاهيمية – شرعة جديـدة. كان هذا هو السياق الـذى اضطلع فيه دكتـور جون بالقيام بما سيدعوه أعضـاء الحركة الشعبية مازحين ب»تعليـم» ممثلى الحكومة، سارداً تاريخ الجنـوب وخلفية مطالبه. إلا أن مناجـــاة قرنق الفرديـــة تلك زادت من حدة التوتر. فكما يسترجع طه:

«ظللت هادئاً. تعلمين، تلك هي طبيعتي. أود تقييم نظيري بشكل أفضل قبل أن أتكلم. لم أكن أريد أن أقول أي شيء. إلا ان أعضاء فريقي كانوا فى حاجة إلى التنفيس، فقد كانت هناك بعض المناقشات الساخنة والإتهامات. لقد تحدثت إلى دكتور جون عن ذلك لاحقاً. كان الحديث صادقاً ومخلصاً. وكان ذلك من الأهمية بمكان. أعتقد أننا اكتشفنا أن لدينا شيء ما مشترك. لقد كنا نفضّل التحدث بصراحة. ومن شأن هذه المناقشات الأولى وتلك الأيام والأسابيع ان تكون عوناً كبيراً لهذه العملية. لقد كان لنا أن نفيد منها كثيراً في وقت لاحق »[٣٦].





رأساً لرأس

لم يكن أي من الجانبين يتوقع أن تدوم الجولة طويلا. ولكن بعد ثلاثة أو أربعة أيام قرر الجانبان متابعة التفاوض. وكان على الأمانة العامة نقل المحادثات إلى منتجع سيمبا على بحيرة نيفاشا لدواعي لوجستية. بدأت الاطراف المشاركة فى مناقشة جدول الأعمال، وكيفية تنظيم المحادثات. وعندما اتصلت عبر الهاتف للوقوف على مجريات الأحداث اتفق الزعيمان على أن الجو في الجلسات الكاملة كان متوتراً، وكانا قد شرعا بالفعل فى لقاءات ثنائية. وذكر قرنق ان طه بدا حذراً جداً، وجامداً بعض الشيء وانعزالياً في البداية. كان للنكات والقصص دورها المساعد، كما ينبغي لها، طوال فترة المفاوضات. فكما يستذكر علي عثمان:

«بعد حين شعرنا بعدم الارتياح إزاء الأمانة العامة ووجود طرف ثالث. كانت المناقشات التي أجريناها تشبه شأناً عائلياً أو نزاعاً أسرياً. لقد شعرنا بعدم الارتياح إزاء وجود شخص آخر. وكانت هذه هى الاشياء التي نحن بحاجة إليها لفهم أنفسنا داخل الأسرة، إذا جاز التعبير. أدركنا أن وجود الأمانة العامة يمكن أن يعقد الأمور أكثر من مساعدته لنا. ولهذا السبب انتهى بنا الامر إلى التفاوض بأنفسنا، دون وجود أي شخص آخر في الغرفة[٣٧]».

تناوبت المفاوضات بين الزعيمين لوحدهما، وبين التشكيلات الرباعية. لم يكن مسموحاً لأحد اخر بالحضور، لا الوسيط ولا أي من مراقبى الترويكا أو الخبراء. ومن الآن فصاعدا، اتخذ الطرفان المشاركان المسؤولية الكاملة عن قراراتهم بأنفسهم. وكانت الاجواء تجنح نحو الانبساط والاسترخاء بعيدا عن التوتر والانقباض.

في صباح اليوم التالى للإنتقال إلى منتجع سيمبا، فوّض الزعيمان سيد الخطيب وباغان أموم للعمل بشكل منفصل بشأن الترتيبات الأمنية. وكان



سيد، وهو عضو بارز جداً في حزب المؤتمر الوطني، قد شارك في المحادثات من البداية. أما باقان اموم فقد التحق بالمحادثات بعد اتفاق ماشاكوس، لكنه لم يكن أقل شأناً [٣٨]. فقد كان باقان، وهو ينحدر من قبيلة الشلك بأعالي النيل، قائداً كبيراً جداً، وهو أحد المستشارين المقربين من دكتور جون. وقد أتاح له الرئيس الكثير من المرونة وحرية الحركة كمفاوض، حيث أثبت في نيفاشا أنه مثابر وكدود وصانع قرار في ذات الوقت، دائم الاستعداد للقتال وتحمل المخاطر عند الحاجة. وانخرط الاثنان في العمل.

في مساء اليوم السابع من سبتمبر أرسلت السفارة النرويجية في نيروبي خبراً مفاده أن طه وقرنق يودان التحدث معي. بادر قرنق بالاتصال اولاً. كان التركيز في المفاوضات على القضية الشائكة المتمثلة في الترتيبات الأمنية. وكانت الحركة الشعبية قد تقدمت بالخطوط العريضة لمقترح ينطوي على تقسيم القوات العسكرية إلى شمالية وجنوبية، مع وحدات مدمجة تشكل رمزا للوحدة الوطنية وتمثل أساساً لجيش وطني في المستقبل، على أن تنسحب القوات المسلحة السودانية إلى الشمال من خط العرض١٣°، والجيش الشعبي إلى ما تحت خط العرض١٢°، مع وجود منطقة منزوعة السلاح بينهما. من ناحية أخرى، أرادت الحكومة أن تبقى القوات المسلحة السودانية في الجنوب، على أن يكون الجيش الشعبي كنوع من الحرس المحلي. أشار قرنق إلى أن هذا الأمر غير مقبول، وأنه حتى طه نفسه قد سبق أن اعترف له شخصياً بان القوات المسلحة السودانية كانت في بعض الأحيان تعمل كأداة للأسلمة ولغيرها من سياسات الخرطوم. أما بشأن الوجود العسكري في المناطق الثلاث، فقد كانت مواقف الأطراف أيضاً متباعدة جداً عن بعضها البعض. ولم يختلف ما ورد عن طه لدى اتصاله بي عما ذكره قرنق.

في اليوم التالي طرحت الحركة الشعبية اقتراحها خطياً. كان وقع ذلك على وفد الحكومة سيئاً، حيث وصف ما تم بأنه انقلاب في المواقف التي اعلنتها الحركة قبل يوم واحد. تلقيت اتصالاً من كلا الجانبين، حيث أبدى الجميع قلقهم من أن نائب الرئيس يمكن أن ينسحب من المحادثات، طالبين مني إقناعه



بالبقـاء. تحدثـت إلى علـي عثمان ذلـك الصباح. أعـرب على عثمـان عن خيبة أملـه العظيمة مـن أن نظيره بدا عازماً على التراجع عـن التقدم الذي أحرزته مناقشاتهمـا الثنائيـة. كان اقتراح الحكومة قد قصد منـه أن يمثل حلاً وسطاً، حيث يتم تشكيل قوات متكاملة على أساس الوحدات المسلحة الموجودة. وكان طه حزينا بشكل خاص من استخدام الحركة الشعبية لكلمة «انسحاب»، التي تعني الهزيمة ضمنياً.

سـواء كان ذلك مصادفة أم لا، فـإن نائب الرئيس شكا أيضاً من أحد جوانب قضيـة تقاسم السلطـة. كان النائب قـد أعرب عن استعداده لمغـادرة وظيفته مـن أجل رئيس الحركة، لكن قرنـق كان قد اقترح على طه تولي منصب رئاسة البرلمان الفخيم حتى تتـاح فرصة الرئاسة. اصيب نائب الرئيس بخيبة الأمل، وأعـرب عن ذلك صراحـة. استجابة لذلك، حاولت فـى ردى أن أنقل الصورة الأكـثر إيجابيـة التي نقلهـا قرنق عن المفاوضـات، وعزمه هو علـى التفاوض بحسـن نيـة وإيجاد الحلـول البنـاءة للقضايا المتبقيـة. واستعرضـت أيضاً مواقف الحركـة متناولة إياها بالشرح والتفصيـل، موضحة أن «الانسحاب» إلى ما بعد خط العرض ١٣°، على سبيل المثال، قد يكون مجرد موقف تفاوضي.

بعـد أن تحدثت مطـولا مع الشخصيتين المحوريتين فـى المفاوضات أدركت حجـم الاختـلاف بينهما، ليس فقـط في مواقفهمـا التفاوضية، ولكـن أيضاً في نظرتهـم العامة وطرائق تفكيرهم وأنساق قيمهم وتوقعاتهم. لقد كانت تجربة غريبـة. فقد كانوا اثنين من قادة البلد نفسه، ولكن كان حجم الاختلاف بينهما مهـولاً. عليه، بـدأت «أترجم». سأقول لـكل واحد منهم: «أنـا ادرك كيف ترى أنت الأمر، ولكنك حين تقول ذلك فان نظيرك سيسمعه ويفهم شيئاً آخر غير ما تعنيـه أنت». كان هـذا مفيداً بشكل خاص خلال الأشهـر الأولى من المحادثات، قبل أن يتسنى لهم التعرف على بعضهما البعض. لكن، حتى بعد تلك المرحلة، كانت كلما نشأت مواجهات حول قضايا التفاوض الصعبة، تكون هنالك حاجة ملحة لا تزال لهذا النوع من «الترجمة».



طه يريد الرحيل

فى اليوم الثامن من ديسمبر وبعد تناول طعام الغداء هاتفنى قرنق معرباً عن قلقه إزاء إنقطاع التواصل مع طه، حيث لم يتم اللقاء بينهما منذ الرابع من ديسمبر. اطلعت قرنق على ردود فعل علي عثمان، وطلبت من الحركة الشعبية أن تتخلى عن إصرارها على إنسحاب القوات المسلحة السودانية إلى ما وراء خط العرض ١٣ْ؛ إذ أنه لا بد من احترام حدود عام ١٩٥٦ بين الشمال والجنوب. وذكرت له أيضاً أن أى تعبير آخر بدلا عن «الانسحاب» سيكون مفيدا. وعندما ابدى دكتور جون دهشته لعدم تلقيه ردا على عرضه بلقاء طه مرة أخرى في أي وقت، طلبت منه أن يبدى استعداده ليس فقط للقاء ولكن أيضاً لتعديل المواقف. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم بعثت الحركة الشعبية بخبر يفيد بان اقتراحاً معدلاً سيتم تقديمه قريباً. وعلى الرغم من هذا، فقد علمنا في اليوم التالي (٩ سبتمبر) أن طه كان يهدد بالمغادرة: إذ أنه لم يكن ينوي مطلقاً البقاء لفترة طويلة جداً على أية حال، كما أن لديه أعمالا هامة لانجازها فى الخرطوم. طلب كبير مفاوضي الإيقاد وقادة الحركة الشعبية إن كان بوسعي إقناع طه بالبقاء، إذ أن رحيل النائب الأول للرئيس سيكون خصماً على ما تحقق من زخم، فوعدت بالمحاولة. ولحق الأمريكيون بالركب كذلك، وهو ما أصبح ملمحاً راتباً للمفاوضات.

اتصلت بطه لحثه على البقاء في نيفاشا. كانوا قد بدأوا فى المفاوضات للتو؛ وإذا ما غادر الآن، فإن المحادثات ربما تنهار تماماً. واخبرته أن الحركة الشعبية ستتقدم بموقف جديد حول موضوع الأمن لاحتواء محاذير الحكومة، حيث سيشتمل هذا الموقف على تنازلات هامة. كما أنهم سينظرون أيضاً في أمر مقترحات أخرى بشأن اقتسام السلطة والرئاسة اذا ما استمرت المحادثات. وقمت بتذكير طه أن قرنق كان قد غادر مؤتمراً هاماً يضم ١٢٥٠ ضابطا من الجيش الشعبي لتحرير السودان في رمبيك إضافة لإجتماع مجلس

قيادة الجيش الشعبي من أجل الحضور إلى نيفاشا. لكل هذا، فسيكون من المستحيل بالنسبة لقرنق وللمراقبين الدوليين تفهّم مغادرة طه الآن من دون سبب جيد ومقبول. أجاب علي عثمان بانه كان على علم بالعناصر الرئيسية لمقترح الحركة الشعبية الذى هم بصدد تقديمه، وأمّن على أن ذلك من شأنه أن يضفي ديناميكية جديدة على المحادثات. غير انه لم يزل قلقاً حول غياب التوفيق بين المواقف في مجالات مهمة، كما أنه كان يرى أن هناك حاجة الآن للاستعانة بخبراء عسكريين في المحادثات على أي حال. وذكر أنه كان قد ناقش هذا الأمر مع وزير الدفاع في صباح ذلك اليوم. كما أن هناك حاجة إلى مشورة تقنية مماثلة في مجالات اقتسام السلطة والثروة. وذكر بان لديه التزامات في الخرطوم، وأنه سيكون من الممكن عودتهم في غضون أسبوع أو أسبوعين لمواصلة المحادثات رفيعة المستوى.

كنت قلقة جداً لهذا الأمر، إذ إن أي انقطاع في هذه المرحلة سيعني ضمنياً فشلاً فى العلاقة الشخصية الوليدة بين الزعيمين. أخبرت طه بأن الحركة مستعدة للتفاوض بشأن كل القضايا المتبقية. كما ذكرت له أنه إذا ما تسربت تنازلات الحركة الشعبية إلى وسائل الإعلام، فإن تلك الحلول الوسطى ستكون أكثر صعوبة بالنسبة لقرنق. كما أخبرته بأنه إذا ما كانت هناك حاجة لمساعدة الخبراء فاننا سنقوم باستقدامهم إلى نيفاشا. ووافق طه على أن توقف المحادثات الآن قد يعقد الأمور. كما اشار إلى أن مخاطر التسريب إلى الصحافة تنطبق على كلا الطرفين. وفي نهاية مناقشتنا، تعهد بانه سيسعى لمعرفة ما إذا كان ممكناً استقدام الخبراء العسكريين لنيفاشا، حيث أنه سيكون فى تلك الحالة على استعداد للبقاء. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم اتصل دكتور جون بطه مباشرة وعرض عليه التخلي عن كلمة «الانسحاب» لصالح «إعادة الانتشار» .[٣٩]

بعد وقت قصير من محادثتي مع النائب الأول للرئيس علمت أنه سيبقى في نيفاشا فى آخر الامر، وبأن وزير الدفاع وعدداً من الجنرالات سيأتي من الخرطوم للإنضمام إلى المفاوضات. واستؤنفت المحادثات المباشرة بين طه



وقرنـق. وحضر سفير السودان في النرويج «تشارلـز مانيانق داوول» لتقديم امتنـان حكومته على الدور الذى تلعبه النرويج. لقد كانت العلاقة الشخصية التي أسستها الآن مع النائب الأول للرئيس مهمة جداً بالنسبة للمحادثات، وقد شجعني هو نفسـه على رعايتها وتنميتها. واتصل بى دكتور جون ليقول نفس الشـيء: لو كان طه قـد غادر، فان الحركة الشعبية كانت ستسحب المقترحات الخاصة بالقضايا الأمنية، وان المفاوضات ستكون قد انهارت.

كان رئيس الحركة الشعبية الآن راسخا في قراره بمواصلة المحادثات إلى ما بعـد المسائل الأمنية التي تظل، مع ذلك، علـى رأس قائمة أولوياته. ويستذكر طه ما قاله له دكتور جون في ذلك الوقت: «ان كنت تستطيع أن تعطيني المفتاح لفتـح الباب، فانه سيكـون بمقدورنا ابرام اتفـاق» (٤٠). كان المفتاح المعنى هو مفتـاح الامن. وكمـا ذكر لي بنفسه «عندما نكمل معالجـة القضايا الأمنية، فان الباقـي سيكون يسـيرا تمأما كالانسياب نـزولا نحو اسفل الجبـل». وقد ثبت بالتأكيـد انـه كان مخطئا في هـذا الامر. اذ ان المحادثـات ستستمر لفترة أطول مما كان أي منا سيتصور فى أي وقت مضى.





على الرغم من أن كلا الزعيمين لم يزل في نيفاشا، فان القضايا الأمنية كانت ابعد ما تكون عن الحل. لم يسهم وصول وزير الدفاع، الفريق بكري حسن صالح، فى ان يجعل الأمور اكثر يسرا. كان الانطباع الواضح يتمثل فى صعوبة إقناع طه للجنرالات بحسن نوايا الحركة الشعبية، كما كان واضحا أيضاً ان الجيش يرغب في اتباع استراتيجية للدمج الكامل لقوات الحركة. وفى حوالي منتصف ليل يوم العاشر من سبتمبر اتصل بى دكتور جون ليخبرنى بان وفد الحكومة كان يمارس «التلكؤ»؛ فثمة شخص ما كان يحاول «القضاء على» طه، حيث رمى قرنق بذلك إلى ان الاشخاص في معسكر الرئيس البشير يقفون فى وجه اى تقدم بشأن معالجة القضايا الأمنية. واشار إلى ان هناك شكوك حول دور الدكتور غازى بالنظر إلى وجهات نظره بشأن القضايا الأمنية اضافة إلى حادثة الاستغناء عنه كرئيس لفريق المفاوضين [٤١]. ولكن كانت مجموعة الخرطوم التي كانت تعارض إجتماع طه – قرنق بانتظام هى التي تضع الصعوبات الآن فى حقيقة الامر. وقمت باطلاع والتر كانستينر على المناقشات التي جرت مع قرنق وعلى الحاجة إلى إجراء اتصالات رفيعة المستوى بالخرطوم. وإذا ما لزم الأمر فان وزير الخارجية كولن باول سيقوم بالاتصال بالرئيس البشير.

مهما يكن، فقد أعرب طه الآن عن خيبة أمله فى المقترح المعدل للحركة الشعبية لتحرير السودان. لم يكن تخليهم عن المطالبة بانسحاب القوات الحكومية وراء خط العرض ١٣° تنازلا، كما قال لي. فبموجب شروط بروتوكول مشاكوس فان المناطق المعنية تعتبر شمالية على أي حال. كان طه معترضا على الجدول الزمني المقترح للانسحاب، وعلى حجم جيشى الحكومة والحركة بعد الحرب، وعلى إعادة الانتشار المقترح للجيش الشعبي. فكما

ذكر طه، سوف لن تتنازل الحكومة على طاولة المفاوضات عن ما لن تستطيع الحركة تحقيقه عسكريا.

في اليوم نفسه كنت في مأدبة غداء رسمية استضافها رئيس الوزراء النرويجي «كييل ماغني بونكليفيك» عندما رنّ هاتفى المحمول. كان الامر محرجا بالنسبة لى، الا انه في هذه المرحلة من محادثات السودان كان لزأما على ان اكون «تحت الطلب» في جميع الأوقات ، كان المتصل هو دكتور جون، الذى لم يكن سعيدا بموقف الحكومة حول الحجم المقترح للقوات المسلحة في الجنوب. كانت المحادثات قد انتهت إلى طريق مسدود بالكامل. لم اكن نفسى خبيرة عسكرية، واعرف القليل فقط حول مستويات حجم القوات. غير انى كنت قد انخرطت فى تلك المناقشات بما فيه الكفاية لمعرفة ما كنا نتعامل معه من امر. كنا ندرك أن الحركة الشعبية لم تكن تريد أن تكشف عن الأعداد الحقيقية لافرادها فى الجانب العسكري. أما الآن فان القضية تتعلق بحجم القوات الحكومية. وعلى الرغم من أن الحكومة كانت قد ذهبت بعيدا جدا في الاتجاه الآخر، الا انه لم يكن هناك من سبب لتشدد الحركة الشعبية فى رفضها للامر على ذلك النحو. أخبرت دكتور جون أن الوقت قد حان لإظهار المرونة. دافع دكتور جون عن موقفه، لكنه وافق في نهاية الامر. الان يمكن المضي قدما في المحادثات. اوضحت لعلى عثمان أن الحركة الآن على استعداد لإبداء المرونة بشأن الجدول الزمني وحجم القوات في الجنوب: وذكرت له «ان المشكلة الرئيسية لقرنق تتعلق بادماج الحركة في الجيش السوداني، مع السيطرة الدائمة للقوات الحكومية على المدن الرئيسية بالجنوب، مما يجبر الجيش الشعبى للبقاء فى الاحراش. لن يكون هذا الوضع مقبولا لدى حكومة اقليمية جديدة بالجنوب، وسوف لن تتقبله الحركة الشعبية بالطبع». كما حاولت كذلك ان ابين أن العديد من المواقف المعدلة للحركة هى عبارة عن تنازلات في واقع الأمر. وفي نهاية الحديث الح على عثمان باستعداد لإعادة المحاولة. لقد طرحت الحركة الآن بدائل أكثر مرونة بالنسبة لتشكيل ونشر القوات في الجنوب.



استجابة لطلب من الحكومة قدم وفد الحركة الشعبية أيضاً مواقفه بشأن القضايا الأخرى. وكانت العديد من هذه المواقف لا تختلف كثيرا عن ما تضمنته وثيقة ناكورو التي قد تقدمت بها الإيقاد. كان رد الفعل من جانب الحكومة - كما كان عليه الحال في السابق - هو اتهام الحركة الشعبية بالطرح المتكرر لمواقف جديدة أو إعادة فتح المسائل التي تمت تسويتها. كان الوضع خطيرا هذه المرة. فقد كان طه مستاءا، وقال أنه سيكون من الصعب عليه أن يدافع عن استمرار المشاركة في المحادثات إذا ما استمر ذلك الاقتراح غير الواقعي تمأما مطروحا على الطاولة. اتصل بى تشارلي سنايدر من وزارة الخارجية الاميركية مشيرا إلى محادثة أجراها كانشتاينر مع طه بعد ظهيرة ذلك اليوم: فقد حذر النائب الأول للرئيس من انهيار كامل للمحادثات. واشار طه لكانشتاينر بأنه «لم تتبق له سوى ساعات قليلة، ليغادر» وانه الآن يريد بوادر جديدة من الحركة الشعبية. لم يتمكن الأمريكيون من الوصول إلى قرنق، فطلبوا منى ان كان بوسعي الاتصال به عبر الهاتف.





تعلم «فنون» الإقناع

كان الوقت المتبقى على بداية حملة الانتخابية الأميركية قصيرا جدا، لذا فمن الافضل استكمال المحادثات فى اقرب وقت ممكن. اتصلت بدكتور جون على الفور، وكان مهيئا للتراجع. قال :

ردود الفعل هذه ليست سوى محاولة من الحكومة لصرف الانتباه بعيدا عن القضايا الأمنية. لقد طلبت منا الحكومة تقديم مواقفنا حول القضايا الاخرى المتبقية. أما وهذه المواقف على الطاولة الآن، فانهم لا يودون أخذها على محمل الجد. ان ما تقدمنا به من اقتراح ليس انذارا نهائيا، وانما هو اساس للتفاوض.

حدثته عن مدى خطورة الوضع، وان كل من واشنطن وأوسلو الآن قلقتان جدا من ان المحادثات قد تنهار. قلت له:

اتفهم أن لديك أسبابك الخاصة للتعامل مع الوضع على هذا النحو. الا ان عدم فعل أي شيء الآن يشكل تهديدا لموقف «طه». اذ انه اذا ما اضطر إلى الانسحاب من المحادثات، فإن عملية السلام برمتها ستتأثر. إن من الأهمية بمكان أن تُظْهِر مسؤولية وطنية وزعامة، وتساعد في إنقاذ الوضع من خلال إظهارك الرغبة في إبداء المرونة في القضايا الاساسية.

أشار قرنق إلى انه طلب من باقان الاتصال بـ«سيد الخطيب» لابداء الاستعداد لمناقشة تلك القضايا. بالنسبة لرئيس الحركة، كان تحقيق تقدم على جبهة المسائل الأمنية يمثل المفتاح لحل القضايا الأخرى. أخبرته بان الاتصال المباشر مع طه يمثّل ضرورة الآن، فأجاب انه يمكن للامريكيين، أو شخصى، ابلاغ طه بانه مستعد للقاء. لذلك اخطرت سنايدر بأن ينقل الرسالة إلى طه في أقرب وقت ممكن.

وفي وقت لاحق من ذلك المساء أبلغنا أن طه كان قد قرر مواصلة المفاوضات. فبعد يومين من التوتر التقى طه وقرنق معا الآن لمدة سبع ساعات متصلة، دون انقطاع، لمناقشة تلك القضايا. وأفاد كلا الزعيمين في وقت لاحق ان المناقشات كانت مفتوحة وبناءة، وتتجه بتوؤدة نحو الحل. وللتأكد من سلامة الجانب الفني، تمّ استقدام اثنين من المستشارين في كل جانب. كما تم إجراء مزيد من المناقشات الفنية فى يوم الاحد الرابع عشر من سبتمبر، وهى عملية ساعد فيها الجنرال فولفورد.

ورغم ان العقبات الأولى في هذه المرحلة الأولية من المفاوضات الامنية قد تم تخطيها، الا ان اكثرها اثارة للجدل كانت ما تزال تنتظر الحل. كانت تلك هى العقبات المتعلقة بحجم ووضع الجيشين (القومى والجنوبي)، وسحب القوات الحكومية من الجنوب، والخط الحدودى الذى يجب ان يتم ذلك الانسحاب وراءه. كانت هذه النقطة الأخيرة هي الأصعب: فقد وقف الدكتور غازي، تدعمه شخصيات بارزة في المؤسسة العسكرية، ضد أي انسحاب على الإطلاق، مقترحا بدلا من ذلك «تجميدا» للقوات كل فى المنطقة التي تليها خلال الفترة الإنتقالية ، بينما يمثل وقف إطلاق النار ضمانةً للسلام [٤٢].

وكان قرنق قد اقترح أيضاً وحدات متكاملة مشتركة يتم نشرها في المناطق الحساسة. كان طه يميل بشكل إيجابي نحو ذلك الاقتراح ولكن وزير الدفاع ، الفريق بكري، تلكأ فى القبول. وكان قد تم التخطيط لوحدات متكاملة مشتركة بموجب اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، وهي التجربة التي ربما ساهمت في هذه المقاومة (الحكومية) – وفى اصرار الحركة الشعبية. كانت الصعوبات التي ووجهت بعد عام ١٩٧٢، سواءا في استيعاب القوات الجنوبية او فى المناوشات المستمرة، لا تشجع على تبنى خطة مماثلة فى الوقت الراهن[٤٣].

وفي النهاية قبلت الحكومة باعادة نشر قواتها إلى الشمال، ولكن على مدى فترة ممتدة مع وجود قوة مشتركة كبيرة في الجنوب. كان هناك خلاف أيضاً على حجم الوحدات المتكاملة المشتركة لجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، فضلا عن الخرطوم. وكان تواجد جنود الجيش الشعبي في منطقة الشرق



يمثل القضية الأكثر صعوبة: فالحكومة تطالب بالانسحاب الكامل، في حين أن الحركة الشعبية كانت تمارس الضغوط من أجل التواجد الدائم.

كانت كثير من القضايا الأمنية ما تزال عالقة. وشملت هذه القضايا كيفية التعامل مع «الجماعات المسلحة الأخرى»، وهى تعنى الميليشيات والمجموعات شبه العسكرية. أما وقف اطلاق النار الشامل وتمويل الجيش في الجنوب، فضلا عن مؤسسات الأمن القومي، فسيتم التعامل معها في المفاوضات النهائية لاتفاق السلام. وبالنسبة للحركة الشعبية، سيتم التفاوض على وقف اطلاق النار فقط عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول كل القضايا الأخرى. مرحلياً، كان وقف العدائيات يقصد منه منع القتال من تقويض المفاوضات. واضحت مسائل «الجماعات المسلحة الاخرى» وانسحاب الجيش اكثر اثارة للجدل، حيث انها كانت ترتبط بقضايا حساسة مثل الحدود والسيطرة على الموارد النفطية.

كانت المفاوضات صعبة. وكانت الشكوك تساور الحكومة بان الحركة الشعبية تسعي لكى يكون لديها قوة في الجنوب أكبر مما كان ضرورياً، وذلك استعداداً للاستقلال أو تاهباً لتجدد اندلاع الحرب، بينما كانت الحركة الشعبية قلقة بطبيعة الحال من سعى الحكومة لاستغلال المفاوضات لتحجيم القوة العسكرية للحركة بقدر الإمكان. كان غياب الثقة المتبادل بين الطرفين عميقا. وكان كلا الجانبين، على حدة، قد عبر لي عن قلقه، موضحا الدوافع الخفية للجانب الاخر. وكان التغلب على هذه الشكوك مهمة ليست باليسيرة.

ما زلت اذكر حديثى مع كلا الطرفين من افغانستان فى يوم ١٧ سبتمبر عبر خط اتصال هاتفى مشوّش من فندق تملأ جدرانه ثقوب قذائف الهاون. فبما ان اتفاق وقف الأعمال العدائية كان سينتهي في ٣٠ سبتمبر، كنت اريد أن يوقع الجانبان على تمديد لذلك الاتفاق في أقرب وقت ممكن. هدئوا هم من روعى وأبلغونى بانهم سيفعلون ذلك قريبا. كان علي عثمان هادئا جدا على الهاتف، وذكر انه «متفائل بحذر»: لا تزال بعض القضايا عالقة، وأنه قد يكون من الضروري الاتصال بى طلبا للمساعدة. أما الدكتور جون فقد ذكر لى ان



المحادثـات تسير على ما يرام، وأنه، أيضـاً ، كان متفائلا : فبما انه قدم الكثير مـن التنازلات بشأن قضيـة الأمن، فانه لا ينبغي أن يكون مـن الصعب إيجاد حلول للقضايا الأخرى.

●●

الاتفاق بشأن القضايا الأمنية

●●

لكن كان الوقت ما يزال مبكرا للاحتفال. انتظمت فورة من النشاط، اضحت الان نمطا، مختلف المفاوضين والمراقبين والحكومات المعنية. اتصل كولن باول بالرئيس البشير، حاثّاً اياه على أهمية دفع المحادثات نحو نهايتها، حيث اشتكى الرئيس من أن الحركة الشعبية ظلت تقوم بتقديم مقترحات جديدة باستمرار. وحاولت مجموعة غير رسمية من كلا الجانبين حل القضايا الأكثر صعوبة. تمت الاستعانة بأبيل ألير في بعض المنعطفات. وتم تمديد اتفاق وقف الأعمال العدائية لمدة شهرين آخرين. وكانت اكثر العقبات صعوبة هي تلك المتعلقة بحجم القوات وانسحاب جيش الحكومة. فالخرطوم لا تقبل تحت أي ظرف بالانسحاب إلى ما بعد خط العرض ١٣°، كما انها تريده انسحابا وئيداً. وهي تريد أيضاً أن تحد بشدة من حجم الجيش الشعبي بعد انتهاء الحرب. أما الحركة الشعبية فقد واصلت الدعوة إلى إطار زمني لانسحاب سريع، وحجم كبير لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال فترة ما بعد الحرب. ظللت أراوح جيئة وذهابا بين الطرفين على الهاتف. تناقش كلا الجانبين معى، منفردا، عن امكانية تنازلات متبادلة فيما يتعلق بالقضايا الاخرى. كان مستشارى لشئون السودان «كجيل هودنيبو» في ذلك الوقت هو المراقب الوحيد من الترويكا، وكان يزودنى بالتطورات التي تحدث يوميا، كما كان يلعب دورا مهما خلف الكواليس. وكنا قد سهلنا حضور أبيل ألير في هذه المحادثات، جنبا إلى جنب مع زملاء من الحزب السودانى الافريقى المتحد بقيادة «جوزيف اوكيلو». وكان ألير وهودنيبو وجماعة «يوساب» فى حالة إجتماع يومى، حيث قاموا بتنسيق الضغوط من جانب جنوب السودان ومن جانب الترويكا على حد سواء.

كانت واحدة من القضايا التي تمت مناقشتها أخيرا في ٢٢-٢٣ سبتمبر هى حجم الوحدات المشتركة. وكان وجهة النظر الامريكية هى ان الحل



الوسط لهذا الامر سيكون ١٠٥٠٠ جندى، مما يعني ان النقصان النسبي فى جانب الحكومة أكبر من الزيادة فى جانب الجيش الشعبي. وكنا نعتقد أن ١٢٠٠٠ تمثل توازنا أفضل. وكان كول قد توصل إلى هذا الرقم بعد التحدث مع كل من الطرفين. كما ان كجيل هودنيبو كان قد اقترح أيضاً نفس الرقم (١٢٠٠٠) كحل وسط مقبول، مؤكدا ان ألير واوسلو وواشنطن يدعمون نفس الرقم في اخر الامر. لكن أيا من الجانبين لم يكن مستعدا للتنازل بعد. وهددت الحكومة بالانسحاب. فلجأ ألير وزملاؤه من «يوساب»، وكول دينق، وكجيل، وسكرتارية الإيقاد إلى العمل المشترك [٤٤].

في نقاش وجيز لكنه كثيف جداً، قلت لدكتور جون أن الشيء الأكثر معقولية الآن هو القبول بأقل مما كان يريد. اذ لا يجب ان ندع الخلاف حول حجم الوحدات المشتركة في الجنوب أن يكون سببا لعرقلة التوصل إلى اتفاق: ١٢٠٠٠ جندي على كل جانب تكفى لانجاز المهمة. أجاب قرنق على مضض بانه سيقوم بسحب اعتراضاته. لم أكن اعلم وقتها مقدار الانقلاب الدرامى الذى صار اليه المشهد فى نيفاشا. كان وزير الدفاع وبقية الجنرالات قد غادروا المحادثات فى ذلك الصباح، بينما حزم بقية اعضاء وفد الخرطوم حقائبهم وكانوا على استعداد للمغادرة. ذهب الجنرال سيمبيو وفينك هايسوم للطرفين وطرحا عليهما رسميا اقتراح الـ ١٢٠٠٠ جندي لكل جانب، الا ان كلا الطرفين كان قد رفض الاقتراح. وبعد ثلاث ساعات، جرت خلالها مزيد من المكالمات الهاتفية الإضافية، عاد الوسطاء فوافق الطرفان على الاقتراح[٤٥]. لست على يقين مما اذا كانت هنالك رسالة تعزيزية كان قد دفع بها قادة جنوب السودان بين الإجتماعين. الا ان من الواضح أن الاتفاق نتج عن جهد منسق من مشاركين مؤثرين من جميع الاطراف، حيث لعب كول دينق وأبيل ألير دورا فعالا في دفع الاطراف نحو التنازل [٤٦]. وكذلك كان الدور الذى لعبه الوسطاء والترويكا. لقد كانت الرسالة موحدة منّا جميعا، وكانت هذه الجبهة المتحدة هى ما جعل الامر مختلفا، ومؤثرا.



لقـد تم الاتفـاق على قضايا الأمن. اتصلت بكل مـن علي عثمان وجون قرنق لتهنئتهما. كانا متعبين، الا انهما كانا كمن ازاح ثقلا عن كاهله. اكدا لى ان ثلاثة اسابيـع مـن المفاوضـات الشخصية قد اتت اكلهـا بشكل جيد حقـا، وأنهما قد تمكنـا من تطوير علاقة جيدة بينهما. وذكر طـه أيضاً انه كان على اتصال مع الرئيس البشير، الـذي كان قد اطلع على النص النهائـي، وقدم دعمه الكامل، متطلعا إلى التنفيذ.

لقـد كانت مخاطرة لطـه ان يستقدم القيـادة العسكريـة إلى المحادثات. كان تكتيكا غالبا ما يستخدمه عندما يستشعر مقاومة من الخرطوم. فبدلا من العمل كساعـى، أراد لأصحـاب الشـأن أنفسهم الجلوس مع الحركـة الشعبية ليروا بانفسهـم كـم هو مكلف امـر الوصول إلى حلول وسطـى. كان هذا الامر ينطوى علـى اهمية خاصة بالنسبة للقـادة العسكريين. فبعد التوتر الأولي، والشعور بالعـودة إلى المربـع الاول، فـإن أي حل وسط يمكـن أن يكون أكـثر استدامة. فعـل علـي عثمان الشيء نفسه مع الزعماء الدينيـين في وقت لاحق فيما يتعلق بموضـوع الشريعـة والعاصمـة القومية، اضافـة لموضوعات أخـرى. كذلك بـدأ الدكتور جون فـى استقدام أصحاب المصلحة أيضـاً: الجماعات النسوية والقادة العسكريين والقادة المحليين وزعماء من منطقة أبيي، وهلم جرا.

تم التوقيع على البروتوكول المتعلق بالترتيبات الأمنية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣. وكانـت التسوية الأساسيـة فيه تتمثل فـى الوجود المستمـر للجيش الشعبي باعتباره جيشـاً مستقلاً خلال الفترة الإنتقاليـة. وسيتم الشروع فى تخفيض القـوات إلى المستويات المتفـق عليها عند بداية الفـترة الإنتقالية. وستنسحب القـوات الحكوميـة إلى الشمال مـن خط العرضـ ١٢°، بينمـا ستنسحب قوات الحركـة الشعبيـة إلى الجنوب منـه. وستضم الوحـدات المشتركة فى مجملها ٣٩٠٠٠ فـرد مـن الضباط والجنـود من الجيشـ الشعبي والقـوات المسلحة السودانيـة بالتسـاوى، حيث ستمثل تلك القـوة نواة للجيشـ الوطنى إذا ما اسفرت نتيجة الاستفتاء عن خيار الوحدة. لم يُرد لتلك الوحدات ان تمثل قوة رمزيـة فقط، فقـد تم التخطيط لها لحفظ الامن في جبـال النوبة وجنوب النيل



الأزرق حيث سيتم نشر ٦٠٠٠ جندي في كل من هاتين المنطقتين، وهو ما يعني أن الحركة ستحتفظ ب ٣٠٠٠ جندى فى كل منهما. أما الخرطوم فستكون بها فرقة من ٣٠٠٠ جنديا بواقع ١٥٠٠ جندى من كل جانب [٤٧]. وسيتم إنشاء مجلس للدفاع المشترك، يضم القائدين العامين لكل من الجيشين، ورئيسي الأركان ووزيرا الدفاع. كما قدم الجنرال بكري التزاماً شفاهيا بسحب القوات الحكومية من مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.

يقول طه، فى عهد قريب، وهو يستدعى الاختراق الذى تحقق في المحادثات:

> ما كان لانسحاب القوات المسلحة السودانية من الجنوب أن يحدث من دون التزام الرئيس. لقد ذكرت ذلك لاخوتي في الجنوب لمرات عديدة. ما كان أي مدني ليستطيع القيام بذلك [أي إقناع الجيش باعادة الانتشار. لو أنهم كانوا قد جربوا، لكان هناك انقلاب عسكرى. لقد كان الاتفاق على انسحاب الجيش ممكناً فقط بسبب الرئيس البشير [٤٨].

وأكد طه على الدور الذى لعبه الرئيس في تنفيذ الاتفاق، لا سيما وان الدكتور غازي كان قد استمر فى اثارة اعتراضاته على أي انسحاب من الجنوب. فبحسب رؤية غازي، فإن إتفاقية أمنية من هذا النوع ستقسّم البلاد عملياً إلى شطرين. لم تعط الفرصة للوحدة التوافقية. في المشاورات التي أجراها غازي كان هناك بعض الاهتمام من جهات عدة – شملت دانفورث والكينيين – باقتراحه المتعلق ب «التجميد» [٤٩]، الا انه قد تم التخلى عن تلك الفكرة مباشرة بعد الرفض القاطع لها من قرنق [٥٠]. تقدم غازى باستقالته من منصب مستشار الرئيس للسلام عندما احس بان استراتيجيته لم تجد الدعم اللازم. لم يتم قبول الاستقالة، الا ان الانقسامات الداخلية في الحكومة اضحت بائنة للعيان [٥١]. واستمر الدكتور غازي مشاركا فى العملية لبضعة أشهر أخرى، قبل مغادرته الحكومة نهائيا. بيد ان الترتيبات الأمنية استمرت في إثارة الجدل داخل الحكومة والحزب الحاكم على أعلى المستويات.



لم يكـن هناك خلاف من هـذا القبيل في الجانب الجنوبـي. وكان أبيل ألير قد قـال لعلي عثمان: «دعونا نسمـي الأشياء بأسمائها، فالمشكلـة بينكم وبيننا في الجنوب هـى انكم تعتقدون أنه يمكنكم ان تحكمونـا باستخدام الجيش [٥٢].» وبحسب وجهة نظر طه نفسه، فان اى تسوية لا تكون مصحوبة باعادة انتشار القوات المسلحة السودانية نحـو الشمال سيكون محكوما عليها بالفشل، حيث ان الحوادث التي ستقع حتما ستتنداح خارج نطاق السيطرة» [٥٣]. كان دكتور جون متعنتا، فوفقا لمستشاريه المقربين كان كثيرا ما يقول : « لقد تم استيعابى ذات مـرة، وسوف لـن أسمح لنفسي بالدخول فى تلـك التجربة مرة أخرى في حياتي» [٥٤]. وعلـى الرغم من أن»تجميد» ليست مماثلة لـ»استيعاب»، الا انه يبـدو واضحا انه ما من شيئ سوى الانسحـاب من شأنه أن يعطي الجنوبيين الضمانات التي يحتاجونها.

شملت هـذه الضمانات، في بروتوكول الترتيبـات الأمنية، وقف اطلاق النار بمراقبـة دوليـة بمساعدة الإيقـاد والأمم المتحـدة. وستخضـع تفاصيل هذه الترتيبات للتفاوض في وقت لاحق، بعد نهاية اتفاقية السلام الشامل. وبوصفها جـزءا أساسيا مـن البروتوكول الأمنى، فـإن «الجماعات المسلحـة الأخرى» (أي الميليشيـات) يجب أن تدمج في الجيشـ الشعبي أو الجيش الحكومي، أو بعض المؤسسـات المدنية. ومن المسائل الحاسمـة بالنسبة للحركة الشعبية، ستتـم إعادة هيكلة أجهزة الأمـن القومي، بما لها من فروع داخلية وخارجية، لتـدار بواسطـة وزارة للأمن الوطني تقـع تحت المسؤوليـة المباشرة لرئاسة الجمهوريـة. ومـن شأن عدم اخضاع هذا الامر لمفاوضـات مفصلة ان يكون له تاثيره في وقت لاحق على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل برمتها.

●●



اسلوب عمل جديد

●●

بتوقيع بروتوكول الترتيبات الأمنية آلت السيطرة الكاملة على عملية التفاوض إلى الزعيمين. فهما الان يفضلان اجراء المحادثات بنفسهما بجانب ترتيب جدول الأعمال، وتحديد المواعيد النهائية للمهام. في هذه المرحلة تعمقت حقا علاقتهما ببعضهما البعض. يتذكر طه [٥٥]:

«قضينا ساعات وساعات نتحدث، عن الفلسفة، والخلق، وعن الله، والحياة السودانية، وعن الخبرات الشخصية». قدم دكتور جون الكتاب المقدس لعلي عثمان الذي بادله بتقديم القرآن الكريم، وحثّ كل منهما الاخر على قراءة كتاب الآخر. وفي الجلسات الخاصة الطويلة التي جمعت بينهما كانا كثيرا ما يتحدثان عن مواضيع لا علاقة لها تماما في كثير من الأحيان بالقضايا المطروحة، مثل الفلسفة والدين. «لم تكن مجرد علاقة شخصية وانما كان تآلفا فكريا»، كما يلاحظ ذلك يحيى حسين بابكر [٥٦] . وتذمر اخرون من الوقت الذي يقضيانه معا تزجية للفراغ وحديثاً حول«لا شيء».

تقلص، من ثم، دور كبير الوسطاء وأمانة الإيقاد إلى دور الميسّر الذى يقوم بالترتيب للإجتماعات الفنية وجلسات الإحاطة التي يقدمها الخبراء الدوليون. وعند الحاجة، كان فريق الوساطة يقوم بتقديم المشورة والمقترحات النصيّة للطرفين حول تقاسم السلطة والثروة على سبيل المثال. كان الجنرال سيمبيو ما يزال يقدم المساعدة في ما يتعلق بالجداول الزمنية لاستكمال المحادثات حول المواضيع المختلفة، والتزام الأطراف بخارطة الطريق المتفق عليها؛ لقد كان «حارساً» ناجحاً. الا ان الأطراف نفسها شرعت فى رعاية المحادثات من الآن فصاعدا.

أما بالنسبة للمراقبين الدوليين، عداى، فقد كان والتر كانستاينر الأكثر نشاطا على الهاتف. قمنا بالتنسيق لاعداد النشرات والرسائل إلى الأطراف



المعنيـة. وكان جـاك دانفورث أقل انخراطـاً فيما كان يجـرى. كان كولن باول يتدخل عند الحاجة أو حين يطلب منه ذلك، كما كان الرئيس بوش على استعداد لفعـل الشيء نفسه. وكان القصد من اتصـالات وزير الخارجية الأميركية هو إعطـاء دفعة إضافيـة للاطراف المشاركـة أو تذكيرهم بـأن الولايات المتحدة تتابع المحادثات عن كثب. كان هذا يختلف عن الدور الذى كنت قد بدأت ألعبه أنـا، وهو دور كان يميل أكـثر نحو الدور الخاص أو الشخصى، والذى أصبح يـزداد أهمية. كنت اقول لهـم، حين تعرّج المفاوضات نحو القضايا الجوهرية، انـه لا يبـدو أنهم ينتسبـون إلى نفس المـكان، وانما هم ينحـدرون من كوكبين مختلفـين. ضحك الاثنان حين القيت باللائمة، ممازحة، على الانجليز لجمعهم معا في بلد واحد.

كانـت المفاوضـات حول القضايـا الأمنية قـد ابانت الحاجـة إلى ممثلين من طـرف ثالث لمساعدة كل واحـد من الطرفين فى «قـراءة» الاقتراحات المقدمة مـن قبل الطرف الآخـر، ولادراك التنازلات، ولتمييز الفـروق الدقيقة وتسهيل «الهبـوط الناعـم». وحالما انتظم سـير المفاوضات، أصبحت هـذه سمة لازمة وعاديـة. لم يكـن هنالك أحد آخـر في الغرفة، ونظراً لأنهم كانـوا قد كشفوا امر تلك المداولات لعدد قليل من الناس، صارت الاتصالات الهاتفية بيننا متعاظمة الاهميـة. كانوا يهاتفونى حين يستعصى عليهم الامر، كما كانوا يتصلون لبث شكاواوهـم حين يعتريهم الغيـظ او الانزعاج. كنت عادة اتحـدث إلى كليهما، وكنـت احـاول أن اوضح لمـاذا تم التعبير عن تلك الملاحظـة أو لماذا تم اتخاذ ذلـك الموقف، حيـث يمكن ان يقود ذلك نحـو حل. وكان كول دينـق وأبيل ألير يباشـرون ذات المهمـــة، حيث كان يعمـــل كول مع قرنق وألير مع الطرفين.

تم استقبـال كل مـن علـي عثمان وجون قرنـق بحشود عظيمـة عند عودتهم إلى ديارهـم، حيـث كانت تلك الحشود تعبر عن اشادتهـا للقادة الذين كانوا قد تمكنـوا من التوصل إلى اتفـاق حول واحدة من أهم القضايـا الحاسمة. وحقّ للناس الآن ان يدركـوا أن السلام يمكن حقا أن يكون قابلا للتحقق. وقوبل طه بالكثـير من الثناء علـى الجهود التي بذلها. أما فى رمبيـك فقد كان في استقبال



الدكتـور جـون جحافل مـن البشر. لقد سـار الجنوبيون لعدة أيـام مشيا على الاقـدام للوصول إلى هنـاك. وللمرة الأولى ، يقتفى تلفزيـون السودان الرسمي أثـر التحـول فى لغة الخطـاب الذى سار فيـه الرئيس البشـير في وقت سابق، حيـث بدأ فى استخدام كلمات «رئيس الحركـة الشعبية الدكتور جون قرنق» بدلا عن «زعيم المتمردين» عند تغطيته للمسيرات الحاشدة. كما قام التلفزيون أيضاً ببث مقابلة معه. وأذكر وصف دكتور جون بأن هذا الذي تم هو اختراق.

●●



ما بعد الاختراق

••

كان الطرفان قد اتفقا على استئناف المناقشات رفيعة المستوى في منتصف اكتوبر على أن تستمر حتى بداية شهر رمضان إلى نحو عشرة منه، أو إذا كان التقدم المحرز مبشرا، فمن الممكن أن تستمر حتى عيد الفطر فى نهاية ذلك الشهر. وفي تلك الاثناء، كانت الكثير من التجهيزات تسير على قدم وساق من وراء الكواليس. وعقد الأمريكيون مناقشات بشأن الآثار المترتبة على بروتوكول الترتيبات الأمنية. وزار الجنرال فولفورد الخرطوم ونيروبي في الفترة من ٤ – ٨ أكتوبر، حيث لمس حماسا من كلا الجانبين على مناقشة قضايا التنفيذ مثل وضع جداول زمنية للانسحاب وادماج «الجماعات المسلحة الأخرى». وسارت الإجتماعات مع جون قرنق بشكل جيد، مثلما كانت الإجتماعات مع الرئيس البشير هى الاخرى. في الوقت نفسه، كان فولفورد والأميركيون قلقين من أن تفسر القيادات العسكرية البروتوكول بشكل مختلف. فالبنسبة للحكومة، ينطوى الاتفاق على التبعية الجزئية على الأقل للجيش الشعبي للقوات المسلحة السودانية، وليس على جيشين مستقلين تحت هيئة قيادة مشتركة، كما ترى الحركة الشعبية. وقمنا باستقدام خبراء عسكريين من الترويكا للمساعدة في المناقشات الفنية. كان الجنرال سيمبويو، من جانبه، يشعر بالقلق من ان الاميركيين كانوا يحاولون الاستيلاء على عملية السلام من أجل الايفاء بمواعيد نهائية مصطنعة لأسباب سياسية داخلية.

وفي غضون ذلك أصدرت الأمم المتحدة بياناً رئاسياً من مجلس الأمن لدعم جهود الإيقاد وبروتوكول الترتيبات الأمنية. وكان لجاك دانفورث دورا مهما في ما حدث. وكان ذلك يعني اعترافا دوليا بالبروتوكول الأمنى، مما سيكون ذا فائدة خلال مرحلة التنفيذ، كما انه سيوفر الأساس الذي يمكن بموجبه لعملية التخطيط لعمليات حفظ السلام أن تبدأ. وكان هناك اتفاق على الابقاء على ترتيبات الرصد والمتابعة المختلفة حتى تبدأ هذه العملية. أما



في الأمم المتحدة، فقد تحول الاهتمام، رغما عن ذلك، إلى الوضع في دارفور. فقد ارتفع عدد النازحين إلى ٥٠٠٠٠٠، حيث فر ٧٠٠٠٠ شخص إلى تشاد. وكانت الضغوط من أجل القيام بشيء ما حيال هذا الوضع تتزايد في الولايات المتحدة وأوروبا. وقمت بنقل قلقنا ومخاوفنا تلك بشأن هذا الوضع إلى كل من قرنق وطه.

أبرز السخط والاستياء للوضع في دارفور القاعدة الضيقة لعملية سلام الجنوب التي كنا نديرها. كنا في حاجة لمنع استبعاد التجمعات السياسية المختلفة من احداث اى ارتباك فى تلك العملية. اثرت مع الدكتور جون مرارا مسألة دمج «الجماعات المسلحة الأخرى» (أو ميليشيات)، كما شددت على أهمية دعم الشمال للعملية مع الحكومة، الا ان الحكومة لم تكن تريد توسيع نطاق المشاركة على طاولة التفاوض.

كان دكتور جون أيضاً قلقا إزاء هذا الامر، وكان قد استغل فترة توقف المفاوضات للإجتماع مع زعماء التحالف الوطني الديمقراطي. وفى ١٥ أكتوبر قدم وفد من التحالف بقيادة نائب الرئيس، عبد الرحمن سعيد، تاييده فى رمبيك للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة والحركة الشعبية. الا انهم ابدوا قلقهم من ان تتم التضحية بهم – وبالقضايا العزيزة لديهم التي تشمل موضوع العاصمة القومية وقضية الاصلاحات او التحول فى الشمال – من اجل الوصول إلى اتفاق بين الحركة الشعبية والحزب الحاكم في الخرطوم. ووافق الإجتماع على مشاركة أعضاء التحالف في اللجان الخاصة خلال الفترة الإنتقالية وما يسمى بالفترة قبل الإنتقالية ، ولكن بقيت المخاوف التي اثيرت كما هى.

قبل عودة نائب الرئيس ورئيس الحركة إلى نيفاشا، كانت المناقشات الفنية قد استمرت لبعض الوقت في ثلاث لجان: تقاسم السلطة وتقاسم الثروة والمناطق الثلاث. وسارت المحادثات على هدى وثيقة ناكورو، على الرغم من انه لم يتم الحديث عن ذلك صراحة أبدا. ففيما يختص بتقاسم الثروة، ساعد خبراء فنيين من المؤسسات المالية الدولية ومن الترويكا فى توضيح وإزالة



الغموض عن القضايا ذات الصلة، مما قاد إلى مناقشات اقل تسييسا، الا ان المفاوضات الحقيقية ظلت معلقة لا تزال.

كانت الاجواء في نيفاشا خالية من التوتر. وكان خبير نرويجي محنك فى شئون السودان قد حاول تهيئتى لقبول وتفهم ذلك الامر. فالسودانيون – شماليون وجنوبيون على حد سواء – هم دوما ودودون ولطفاء. أما حملهم على التفاوض بشكل جاد فذلك شأن اخر. وعلى الرغم من أن الوفدين قد درجا على استخدام أجزاء منفصلة عن بعضها من المطعم لتناول الوجبات، الا انهم كانوا يدردشون بحميمية مع بعضهما البعض أثناء فترات الراحة أو أثناء الساعات الطويلة التي كان يجتمع فيها الزعيمان منفردين. و في مرحلة من المراحل كانت درجة اندماج الوفود كبيرة مما اثار المخاوف من قيام صفقات غير رسمية، فطلب احد جماعة الحركة من دكتور جون ان يتدخل ليبطىء من وتيرة اندفاع التواصل الإجتماعي. كان الفندق ممتلىء تمأما تقريبا بالوفود؛ فهناك مراقبين من الترويكا ومن دول الإيقاد بجانب المستشارين الفنيين الذين بعثت بهم الدول المراقبة، وغيرهم. كان من السهل أحيانا ان تنسى أن الحكومة السودانية والحركة الشعبية كانتا في حالة حرب لمدة عشرين عاما.

كانت المحادثات التمهيدية الفنية والاجواء الهادئة تخفى ورائها الحالة التي تشارف الجمود حول القضايا الرئيسية. فكما وصف سيد الخطيب، من الجانب الحكومي، ذلك الوضع: « كان شبح التوقيع على شيء يبدو بعيدا بعض الشيء، لأنه على مدى الأسبوعين الماضيين ظللنا نجتمع من دون احراز أي تقدم بشأن قضايا اقتسام الثروة التي ناقشناها »[٥٧]. ذهب وزير الخارجية باول إلى نيروبي ونيفاشا في ٢١-٢٢ اكتوبر والتقى بالطرفين؛ وثبت ان امل الولايات المتحدة فى تزامن التوصل إلى اتفاق جزئي مع زيارة باول كان مفرطا في التفاؤل. فمنذ وصولهما فى الاسبوع السابق، لم يعقد طه وقرنق سوى إجتماع واحد فقط دام لعشرين دقيقية. واستمرت الاختلافات الخاصة بتفسير بروتوكول الترتيبات الامنية. كما كان لضغوط الحركة الشعبية من اجل اشراك التجمع الوطني الديمقراطي وأحزاب المعارضة



الأخـرى، والتـي وقف طه فى وجهها، مساهمتها أيضاً في ذلـك التأخير. وكان مـن شـان محـاولات الولايـات المتحـدة لـ«تسريـع المحادثات» وحـث وباول علـى الانتهاء من المحادثات بحلول الموعد النهائـي الذى اعلنه الطرفان في ٣١ ديسمبر – احياء مخاوف سيمبويو بشأن «استيلاء» امريكا على المحادثات.

في ذلـك الوقـت، كانـت العمليـات العسكريـة الرئيسية في العـراق قد انتهت بانتصـار عسكري بائـن للولايات المتحـدة، كما تم عقد مؤتمـر دولي للمانحين في مدريـد، فـى الوقت نفسه. تبادلت، فى ذلك المؤتمـر، حديثا قصيرا مع وزير الخارجيـة الأميركـي كولـن باول عـن السودان حيـث كان هو قادمـا لتوه من نيفاشـا بينمـا كنت انا فى طريقـى اليها. وقدم بـاول تقييما إيجابيـا للموقف، على الرغم من أن صبره كان قد بدأ فى النفاذ. «الآن، يتوجب عليهم إنهاء هذا الامر» ، قال لى. واستطرد: «لقد تلكأوا فى هذ الامر لفترة طويلة جدا بالفعل». ذهبـت مـن مدريد إلى مؤتمر قمة الإيقاد في كمبـالا في ٢٤-٢٥ أكتوبر. واتيحت لى، كرئيـس منـاوب للجنـة السـودان في منتدى شـركاء الإيقـاد، فرصة طيبة لاجراء محادثـات منفردة مع رؤساء الدول والحكومـات ذات الصلة. ناقشت مع الرئيس البشير مجموعة من القضايا، ولكن من دون الخوض في التفاصيل حول المحادثات بشكل كامل. وفي إجتماعاتى مع الرئيس اليوغندى موسيفيني ورئيـس الوزراء الاثيوبي، ميليس زيناوي، تناقشنا حول الحاجة إلى ضغوط اقليميـة لدعم استكمـال محادثات السـلام. حضرت إجتماعـات أخرى، مغلقة وسريـة، عـن السـودان. كان الرئيس كيباكـي رئيس جمهوريـة كينيا، والذي أصبـح الآن رئيسـا لمجموعـة السـودان في الإيقاد، لا يـزال يتعافى من حادث سـير خطير، وكان من الواضح أن القيادة النشطـة للشأن السودانى يجب أن تأتـي من مكان آخر. كان من نتيجة ذلـك ان فقد الجنرال سيمبيو، الذي كان له علاقات شخصية وطيدة مع الرئيس موي، بعض مما كان له من نفوذ سياسى. كانـت بعض عناصـــر الخرطوم تريد من كيباكي ان يقـــوم باستبداله. وقام كيباكـى بتجديد ثقتـــه فيه بدلا عن ذلك، الا ان الشكوك حـــول موقفـــه كان ماتزال تثير القلق.



عقبات جديدة

بدأت هـذه الجولة من المفاوضات بمناقشة ترتيبـات تقاسم الثروة والمناطق الثـلاث. كان طـه على الهاتـف قلقا بشكل خاص إزاء عدم إحـراز تقدم بشأن المناطق الثلاث. اوضح لى ان التاريخ يقف فى جانب الحكومة بما لا يدع مجالا للشـك فيما يتعلق بمنطقـة أبيي؛ وكانت مشكلة قرنـق تتمثل فى ان مجموعة دينـكا نقوك كانت قوية التمثيل في الحركة الشعبيـة والوفد المرافق له. سألت طه عما اذا كان لديه مشكلة مماثلة مع بقارة المسيرية فى جانبه. اقر بالتشابه، لكنـه قال ان الاختلافات تفرض نفسها بشكل اكبر، وانه كلما تقادم العهد بهذه العملية، كلما اضحى من العسير التوصل إلى حل.

عندمـا وصلـت إلى نيفاشـا، كانت الاطراف مـا تزال على مواقفهـا. واصلت الحكومـة رفضهـا للترتيـب الادارى المنفصـل لمنطقـة ابيـي ، وكانـت تقـف باستماتـة ضـد اجـراء استفتـاء في المنطقتـين الاخريتين. وتمسّكـت الحركة بقوة بموقفهـا بشأن تقرير المصير للمناطق الثـلاث. اتهمت الحكومة الحركة الشعبيـة بالرجوع عن نقـاط تمت معالجتها بالفعـل في بروتوكول مشاكوس؛ ومـن شان المزيد مـن التنازلات أن يـؤدي إلى»مطالبات لا تنتهـي« من دارفور ومناطق أخرى في الشمال.

فى محور اقتسام الثروة، كانت الحكومة مستاءة أيضاً من الحركة الشعبية فيمـا يتعلـق بمطالبتها بعملة منفصلـة وبنك مركزي في الجنـوب، بينما بقيت مسالة اقتسام موارد النفط دون حل لا تزال.

وواصلـت من حيث انتهى بـاول، فقمت بزيارات مكوكيـة بين طه وقرنق في محاولـة لتحديـد الحلـــول الممكنـــة للقضايـا العالقة، وحاثـة اياهمـا على تقديم التنازلات.

ولكـن كشفت هـذه العملية التي كنـت اقوم بها عن مواقـف جديدة. فقد كان دكتـور جـون مقتنعا بأن قضية أبيي كانت تتعلق فـى مجملها بالنفط، في حين



قال علي عثمان بانه لا توجد صلة بين القضيتين. وبعد الكثير من النقاش ابدى طه بعض المرونة. وأصبح من الواضح في وقت لاحق ان ذلك الامر كان سابقا لأوانه وأن قضية ابيى سوف تظل تطارد الطرفين لفترة طويلة بعد توقيع اتفاق السلام.

جذبت زيارة كولن باول إلى نيفاشا والتركيز الذى اولاه الأمريكيون لمفاوضات السودان قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي لهذه المحادثات. ظهرت على المسرح شخصيات أجنبية مهمة، دون الإعلان المسبق عن ذلك. أرسلت دول لم يكن لها أي دور في المحادثات المبعوثين والمراقبين، فى محاولة على ما يبدو للتاسيس لدور تلعبه بعد التوصل لاتفاق سلام. وقدم أيضاً العديد من أصحاب المصلحة السودانيين بجانب العديد من الشخصيات البارزة. ادى كل ذلك إلى ارباك المفاوضات، واضاعة الوقت، وصرف القيادات عن المهام التي يعملون لانجازها. وشكا قرنق وطه من كل هذا ومن الحضور الإعلامي الكبير كذلك. وفي مناسبات قليلة أوعز الجنرال سيمبويو إلى الطرفين بالغياب عن الانظار والامتناع عن الظهور، حيث قام أخيرا بتقييد الوصول إلى المحاثات تماما، وقد كان محقاً فيما فعل.

كانت هناك بعض السخرية في شكاوى القادة. وكان استمرار وجود الدكتور غازي (الذى كان لا يزال المستشار الرئاسي للسلام) لا يخلو من التوتر. وقاد وصول وفد لحزب المؤتمر الوطني مكوّن من خمسين شخصا، بمن فيهم مبارك الفاضل، إلى تعقيد الامور، حيث قادت تلك الزيارة، وفق بعض المزاعم، إلى محاولات للتوسط لعقد صفقات جانبية مع الحركة الشعبية. وكان من رأى بعض المندوبين أن هذا اضعف من مكانة طه. كان النائب الاول للرئيس، مع ذلك، يفضل أن يكون الناس أما مشاركين فى فريق التفاوض او متواجدين في نيفاشا. هذا يتفق مع استراتيجيته الشاملة، ولكن مراقبي الترويكا ظلوا قلقين حيال هذا الامر، وتولى الأميركيون اثارة هذه النقطة مع الخرطوم.

يرجع الفضل فى الكثير من التقدم الذى احرز في نهاية المطاف على محور تقاسم الثروة للعمل الدؤوب الذى قام به الفريق الفنى. فقد ساهم خبراء



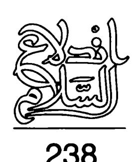
صنـدوق النقـد الدولي والبنـك الـدولي في تلطيف الاجـواء وتحويـل القضايا السياسيـة الحساسة إلى مسائـل فنية مبسطة. وكان الدكتور اندر ستياسن قد بدأ مشواره كواحد من المراقبين النرويجيين، لكنه انضم إلى سكرتارية الإيقاد كخبـير مسؤول عـن تنسيق عمل مجموعـة تقاسم الثروة. وقـد ساهم خبراء مـن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهيئـات الأخرى في مراحل مختلفة. وقامـت النرويج بتمول هذا الجزء من العمل، كمـا أرسلت أيضاً خبراء لتقديم المشـورة بشـأن احتياطيات النفط والغاز. وقد تأخـر اختتام محادثات تقاسم الـثروة فقط كتكتيك، في حال كانـت هناك حاجة للمقايضات على قضايا أخرى في وقـت لاحـق. وعلى الرغم من أن علي عثمـان اشتكى من المماطلة، الا ان كلا الجانبين كانوا يريدونه اتفاقا شاملا. وكانت رؤية قرنق تتمثل فى أنه سيكون مـن السهل على الحكومـة أن تجد الدعم والمساندة علـى اتفاق شامل بدلا عن الدفـاع عن موقفها فى الخرطوم حول مسالـة واحدة كل مرة. وتحدث لى علي عثمان عن الشيء نفسه تقريبا: فالاتفاق الشامل سيتيح الفرصة لكل طرف من ادعاء الفوز فى قضايا هامة.





تحدثت إلى كلا الطرفين خلال عطلة رمضان على الهاتف. وقد استمروا في التعبير عن ثقتهم فى امكانية الانتهاء من المحادثات بحلول نهاية العام، وربما حتى فى ١٥ ديسمبر. وستستمر المناقشات على المستوى الفني طوال العطلة؛ حيث كان من المقرر أن استئناف المفاوضات بين الزعيمين فى الرابع من ديسمبر. وبحلول ذلك الوقت كانت هناك تغييرات في صفوف فريق الترويكا. ففي المملكة المتحدة حل «هيلاري بن» خلفا ل»فاليري أموس». وكان وزراء خارجية بريطانيا المتعاقبين اقل انخراطا في عملية السلام، التي أصبحت الآن تدار إلى حد كبير من قبل ممثل المملكة المتحدة الخاص للسودان «الان قولتي». لقد كان غياب مشاركة المملكة المتحدة على مستوى رفيع امرا يدعو للاسف.

اختفى آخرون أيضاً من المشهد. فعلى الجانب الاميركي اخطرنى «والتر كانستاينر» بانه سيترك منصبه فى اكتوبر. وبحلول الاول من نوفمبر كان قد تنحى، ولم يحل احد محله لمدة سبعة أشهر. في تلك الاثناء كان «تشارلي سنايدر» يقوم بدور القائم بأعمال الأمين المساعد لشؤون أفريقيا. وكان من قدامى الذين عملوا فى الشان السودانى حيث كنا جميعا نعرفه جيدا، وكان باستطاعته العمل كوسيط داخل الإدارة الامريكية. تباينت وجهات النظر على نطاق واسع بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، والمبعوث الخاص للسودان، وموظفي البيت الابيض ووكالة المعونة الامريكية، واخيرا وليس آخرا داخل الكونغرس. قاد هذا إلى تعقيد الامر بالنسبة للشركاء الدوليين. بيد أنه في هذه المنعطف، كان للمشاركة الأميركية قاسماً مشتركاً هو ضرورة استكمال المفاوضات. و كانت هناك مشاركة وثيقة على أعلى المستويات. عملنا مع تشارلي وأحيانا مع جاك دانفورث لتامين اجراء المكالمات الضرورية من ريتشارد ارميتاج، نائب وزير الخارجية القوى، والجنرال باول، ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، وإذا لزم الأمر ، من قبل الرئيس بوش. وفى



٢٩ نوفمـبر، غـادر الدكتور غازي فريق التفاوض الحكومـي كما تم اعفائه من مهام وظيفته كمستشار رئاسى لشؤون السلام.

استؤنفـت المفاوضات فـى الاول من ديسمبر، وكان من المتوقع لها ان تنتهي بحلـول نهايـة العام. طلب الرئيسـ الاميريكي استكمال اتفـاق اطارى فى ١٩ ديسمـبر. وكان أعضـاء الوفد الحكومي يـرون ان مثل هـذه المواعيد النهائية لا تساعـد كثـيرا، حيث لم يكن البريطانيـون، ولا نحن، ولا الجـنرال سيمبيو يعتقد ان هذه المواعيد كانت واقعية. لكن الشعور بالعجلة أدى على الرغم من ذلك إلى موجة محمومة مـن المكالمات الهاتفية من الخبراء الفنيين، والمبعوثين الخاصين للترويكا، والأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان. كما ان هذا الموعد النهائي جعل أيضاً من السهل بالنسبة لنا حظر دخول الزوار.





خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٣ قادت الحكومة هجومها في دارفور، وما تلى ذلك موثق توثيقاً جيدا [٥٨]. فروايات شهود العيان، والأدلة التي جمعتها اللجنة الدولية للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في دارفور (ICID) وفي وقت لاحق المحكمة الجنائية الدولية تفصيلية وتقوم مقام البينة [٥٩]. ووفقا لتلك التقارير، فقد تم اطلاق يد «الجنجويد» إلى منتهاها، مع نشر القوات الحكومة والطائرات الحربية باعداد كبيرة. وقد تم قصف دارفور وحرقها ونهبها، وجرى قتل الدارفوريين وتشويههم او اجبارهم على الفرار طلبا للسلامة. وشرد مئات الآلاف، حيث ان الأرقام غير مؤكدة بسبب القيود المشددة المفروضة على دخول دارفور او التنقل داخلها. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن أن تتم مراقبة مستقلة.

عندما بدأ علي عثمان محمد طه المفاوضات رفيعة المستوى مع الحركة الشعبية في سبتمبر ٢٠٠٣، كانت يتابع قضية دارفور المراقبين الدولين الأكثر علما واحاطة فقط. كنا ندرك ان الهجمات كانت تجري هناك، مع ما يترتب على ذلك من تشريد، ولكن أياً منا لم يكن يرى حقا دلائل على وجود صراع في طبيعة وقسوة ما شهدناه في الجنوب. وكنا نظن أننا يمكن أن ندعم المفاوضات السياسية التي يمكن ان تعيد الوضع إلى السيطرة، قبل استكمال محادثات الإيقاد حول الجنوب. لكننا كنا على خطأ، حيث أدركنا ذلك بعد فوات الأوان. وكانت الجهود التي بذلتها تشاد في المفاوضات المتكررة على وقف إطلاق النار لدوافع انسانية مع حركة وجيش تحرير السودان قد وجدت الدعم من المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشؤون الانسانية توم فرالسين، وهو دبلوماسي نرويجي رفيع، جنبا إلى جنب مع الزملاء في الاتحاد الافريقي، فضلا عن مراقبين دوليين آخرين. كان توم كثيرا ما يتواجد في أوسلو، حيث

كان يطلعنا على مجريات الاحداث. تابعنا عن كثب عملية التفاوض. ولكننا لم نقف على الحجم الحقيقة لابعاد الصراع رغم ذلك.

خـلال هـذه الفـترة بـدأت الحكومـة تتهم قرنـق والحركـة الشعبيـة بدعم المتمرديـن في دارفـور. وأثار علي عثمان محمد طه هـذا الامر معي عدة مرات، مشـيرا إلى إن هنالك أدلة واضحة علي ذلك. وعندما عبرت عن قلقى لهذا الامر قـال رئيس الحركة الشعبيـة: «لا، هذا ليس صحيحا». لم يكـن من الصعب افتراض ما كان يجري. ان دعم المقاومة ليس فقط في المناطق الثلاثة والشرق، ولكـن أيضـاً في الغـرب، في دارفـور، يمثل خطـوة واضحة للحركـة الشعبية لتحريـر السودان لا لبس لديها فى وجوب مشيها. فقبـل بداية مفاوضات طه – قرنـق في سبتمبر ٢٠٠٣، كان من الواضح أن الحركـة الشعبية كانت تتبع مساريـن متوازيـين: التفاوض من أجل السـلام واستخدام العمـل العسكري لتقويـة موقفهـا. كان أسلـوب دكتـور جون هو «حـارب وفاوض» (٦٠). كانت تلـك استراتيجية صريحـة من جانب الحركة، كما اتضح ذلك من الهجوم على توريت. كما قام قرنق أيضاً بالاستفادة الكاملة من الدبلوماسية الدولية. وكان يقول بانه يقوم بترتيب توقيت واستخدام كل ادواته بالطريقة التي يعتقد أنها تحقق أقصى قدر من التأثير (٦١).

وعلـى الرغم مـن أن الحكومـة كانت ترفض مثـل هـذه الاستراتيجية (٦٢)، الا انهـا كانـت تستخـدم ذات التكتيك. فحتى اثنـاء خوض المحادثـات أجرت الحكومـة تحـركات عسكرية كبـيرة، كمـا كانت تشـارك بالوكالـة في عمليات عسكريـة مـن خلال دعـم الميليشيـات في أجزاء أخـرى من البـلاد (٦٣). وقامت الحكومـة باستـيراد الأسلحة والعتـاد الحربى على نطـاق واسع، مما يرتبط جزئيـا بالصـراع في دارفور. فكانت الحكومة، مثل الحركـة الشعبية، تفاوض مـن أجل السـلام، ولكنها تؤكـد انها مستعـدة للحرب، كما تستخـدم تكتيكات عسكرية لتحقيق أهدافها مرحليا لضمان امكانية التفاوض من موقع قوة. ومن المهـم أن نتذكر أنه خـلال الفترة التي سبقت المحادثـات الرفيعة المستوى بين



قرنـق وطه ، قبل سبتمبر ٢٠٠٣، لم يكن واضحا ما اذا كانت محادثات الإيقاد ستنتهي إلى اى نتيجة.

كنـا نناقش، فـي المجموعـة الثلاثيـة «الترويـكا»، مشـاكل دارفـور بشكل متكرر. ومـن الواضح انه كان بامكاننا الضغط بقوة لاشراك متمردي دارفور في المحادثـات. كانـت تجربتـي في الضغـط من أجـل اشراك التحالـف الوطني الديمقراطي – وهو ما رفضته الحكومة تمأما – لم توفر لى أي أمل في النجاح. وعندمـا أثـرت هذه المسألـة مع علي عثمان محمد طه، لم يكـن هناك أي تحـرك علـى الإطـلاق. وكان واضحا ان استراتيجية الحكومـة تتمثل فى الدخول في شراكـة مع الجنـوب من شأنها تعزيـز موقفها على الصعيـد الوطني. لقد كان فتـح بـاب المحادثات لدخـول المعارضـة الشماليـة، والمخاطرة بالتـالى بقيام تحالف على طاولة المفاوضات بين الجنوبيين وأحزاب المعارضة أو الحركات المتمردة في دارفور، سيكون بمثابة انتحار بالنسبة للحكومة. ودكتور جون هو الاخر، لم يفعل ذلك، والذي أصبح بعد كل شيء يدافع الآن وحده عن التجمع الوطنـي الديمقراطي، من خلال دفع القضية باستماتة. سوف لن يكسب كثيرا إن هـو رضى بمشاركة اخرين معه، بينمـا ستكون الخسارة فادحة اذا ما قدر للمفاوضات الموسعة ان تنهار. لقد قررت الأطراف المتفاوضة في نهاية المطاف الجهات التي ستفاوض، ولم نتمكن نحن من إجبارهم.

●●



الحركة الشعبية تزور الخرطوم

●●

عقب الاتفاق بين علي عثمان محمد طه وجون قرنق زار وفد رفيع المستوى من الحركة الشعبية الخرطوم لاول مرة في يوم ٥ ديسمبر ٢٠٠٣. سافر الوفد عبر طرابلس على متن طائرة ليبية حيث قام الأمن الليبي بمساعدة الحركة الشعبية لأنه لم يكن ممكنا تقديم أي ضمانات أمنية في العاصمة. وتألف الوفد من باقان اموم، وياسر عرمان، وسامسون كواجي، وإدوارد لينو، وعبد العزيز آدم الحلو، وسيف البلولة، وآن ايتو، واوت دينق، وغريس داتريو. كان هذا حدثا تاريخيا. كان لينو، رئيس جهاز أمن الحركة الشعبية، من بين أولئك الذين تغلبت عليهم عاطفتهم جراء المشهد. عقد الوفد سلسلة من الإجتماعات مع ممثلي الحكومة وقيادات من جبال النوبة، والتحالف الوطني الديمقراطي المعارض، وعدد من منظمات المجتمع المدني. وتم استقبال الوفد بحفاوة بالغة، رسميا ومن قبل الجمهور على حد سواء. واعتبر الطرفان الزيارة اختراقا سياسيا كبيرا، فعلى حد تعبير علي عثمان فإن «شراكة سياسية كانت في طور التكوين». وكان للزيارة صداها واثرها في نيفاشا أيضاً، من خلال توفير قوة دفع للمفاوضات.

اتجه نائب الرئيس السوداني ورئيس الحركة صوب نيفاشا مرة أخرى في الأسبوع الأول من ديسمبر. وعندما تحدثت إليهم بعد وصولهم، كانت قد تمت إحاطتهم بالمستجدات في جلسات مشتركة عقدتها الفرق الفنية برئاسة نيال دينق من جانب الحركة الشعبية وإدريس عبد القادر من الجانب الحكومي. وكانت جلسات الإحاطات والمستجدات، التي تركزت بالدرجة الأولى على اقتسام الثروة والمناطق الثلاث، قد استمرت ليومين. أما بالنسبة للجدول زمني، فقد أعرب الرجلان عن تقديرهما لدقة الوضع، مبدين اعتقادهم بامكانية انجاز المهمة في الوقت المناسب، الا انهم اشاروا أيضاً إلى أن تحديد المواعيد النهائية سيكون في نهاية المطاف من شانهم هم.



ربما يكون المقام مناسبا هنا للحديث قليلا عن الدور الذى قامت به الامم المتحدة، اذ انه في هذه المرحلة كان كوفي عنان، الأمين العام، قد اتصل بالطرفين مهاتفا [٦٤]. وكان عنان قد ظل منخرطا بفعالية في عملية محادثات السودان لفترة من الوقت. وكان للامم المتحدة وضع المراقب في المفاوضات، ولكنها نادرا ما كانت حضورا في المرحلة الأولى ، ثم كانت المشاركة مؤخرا عبر السفير محمد سحنون. وبعد ذلك بكثير، عندما كانت هناك حاجة للمشاركة تتعلق بعملية حفظ سلام محتملة، كان «تاي بروك زيريهون» او «كريس كولمان» حضورا. وكان يتم اخطار الأمم المتحدة بما يتم من مستجدات حول المفاوضات باستمرار، الا ان مستوى انخراطها بفعالية فى العملية ظل محدودا جدا. على الصعيد السياسي، حرصت أنا على ابلاغ «كيران برندرغاست»، رئيس تلك الإدارة، بالمستجدات بانتظام، وكان كوفي عنان يتصل بي من وقت لآخر للاطمئنان على آخر المستجدات. وكان بامكاننا، بكل تأكيد، استخدام سلطة وثقل الأمين العام عند اى منعرج حاسم في المفاوضات. وأثناء المفاوضات حول تنفيذ الاتفاق، قدمت الأمم المتحدة دعما مهما، سواء في المحادثات الأمنية اوغيرها من المجالات.

كان وزير خارجية السودان مصطفى عثمان إسماعيل صديقا منذ أول زيارة لي إلى الخرطوم في عام ١٩٩٨. انه الان يتصل بى من بروكسل للحديث حول اخر المستجدات. أطلعته على المناقشات التي أجريتها مع قرنق وكوفي عنان، وحول مؤتمر هاتفي كنت على وشك عقده مع النائب الاول للرئيس. ومن المثير للاهتمام، ان مصطفى كان يطلب منى الاتصال به بعد ان اكون قد تحدثت إلى طه. لم أكن عادة العب دور قناة الاتصال داخل الحكومة السودانية، ولكن الناس في الخرطوم يشعرون في بعض الأحيان انهم لا يدركون ما يجري. لقد استغليت هذه الفرصة للاعراب مرة أخرى عن قلقنا العميق ازاء الوضع في دارفور، واشرت إلى الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص «تورن فرالسين». كان وزير الخارجية دفاعيا تماما، حيث وصم الاهتمام الدولي بدارفور بالمحاولة لتقسيم البلاد.



على الرغم من البداية المبشرة، فقد ثبت أن مفاوضات تقاسم الثروة كانت في نهاية الامر ابعد ما تكون عن السهولة. فقد بقيت العديد من القضايا الرئيسية عالقة دون حل، حيث شملت تلك القضايا توزيع عائدات النفط، وتوزيع العائدات غير النفطية، وملكية الأراضي، وإصدار العملة، والمصرف المركزي، ونظام اعادة تخصيص الموارد إلى الولايات. وكان الخلاف الرئيسي حول النفط. فنظرا للموقع الجغرافى لمعظم حقول النفط، كان هناك شعور قوي لدى الجنوبيين بأن النفط هو ملك لهم. وكانت نقطة الخلاف التي تنطلق منها الحركة الشعبية هى أن النفط يقع في الجنوب، وان أي اتفاق يجب أن يعكس تلك الحقيقة. أما الحكومة، من الناحية الأخرى، فقد كانت ترى أن الموارد الطبيعية هى موارد قومية. وكانت الحكومة السودانية قد تعاقدت مع شركات اجنبية للتنقيب عن النفط واستثمرت في البنية التحتية، فينبغي لها بالتالي أن تستفيد من هذا الاستثمار من خلال ما يتحقق من عائدات.

●●



الاتفاق حول النفط

●●

كان هنالك الكثير فى دائرة الخلاف. اذ يدرك كل من الطرفين انهم كانوا يتفاوضون حول ما يمكن أن يكون تقسيما دائما للموارد في حالة انفصال الجنوب بعد الفترة الإنتقالية . لقد كان من الواضح ان الدخل الناتج من النفط يجعل من هذه المفاوضات امرا صعبا. في الوقت نفسه، كان دكتور جون يريد تقسيما سليما للإيرادات غير النفطية. أما بالنسبة للحكومة، فقد كانت توقعات الجنوبيين لحصة كبيرة من إيرادات النفط والإيرادات غير النفطية غير واقعية، بل وتتسم بالجشع. فقد كانت الحكومة تنظر إلى مفاوضات تقاسم الثروة، إلى حد كبير، من منظور احتواء الخسائر، ويعنى ذلك السعى للحفاظ على أكبر قدر ممكن. فالمفاوضات كان لها أيضاً آثار مباشرة على الميزانية بالنسبة لهم. أما قرنق، فى مقابل ذلك، فقد كان ينظر لمفاوضات تقاسم الثروة كجزء من هدف أكبر الا وهو جعل الوحدة جاذبة للجنوب. وكان لانعدام الثقة بين الطرفين دوره أيضاً في هذه المفاوضات، حيث اضحت مسائل الشفافية حول إنتاج النفط، وترتيبات منح امتيازات التنقيب، والدخل، قضايا رئيسية.

في البداية كانت الحركة الشعبية تريد ذهاب ٩٠ في المئة من إيرادات الموارد في المنطقة إلى حكومة جنوب السودان. كما طالبت الحركة أيضاً بحصة من الإيرادات غير النفطية فى الشمال. وطلبت الحركة قيام مفوضيتين للبترول، أحدهما في الشمال والاخرى في الجنوب، بجانب توفر الشفافية الكاملة فيما يتصل بجميع العقود النفطية السابقة وتراخيص الإنتاج. لكن بالنسبة للخرطوم، المثقلة بمديونية ضخمة، كان دخل النفط هو قضية بقاء اقتصادي. أما بشأن العملة، فان الكثير من الرمزية السياسية كانت قد التصقت بالدينار، الذي كان قد استحدثته الحكومة الحالية في عام ١٩٩٢ ليحل محل الجنيه السوداني. وبدافع الكراهية والنفور من الدلالات الإسلامية للدينار، طالبت الحركة الشعبية أما بالعودة إلى العملة القديمة أو تبنى عملة منفصلة في



الجنوب مع قيام بنكين مركزيين. وكانت الحركة قد بدأت بالفعل فى التحضير لطباعة عملتها الخاصة وفك الارتباط مع النظام المصرفي الإسلامي، وهو القرار الذي خلق ردود فعل قوية من جانب الحكومة. وكانت الحكومة تؤيد الوضع القائم، مع تغييرات طفيفة في ترتيبات تقاسم الثروة. لقد كان واضحا ان كلا الطرفين كان بدأ من المواقف «القصوى» في هذه القضايا. وعلى الرغم من أنه قد تمت تسوية العديد من القضايا بعد تدخل الخبراء الفنيين، الا ان القضايا السياسية الاكثر الأكثر إثارة للجدل كانت ما تزال قائمة.

خلال الجولات السابقة، خفضت الحركة مطالبتها بنصيبها من عائدات النفط من ٩٠ إلى ٧٠ في المئة. وبعد أسبوع أو نحو ذلك في مفاوضات ديسمبر، كان التقدم المحرز محدودا للغاية. كانت الحكومة تريدها قسمة بنسب ٢٥/٧٥ لصالحها. وبينما كانت الحكومة لا تقبل التفاوض حول ذهاب أي إيرادات غير نفطية إلى الجنوب، تركت الباب مفتوحا أمام احتمال ذهاب جميع الايرادات غير النفطية من الجنوب إلى الحكومة المركزية. ومع تقدم المحادثات، اثارت الحكومة قضية القسمة التصاعدية، وتعنى تحويل المزيد من الموارد إلى الجنوب خلال السنتين الثانية والثالثة بعد توقيع اتفاق السلام. ففي إطار هذا النموذج، سيحصل الجنوب في العام الاخير على حصة تبلغ نحو ٤٠ في المئة. كان القصد من هذا الاقتراح هو مواجهة التحدي المتمثل في فقدان الايرادات للدولة السودانية، والحاجة إلى إيجاد طرق أما للتعويض عن انخفاض الايرادات أو لموائمة الميزانيات تدريجيا مع الوضع المالي المتغير. ومع استمرار المساومات، خفضت الحركة مطالبتها من ٦٥ إلى ٦٠ في المئة. أما بالنسبة للإيرادات غير النفطية فقد طالبت الحركة في البداية بنسبة ٥ فى المئة، ثم ٤ فى المئة، واخيرا ٣ في المئة. أما الحكومة فقد عرضت الا يكون للحركة اى نصيب. وفي نقاش علي عثمان معى حول هذا الامر، أشار إلى اقتراح الوسطاء المتعلق بترتيبات قسمة تبلغ ٥٠/٥٠ تقريبا، على النحو الوارد في وثيقة ناكورو، وقال ان على الحركة القبول بهذا الاقتراح وكفى؛ غير ان أي ترتيب للإيرادات غير النفطية غير وارد تماما.



خلال هذه الفترة العصيبة، كانت محادثاتى الهاتفية متكررة لدرجة أنني كنت اعرف أوقات صلاة علي عثمان والوفد المرافق له أفضل مما كنت أعرف جدولى الزمني. وعلى نحو مماثل صرت اعرف عادات دكتور جون. لقد كان «رجلا ليلياً» ، مثلى، يسهل الحصول عليه عبر الهاتف بعد ان يكون معظم الناس قد ذهبوا إلى الفراش. اعتادت «دوائر التحكم» على صوت مساعدى وصوتى، مهاتفين في أغرب الأوقات. وكانت شبكات اتصالات الهاتف المحمول الكينية ضعيفة، حيث كان علينا في كثير من الأحيان معاودة الاتصال لمرات عديدة حتى نكمل الحديث.

نحو نهاية ديسمبر كان القلق ينتابنا جميعا. كانت القضايا الرئيسية المتعلقة بتقاسم الثروة لم تتم تسويتها بعد، كما لم يتم أحراز تقدم كبير فى قضية المناطق الثلاثة. وخلال مؤتمر هاتفي للترويكا اقترح الأمريكيون أنه ينبغى على الترويكا أن تقدم وثيقة تحتوى على حلول للقضايا المتبقية. واشار «مايك رانيبرجر» - وكان قد انضم إلى فريق السودان، كما انه يقوم بدور كبير الممثلين المعين حول السودان - بأنه من المهم أن يكون هناك اتفاق إطارى يضم المبادئ الرئيسية قبل ٢٠ يناير، وهو تاريخ خطاب الرئيس بوش حول حالة الاتحاد. وقد وعِدَتْ الأطراف بحفل بحديقة الورود» فى البيت الابيض. كان كولن باول قد دفع بثقله مع الجانبين كذلك. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة والنرويج كانتا قلقتين بنفس القدر، الا انهما بدتا مترددتين فى استخدام الضغوط الخارجية بتلك الطريقة. وفي النهاية صُرِفَ النظر عن الفكرة.

بقيت على اتصال مع كلا الطرفين. وفى ليلة رأس السنة الميلادية كان لي عدة محادثات هاتفية مطولة مع كل من قرنق وطه. وعلى الرغم من أنها لم يتمكنا من استكمال هذه الجولة من المحادثات وفقا للجدول الزمني الخاص بهما، الا انهما كانا متفائلين. وبعد ضغوط من العديد منا، شهدت الحركة الشعبية الكتابة على الجدار حول اقتسام عائدات النفط، وتخلت عن كل مطالبتها، تقريبا، بنصيب في الإيرادات غير النفطية، وكانت مهيئة لقبول حل



بتقسيم عائدات النفط ٥٠/٥٠، حيث سيذهب نصف الدخل من النفط المنتج في الجنوب إلى الجنوبيين. كما قامت أيضاً بسحب مطالبتها بمفوضية للبترول فى الجنوب والتفاوض بدلا عن ذلك حول وضع أقوى في المفوضية القومية للبترول، وفى رئاسة تلك المقوضية، بجانب حصة من المناصب في وزارة الطاقة والتعدين. واحتفظت الحركة بمطالبها المتعلقة بالعملة الجديدة والبنك المركزي المنفصل. كما تحركت الحكومة هى الاخرى فى موقفها على اقتسام الموارد. فعندما ناقشت هذه المسائل مع علي عثمان على الهاتف أشار إلى محادثة هاتفية كانت قد جرت في وقت سابق بين باول والرئيس البشير، عندما اقترح وزير الخارجية الامريكى ترتيبا بنسب ٥٥-٤٥ فى المائة، مع حصول الخرطوم على النسبة الدنيا [٦٥]. ومع ذلك، يبدو الآن أن كلا الطرفين يتجهان نحو الاتفاق على صيغة ٥٠/٥٠.

بحلول نهاية ديسمبر كان هناك اتفاق على كل القضايا الخاصة بتقاسم الثروة تقريبا. ورغم ذلك، فعلى عثمان يهدد الان بالانسحاب من المفاوضات ما لم يتم احراز تقدم أيضاً على محاور اثنين من المناطق الثلاث، جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. شجعنا الشركاء الدوليين للهروع للهواتف لمنع انسحاب طه السابق لأوانه. وبقي طه. واستانف قرنق وطه المحادثات حول المناطق الثلاثة في وقت واحد، ولكن لم يكن هنالك تقدم يذكر رغم ذلك.





مواعيد جديدة

تبقت ثلاث قضايا رئيسية فيما يتعلق بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق: المشورة الشعبية، ودور الشريعة الإسلامية في قوانين وتشريعات الدولة، والأراضي التي طلبت الحركة قيام مفوضية للتعامل مع النزاعات حول ملكيتها. أما أبيي، وهى المنطقة الثالثة، فقد كانت مواقف الطرفين حولها بعيدة جدا عن بعضها البعض. قمت بتشجيع دكتور جون على الاتصال بأبيل ألير حول قضية أبيي. وأعاد طه الحديث عن أن قضية الشريعة قد تمت تسويتها في مفاوضات ماشاكوس، وبالتالي فإن المسألة المتعلقة بدورها في جبال النوبة والنيل الأزرق لا يجب ان تثار. كما اشار إلى غموض مصطلح «المشورة الشعبية» ذاكرا انه ليس متاكدا تمأما مما تعنيه الحركة بهذا المصطلح [٦٦]. وكنا عندما نناقش قضية الشريعة والمناطق المهمشة تغمر طه الحيوية. لم يكن يبد اى غضب ولا كان صوته يعلو وانما تغدو نبرته اكثر اصرارا، وكنت اشعر انى قد لمست فيه وترا حساسا. والآن، ولأول مرة، اثرث إمكانية إجراء المشورة الشعبية بطريقة غير مباشرة عبر السلطة التشريعية، كبديل للمشورة المباشرة عن طريق الاستفتاء. وهذا يتوقف بالطبع على شرعية برلمان (مجلس تشريعى) الولاية في أعين الناس.

ولا تزال المحادثات مستمرة. بقيت، فى محور تقاسم الثروة، قضيتان: العملة، وتقاسم الموارد النفطية [٦٧]. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، أصرت الحكومة على أن الدولة هي المالك لجميع الموارد الطبيعية، في حين زعمت الحركة أن الموارد ملك للمجتمع المحلي. وتم الاتفاق بينهما على صيغة تكون بموجبها الموارد فوق سطح الارض خاضعة لمعالجة قومية يتم فيها تطبيق كل من التقاليد المحلية والتشريعات. وسيتم تأسيس مفوضية قومية للأراضي، مع مفوضية مقابلة لجنوب السودان. أما بالنسبة للموارد تحت سطح الأرض، فقد كانت القضية أكثر تعقيدا. وكان من الراجح أن الطرفين



سوف لن يتفقا ابدا، لذا فانهم اختاروا عدم التعامل مع تلك المسالة مطلقا. وركزوا بدلا عن ذلك على الاتفاق حول تقسيم الدخل الناتج من النفط، وحول الترتيبات العملية والادارية لاستغلال و إنتاج ذلك النفط.

في النهاية، قبل كلا الجانبين بالتنازل حول القضايا الرئيسية. فقبلت الحركة الشعبية باتفاق ٥٠/٥٠ في عائدات النفط، بدون اى نصيب فى الإيرادات غير النفطية. أما الحكومة فقد قبلت رسميا بالتخلي عن الدينار، في حين قبلت الحركة الشعبية ببنك مركزي قومي واحد، على أن يكون له فرع كبير وقوى بالجنوب، يسمى بنك جنوب السودان. وفى يوم ٧ يناير، تم التوقيع على بروتوكول تقاسم الثروة. سافرت إلى نيروبي ومنها إلى نيفاشا لحضور هذه المناسبة. وتم تحويل تلك المناسبة إلى حدث كبير، تبودلت فيه الخطب من الجانبين، ومن الجنرال سومبيو، ومني - بالنيابة عن منتدى شركاء الإيقاد -، كما شاركت فيه الكثير من وسائل الإعلام الوطنية والدولية بالحضور. لم يكن الدكتور غازي حاضرا فى ذلك الحدث. وفي وقت لاحق اعترف علنا بعدم رضاه عن الصيغة التفاوضية الجديدة، وطريقة تحديد الأولويات في المحادثات. وعلق وزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل على هذه التوترات في العلن، مؤكدا على أنه كانت هناك اختلافات في الرأي، إلا أن هذه القضايا قد تم التغلب عليها الآن. في وقت لاحق وبعد انقضاء سنوات، ذكر لي غازى ان الاختلاف بينه وبين علي عثمان محمد طه كان حول الترتيبات الأمنية، وليس حول أي شيء آخر [٦٨].

ما لم يذكره اىٍ منا فى الخطب التي قدمت فى هذه المناسبة - أو في اى وقت لاحق - هو القضايا التي لم يتم التفاوض حولها. فأولا، لم يتم الاتفاق على اى احكام تضبط عقود النفط التي ستبدأ فى السريان فقط بعد التوقيع على اتفاق سلام نهائي. تمثل هذه النقطة ثغرة يمكن للحكومة ان تستغلها لتوقيع العقود التي كانت في طور الإعداد، حيث لن تكون خاضعة لاتفاق تقاسم الثروة. ثانيا، انتهت الأطراف بالتفاوض على اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات و ليس تقاسم الموارد. كان هذا خيارا متعمدا في وقت مبكر من المفاوضات [٦٩]،



وكان بدوره سببا غير مباشر فى الصعوبات التي تكتنف قضية أبيي وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

ما تم اغفاله ثالثا هو أي إشارة إلى موضوع المياه. ففي ضوء الجدل الدائر حول الموارد المائية، ولا سيما قناة جونقلي في الجنوب، قد يكون هذا الاغفال مثيرا للدهشة. من ناحية أخرى، فان هذه القضايا هي إلى حد كبير مسائل دولية مرتبطة بجميع الدول التسع لحوض النيل. لذا فان هذا الإغفال كان متعمدا. وقد كان أيضاً امرا من شأنه أن يمنع جارة صعبة بالفعل، وهى مصر، من أن تصبح أكثر عصبية حول نتائج عملية السلام.

لم اناقش أيٍ من هذه المسائل مع الطرفين. كان لديهم ما يكفي من المتاعب حول التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المطروحة. الا ان وجودى في نيفاشا اتاح لي فرصة أخرى للجلوس مع كل من الزعيمين لعدة ساعات لاستعراض القضايا المتبقية للتفاوض. فهناك مشاكل كبيرة ما زال يتعين تسويتها، ليس أقلها المناطق الثلاث. فبسبب تصاعد الضغوط الدولية، والاهتمام الأميركي القوي، والرغبة من الجانبين فى الاجهاز على القضايا والفراغ منها، لم يكن الزعيمان على يقين حول ما اذا كان باستطاعتهم الاستمتاع بفترة راحة فى الوقت الراهن. وتمكنت من اقناعهم بمواصلة المفاوضات على الفور بعد مراسم التوقيع. كان الأمريكيون لا يزالون يرغبون في اتفاق إطارى يتم توقيعه فى ٢٠ يناير في واشنطن العاصمة.

في نفس الوقت، كان الوضع في دارفور قد أصبح أكثر حدة، وكانت الضغوط تزداد لاجراء المزيد من المفاوضات بين المتمردين والحكومة. فبعد انهيار جولة ثالثة من المحادثات كانت تشاد قد ترأستها في منتصف شهر ديسمبر، أعلن الرئيس البشير «ان اولى أولوياتنا ستكون القضاء على التمرد وعلى اى خارج على القانون يحمل السلاح ضد الدولة». ووصف متمردى دارفور بأنهم «مستأجرين وخونة ومارقين ووكلاء استخدمهم أعداء السودان لتنفيذ مؤامراتهم ضد البلاد». وعلاوة على ذلك، كما قال، فهم مجموعة صغيرة «لا تمثل شعب دارفور بأي شكل من الأشكال، وانهم يسعون لتحقيق طموحات



شخصيــة للاستيلاء على السلطة، ليس فقط في دارفور، وانما أيضاً في كردفان وحتــى في الخرطــوم»[٧٠]. كانــت هذه اشــارة ونغمة تنــذر باتخــاذ المزيد من الإجراءات العسكرية وليس إضاعة الوقت في المحادثات.

●●



الهوامش

١. مقابلات مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠، ومتيانق مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠؛ وقد رأى الجنوبيون البارزون الموجودون في الخرطوم أن رغبته في التفاعل مع الجنوب علامة إيجابية وواعدة.

٢. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٣. مقابلة مع أبيل ألير، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٤. معلومات خاصة.

٥. السابق.

٦. مقابلة مع أبيل ألير، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٧. معلومات خاصة.

٨. ذا ميدييتور، واني، العدد ١٢٠؛ مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو، ١٧ مايو ٢٠١٠.

٩. معلومات خاصة.

١٠. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ والسفير ماتينق، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

١١. معلومات خاصة.

١٢. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومن المرجح أيضاً وجود مقاومة من الحركة الشعبية لتحرير السودان: أنظر مقال الكاتب واهينيا، صحيفة ذا ميدييتور، العدد ٤-١٢٣.

١٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠.

١٤. مقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠.

١٥. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ وياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وباقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

١٦. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

١٧. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.



١٨. قال أعضاء من المجلس القيادي للحركة الشعبية أن باقان أموم عارض الاجتماع، لكنه أكد أنه أيده. ويقول واحد من المصادر أن دينق ألور كان معارضاً أيضاً، لكن سانده آخرون في أنه كان مؤيداً للاجتماع، وهذا يتسق مع اتصالات النرويجيين معه في ذلك الوقت.

١٩. International Crisis Group، Sudan: Towards an Incomplete Peace، ٣; Interview with Pagan Amum، ١٢-١٣ June ٢٠١٠

٢٠. أكدت مصادر عديدة أن سلفا حكى قصة نيال دينق وول الذي كان يقود سيارة بنيروبي. وفي إحدي النقاط اصطدم السيارة بسيارة شرطة. فأخذ عصاه ووثائقه وترك المكان. إذا كان السائق قد اصطدم بأي سيارة أخرى، ربما لم تكن هناك مشكلة، لكن مع سيارة شرطة يمكنك أن تفلت. وقد نصح سلفا رئيس الحركة بمقابلة طه وألا يخذل الكينيين. (مقابلات مع سلفا كير، ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ وباقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ وياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠).

٢١. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٢٢. مقابلة مع سلفا كير ميارديت ١٥ أبريل ٢٠١٠؛ وعلي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠م وياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٢٣. مقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠م ومكالمة تلفونية، ١٢ أبريل ٢٠١٠.

٢٤. مقابلة هاتفية مع الجنرال سيمبيو ١٧ مايو ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ مقابلة مع كول دينق ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية، ٢٠ أبريل ٢٠١٠؛ مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠. لوحظ عدم احتواء الوفد لدكتور غازي صلاح الدين، ذا ميدييتور(الوسيط) واني العدد ١٢١.

٢٥. مقابلة مع سلفا كير مياردیت ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٢٦. المقابلة السابقة.

٢٧. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٢٨. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٩. تقول مصادر أخرى أن أبيل ألير التقى بجون قرنق في نيروبي لعدة ساعات قبل أن يغادر إلى نيفاشا.



٣٠. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٣١. المقابلة السابقة.

٣٢. المقابلـة السابقـة، ومقابلة جماعية مـع أعضاء وفد الحركة الشعبيـة المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٣٣. مقابلـة جماعية مع أعضـاء وفد الحكومة السودانيـة المشارك في مفاوضـات اتفاقية السلام الشامـل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مـع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وياسر عرمان ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٤. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل؛ وباقان أموم ١٢–١٣ يونيو ٢٠١٠، لكن مصادر الحكومة لم تؤكدها.

٣٥. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٦. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٣٧. المقابلة السابقة.

٣٨. مقابلـة جماعية مع وفد الحكومـــة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٩. مقابلة مع باقان أمون، ١٢–١٣ يونيو ٢٠١٠.

٤٠. مقابلـة مـع علي عثمان طه، ٢١ أبريـل ٢٠١٠. أيضاً أكدت في مقابلة مـع باقان أموم ١٢–١٣ يونيو ٢٠١٠.

٤١. معلومات خاصة.

٤٢. مقابلة مع غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ وعلي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٤٣. مقابلة مع أبيل ألير، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومع السفير ماتينق ملوال مابيور، ٢٢ أبريل ٢٠١٠.

٤٤. مقابلـة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ وأبيل ألير، ١٩ أبريـل ٢٠١٠؛ و«فينك» هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٤٥. مقابلة مع «فينك» هايسوم ٢٨ يونيو ٢٠١٠.

٤٦. مقابلـة جماعيـة مع الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقيـة السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠، ومقابلة مع كول دينق، ١٧ يونيو ٢٠١٠.



٤٧. مقابلة جماعية مع أعضاء الحكومة ممثلة في الوفد المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع كول دينق، ١٧ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة هاتفية ٢٠ أبريل ٢٠١٠.

٤٨. مقابلة (الخرطوم، ٢١ أبريل ٢٠١٠).

٤٩. مقترح التجميد يشمل بقاء الجيشان في الجنوب مع تواجدهم في مواقعهم التي هي تحت مراقبة تامة لعملية وقف اطلاق النار لحين موعد الاستفتاء.

٥٠. أكد دانفورث ورانبيرغ عبر الاتصال بالبريد الالكتروني في ١٠ أغسطس أن قرنق يرفض مطلقاً أي مقترح مماثل.

٥١. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٥٢. مقابلة مع أبيل ألير، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٥٣. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٥٤. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٥٥. مقابلة علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٥٦. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد حكومة السودان المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ يوليو ٢٠١٠.

٥٧. وكالة رويترز للأنباء، ٢١ أكتوبر ٢٠٠١.

٥٨. مثل تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش، ومجموعة الأزمات الدولية، وبرنامج مسح الأسلحة الخفيفة بالسودان.

٥٩. اللجنة الدولية للتحقيق في دارفور، تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ الصادر ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤، جنيف، ٢٥ يناير ٢٠٠٥.

٦٠. مقابلة مع ياسر عرمان ١٨ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٦١. مقابلة مع باقان أموم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٦٢. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٦٣. معلومات خاصة.

٦٤. ٨ و٩ ديسمبر ٢٠٠٣.



٦٥. مقابلة مع شارلي سنايدر ٢٠١٠.

٦٦. «المشـورة الشعبيـة» مصطلح كان أول مـن طرحه هــو «فينـك» هايســـوم (تجربة تيمور الشرقيـة) وشخصي. وكانت تلك العبارة غامضــــة بما يكفـي لتغطيـــة وجهة نظـــر كلٍ من الطرفينِ.

٦٧. في مفاوضــات مشاكوس في ٢٠٠٢ كان هنـاك تفهم مـن الجانبين لاحتمال عـدم الاتفاق حول ملكية الموارد النفطية، لكنهم أتفقوا على كيفية أقتسام العائد من انتاج البترول.

٦٨. مقابلة مع د. غازي صلاح الدين، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٦٩. وافق الطرفان على التركيز فقط على أقتسام العائد مع مطلع ٢٠٠٢ في مفاوضات مشاكوس.

٧٠. «توعد الرئيس السوداني بإبادة المتمردين بدارفور» أ. ف. ب.، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

●●



الفصل الخامس

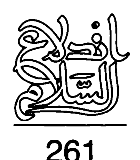
التقدم الوئيد

□ □

لم يكن الوقت ليسمح بأى تأخير، فقد أضحى الآن استكمال اتفاق شامل ضرورة ملحة، ليس فقط لعملية سلام الجنوب نفسها وإنما لدارفور أيضاً. اتصلت بدكتور جون وعلى عثمان لمواصلة المفاوضات على الفور، بدون انقطاع حتى ليوم واحد. استجاب الزعيمان وفعلوا ذلك دون توقف. في اليوم التالى لمراسم التوقيع استمر الزعيمان فى التفاوض حول المناطق الثلاثة لمدة عشر ساعات دون توقف. لكن تلك القضية – المناطق الثلاث – كانت قد اضافت المزيد من التعقيدات لمفاوضات تقاسم الثروة، وها هى الآن تهدد بتقويض عملية السلام برمتها.

أحراز بعض التقدم مع انتظام المناقشات. وأكد دكتور جون إنه من بين اثنتي عشر قضية تمثل قائمة القضايا العالقة التى كان الطرفان قد أعداها، تم حل ستة، بينما تمثل خمس أخرى، في رأيه، قضايا قابلة للحل. كانت أبيي هى نقطة الخلاف. فقد كانت الحركة الشعبية تصر على أن منطقة أبيي تتبع فى الواقع إلى بحر الغزال، وينبغي بالتالى ضمها إلى الجنوب بموجب قرار إداري. ويستند هذا الرأى على ما زعموا أنه يمثل الحقائق التاريخية المتعلقة باستقرار «عموديات» دينكا نقوك التسعة في منطقة أبيي. وكانوا يريدون لهذا الأمر الاداري القاضى بتبعية أبيى للجنوب أن يكون مضمناً فى اتفاق السلام، لحين إجراء استفتاء الجنوب. اما الحكومة، من الناحية الأخرى، والتى تستند في مطالبتها – جزئيا – أيضا على الحقوق التاريخية، فقد كانت راضية عن الوضع الراهن، الذي تمثل فيه منطقة أبيي جزءا من كردفان وبالتالي فهى جزء من الشمال.

كان الطرفان قد خاضا، قبل المفاوضات المباشرة بين علي عثمان وقرنق، مناقشات غير مثمرة إلى حد كبير حول المناطق الثلاث قادها الجنرال سيمبيو. وفي الجولة الأولى انقضت تسعة أيام فى مناقشة جدول الأعمال، مما يظهر مستوى Posturing والتأخير. شكلت ثلاث لجان فرعية، واحدة لكل منطقة، لاجراء محادثات منفصلة تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل وقدمت مقترحات للتعامل معها. لكن فشلت اللجنة الفرعية لجبال النوبة فى تجاوز «الأسباب



الجذرية»، بينما لم تنعقد اللجنة الفرعية لأبيي رسميا حتى بسبب النزاع على رئاسة اللجنة والتمثيل بداخلها. اما لجنة جنوب النيل الأزرق فقد تدرجت للوصول لمرحلة مناقشة المقترحات.

لم ينعقد النجاح لهذا النمط من التنظيم، وقبل نهاية الجولة كان التقدم الذى تمَّ احرازه متواضعا. وفشل تشاور وجيز انعقد في نهاية مايو ٢٠٠٣. وتمكن كلا الطرفين من الظهور للجمهور الذى يقف خلفه فى وضع من لا تلن مواقفه. وفي يوليو كان يتم التعامل مع هذه المسألة كجزء من المناقشات المتعلقة بمشروع الاتفاق الإطارى؛ وكما رأينا، فقد كان انسحاب وفد الحكومة من المفاوضات يمثل، فى جزء منه، احتجاجا على تضمين المناطق الثلاث في مشروع اتفاق للسلام. وكان اعتراض الحكومة على التضمين من حيث المبدأ وعلى مضمون هذه المقترحات على حد سواء.

كان هناك تقدم فى المفاوضات حول المناطق الثلاثة فقط عندما انخرط الزعيمان فى مفاوضات مباشرة. وكانت هذه القضايا قد تم التطرق اليها خلال المحادثات حول الترتيبات الأمنية، ولكن لم تتم معالجتها فى واقع الامر قبل الشروع فى المفاوضات التى جرت بالتوازى تقريبا حول تقاسم الثروة والمناطق الثلاث في خريف عام ٢٠٠٣.

●●

المناطق الثلاثة والسودانان

••

كانت المناطق الثلاث هى عوالم مصغرة للسودان كله، كما انها انها تبلور رؤيتين متعارضتين تماما لهذا البلد. فبالنسبة للحركة الشعبية كان مصير المناطق الثلاث - وكذلك مصير دارفور والشرق بذات القدر - هو المبرر للمشاركة في المفاوضات، فقد كانت الحركة، وقرنق على وجه الخصوص، تريد احداث تحول فى البلاد. عليه فان ابرام اتفاق للجنوب فقط، على حساب الشعوب المهمشة الأخرى وعلى حساب حلفاء الحركة في المناطق الثلاث، كان غير وارد على الاطلاق. فالسلام يستند الى العدل. ودون نقل السلطة والموارد إلى المناطق المهمشة لا يكون السودان قادرا على تحقيق السلام وتجنب التشرذم.

كانت الخرطوم تجادل بأن انتقال السلطة الى المناطق المهمشة قد يؤدي الى «البلقنة». وكانت الخرطوم قلقة على نحو خاص بشأن تقرير المصير. أن الحكومة قد تقبل حكما ذاتيا محدودا، ولكن اجراء استفتاء فى المناطق الثلاث يمكن أن يمزق البلاد. الى جانب ذلك، فقد كانت الخرطوم ترى ان المناطق الثلاث تمثل جزءا من شمال السودان، وكان راى الوفد المفاوض أن بروتوكول ماشاكوس قد أكد على ذلك من خلال إشارته إلى حدود عام ١٩٥٦. الا انه هذا الامر كان موضع خلاف، حيث برز هذا الخلاف الى الواجهة خلال المناقشات التى جرت حول وضع العاصمة في وقت لاحق من ذلك بكثير. وكان من المسلم به ان أبيي تختلف نوعا ما عن المنطقتين الاخرتين، الا ان موقف الحكومة ظل ثابتا هنا ايضا.

كانت هنالك دوائر سياسية قوية ونافذة للغاية خلف كل من الموقفين، موقف الحكومة وموقف الحركة الشعبية. وكان لتلك الدوائر بدورها حلفاء في أعلى مستويات القيادة في كل جانب. فقد كان للحزب الحاكم في الخرطوم صلات وثيقة بقبيلة المسيرية والتى كان زعمائها ينافحون بالصوت العالى عن حقوق

القبيلة في منطقة أبيي. اما بالنسبة للحركة، فقد كان الوضع أكثر صعوبة، اذ ان كبار أعضاء قيادتها ينحدرون من المناطق الثلاث. وكان العديد من قادة الحركة البارزين ينحدرون من دينكا نقوك في أبيي. اذن فان التخلي عن المناطق الثلاث من اجل التوصل الى حل «جنوبي فقط» سيبدو خيانة لهؤلاء القادة ولشعوبهم، مما سيترتب عليه فقدان الحركة للدعم والتاييد في أماكن أخرى. فقد كان وقوف الحركة بحزم الى جانب هذه المناطق الثلاث وغيرها من المناطق المهمشة هو ما جعل الحركة الشعبية حركة قومية.

ووجهت بالخط الاحمر في العديد من المحادثات الهاتفية مع علي عثمان ودكتور جون حول المناطق الثلاث في أكتوبر ٢٠٠٣. فقد قال طه: «تقرير المصير لجميع المناطق الثلاثة؟ ثم ماذا عن الشرق ودارفور؟ والى اين سينتهي هذا الامر؟ انه سيقود الى تفتيت كامل للدولة». وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، خلال محادثة خاصة في نيفاشا (كما تشير الى ذلك ملاحظاتي المدونة حول تلك المناقشة) ذكر لي ان الحكومة في نهاية المطاف «سوف لن تكون معارضة لبقاء المنطقة ابيي كجزء من بحر الغزال». وكان قد ذكر الشيء نفسه لقرنق. ولكن لم يتم الافصاح عن هذه الآراء في المحادثات بشكل كامل، كما ان موقف الحكومة المعلن بشأن أبيي صار اكثر تشددا بعد ذلك بوقت وجيز.

بعد الانتهاء من بروتوكول تقاسم الثروة في يناير ٢٠٠٤ بدأت الأمور في التحرك. كان لي محادثة طويلة في نيفاشا مع ابيل الير الذي كان يملك اقتراحاً هاماً ناقشته في وقت لاحق مع كلا الطرفين ومع زملائي من «الترويكا». فنظرا للروايات المتنافسة حول تاريخ أبيي، يمكن أن يتم تكوين لجنة للتحكيم تكون النتائج التي ستتوصل اليها ملزمة للطرفين. ستتركز المناقشة من ثم، كما يقول الير، على من ينبغي أن يكون اعضاء تلك اللجنة، وما هي حدود تفويضها، وهكذا. ستكون القضية الرئيسية هي الاستفتاء – ما هي المسائل التي يثيرها، متى سيتم اجراؤه ، وكيف ستتم ادارة المنطقة الى حين قيام الاستفتاء. ويجب، في رأيه، على الاستفتاء ببساطة أن يطرح الخيار بين الحكم الذاتي في الشمال أو الاندماج في الجنوب. رأيت في هذا الاقتراح مخرجا معقولا،

علـى الرغم من أنه سيكون من الصعب الترويج له و اقناع الاخرين به. لم يكن لقرنـق اى تحفظ على فكرة لجنة التحكيم، و ان كان لديه مخاوف جادة بشأن عناصر أخرى من مقترح الير.

كان لديَّ مناقشات مطولة مع علي عثمان محمد طه، حيث حذَّر من أي توقع لاتفـاقٍ قريب على المناطق الثلاث. وقام بتحديد نفس القضايا التى اشار اليها دكتـور جون، الا انه قام بتسليط الضوء علـى الخلافات بدلاً عن التركيز على نقـاط الالتقاء. عدا ذلـك، فقد أعاد تكرار نفس المواقـف التى تعلنها الحكومة. وذكـر طه أن كلمـة «الاستفتاء» نفسها «قابلة للاشتعال». لكنه اشار، مع ذلك، الى أن الـير يمتلك بعض الأفكار الجيـدة حول ما تبقى من مشوار المفاوضات، كما شجّع على المزيد من النقاش.

في الوقـت نفســه كان أبيل ألــير قد بدأ، من تلقـاء ذاته، فى كتابـة ورقة بيّن فيهـا مرحلتين لحـل مشكة ابيـى، تتعلـق الاولى بتحقيق الاستقـرار، وإعادة توطين اللاجئـين، و تحقيق الاستقلال الذاتي، بينما تختص الثانية بالمشورة حـول الوضـع المستقبلـي [1]. كنت أدرى أنـه يجب أن تتضمـن الورقة اجراء استفتـاء حـول ما اذا كانت المنطقـة ستتبع الى الشمال أو الجنـوب اذا ما كان للحركـة الشعبيـة ان تقبل بهذا النهج. اطلع علي عثمـان على الورقة وأعربت عـن اهتمامـه بما ورد فيهـا [2]. وكان رد فعل قرنق سلبيـا للغاية: ان الاقتراح شديـد الشبه بذلك المقترح الذى انتهى بالفشل في إطار اتفاقية أديس أبابا [3]، كما ان توقيت المشورة كان خاطئا، لأنه إذا كان من المقرر اجراء استفتاء أبيي بعد ممارسة الجنوب لحق تقرير المصير فسوف لن تكون هناك وسيلة لضمان ان ذلك الاستفتاء سيتم على الإطلاق.

●●



الاستعراض في رواق دانفورث

●●

زار المبعوث الخاص دانفورث نيفاشا في ١٤ يناير ٢٠٠٤. وفي حين انه كان من الواضح انه يسعى لإعطاء دفعة للمفاوضات النهائية، قال لي دكتور جون ان «كل جانب» كان «يستعرض في رواق دانفورث» بالمواقف المتشددة. وكان أندرو ناتسيوس، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية، ضمن الوفد، حيث كان قد قدم الى نيفاشا عن طريق دارفور والخرطوم. وكانت دارفور قد خلّفت تأثيراً كبيراً. كان ناتسيوس يغلي من الغضب، ليس فقط على ما رآه هناك، ولكن أيضا على استراتيجية الحكومة التي رآها تتكشف في دارفور. وبينما كان دانفورث في نيفاشا، كان اعضاء بارزين في فريق التفاوض الحكومي قد ذهبوا الى الخرطوم لاطلاع البشير، الذي كان يستعد لزيارة القاهرة، على مستجدات الامور. وكان تقييم قرنق ان اسبوعاً قد ضاع: «مكالمة هاتفية كانت تكفي». في الوقت نفسه، كان من الواضح ان زيارة دانفورث كانت مهمة لوضع دارفور على رأس جدول أعمال كلاً من الطرفين. وكنت قد شددت على الوضع مع طه قبل أسبوع، كما سافعل ذلك في وقت لاحق، مدفوعةً بالقلق من ان تتعرض عملية السلام برمتها للخطر، ولكن المخاوف الاميركية كانت أكثر تأثيراً.

بعد مغادرة دانفورث، رجع طه وقرنق إلى مهامهم، حيث ظلا يجلسان لساعات في مناقشة قضية أبيي. كان طه يريد ترتيباً ادارياً يكفل الحكم الذاتي، يرأسه دينكا نقوك، ولكن من دون استفتاء، وحاول طه تلطيف هذا الموقف من خلال اقتراح القائد دينق ألور حاكما، وهو مؤشر على ما فسّرته الحركة الشعبية على أنها محاولات واضحة لخلق انقسامات داخل الحركة. ومع تقدم المفاوضات، ثارت المخاوف من أن ما تمَّ تحقيقه من خلال بروتوكول مشاكوس وبروتوكولات نيفاشا الأخرى يمكن أن يضيع الآن بسبب المناطق الثلاث. فبعد كل شيء، فان العديد من الجنوبيين لا يحملون مفهوم السودان الجديد على محمل الجد، ولكن من بين أولئك الذين كانوا ليسوا هم كذلك كان

دينق ألور وادوارد لينو من أبيي، وعبد العزيز آدم الحلو من جبال النوبة، ومالك عقار من جنوب النيل الأزرق. كان التغيير في الشمال، بالنسبة لهؤلاء، يمثّل أمراً أساسياً.

كانت اللجنة الفرعية لأبيي قد تمكّنت الان من فحص ومراجعة الادعاءات التاريخية ودراسة الخيارات الممكنة للحل. و تمَّ طرح فكرة الـير المتعلقة بلجنة تحكيم مستقلة ضمن هذا السياق. وكان قد جرى تعزيز لنجاعة تلك الفكرة من خلال المناقشات التي اجريتها مع الزعماء الاثنين على الهاتف. كان علي عثمان يريد مني ممارسة الضغط على الحركة الشعبية من اجل حملها على القبول بان اقتراحها المتعلق بالقرار الادارى سوف لن يصيب نجاحا، وان إجراء استفتاء أمر غير مقبول. اخبرته بان مقدرتي على التأثير في موقف الحركة كانت محدودة للغاية. ونظرا لتعقيدت هذه المسألة التاريخية، فقد كنا بحاجة أيضا لاستشارة خبراء في التاريخ والقانون الدولي.

كان ما تخبئه الظروف أكثر من مشكلة أبيي. فقد بدأ وفد الحكومة فى إعادة جدولة الاجتماعات أو إلغائها من دون أي تفسير. واخطر طه دكتور جون بانه يتوجب عليه أن يعود إلى الخرطوم مرة أخرى لأسباب شخصية، حيث ينوى بعد ذلك السفر الى مكة لاداء فريضة الحج [٤]. فشلنا في اقناع طه بالعدول عن قراره، حيث غادر على نحو مفاجئ، في منتصف المفاوضات، مذهلاً الحركة الشعبية والمراقبين الدوليين على حد سواء. قامت الأطراف المشاركة بتحديد ١٧ فبراير موعدا للجولة القادمة، واتفق قرنق وطه على مواصلة التواصل عبر الهاتف. سيتضح في وقت لاحق لماذا اختارت الحكومة تكتيك المماطلة في هذا الوقت بالذات. فقد انفجرت الأزمة في دارفور فعليا مباشرة بعد هذا الذى حدث.

اخطرني علي عثمان، كما اخطر غيرى، بأنه يعتزم الحج الى مكة المكرمة. في الوقت نفسه كنت على علم بالانتقادات المتزايدة لطه في الخرطوم للافراط فى تقديم تنازلات فى المفاوضات. واستمرت تلك الانتقادات فى التركيز على الترتيبات الأمنية، حيث ظل مجذوب الخليفة أحمد، الوالى السابق لولاية



الخرطـوم وأحد مراكـز الدفع فى الحـزب الحاكم، والدكتور غـازي، وبعض كبارضبـاط الجيش يجأرون بالانتقـاد[٥]. وكما علمت في وقـت لاحق فإن طه كان قـد ذهب الى الخرطـوم على النحو المفاجىء ذاك لتهدئـة روع هؤلاء، قبل مواصلـة رحلة الحج. قـد تكون تلك هـى «أسبابه الشخصيـة»[٦]. وعلى اى حال، فبعودة طه من الحج، كان وضعا جديدا في دارفور قد نشأ.

●●



كان العنف في دارفور قد بلغ أعلى مستوى له خلال تلك الفترة. وبعد حملة عسكرية مكثفة أعلن الرئيس البشير النصر وانتهاء العمليات العسكرية في ٩ فبراير، كما اعلن السمات العامة لمقترحات رسمية لتسوية الصراع في دارفور. وعلى الرغم من أن الاشارات كانت غامضة نوعا ما، فقد كانت الحكومة، حتى ذلك الحين، قد تحاشت أي اقتراح للتسوية السياسية. وفي الوقت نفسه، رغما عن ذلك، فقد اثبت ادعاء البشير بأن الحكومة قد استعادت جميع الاراضي التي يسيطر عليها المتمردون وانها فرضت سيطرتها الكاملة على المنطقة بانه غير دقيق بشكل عاصف، كما سيصبح جليا فى وقت لاحق. وكان تصاعد العمليات العسكرية بدارفور خلال شهرى يناير وفبراير قد جذب انظار وادانة العالم اليه على نطاق واسع.

ويعكس نتائج هذه العملية العسكرية الكبيرة وغيرها من الهجمات تقرير لجنة الامم المتحدة الدولية لتقصي الحقائق في دارفور، الذى نشر في عام ٢٠٠٥. اثبتت اللجنة أنه «تقع على حكومة السودان ومليشيات الجنجويد مسئولية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بما تعتبر جرائم فى عرف القانون الدولي» [٧]. ويوضح التقرير كذلك أن قوات الحكومة والميليشيات قد شنت هجمات عشوائية في جميع أنحاء دارفور، شملت قتل المدنيين والتعذيب والاختفاء القسري، وتدمير القرى والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والنهب والتهجير القسري. وقد جرت هذه الأعمال على أساس منهجي واسع النطاق، وهى بالتالي قد تصل إلى حد الجرائم ضد الانسانية» [٨].

وصف البعض هذه الأحداث بأنها ابادة جماعية، ووصفها البعض الآخر بأنها تطهير عرقي، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، حيث كانت تلك الاخيرة هى اساس لائحة اتهام المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس عمر



البشير. وصدرت مذكـرة توقيف ثانية ضد البشير بتهمة الابادة الجماعية في ١٢ تمـوز عــام ٢٠١٠ حين كان هذا الكتــاب فى طريقه إلى المطبعــة. وعلى أي حــال، فقد تمثلت الحقائق فى ان مــا يقرب من مليون شخص هم الان نازحين، بجانب ٢٠٠،٠٠٠ لاجيء عبروا الحدود الى تشاد. وكان عدد الوفيات الناجمة عن أسباب تتعلق بالحرب قد وصل إلي حوالي ١٥٠،٠٠٠(٩). وتم انطلاق عملية اغاثــة انسانيــة ضخمــة الا انها قــد اعيقت وقطـع عليها الطريـق، مثلما اعيق وصول وسائل الإعلام أيضا. بيد ان شهود العيان كثر.

عندمــا كانــت المحادثات رفيعة المستوى مع طه على وشـك أن تبدأ في يوليو ٢٠٠٣، اشــار جــون قرنــق بايجــاز الى امكانيــة ادراج دارفــور والشــرق فــى المفاوضـــات. وكان أبيــل ألــير قد لعــب دور الوسيط، حيث كانت هــذه النقطة واحــدة من بين العديــد من النقاط التــى شملتها مداولات سريــة. ورفض طه ب«لا» قاطعــة، مشيرا الى دعم الحركة الشعبية للجماعات المتمردة. لهذا، فان الحديــث حــول ان رئيــس الحركة الشعبية قــد اعترض طريــق اى محاولات مــن هــذا القبيل، هو بالتالي حديــث غير صحيح (١٠). لكن دكتــور جون لم يصر علــى هذا الامــر مطلقاً، ولربمــا كان الامر ببساطــة هو أنه كان يريــد أن يكون قادرا على ادعاء أنه حاول. وقد تم بالفعل رفض طلب محدد بادماج دارفور في المحادثــات في وقت سابق، في مشاكوس في عام ٢٠٠٢، عندما أشار كلا الطرفين إلى حــدود تفويض الايقاد. وكنت كلما اثرت هذه المسألة في وقت لاحق، مع كل من طه وقرنق، كانت الاجابة دائما هى نفسها: «لا» من النائب الأول للرئيس، و «سوف لن يكتب لهذ الامر النجاح» من رئيس الحركة الشعبية.

كانــت استراتيجيــة قرنق للتفاوض، قبل بداية المحادثــات رفيعة المستوى، تتمثــل فــى التفاوض بجدية لتحقيــق السلام والتحول السلمــي، مع العمل من أجــل تغيير النظام مع التحالف الوطنــي الديمقراطي، ودعم حركات التمرد في دارفــور. وأكد أعضاء من قيادة الحركــة الشعبية ان الحركة قد قامت بتوفير التدريــب العسكري لحركات دارفور خلال تسعينات القرن المنصرم. وفي وقت لاحــق لذلك بكثير، قبيــل مشاكوس، اتصل زعيم المتمرديــن عبد الواحد محمد



نـور بالحركة الشعبيـة طلبا للدعم السياسي. ومنذ ذلـك الحين كان يُنْقَل عنه اعترافه بدعم الحركـة الشعبية العسكرى لحركة تحرير دارفور التى صارت في وقـت لاحق حركـة وجيش تحريـر السـودان [١١]. وتؤكد مصـادر موثوقة أخرى مقربة من قيادة الحركة الشعبية على ذات الشيء [١٢].

يعتقد كثير من الجنوبيين ان حكومة الخرطوم «مشوهة بالقدر الذى يتعذر معـه اصلاحهـا»[١٣]. لذلـك كان امام الحركـة الشعبيـة خياران، امـا السعي لتحقيـق السـودان الجديـد، أو تغيـير النظـام. ويبـدو ان قرنـق كان يريد أن تكون كل الخيارات متاحة؛ الا ان السؤال كان: «إلى متى؟». عندما علمت بامر الاتهامـات ضـد الحركـة الشعبية، لم نكن نعـرف ما اذا كانت تلـك الاتهامات صحيحة حقا ام لا. ومع ذلك، فقد اثرت مسألة الدعم العسكري هذه مع دكتور جـون فى احـدى المحادثات الخاصة، حيـث ذكرت له ان مثل هـذا الدعم – لو كان مـا يزال مستمـرا – سيكون له انعكاسات خطيرة علـى مصداقية الحركة الشعبيـة علـى طاولة التفاوض. مـا لم يكن واضحا لي منذ ذلـك الوقت وحتى الان هو منذ متى شارك دكتور جون قرنق والحركة الشعبية في دعم الجماعات المتمـردة، ومـا إذا كانـوا ما يزالون يفعلـون ذلك خلال النصـف الأول من عام ٢٠٠٤، عندمـا كان يبدو ان محادثات نيفاشا ستكلـل باتفاق على الارجح. فقد كانـت حادثة قيام الجيش الشعبى بعملية اجلاء لعبد الواحد من وادي صالح في فبرايـر عام ٢٠٠٤ تشـير إلى وجود علاقة مستمرة بين حركة/جيش تحـرير السـودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان الى وقت متأخر جدا من المحادثات [١٤].

بعيـدا عـن المناقشة المتكـررة لقضية دارفور، اثـرت أيضا مـع علي عثمان محمـد طه قلقنا ازاء دعم الحكومة للميليشيـات، سواء كان ذلك في أعالي النيل أو في شـرق الاستوائيـة. ففي كلتا الحالتين كان مثل هـذا الدعم لا يساعد على تحقيق سلام عبر التفاوض، وبخاصة في مرحلة المحادثات التى كنا فيها وقتها. وهكذا يبدو ان الجانب الحكومى يعمل هو الاخر على مسارات متوازية، حيث ينخرط علي عثمان محمد طه في محادثات السلام، بينما كانت عناصر في الأمن



الوطني والاستخبارات العسكرية، مع أو من دون الحصول على موافقة القيادة العليا، تحاول على ما يبدو تقويض عملية السلام. وكانت الهجمات الكبيرة للميليشيات في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مؤشرا واضحا على ذلك. ولكن تماما كما نفى دكتور جون الدعم العسكري للمتمردين في دارفور، نفى كذلك علي عثمان دعم الحكومة للميليشيات.

بمساعدة الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تم احراز بعض التقدم في المحادثات بشأن دارفور. الا ان أعمال العنف ظلت مستمرة على الرغم من وقف اطلاق النار. وفي الوقت نفسه، بدأت الجماعات المتمردة في الانقسام والتشرذم. ففي وقت مبكر، كانت الحركة القومية للاصلاح والتنمية قد انقسمت بعيدا عن حركة العدل والمساواة. اما الآن فتقوم فصائل حركة/ جيش تحرير السودان بمهاجمة بعضها البعض. وتلا ذلك المزيد من الانقسام. ولم يكن ذلك ليحسّن من احتمالات التوصل الى نهاية للعنف في دارفور عبر التفاوض.

يبدو ان كلاً من الحركة الشعبية والمجتمع الدولي قد أخطأ في الحكم على الوضع في دارفور في ناحيتين مهمتين. فقد توقعنا جميعا أن تتوصل المفاوضات إلى اتفاق سلام شامل في الجنوب في وقت اقصر بكثير مما صار اليه الحال فعلاً. ثانيا، افترضنا جميعا أن شدة الصراع في دارفور سوف تستمر على ذات المستوى المنخفض نسبيا الذى ارتبط بحالات التمرد السودانية الأخرى. كان هذا يعني أن هناك وقتا للتوصل الى اتفاق في الجنوب ومن ثم لمعالجة قضية دارفور والوضع في الشرق، والذي كان متوتراً هو الاخر. كنا على خطأ فى كلا الاعتبارين. فعند كل منعطف في المفاوضات، كانت تظهرعقبات جديدة تحول دون احراز تقدم. كما تم ايضا استخدام تكتيكات المماطلة، كما حدث في يناير ٢٠٠٤ قبل وقت قصير من شن الحكومة لحملة واسعة النطاق في دارفور.

كانت الحكومة تدرك جيدا أن الانتهاء من عملية سلام نيفاشا سوف تركز كل الاهتمام الدولي على دارفور. لكن الآن بلغ نطاق العمليات في دارفور حدًا لا يمكن معه الانتظار حتى تأخذ عملية التفاوض مجراها. بيد ان استمرار المفاوضات



قد قاد في واقع الأمر إلى شل المجتمع الدولي على نحو ما. فقد أصبحت دارفور كما يبدو رهينة للمحادثات. لذلك بدأت انا، من وراء الكواليس، في استطلاع إمكانية القيام بعملية سياسية منفصلة بعد نيفاشا، تستند على الاطراف المشاركة الان فعليا على طاولة المفاوضات. كنت أخطط لمتابعة هذا الامر بجد لاحقا. ومن الممكن، على سبيل المثال، ان يكون هذا «مساراً سريعاً» للتفاوض يشارك فيه المفاوضَين الرئيسيَين بجانب جماعات المتمردين في دارفور، بعد الانتهاء من البروتوكولات الاخيرة.

لم يكن معلوما ما إذا كان طه يؤيد الحملة العسكرية في غرب البلاد، أو انه قد أذعن للامر لا غير؛ فليس لدينا بالكاد اى معلومات تمكننا من الحكم ، كما ان قرار علي عثمان، في تلك السنة، بالغياب عن البلاد لأداء فريضة الحج، ربما كان ذا صلة بهذا الامر. وفى كل الاحوال، فإن الخيار العسكري الذى كانت الخرطوم مستعدة للتخلي عنه فيما يتصل بالجنوب، نراها الآن تتمسك به بكلتا يديها في دارفور.





امريكا تلوِّح بالعصا

بينما كان الصراع ينفجر في دارفور، كان كلاً من الكونغرس والحكومة الأميركية منزعجان لعدم إحراز تقدم في المحادثات، وللطريقة التي تعاملت بها الحكومة السودانية في الجولة الاخيرة. وكان الكونغرس قد بدأ أيضا فى النظر فى التدابير التي يمكن اتخاذها لممارسة ضغوط إضافية على الخرطوم. فقد طلب اثنان من أعضاء الكونغرس، هما «دونالد م. باين» و «توماس تانكريدو»، في رسالة الى الرئيس بوش، التحقيق في تورط إثنا عشر مسؤولاً سودانياً في دعم الإرهاب على مدى العقد الماضي، بما في ذلك محاولة لاغتيال الرئيس مبارك في مصر. وقد تم تعميم قائمة بتلك الأسماء في الكونغرس، وكان اسم طه على تلك القائمة. كانت هناك شائعات عن أدلة قوية ضده. وفي حين قادت هذه الخطوة الى لفت الانتباه الى دارفور، فقد كانت أساسا محاولة من جانب البعض في الكونغرس لاستدامة التركيز على اتفاق السلام في الجنوب[١٥]. لقد قاد نشر واشهار الماضي المريب للعديد من الرموز البارزة في حكومة الخرطوم الى تمكين الإدارة الامريكية من التلويح ببعض «العصي»، حيث كان يهدف هذا الفعل إلى زيادة الضغط على عثمان شخصيا. وكان من المقرر في الأصل عقد جلسات استماع في الكونغرس فى ١٠ فبراير، حيث تم تاخيرها في وقت لاحق حتى اواخر فبراير حين كان قانون سلام السودان معروضا للتجديد.

اتصلت بعلي عثمان عند عودته من مكة، لتهنئته على أداء فريضة الحج، عارضةً عليه تفسيرى لما كان يجري في الكونغرس الامريكي. وقد شمل العرض كلا من الأسئلة التي اثيرت حوله شخصيا الى جانب موضوع اتخاذ الاجراءات العقابية قيد النظر. وكان يبدو ان اولئك الذين ينظر إليهم على أنهم «متشددين» في الكونغرس هم من كان يسعى الى زيادة الضغوط. وربما كان على عثمان على بينة من امر جلسات الاستماع المقررة، لكنني قدمت له، رغما عن ذلك، تحليلا استند على مصادري الخاصة. ونقلت له ايضا قلق

ومخـاوف الحركـة الشعبيـة بشأن الطريقة التـى كانت قد انتهـت بها الجولة الاخيرة من المحادثات. كان من الواضح انه فى حاجة الى ان يثبت لهم جميعا انهـم كانـوا على خطـأ، وان يعيـد التواصـل مع دكتـور جـون، وان يستأنف الشراكـة التفاوضيـة. بالنسبـة لي كان استخـدام هـذه المعلومـات في محاولة لتغيير الامور، يشكّل امرا حاسما حتى يمكن لعلى عثمان ان يتفهم أن الطريقة الأكيـدة لمواجهة هـذه التطورات هـى التحرك بسرعة على جبهـة المفاوضات واظهار التزامه المتجدد بالمحادثات.

سعيـت جاهدة لقيـام مفاوضات لوقـف إطلاق النار في دارفـور، كما سعيت الى ان ينخـرط هـو شخصيا في تغيير سياسات الحكومة في المنطقة الغربية من البـلاد. ولم يلـزم طه نفسه بذلك – بعد. اما حـول المفاوضات فقد كرر التزامه وطمأننى بانهم سيعودون للجولة المقبلة في ١٧ فبراير.

عقدت مؤتمراً هاتفياً مع النائب الأول للرئيس فى ١٣ فبراير. فى ذلك الوقت كان الرئيس البشير قد سبق له اطـلاق إعلان دارفور، وحدّد معالم الخطوات السياسيـة التي ستتخذ. تضمنت تلك الخطـوات العفو العام، والسيطرة على السـلاح في المنطقـة، وفتح ممـرات للمساعـدات الإنسانية، وعـودة اللاجئين والنازحـين، وتيسـير تقـديم المساعـدات الإنمائية. عـبّرت عـن اشادتى بتلك الخطـوات، لكننـى أاكدت علـى ضـرورة تعضيدهـا بعملية سياسيـة عاجلة تتضمـن إجـراء محادثـات مباشـرة مـع الجماعـات المتمـردة. ونصحت طه بالاستفادة من وجود مسؤولين من كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الخرطوم وقتها لمناقشة أزمة دارفور.

كان واقع الاستهداف الشخصى لطه فى واشنطن لتورطه في أنشطة إرهابية، ينبىء بخطورة الوضع وضرورة التحرك على كل من محور محادثات الايقاد ومحـور العملية السياسية في دارفـور. كان علي عثمان مسيطراً على أعصابه، لكـن كان بامكانـى أن أسمع، عـبر الهاتف، كيف كان غاضبـا وناقما. قال بحدة عاليـة انـه ليس لديه مـا يجعله يشعـر بالخجـل. وأشـار إلى شـارلي سنايدر والادارة الاميركيـة، قائـلاً "ان الاسلوب الذى يتعاملون به مع هذا الجزء من



العـالم لا يمكـن القبول به. وإذا ما اصروا على هـذا النوع من السلوك، فإنهم سوف لن يصيبون نجاحاً. لن يتم ترهيبى، ليس من قبل الكونغرس الأميركي، ولا مـن قبـل أي شخص آخر". وقـال ان بامكانهم اخـذه الى غوانتانامو إذا ما أرادوا ذلك.

لم أكـن أعـرف وقتها أن تلك كانت اشارة الى محادثـة كانت قد جرت في وقت سابق مع دكتور جون. وكان دكتور جون، عندما قررا سويا أنه لن يكون هناك حفل بحديقة الورود فى ٢٠ يناير، قد قال له مازحا: "لا أدرى ماذا سيفعلون بى انا، لكني أعرف بالضبط مـاذا سيفعلون بك: سيرسلونك الى غوانتانامو"[١٦]. وضحك كلاهما في ذلك الوقت.

●●



مـع اقتراب استئناف المحادثات، حاولـت تمهيد الطريق عبر مناقشات طويلة علـى الهاتف مع كل من علي عثمان ودكتور جـون: فقد كان في رأيهم، ان اتفاقاً مبدئياً حول القضايا الرئيسية ذات الصلة بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قـد تمَّ التوصل اليه قبل انقطاع الجولة الاخيرة؛ وان الخلافات المتبقية حول بعض المسائل، مثل التعريف الجغرافي لجبال النوبة، كان من الممكن تسويتها. ولم يتـم احـراز أي تقـدم بشـأن أبيي، حيث كان الـرأي السائد مـا زال هو ان الحكومة كانت قد انسحبت فقط من المحادثات.

عـبّر لى دكتـور جون، بصور شخصية، عن قلقه من أن الخرطوم عازمة على المماطلـة وكسب الوقت، اذ ان حالـة "اللا حرب ولا سلم" ستعود بالنفع على الحكومـة طالمـا انها ستستمـر فى جنى الدخـل من حقول النفـط، كما ستكون قادرة على استكشاف واستغلال المزيد منه قبل ان يصبح اتفاق السلام حقيقة ماثلة. فبعد الوصول لاتفاق ستضطر الحكومة إلى اقتسام الموارد مناصفة مع الجنـوب، لذلك فان هنالـك في الواقع حافزا ماليا سالبـا للوصول الى تسوية في وقت قريب. وربما تكون لدى الحكومة رغبة قوية في الاسترسال في المحادثات في نيفاشا لتشتيت الانتباه عن العمليات العسكرية في دارفور. رفض علي عثمان بشكل صريح أي تكهنات من تلك الشاكلة حول التزام الحكومة، حيث ابان بما لايدع مجالاً للشك انهم يريدون اتفاقاً عاجلاً دون اى مزيد من التأخير.

ابلغنى علي عثمان في هذه المرحلة انه يقوم ب"تهدئة المشاعر" في الخرطوم حـول الترتيبـات الأمنية وتقاسـم الثروة، والمناطـق الثـلاث [١٧]، وانه ليس لديـه مصلحـة شخصيـة علـى الإطـلاق في تأخـير المفاوضـات. الا ان إدارة السيكولوجيـة الشعبيـة في الخرطـوم و الاستجابة لها، كما قـال، كانت تمثل تحديـاً. وقدَّم علي عثمان إشـارات جديدة بشأن دارفور، حيـث أبان انه يريد حلاً سياسياً، وانه يمكن تحقيق ذلك من خلال عقد مؤتمر لعموم دارفور بجانب



توفير الضمانات الأمنية. وكان "روجر وينتر" و"تشارلي سنايدر" في هذا الوقت يتابعون أمر انشاء صلات مع زعماء المتمردين، حيث أشار علي عثمان إلى أنه سيكون مستعداً للعمل معهم. وفي حقيقة الأمر، فقد كان الامريكان قد أجروا حديثاً معه في صباح ذلك اليوم، فقمنا بتبادل الاراء والمعلومات.

وبينما كان علي عثمان يحاول تهدئة الوضع في الخرطوم، كان على دكتور جون الابحار فى مياه صعبة ومخادعة فى التحالف الوطني الديموقراطي. وكان قد سبق لمحمد عثمان الميرغني وطه العزم على افتتاح المفاوضات حول تنفيذ بروتوكول جدة الذى تم توقيعه في ٤ ديسمبر ٢٠٠٣ بين الحزب الحاكم والحزب الاتحادى الديمقراطى. كان من شأن هذا الامر، فى اخر المطاف، احداث انقسام في تحالف المعارضة، وهو ما لم يكن يصب فى اتجاه مصلحة الحركة الشعبية. وكان الميرغني قد طلب من الحركة الشعبية والحكومة تمثيل التحالف في الجولة المقبلة من المحادثات حول تقاسم السلطة. وفى الوقت الذى ذهب فيه قرنق الى اسمرة لتهدئة المياه، كان التحالف على حافة الانهيار. أصر قرنق على أن الحركة الشعبية لا تزال ملتزمة بالكامل بالتحالف، والذى سيكون جزءا من أي ترتيبات لاقتسام السلطة في الشمال. وقام الميرغني، الذى كان يريد ابعاد دكتور جون من الطريق، بتنظيم احتفاليات وداع له في أسمرا، لمعرفته بانه كان يجب عليه اللحاق بالطائرة في الوقت المحدد للرحلة للذهاب الى المحادثات في ١٧ فبراير. لكن قرنق اشتم رائحة المؤامرة، فتخلف عن الرحلة وقام باسئجار طائرة في الوقت المناسب تماما للوصول الى نيفاشا. وبحلول ذلك الوقت كان الوضع تحت السيطرة. وكان التحالف قد وافق على المبدأ الفضفاض لبروتوكول جدة – القاضى باقتسام السلطة بين الاحزاب السودانية – ولكنه قام بتعديل كبير في المحتوى. وقد تم ادخال حركة/جيش تحرير السودان، وهى حركة متمردى دارفور، فى التحالف. وأنشئت لجان جديدة للجولة المقررة من المحادثات، حالما يتم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية، حيث من المتوقع لها الآن ان تكون في مارس.



كان باستطاعة دكتور جون عادة ان يحس متى يكون علي عثمان طه على وشك الانسحاب من المفاوضات، وهو تكتيك اعتاد على عثمان على استخدامه. حينها يصبح علي عثمان مراوغاً وانسحابياً. كانت تلك هى اللحظات التى سيتصل بى فيها دكتور جون ليقول: "أعتقد أن علي يهم بالمغادرة. يجب عليك أن تحمليه على البقاء". أو أن علي عثمان نفسه ينقل لي شعورا معينا بالقلق و نفاد الصبر والانهاك: "سارجع الى الخرطوم لفترة من الوقت. هذا يكفي. اذا لم يتمكنوا من التحرك بشأن هذه المسألة، أو إذا لم تتمكنى من حمل جون على تعديل موقفه، فان ذلك يكفي. لست متأكدا من أنني سأعود".

لم تكن التهديدات تجدى دائماً. كان دكتور جون نظيراً يتمتع بالقدرة على البقاء، و كان دائماً على استعداد لمواصلة المحادثات، أو الانتظار للجولة المقبلة – ليبدأ تماماً من حيث كانا قد توقفا. من منظور المفاوضات، كانت أية خسارة للوقت غير مفيدة، لذا فإنني عادة ما اتفق مع دكتور جون فى أن الانقطاع سوف لن يساعد فى دفع الامور الى الامام. كنت فى تلك الحالات اقوم باقناع طه بنفسى، أو اعمل على حشد الدعم من قبل الشركاء فى الترويكا. كنا ننجح في بعض الأحيان، ونفشل فى احايين أخرى، كما حدث في أواخر يناير ٢٠٠٤. كان ذلك الخليط من تكتيكات "رحيل" علي عثمان ، و ميل دكتور جون للتمهل فى ما يقول او يفعل، وانتظاره لنظيره حتى ينتهى، وقدرتهم معا على التحمل المتبادل، قد سحب المحادثات في نهاية المطاف لفترة أطول بكثير مما كان متوقعاً. وفي نهاية الامر، كانت المسئولية عن هذا الامر تقع على عاتق كلاً من الطرفين.

في هذا المنعطف، عند عودتهم في فبراير، كانت عوامل ودوائر أخرى قد أثّرت أيضا فى المفاوضات. كانت الضغوط التي مورست على دكتور جون من كبار أعضاء وفده عظيمة. فقد كان عليه التفاوض باستماتة حول المناطق الثلاث.



وفي نفس الوقت ، كانت الحركـة تدرك أنها يمكن أن تستفيد أيضا من "الطرق بقـوة" علـى هـذه القضايا في الوقـت الذي كانت فيـه الضغـوط الدولية على الحكومـة تتصاعد نتيجة للحرب في دارفـور. فلربما يساعدهما هذا الضغط في التوصـل الى حل مقبول لقضية المناطق الثلاث. بيـد ان دارفور كانت قد تبدت بطريقـة مختلفة علـى الجانب الحكومي. فقد كان القلـق بشأن المناطق الثلاث لم يـزد إلا نتيجة لأزمـة دارفور؛ وكان الجانب الحكومـي يخشى أن يُدفع به كرهـا لقبول اتفاق يشمل جميع المناطق المهمشة، مـع احتمال تضمين دارفور والشـرق، من شأنه أن يؤدي إلى تفتيت البلاد. حدا هذا الامر بموقف الحكومة بشأن المناطق الثلاث لان يكون حتى أكثر تشددا من ذي قبل. .

على الرغم من هذه التحديات، كان كل من علي عثمان ودكتور جون ملتزمان بإنهـاء المفاوضـات، وبالقيام بذلك شخصيا. بعد شهـور عديدة اضحا قادرين علـى استشعـار أمزجة بعضهـم البعض، والتـي كان من الواضـح انها كانت تتقلب علوا وهبوطا اثنـاء المفاوضات. كان كلاهما، حين يستعصى عليه أمراً مـا، تنتابـه حالة من النزق وحـدة الطبـع. وكان كلا منهما مـزودا بمعلومات جيـدة عـن الطرف الآخـر. كان بامكانـى ادراك هذ الامر دائما عـبر محادثاتنا الهاتفيـة العديدة؛ فقد كانـت معظم تعاملاتى التي أجريتهـا مع الأطراف تتم عن طريق الهاتف. خلال زياراتي لنيفاشا [١٨] كنت اراوح جيئة وذهابا بينهما، حيـث كنت التقى كلا منهما على انفـراد. وباستثناء اللحظات الاولى لبداية اى اجتمـاع، لم يكـن يرافقني المبعوث النرويجي الخاصـ او اى من موظفينا، او مراقبينا أو وسطاءنا. كان من شأن ذلك ان يجعل الزعيمين اكثر تحفظا ويجعل الاجتمـاع بالتالى أقـل فعالية. عند هذه المرحلة كنت قد تمكنت من بناء قدر من الثقـة مع كل مـن دكتور جون وعلي عثمان كانت تنطوي على درجة عالية جدا من الشفافية. ولكن كان كلاهما يدرك التنسيق الوثيق وتبادل المعلومات داخل الترويكا. الا انه، وفي بعض الحـالات، كان يقتضى الامر ان يتم تدبر مقترحات الحلـول الممكنة في سرية كاملة، كما هو الحـال مـع المناقشات التي دارت حول دارفور، والتي لم اشرك فيها أي شخص في هذه المرحلة. .



خـلال هذه المناقشات الخاصة تمكنت من التعرف حقا على الزعيمين. كنت، بعد الحصول على احاطة سريعة حول المستجدات من فريقي، كثيرا ما أذهب إلى رئيس الحركة الشعبية أولا للوقوف على وجهة نظره بشأن الوضع المتعلق بقضايا بعينها. وعادة ما اكون جيدة الالمام بالموضوع سلفا عن طريق فريقنا المشارك فى المفاوضـات، وعن طريق المكالمات الهاتفية المتكررة التى اجريها، بجانـب المخبرين مـن كلا الجانبين. (كان احد أفضل الناس الماما، وهو الذى ظـل يزودنا باستمرار بالمستجدات عبر معلومات دقيقة بشكل مدهش، هو كول دينـق. كان يمتلك معلومات جيدة بشكل مذهل عن الجانب الحكومى، وكان في نفس الوقت قريباً جـدًا من قيادة الحركة الشعبية). كنـت أحصل فى العادة علـى المامة باخـر المستجدات مـن دكتور جون، لانقـل له، من ثـم، نتائج اخر مناقشاتـى مع على عثمـان. وكنت اقوم بعد ذلك بمناقشة الحلول الممكنة معه قبـل الانتقال الى نظيره. يكـون النائب الأول للرئيـس في بعض الأحيان بمعية موظفيـه أو أعضاء وفده لاول نصـف ساعة أو نحو ذلك من اجتماعاتنا؛ لكن، يكـون الوقت للعمل بعدها. كنا كثيرا ما نواصل لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات. وبعد عدة جولات في نيفاشا أصبحت وسيطاً موثوقاً به.

خـلا هذه المرحلـة اللاحقة، تعـرف الزعيمان علـى بعضهمـا البعض بشكل جيد للغاية. كانا يقولان مازحين بأنهم قضوا على الارجح من الوقت معا اكثر ممـا قضوه مـع زوجاتهم وعائلاتهم. لقـد افلحا فى تنميـة الاحساس بالزمالة والشراكـة الوجدانيـة بينهمـا. ورغمـا عـن ذلك، ففـي كل مرة تتـم فيها فترة انقطاع طويلة في المفاوضات، كان دكتور جون يقول لي أنه كان عليهم "احماء" العلاقـة وبث الـدفء فى اوصالها مرة أخرى، حيـث كان غالبا ما يمر يوما أو يومـين أو ثلاثة قبل أن يكون بوسعهمـا العودة لمتابعة العمل. لكن، حالما عادا الى العمـل، سينصـب كل تركيزهما على انجاز المفوضـات. خلال هذه الفترات التـى كان فيها العمل أكثر كثافة، كنت مسبار الافكار والرؤى فحصا لاغوارها فى مراحلها الاولى قبل الخروج بها الى الملأ، وكنت "حائط المبكى" (حين يكون الطـرف الآخر "مجانبا للعقلانية")، وكنت الميسّر، وأحيانا كنت الوسيط غير



الرسمي. كنت اتقدم في كثير من الأحيان باقتراح أو اثنين حول كيفية المضي قدما عندما يستعصى الامر ويظل كلاهما عالقا، أو اتقدم بحل محتمل لاحدى القضايا الصعبة. كنت في بعض الحالات أتفق مع علي عثمان حول ان الحركة قد تمادت كثيرا وان عليها تعديل موقفها، حيث سامارس الضغط على رئيسها. في حالات أخرى كان يحدث العكس. كانت الحكومة وعلي عثمان يعرفان اين تكون مواضع اقدامى. لقد كنت اريد سلاما عادلا للسودان. في الوقت نفسه ، بذلت كل ما بوسعى كى اكون وسيطاً نزيهاً. كانوا يعرفون من اين اتيت وما هى "اجندتى". لم اكن امارس اى نوع من الالاعيب. كان السبب وراء انصراف الحكومة (وعلي عثمان على وجه الخصوص) نحوى وانخراطها معى فى هذا العمل، هو بطبيعة الحال أن لدى القدرة على ممارسة الضغط على الحركة الشعبية. كانت قلة قليلة جدا من الناس في وضع يمكّنها من القيام بذلك بطريقة فعالة. في نفس الوقت، لم أكن أداة يمكن لهم استخدامها في تحقيق مراميهم. كان لدي آرائي الخاصة حول ما يمثّل حلاً عادلاً، وكنت احدثهم عن ذلك. ولم اكن اعانى من اى عمىً فيما يتعلق بدكتور جون وبالحركة الشعبية. ففي بعض الأحيان يمكن أن أكون من بين اشرس منتقديهم. انتهى بي الأمر ربما كأفضل المشاركين في المفاوضات احاطةً بجوانب القضية التى تعالجها تلك المفاوضات، و لدهشتي، كنت غالباً ما اكون افضل الماماً ومتابعة من اولئك الحاضرين فى المفاوضات الرسمية. كان عليّ في مناسبات عدة اطلاع الجنرال سيمبيو، وحتى المراقب الذى يمثلنا، على اخر المستجدات.

في رسالة عبر البريد الإلكتروني ترجع لهذه الفترة كنت قد نصحت ضد دفع الترويكا بعناصر رفيعة المستوى الى المفاوضات ، قائلة :

"لقد تكشّف لى مراراً وتكراراً أنى كنت أفضل الماماً بالمفاوضات ومتابعةً لها من أي من ممثلي الترويكا في نيفاشا. هذان الشخصان، علي وجون، لا يكشفون امرهم لسواهم، وغالبا ما يحتاج المرء إلى أن يطلعوه هم شخصيا على مستجدات الامور لتتسنى له معرفة ما يجري. وغالبا ما يكون هذا الامر اكثر يسرا على الهاتف منه على موقع



الحـدث. فإلى حد ما، حتى أعضاء وفود التفاوض ليسوا على علمٍ تام بكل ما يجري".

وذكـرت كيـف كان علـيّ أن افحصـ وادقـق - مـع الزعيمـين أنفسهـم - فـى المعلومات والتقارير التى تصل من فريق المراقبة، وان هذه المعلومات لم تكن دائمـا صحيحة. هذا مثال آخـر على الكيفية التى كانت بهـا المفاوضات مغلقة وشخصيـة. لقد قـام الزعيمان بانجاز معظم المهمـة بانفسهم. في الوقت نفسه، كانـوا يقومون بإحاطة فرقهـم الخاصة علما بما يجري ويحددون لهم ما يليهم مـن مهـام. وكان كل من علي عثمـان ودكتور جـون يعقدون لقـاءات منتظمة، يومية في كثير مـن الأحيان، مع اقرب مستشاريهم ومفاوضيهم لاطلاعهم على اخـر المستجـدات حتى يضمنوا ان هؤلاء المستشاريـن والمفاوضين ملمين بما يجرى ومتابعين له.





لم يقـدم علي عثمان على اي تنازلات في نيفاشا دون دعم من رئيس الجمهورية وقيادة الحزب [٢٠]. ولم يكن هنالك ادنى شك، رغما عن ذلك، في انه كان يسيطر علـى هذه العملية ويديرهـا، وانه قد قـام بالفعل باستثمار سيرتـه السياسية فيهـا. وكان دكتور جون مـدركا لذلك التوتر في العلاقـة، وكان يشير مازحا إلى الشراكـة التـى سيطورناها هم الاثنين حالمـا يتم التوقيع علـى اتفاق السلام، وحتـى عـن الحد الزمني لفترة حكـم الرئيس البشير. وينظـر كثير من الناس للدكتـور جـون كصانع ملوك محتمـل [٢١]. كما أشـار آخـرون إلى أن الاتفاقية التـى يجرى التفاوض حولها قد تمَّ تصميمها بطريقة تضمن استمرار الشراكة بينهما بعد تطبيقها – وهو سيناريو لعب فيه كلاهما أدواراً رئيسية.

تواصلت المحادثات بشأن أبيـي والمشورة الشعبية في المنطقتين الأخرتين. حثثـت علـي عثمان وقرنق على تحديـد مواعيد نهائية صارمـة لاستكمال هذه المحادثات. بعد مناقشة هذا الأمر مع تشارلي سنايدر وسيمبيو، تم تحديد ١٦ مارس موعدا لنهاية الجولة. وكان من المقرر عقد جلسات استماع في الكونغرس حـول السودان فـى ١١ مارس. التزم الزعيمان بجـدول زمني صارم. والتامت لجنة أبيـي، وناقشت خيارات مختلفة، استقبلت الحركة احدها بايجاب بينما قـام الجانب الحكومي، بعد استشارة الخرطوم، برفضه. وبالمثل ، فبينما قام علي عثمان بتزكية ورقة ابيل الير كأساس للتوصل إلى اتفاق، كان دكتور جون يـرى انها غير مقبولة. فبالنسبـة لدكتور جون، فإن الحكومـة تبدو الآن أكثر اهتمامـا بانشـاء شراكة سياسية مع الحركة الشعبية في المستقبل بدلا عن حل القضايا الملحة المطروحة.

بعـد أكثر من أسبوع من المحادثات غير المثمرة حول أبيي، كان من الواضح أنـه لم يكـن هنالك أي تقـدم. كتبت فى ملاحظاتي على محادثاتـى الهاتفية مع دكتـور جون وعلي عثمان: "لم يتم احراز تقـدم"، و "اصبحت قلقة للغاية".



كانت هنالك ثلاثة خيارات قيد النظر. الأول هو مقترح الحركة الشعبية حول الأمر الإداري، حيث ستضم المنطقة إلى بحر الغزال، وبالتالي إلى الجنوب؛ وستكون هنالك لجنة لتسوية المسائل الحدودية. وبموجب الاقتراح الثاني، فإن أبيي "المبتورة"، بعد اقتطاع جزء منها، ستتمتع بوضع ادارى خاص تحت رئاسة الجمهورية في صفقة شاملة حول الموارد النفطية. اما الخيار الثالث، وهو مضمن في وثيقة ناكورو لكنه لم يقدم رسميا، فيقترح إجراء استفتاء في أبيي بجانب تكوين لجنة دولية لترسيم الحدود. في فبراير وأوائل مارس، لم يكن أيا من الطرفين يريد حقا ذلك الخيار الاخير.

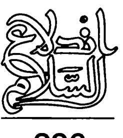
نظرت من علي البعد إلى المقايضات بين قضية أبيي وغيرها. فمن وجهة نظر علي عثمان، يمكن للالتزام بالشراكة السياسية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية ان يوازن التنازلات بشأن أبيي. أجبته بأن احراز تقدم بشان أبيي يجب أن يحدث أولا. توقعت أيضا أن من المحتم أن يتم اقتراح اجراء استفتاء ما لم تتقدم الحكومة ببديل مقبول للحركة الشعبية: "ليس هناك اتفاق من دون هذه" ، قلت ذلك لعلي عثمان، مشيرة إلى أبيي. "يمكنك تجاهلها. الا ان الجحيم سوف ينفجر". لقد مارسنا، نحن جميعا، التهديد والمداهنة، ، لكن كل ذلك لم يصب نجاحا. لقد كانت دوائر التاثيرعلى الجانبين اقوى بما لايقاس.

طلب منى كل من علي عثمان ودكتور جون أن احضر إلى المفاوضات لرؤية ما يمكن أن افعله للمساعدة. كان يبدو من المؤكد ان هنالك ضرورة لمساعدة خارجية. في اخر حديث هاتفي لى مع علي عثمان قبل الذهاب الى نيفاشا ذكرت له: "سوف لن تكون هذه القضية سببا لانهيار الاتفاق. اذ لن يفهم أحد أن مصير ثلاثين مليون نسمة سيكون رهنا لمساحة يقطنها ١٠٠،٠٠٠ من الدينكا وبعض الأبقار والإبل التي ترعاها حفنة من عائلات قبيلة المسيرية. هذا غير ممكن!". ولكن نحن جميعا نعلم بالطبع أن القضية كانت تتعلق بالنفط بقدر ما كانت تتعلق بالتاريخ والحقوق العرفية. أصررت على الوصول لاتفاق قبل



١٦ مارس، وحذرت من أنه دون احراز أي تقدم بحلول ١١ مارس، فسوف لن يكون من المستبعد أن تنتظر امريكا في فرض تدابير قسرية.

●●



أبيي: الاختبار النهائي

●●

علـى الرغـم من السـاعـات الطويلة التـي اقضيها في السفر، كنـت دائما اسعد بالذهـاب الى نيفاشا. فبخلفيتى التى تعود الى شرق أفريقيا، كانت الدردشة مع الكينيين باللغة السواحلية، والاستمتاع بالأصوات المألوفة والروائح والهواء النقـي، تجعلني اشعر وكأني اعود الى ديـارى. كان مشوار الساعتين بالسيارة مـن نيروبي الى نيفاشا بديعا، اذ يمثل الـوادي المتصدع، احد عجائب أفريقيا، بمناظـره البانوراميـة التى تحبس الأنفاس. قلت لنفسـي : لا يمكن للمرء ان يسـأم هذا ابدا. لكن لم تكن الرحلة لتمـر دون مخـاوف. فقد كانت مفاوضات السـودان قـد وصلت الى القضيـة التى يبدو انها تمثـل خطا أحمرا تمامـا لكلا الجانبين.

لـدى وصـولى الى المنتجع، كان من دواعي سروري رؤيـة عدد من الأصدقاء القدامـى وهم أفراس النهر الذيـن كانوا يمضون أوقـات فراغهم هناك. عندما يـدب الملل الى تلك الافراس كانت تصعد نحـو العشب الأخضر للتسكع والقاء النظر على ما يجرى، موسعةً كل ما تمسك به قضماً ومضغاً. ويخالجنى الظن انهـا باتت اكـثر اعتيادا على السياح الاجانـب في السراويل القصيرة وقبعات الصيـد مـن هـؤلاء الدينكا ذوى الاطـوال الفارعـة والاخرين معهـم من ذوى العمائـم البيضـاء و "الجلاليـب". كان سيرك المفاوضات، فـى ذلك الوقت، قد ظل مستمرا لفترة الثمانية اشهر؛ ولابد ان تكون الان قد اعتادت عليه. اما انا، فقد كنت دائما اسعد لرؤيتها.

في السادس والسابـع من مارس قضيت ساعات فـى مناقشة قضية المناطق الثـلاث مـع دكتـور جون وعلي عثمـان، وعقدت عـدة اجتماعات مـع الجنرال سيمبيـو، وجلست مـع ابيل الير لمناقشـة مأزق أبيي. حاولـت الحصول على بعضـ المؤشرات من علـي عثمان حول ما يريد الحصـول عليه في مقابل تقديم تنـازلات بشـأن أبيـي. ان الشراكة مع الحركـة الشعبية تنطـوى على اهمية



حاسمة بالنسبة للنخبة السياسية في الخرطوم، التى هى فى حاجة إلى حلفاء مثلما هى فى حاجة ايضا الى الشرعية للاحتفاظ بقبضتها على السلطة. وكان قرنق حذرا ومتحفظا جدا من مصاهرة حزب المؤتمر الوطني، نظرا لتاريخه واجندته ولإقصاء الاحتكار الثنائي الذى ستلده الاتفاقية للقوى السياسية الأخرى. كانت هذه صفقة صعبة. لكن هل كان هناك أي بديل؟

ظاهريا، كانت حجة الحكومة بشأن أبيي جذابة ومقنعة. فتمشيا مع بروتوكول مشاكوس و الممارسة الأفريقية، ينبغي على أي اتفاق ان يعترف بالحدود الاستعمارية، في هذه الحالة بين الشمال والجنوب عند الاستقلال في ١ يناير من العام ١٩٥٦. عليه فان أبيي بالتالي جزء من الشمال. ولكن يعلم الجميع ان النفط هو اس المشكلة. ولم تكن السجلات التاريخية، هى الاخرى، واضحة حول الحدود، والتي تغيرت قبل ومنذ الاستقلال. كانت الحركة الشعبية قد تقدمت بمقترحات بشأن تقاسم النفط، ولكن الحكومة رفضت مناقشة تلك المقترحات، اذ كان موقفها هو ان كل نفط المنطقة يمثل نصيبا مستحقا لها. وكانت الحكومة على استعداد للنظر فى امر تكوين لجنة لتقديم المشورة بشأن الوضع المستقبلي لمنطقة أبيي، والتي يمكن تعريف حدودها استنادا على تقرير تلك اللجنة؛ وحتى ذلك الحين فإن المنطقة ستكون تحت الإدارة المباشرة لرئاسة الجمهورية. وكان كلا من فريق الايقاد التفاوضي والترويكا يدعمان بنشاط قيام استفتاء، الذى يبدو انه الحل الوسط المتاح. ناقشت مع طه أيضا مشكلة دارفور، والتي استمرت في تعميق مخاوف الخرطوم حول المناطق الثلاث: اذ ان الاعتراف بحق تقرير المصير لأبيي يخاطر بتوليد المطالبة به في كل مكان آخر.

في هذه المرحلة سافر علي عثمان فى رحلة سريعة إلى الخرطوم للتشاور. ولدى عودته، بعد تجديد تفويضه كما هو متوقع، طرحت الحكومة (فى ١٥ مارس) "حزمة حلول" لجميع القضايا المتبقية. وقد عملت هذه الحزمة على استيعاب مواقف الحركة واحتياجاتها فى عدد كبير من النقاط، باستثناء



ابيـي. ورفضت الحركة تلك الحزمة. ومن المثـير للاهتمام، ان تلك الحزمة قد اغفلت اى إشارة إلى موضوع العاصمة ايضا.

اخبرني قرنق الآن بصورة شخصية أن هناك حاجة الى شخص آخر (حكما، كمـا اسمـاه) – ويفضـل ان يكون من الخارج – لحل مشكلـة ابيى. وافقته انا فـى هذا الـرأى، وكذلك فعل علي عثمان، الذي استخدم كلمة "محكّم" [٢٢]. كنا في الترويـكا قـد استشرفنا ذلك، وكنت قـد تحدثت بالفعـل الى الامريكان حول امكانيـة التوسـط مباشـرة لعقـد الاتفاق؛ فقـد كان لديهم ما يكفي مـن النفوذ لانجـاز هـذه المهمـة؛ وفي نفس الوقـت كانوا محبطـين ومنزعجـين على نحو متزايد، حيث كانت البقية منا تنتابها المخاوف من أنهم ربما يبدأون فى فقدان الاهتمـام. لقد كان إشراكهـم في حل مشكلة أبيي يمثل أفضـل وسيلة لاستبقاء الاهتمام الأمريكي مع التوصل إلى حل مقبول لكلا الطرفين.





استشارة المواطنين «المشورة الشعبية»

●●

بينمـا كان الامريكان يعملون على ايجاد حل لمشكلة ابيي، طُلب مني المساعدة في مجـال آخـر. كان دكتور جون قلقا حـول المنطقتين الاخرتـين، جبال النوبة وجنـوب النيل الأزرق. ففي حين انه كان يقف مؤيـدا لموقف الحركة الشعبية حـول تقرير المصير، الا انـه بات يدرك الآن أن الحكومة سوف لن توافق ابدا. كانـت قضيـة أبيي عسيرة بما يكفي. كنت قد قمـت بمناقشة هذه القضية عدة مـرات مـع علي عثمان، حيث بدا متعنتاً، لذلك كنـت اميل إلى الاتفاق مع قراءة قرنـق. كان الامـر يبـدو كما لـو ان المرء يصطدم بجـدار من القرميـد. في نفس الوقـت، كان دكتـور جون يخضع لضغوط عظيمة مـن داخل الحركة. كنت قد طرحت فكرة استخـدام الهيئات التشريعية في الولايات، بعد اجراء انتخابات ديمقراطيـة، كوسيلـة للمشورة الشعبية - بدلا من اجـراء استفتاءات. وكان "فينـك هايسـوم" فى اتى بنفس الفكرة. وكان قـد سبق له ان استشهد، في مناقشـة مـع وفد الحركة الشعبيـة، بقضية تيمور الشرقيـة، حيث تم تطبيق مصطلـح "المشـورة الشعبيـة". كان المصطلح غامضا، حيـث ان المشاورات التي جرت في تيمور الشرقية كانت في الواقع استفتاءاً [٢٣].

طلـب منى دكتور جون، خـلال زيارتي لنيفاشا، أن أتحـدث بشكل فردي الى عبـد العزيـز ومالك عقار حول استحالـة ممارسة جبال النوبـة وجنوب النيل الأزرق لحـق تقرير المصير من خلال استفتاء على غرار الجنوب ككل. كان من الواضـح تمامـا أن الخرطوم سوف لن توافق على هـذا الامر. لقد فشل هو فى اقناعهـم بهـذا الامر. وكان قرنق يريد منى أن أنقل لهم فهمنا المشترك حول أن التشـاور غير المباشـر يمثل حلا معقولا، مع اشـتراط أن تكون انتخابات ذات مصداقيـة قـد كفلت قيام برلمان "هيئـة تشريعية" ولائـى شرعي. جلست مع كل واحـد منهمـا على حدة، وقدمت لهـم قراءتي للمفاوضـات، وأوضحت لهم مخـاوف الخرطـوم من "البلقنة". من هـذا المنظور يمكن للمشـورة الشعبية

الا تتضمن اجراء استفتاء. لكنها، مع ذلك، ستوفر الفرصة للمواطنين لابداء اراؤهم حول الحل الذى تضمنه اتفاق السلام الشامل، من خلال المجلس التشريعي للولاية المنتخب حديثا. من الناحية النظرية يمكن أن ترفض الاغلبية فى المجلس التشريعي الولائى الأحكام الواردة في اتفاق السلام الشامل لمنطقتهم، وان تدعوا لاجراء استفتاء. في مثل هذا السيناريو، فإن هذا قد يؤدي إلى عملية جديدة بالكامل خلال الفترة الانتقالية، حيث سيتم التعامل معها بعد ذلك من قبل حكومة الوحدة الوطنية. الا ان اتفاق السلام الشامل نفسه لا يمكن ان يشمل مثل هذه الأحكام، بالنظر إلى الوضع السائد في المفاوضات. وعدت بتامين المجتمع الدولي للدعم، سواء لتأكيد أن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، او لتوفير المساعدة لمواطنى تلك المناطق.

كانت الحركة الشعبية في هاتين المنطقتين تستشعر أيضا قلقا بالغا إزاء تطبيق الشريعة وما أسموه "أسلمة" النظام التعليمي. بينت لهم انه يمكن معالجة هذا الامر، بعد الانتخابات، بواسطة الهيئات التشريعية للولايات. كانت مسألة قطف ثمار السلام تنطوى على اهمية عظمى هى الاخرى. فمن خلال استرجاع شريط ذكرياتى حول زياراتي السابقة إلى جبال النوبة، كنت أعرف كيف يشعر الناس هناك بالتهميش والترويع. قدمت لهم تعهداً شخصياً باسم بلادي: فأياً كانت الحكومة، ستقف النرويج بحزم معهم وتقدم لهم الدعم. انتهى القادة الاثنين بالموافقة على النص المقترح الذى كنا قد اعددناه. وكان دكتور جون سعيدا للغاية. وكان ذاك النص الذى تمت موافقتهم عليه قد شكل لاحقا الاساس الذى قامت عليه البروتوكولات المتعلقة بالمنطقتين.

لم تثمر اى من الوعود التى كنت قد تقدمت بها؛ لقد نسي المجتمع الدولي والجهات المانحة تماما هذه المناطق المهمشة، ولم يجلب لهم السلام أي عائد. كان على ان اشعر لاحقا بالاسف العميق للدور الذى لعبته في اقناع عبد العزيز ومالك. فالالتزامات طويلة الأجل التى يقطعها الساسة المنتخبين على أنفسهم أو على من يخلفهم يمكن ان تنتهى الى سراب، كما هو الحال الذى انتهت اليه تلك. ان ما قمت به انا كان اضافة للخذلان الذى لقيه مواطنى تلك المناطق منذ



وقوعهم في أيدي نخبة الخرطوم والمجتمع الدولي. ويظل ذلك الخذلان يقبع عميقا في شعور هؤلاء الناس، حيث تظل الحاجة إلى أن يوضع في الاعتبار عند النظر في السيناريوهات المستقبلية للسودان. وأكدت المقابلات الأخيرة مع مفاوضي الحكومة بأن حق تقرير المصير مع خيار الانفصال لجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق كان يمثل بالفعل "خطا أحمرا" (٢٤).

بعد شهور من المفاوضات ومن تدخلي في المرحلة النهائية منها، تم التوصل إلى اتفاق بشأن معظم محتويات بروتوكولات المنطقتين. وشملت هذه المحتويات الترتيبات الإدارية، الحكم الذاتي، والمشورة الشعبية على الوضع القائم في المنطقتين من خلال المجالس التشريعية للولايات بعد الانتخابات. كما شملت ايضا قيام مفوضية للاراضي من الطرفين ومن المناطق نفسها. لكن بقيت ترتيبات تقاسم السلطة غير محددة. وفي واشنطن عقدت جلسات الاستماع في الكونغرس، دون ان تترتب عليها آثار كبيرة بالنسبة للمحادثات ودون اتخاذ تدابير تستهدف الحكومة السودانية. ومر الموعد النهائي الثاني، ١٦ مارس،أيضا من دون التوصل لاتفاق.

كنت على اتصال مع الامريكان حول أبيي. وكالعادة، كانوا منخرطين في المناقشات المشتركة بين الوكالات التي كانت تضم المبعوث الخاص ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي والبيت الابيض والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "المعونة الامريكية". وكانت تلك الاخيرة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تمثل درجة من الاهمية، اذ ان مديرها، "أندرو ناتسيوس"، واثنان من اعضاء فريقه، "روجر وينتر" و"بريان دا سيلفا"، يملكون صلات قوية مع الحركة الشعبية. فالمفاوضات الداخلية في الولايات المتحدة يمكن أن تكون عسيرة، تماما مثل المفاوضات الدولية. وكان هناك مشروع اقتراح حول أبيي شاركت فيه اطراف التفاوض، والمؤرخين، والخبراء المختصين في المنطقة وخبراء القانون الدولي. وكان "جيف ميلنغتون" قد لعب دورا مركزيا في هذه العملية وفي الصياغة اللغوية للمقترح. ولم يشرك الامريكان المملكة المتحدة والنرويج في مداولاتهم. كنت متوترة بعض الشيء، فقد كانت



تجربتـي مع الامريكان مشوشة عندما تكون مواقفهم خاضعة للمفاوضات بين الوكالات. كانت مهمةً محفوفة بالمخاطر، ليس اقله لأن الموقف حالما تم اتخاذه في اخـر المطاف فسيكون من المستحيل تقريبا تغييره. كان من هم اعمق معرفة ليسـوا بالضـرورة هم الأكثر تأثيرا في هذه العمليـة. بجانب انه كلما استغرق الأمر فترة أطول، كلما كان قلقي اعظم.

●●



وحان الوقت لاتخاذ القرار

••

كانت الخطة تقضي بحضور "جاك دانفورث" إلى نيفاشا لعرض الاقتراح الاميركي كحقيقة مؤكدة. طلبنا الاطلاع على ذلك الاقتراع قبل عرضه. وفي يوم ١٩ مارس وصل وفد رفيع المستوى يضم "دانفورث" و"أندرو ناتسيوس" مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، و"روجر وينتر"؛ والمدير المساعد لناتسيوس، و"تشارلي سنايدر" مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية بالانابة، والسفير "مايك رانبرجر"، و"جيف ميلنغتون"، و"كيت آلمكويست"، و"بريان دا سيلفا"، وجميعهم من ذوى الحنكة فى الشأن السودانى. وكان لوجود من العديد من المتعاطفين مع الحركة الشعبية ضمن الوفد أثره فى تخفيف بعض الشكوك لدى الحركة حول "دانفورث".

اتصلت ب"شارلي" عند وصول الوفد الى نيروبي، قبل ساعات قليلة من اجتماعهم مع اطراف التفاوض. اطلعنى "شارلى" على مضمون الاقتراح، فصدمت تماما. كان المقترح يحتوى تقريبا على نفس الإطار الذى كنا قد ناقشناه: لجنة مستقلة لمراجعة تاريخ أبيي والتوصل إلى قرار ملزم حول حدودها، اجراء استفتاء في منطقة أبيي، وترتيبات إدارية وسيطة مع وضع خاص تحت مظلة رئاسة الجمهورية. إلا أن توقيت الاستفتاء كان هو المشكلة، حيث انه سيجري بعد ستة أشهر من استفتاء جنوب السودان. كنت أعرف أن هذا يمثل "راية حمراء" للحركة الشعبية؛ اذ لم يكن استفتاء أبيي مضمونا، وسوف ينظر اليه على انه "أديس أبابا" عوداً على بدء. قلت على الفور للامريكان انه اذا كان الأمر كذلك، فإن الحركة سترفض الاقتراح بأكمله، ومن المرجح انها ستؤثر الانسحاب؛ واقترحت عليهم تعديل المقترح. وعلمت في وقت لاحق أن روجر وينتر كان قد اعترض أيضا على نفس النقطة في اجتماع عقده دانفورث مع الوفد لدى وصوله الى نيروبي [٢٥]. تلا ذلك نشاط محموم

لاعـادة صياغة المسودة حيـث تمّ تعديل المقترح بحيث يجـرى استفتاء أبيي متزامنا مع الاستفتاء في الجنوب [٢٦].

واثقـةً الان مـن القبول، اتصلت بـكل من علي عثمان ودكتـور جون، و دون الكشف عن التفاصيل، قمت بحثّهم على النظر في الاقتراح الاميركي بعين الجد. ذكـرت لهم انـه ينبغي لهذا المقترح أن يكون حلا وسطـا مقبولا لكلا الجانبين ، وان ينظر اليه باعتباره جزءا من "صفقة" أكبر مع وجود مجال للتعديل.

قـدّم دانفورث المقترح للطرفين عصر ذلك اليوم. ووفقا لأحكام ذلك المقترح، سيكـون لأبيـي وضعـا خاصا تحـت مظلـة رئاسـة الجمهورية خـلال الفترة الانتقاليـة التى تبلـغ مدتها ست سنوات؛ وستقوم لجنـة دولية "لجنة حدود أبيـي" بمراجعـة السجـلات التاريخية وتحديد حـدود المنطقة؛ كمـا سيقوم دينكا نقوك بالتصويت في استفتاء حول ما اذا كانت المنطقة ستتبع إلى الشمال أو الجنوب، بالتزامن مع الاستفتاء فى جنوب السودان الذى ينص علي قيامه بروتوكـول مشاكوس؛ وسيكون تنفيذ الاتفاق تحت رقابـة دولية؛ كما سيتم توزيـع عائـدات النفط، في تلـك الاثناء، علـى أساس ٨-٤٢-٥٠ بـين السلطة المحلية، والحكومة الإقليمية والحكومة المركزية على التوالي.

سارت الامور فى جلسة تقديم المقترح بصورة جيدة. تم تخصيص ساعتين لـكلا الجانبين لمراجعة المقترح والعودة الى الجلسة. كان رد الحركة الشعبية هـو أن هذا الاقتراح لايمثل سياسة الحركة الشعبية، ولكن الحركة ستقبل به "لمصلحة السلام" [٢٧]. اما في الجانب الحكومي، وعلى الرغم من وجود بعض التذمـر، فقد اتخـذ الوفد أيضا موقفا بنـاءا بشكل عام. طلـب الوفد الحكومى مزيـدا مـن الوقت، حيث ذهـب "نافع علي نافع" و "الدرديـرى محمد أحمد" الى الخرطـوم في اليـوم التـالي لمناقشـة الاقتراح مـع الرئيس البشـير. ورجع نافـع والدرديـرى فى ٢٢ مارس ليعلنا أنه قد تم قبـول هذا الاقتراح "كأساس للتوصـل الى اتفـاق". وكان الرئيـس بوش قـد اتصل بالزعيمـين حيث نقلا له رسميـا نفس الرسالـة الموجبة. شكر الامريكان، في وقـت لاحق، النرويج على التدخل، مشيرين إلى أن التعديلات والمكالمات الهاتفية التى كانت قد جرت قبل



الاجتماع قد ساعدت في انقاذ هذه المبادرة. من جهتي، كنت اشعر بالارتياح لانه قد تم حل المشكلة الأكثر إثارة للجدل - على الأقل في الوقت الراهن.

في مناقشات ثنائية لاحقة، قال طه لقرنق انه ينبغي ان تكون أبيي جزءا من صفقة شاملة، وأن موافقة الحكومة علي المقترح قد جاءت في هذا السياق. وشدد على أن القرار بشأن أبيي لا يزال يخضع لمقايضات ومبادلات مع قضايا أخرى. وقال طه ان الحركة الشعبية كانت تأمل في ايداع أبيي فى "جيبها" دون ان تدفع الثمن استنادا على تدخل "الحَكَمْ" الأميركي. لم يكن ذلك صحيحا. لذلك كان هناك بعض التوتر والعصبية فى وفد الحركة الشعبية عند بداية مناقشة القضايا المتبقية. لكن، وعلى الرغم من اجراء بعض التعديلات، بقى الاقتراح أميركي في النهاية كاحد مكونات البروتوكول الذى استكملته الأطراف المتفاوضة في شهر مايو.

بعد الاتفاق حول أبيي، لم يبق، قيد الانجاز، سوى ترتيبات تقاسم السلطة. تمَّ تمديد اتفاق وقف العدائيات لمدة شهر ينتهى في ٣٠ ابريل. وبالرغم من انه كانت هناك مناقشات مفيدة حول هذه القضية تحت رعاية الجنرال سيمبيو، وأنه قد تم تصميم وتحديد المؤشرات المتصلة ببروتوكول ماشاكوس، الا ان الكثير من المهام ظلت تنتظر الانجاز. في هذه المرحلة، لعبت الأمانة العامة للايقاد دورا أكثر نشاطا، حيث قامت بتجهيز قائمة تحتوى على ستة عشر خلافا عالقا بين الطرفين، كان يرتبط معظمها بقضية تقاسم السلطة. والان قد حان الوقت للمساومة والمقايضة. استمرت المفاوضات على مستويين: المسئولان الرئيسيان، ولجنة مشتركة من الطرفين.

وتألفت اللجنة من إدريس محمد عبد القادر، ومطرف صديق ، والدرديرى محمد أحمد، وسيد الخطيب في الجانب الحكومي، ونيال دينق، ودينق ألور، وجاستن ياك، و باقان أموم عن الحركة الشعبية. اقترحتُ للجنة مجالات كنت اعتقد أن الحركة يمكن ان تتقدم فيها بمقترحات حلول وسطى. ذكر لى طه في محادثة له معى أن ثلاثة أو أربعة من الأسئلة كانت سهلة – فقد تمكن هو وقرنق فورا من "وضع علامة عليها فى القائمة". وكانت الاكثر صعوبة هى



تلك المتعلقة بالعاصمة، والرئاسة، والوظائف السياسية القيادية، والترتيبات الانتخابية، ونسبة مشاركة الجنوب فى أجهزة الحكومة المركزية، ومستوى اللامركزية الممنوح للولايات، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وطبيعة الشراكة بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني. وأكد لى كلا من طه وقرنق على الهاتف أنهم على استعداد للقيام ببعض "مقايضة الاحصنة" بجدية بشأن هذه المسائل المتبقية.

ليست هى المرة الأولى التى نسمع فيها عن شائعات بأن المتشددين في الخرطوم كانوا متذمرين من ان طه قد افرط فى تقديم التنازلات خلال المفاوضات، وانهم يريدون الآن قطع الطريق لمنع التوصل الى اتفاق كامل. كانوا سيفعلون ذلك عن طريق زرع الشائعات المشينة للسمعة حول كل زعيم ليتم ابلاغها للطرف الآخر، وبذلك يحولون دون مزيد من التعاون. ويُزعم أن من المحتمل أن يكون هذا هو أحد الأسباب التي جعلت المفاوضات تظهر تقدما متواضعا خلال الفترة الاخيرة. ولم احصل أنا على تاكيد لهذه المعلومات.





السياسة في الخرطوم

يرى ابيل الير بأن المبررات التى دفعت حزب المؤتمر الوطني فى البداية للمشاركة في المفاوضات هى إقامة شراكة مع الحركة الشعبية من شانها مساعدته على البقاء على قيد الحياة السياسية وتوفير درجة من الشرعية الدولية [٢٨]. وكان ذلك الهدف يستحق بعض التنازلات. وعلى الرغم من أن تحقيق السلام هو بالتأكيد مهم في حد ذاته، فان هذه المبررات هى الدافع الراجح ايضا وراء مشاركة علي عثمان محمد طه الشخصية فى هذه العملية. مع تقدم المفوضات، لا بد ان طه قد بدأ يعي ليس فقط درجة التعقيد العظيم الذى تنطوى عليه المهمة التي تصدى لها، ولكن أيضا الاسباب التى تقف وراء بعض المواقف التى يتخذها نظيره. رأيي الشخصي هو أن علي عثمان وسّع دائرة تركيزه من البقاء على قيد الحياة السياسية له هو ولزملائه ليشمل تحقيق اتفاق سلام مستدام وجاذب بما فيه الكفاية من أجل أن تسود الوحدة في السودان. وهذا بدوره كان يعني المزيد من تقاسم الثروة والسلطة اكثر مما كان يتوقع هو – ومما تم السماح به مطلقا من قبْل من قِبَل النخب السياسية في السودان.

تباينت الآراء حول هذا الامر في الخرطوم. فمن وقت لآخر كان الرئيس يدلى ببيانات استفزازية حول قضايا التفاوض، وسمعنا روايات حول حالات من عدم الارتياح داخل صفوف نخبة الحزب الحاكم. فقد حدثنى طه عن المفاوضات الصعبة التى كان يخوضها مع زملائه. وعلى الرغم من أن بعض المتشددين، مثل نافع علي نافع، كانوا ضمن الوفد في نيفاشا، فقد كان لاخرين في الخرطوم مجالا واسعا لافساد الجهود القائمة. وبرغم دعم رئيس الجمهورية وكبار أعضاء مجلس الوزراء لكل القرارات التفاوضية [٢٩]، فقد كان التذمر في الخرطوم، من هذه التنازلات التي سبق لها ان قدمت، قد بات اعلى صوتا [٣٠].

وكان بامكاني ادراك ان الضغوط على طه كانت في تصاعد مستمر. انه بحاجة الى اتفاق جيد حول اقتسام السلطة.

وكما رأينا، فقد كان جلب أصحاب الشأن من الخرطوم الى المحادثات واحدة من استراتيجيات طه لتوسيع نطاق المسؤولية عن الاتفاق. وشملت هذه الاستراتيجية استقدام شيوخ قبائل المسيرية، والشخصيات الدينية، وقادة الحزب الحاكم، وغيرهم، حيث التقى معظمهم بقرنق بشكل واف وناقش معه القضايا ذات الصلة. ومن المرجح أن هذا الامر كان جزءا من استراتيجية متفق عليها. كان الاجتماع مع القيادات المسلمة ناجحا بشكل خاص. فقد كانوا وهم يتوقعون ملاقاة احد اعداء الاسلام، تساورهم ريبة عميقة نحو ذلك اللقاء. أمضى دكتور جون معهم يوما كاملا، أوضح لهم فيه أن الجنوب ليس ضد الإسلام، واطلعهم على المخاوف والهموم الجنوبية، وعلى التزامه بحرية الاديان. تحدث معهم بالطبع بعربية طلقة، وأظهر معرفة بالإسلام، وبالتاريخ والثقافة السودانية كذلك، ووعد بأن تكون المساجد في الجنوب محمية. ترك قرنق انطباعا قويا للغاية. وانتهى الاجتماع مع القيادات المسلمة بدعوة رئيس الحركة لزيارة الخرطوم كزعيم وطني.

كان الطرفان قد التزما بالفعل، في بروتوكول ماشاكوس، ب"اقامة نظام حكم ديمقراطي". وفى غياب معيار موضوعي لقياس السند الشعبي للحكومة أو الحركة الشعبية، كانت المفاوضات بشأن تقاسم السلطة تدور حول السيطرة السياسية. وكان خطر الاستبعاد التام للاحزاب الأخرى من حكومة الوحدة الوطنية المفترضة في الخرطوم وحكومة ما بعد الحرب في جنوب السودان مصدر قلق عظيم بالنسبة للترويكا. وبما أنه كان قد تم منع اشتراك هذه الاحزاب في المفاوضات بواسطة الخرطوم، ولم تكن بالتالي طرفا في الاتفاق، كان هناك خطرا ماثلا فى أن ينقلبوا الان نحو افساد وتقويض الاتفاق.

وكان غياب التمثيل في المؤسسات الحكومية مباشرة بعد اتفاق السلام يزيد من هذا الخطر. وكان هذا هو السبب الذى دفع الترويكا وغيرها من الشركاء الدوليين للضغط خلال الجولات السابقة من أجل اجراء انتخابات مبكرة من



شأنهـا أن تضفـي الشرعية علـى الحكومة. وكان طه، مـدركا أن انتخابات من نـوع مـا يجب أن تجرى، قـد ناشد مرارا وتكـرارا الحركة الشعبيـة بالالتزام بشراكة سياسية ذات طابع رسمي أكبر، وتمتد على اجل اطول. أراد ببساطة، وان لم يكن قد ذكر ذلك بشكل صريح، شراكة من شأنها أن تساعد كلا منهم فى الفـوز في الانتخابات والبقـاء في السلطة. وتمّ طرح هذا الأمـر مرارا وتكرارا، حيـث طلب مني علي عثمان عدة مرات التدخـل للحديث مع الحركة الشعبية. وقـد ناقشـت هذا الأمر مع دكتور جـون وقادة الحركة الشعبيـة، لكنهم كانوا حذرين للغاية.





القضية الشائكة: اقتسام السلطة

عنـد هذه النقطـة كان الوضع فيما يتعلق بالقضايا العالقـة على النحو التالي. كان الاتفاق بشأن أبيي على وشك النهاية، ولكن كانت الحكومة ترهن توقيعها عليـه بغيره مـن القضايـا. وكان الحال هو نفسـه بالنسبة للرئاسـة، ولكن في هـذه الحالة كانت الحركة الشعبية هى التي رهنت النهاية بالتوصل الى اتفاق شامـل. اما في جبـال النوبة وجنوب النيل الأزرق، فقد ظلت المشورة الشعبية وترتيبـات الحكم معلقـة لم يبت فيها بعد. وكانت مسألـة العاصمة مثار نزاع علـى نحـو خاص، حيث كان الخـلاف يدور حقا حول مـا إذا كان يجب تطبيق الشريعة ام لا.

وانطلقت المحادثات ببداية كسولة. كان فرنق يرى ان علي عثمان ربما يكون علـى استعداد لان "يجمح" مـرة أخرى. اجتمعت الترويكا في يوم ٣٠ مارس لمناقشـة الحالة الراهنـة للمفاوضات واستراتيجية العمـل للمرحلة النهائية. وانطلـق السفـير "آلان غولتـي" مهاجمـا ومنتقـدا الـدور الأخير الـذى لعبه الامريـكان في نيفاشا. واشتكى الجنرال سيمبيو، مـرة أخرى، من أن الولايات المتحدة كانت على وشك اختطاف المحادثات. كان طرفي التفاوض وسكرتارية الايقاد يعانون حالة من الاحباط، حيث طلبوا من السفير "رانبرجر" توضيح التعليمـات التى تلقاها مـن واشنطن. كانت الولايات المتحـدة تسعى للحفاظ علـى قوة الدفـع، بعد الاختراق الـذى تم بشان أبيي، للانطـلاق نحو "صفقة شاملـة" بشـأن القضايا المتبقيـة. ففي ضوء التنازلات التـى قدمتها الحكومة فـى منطقة أبيي، كما كان يبيّن الامريكان، فانه قد آن الاوان للحركة لان تتقدم بشـىء بشـأن تقاسم السلطـة. وذكر "رانبرجـر" ان الامريكان ربمـا تقدموا باقتراحاتهم هم بشأن هذا الموضوع ايضا.

لم تكـن المملكـة المتحـدة والنرويج سعيدتـان تماما بهذا الـذى يحدث. كان السفـير "غولتي" يخشى أن يقود السلـوك الأمريكي الى حرف المفاوضات عن



مسارها. طلبت المملكة المتحدة من الولايات المتحدة ان تحتل موقعا اكثر تواضعا على المسرح الحالى للاحداث، وان تسمح للاطراف المتفاوضة بتولي مسؤولية المحادثات سويا مع سيمبيو الذى تنبغى ان تجد قدراته القياديه ما ينبغي لها من احترام. على الجانب النرويجي لم نكن لنريد ضغوطا كبيرة من الخارج في هذه المرحلة؛ كان هناك خطر الانهيار الكلي للمفاوضات أو الوصول لاتفاق لا "يملكه" الطرفان وبالتالي تنقصه الاستدامة. كان في رأينا، انه ما زال هناك حراك في العملية، واننا في حاجة للسماح للاطراف نفسها بالتوصل الى "اتفاق" متوازن، مع تحقيق تبادلات ومقايضات حول القضايا المختلفة. وأشار السفير "ايلفسن" لتقارير حديثة من سفارتنا في الخرطوم عن شائعات تتحدث عن توتر يحيط بالمفاوضات، وحتى عن محاولات انقلاب محتملة. شككت الولايات المتحدة فى هذه الشائعات مبينة ان طه فى مامن تام، دون معارضة تذكر.

في هذه المرحلة ابدى الوفد الحكومي في نيفاشا نفاذ صبره: اذ انهم يشعرون أن الحركة تقوم بعرقلة الامور. لكن، في بداية ابريل بدأت الأمور فى الحراك؛ وما ان حلّ الخامس من أبريل حتى كان هناك اتفاق على العديد من القضايا المتبقية. ففيما يتعلق بقضية الرئاسة، كررت الحركة الشعبية قبولها لموقع النائب الأول للرئيس، حيث ستؤول لحزب المؤتمر الوطني وظيفة نائب رئيس ثانية ادنى رتبة بدلا من رئاسة الوزراء. وكان ذلك الترتيب قد قصد منه استيعاب طه، وضمان انه سيكون فى موقع قوي في الحكومة الجديدة؛ فقرنق "سيهتم بامر" الجنوب، وطه بامر الشمال - هذا من حيث ضمان تنفيذ الاتفاق. وتعهد الجانبان بمحاولة التوصل الى توافق اجماعى في الآراء بدلا عن قرارات الأغلبية في هيئة الرئاسة. وتم أيضا إيجاد حل لإصلاح الأجهزة الأمنية. وفيما يتعلق بتمثيل الحركة الشعبية في المؤسسات السياسية المركزية، اتفق الطرفان على ان تنال الحركة الشعبية ثلث المناصب، وينال المؤتمر الوطني "الأغلبية"، وتنال القوى السياسية الاخرى ما تبقى. وواصل الطرفان أيضا التفاوض حول ترتيبات اقتسام السلطة للمنطقتين



الاخرتـين (جبال النوبة والنيل الازرق) بجانب قضية العاصمة. وفي ٧ أبريل زار "تشـارلي سنـايدر" المفاوضـات، حيث وعد الطرفان بالوصول الى اتفاق في عيـد الفصح. وقد تم استخدام تلـك الزيارة تكتيكيا من قبل كل جانب للشكوى من عدم مرونة الطرف الآخر.

ظللـت على اتصال مـع كلا الزعيمين خلال هذه الفـترة، لكني كنت في حاجة إلى فترة راحة. سافرت إلى فرنسا لمدة اسبوع في عيد الفصح، متوقعة ان يقوم علي عثمان وقرنق بالتحرك في القضايا الرئيسية من تلقاء أنفسهم. لكن، وبعد مضـى يومين فقـط، بدأ هاتفـي المحمول فى الرنـين. كان المتحـدث هو دكتور جـون، وكان يبلغني بأنهم قد واجهوا عقبات كبيرة في قضية العاصمة ونسب التمثيـل في المنطقتـين. انتهى بي الأمر الى الحديث علـى الهاتف مع كل من علي عثمـان ودكتور جون لما يقارب الثلاثة أيـام. لم يكن هناك أي شخص بالكاد في نيفاشـا: من جانبنا كان هناك فقط "إندر ستايسن" بصفته خبيرا لدى الأمانة العامة للايقاد.





وضع العاصمة القومية

●●

كانت قضية العاصمة مطروحة على طاولة المحادثات في ناكورو، حيث كانت تلك الدورة قد انتهت الى طريق مسدود و بانسحاب الوفد الحكومي من المفاوضات. والآن فان الخيار مفتوح امام علي عثمان ودكتور جون لحسم هذه المسألة الصعبة، في واحدة من أكثر فترات التفاوض حدة في محادثات اقتسام السلطة. كانت الامور قد ظلت فى مكانها حيث لم يكن هنالك اى تغيير. فقد كانت الحركة الشعبية ترى ان العاصمة القومية هى عاصمة ليس فقط للشمال ولكنها عاصمة ايضا لاقاليم اخرى فى البلاد حيث يوجد عدد قليل من الناس يتبعون الاسلام؛ وان العاصمة ينبغى ان تكون شاملة للجميع، تعكس تنوع البلاد، ولا توفّر امتيازل لدين واحد بعينه. ولكن بروتوكول مشاكوس كان قد وافق ان يكون الشمال خاضعا لقانون الشريعة؛ ففيما يخص الحكومة فانه ليست هنالك أي مشكلة على الإطلاق، ولا حاجة بالتالى إلى إعادة فتح النقاش.

كان احد مفاوضى الحكومة، امين حسن عمر، متعنتا حتى انه حصل على لقب "ليس بوصة واحدة حتى" من وفد الحركة الشعبية [٣٢]. من جانب الترويكا ناقشنا هذه المسألة مرات عديدة، وعملنا على مخططات تمت مراجعتها وتشذيبها الى حد التشويه، احتوت على مقاطعة "جيب" محايدة دينيا، وتجميد الشريعة خلال الفترة الانتقالية، واشتثناء الجنوبيين كليا من الشريعة الإسلامية، مع توفير ضمانات لغير المسلمين، كما كان قد اقترح ابيل الير.

لم يكن طه ولا قرنق راغبا في تغيير موقفه. ولم يكن لايهما أي بديل جديد لاقتراحه بشأن هذا الموضوع. اصبح الوضع متوترا جدا. وفى لحظة ما، اتصل قرنق بالحكومة المصرية حتى للتدخل لدى الخرطوم. و بالمثل، تعنت طه فى موقفه [٣٣]. نادر هى المرات، ان وجدت اصلا، التى استمعت اليه فيها



وهـو بهذا الشـكل [٣٤]. وكانت البشارة الوحيدة التـى بعثت الامل هى تعليق دكتور جون الصريح أن هذه المسألة ينبغي ألا تصبح "قاصمة ظهر".

كان علـي عثمـان محاميـا، وكان يـرى انه يمكـن الابقـاء علـى التشريعات القائمة، لأنها تميّز بالفعل بين المسلمين وغير المسلمين، حيث لا تنطبق قوانين الشريعة على الفئة الثانية وانما تنطبق على الفئة الاولى فقط؛ ويمكن زيادة تعزيز هذا التمييز، سواء في التشريع أو في التطبيق. في النهاية كان على دكتور جـون الاعتراف بان طـه كان محقا: اذ قد يكون من الممكـن وضع إطار قانوني يحترم الاختلاف فى الخلفيات الدينية، ويطبّق، على نحو ما، نظامين مختلفين للقانون في العاصمة.

كانـت المشكلـة العملية ترتبط بالتنفيذ. هل يجب علـى اجهزة إنفاذ القانون سـؤال الأفـراد عـن الدين الـذي يعتنقونه قبل تحديـد اى قانـون ستقوم تلك الاجهـزة بتطبيقـه؟ وهل هذا من شأنه أن يشـكل حماية ناجعة بما فيه الكفاية لغـير المسلمـين؟ بعد فشلـه في اقناع طه بقضيـة عاصمة علمانيـة، او بوجود مقاطعـة "جيب" علمانيـة، او بخيارات التجميد خلال الفـترة الانتقالية، قرر قرنـق أخيرا البحث عن العناصر العديدة التي يمكن أن تشكل معا إطارا قويا مـن الحماية والضمانـات لغير المسلمين في العاصمة. كان هـذا الامر يتفق مع مقترحات الير، حيث شملت تلك العناصر التمثيل الواسع للجنوبيين في اجهزة إنفـاذ القانـون، وتدريب الموظفين والضبـاط، ومنظومة اجـراءات استئناف سليمة، ولجنة رئاسية لمراقبة تطبيق القوانين. وكان هذا العنصر الأخير بالغ الأهميـة؛ اذ انـه سيعمل على حماية الجنوبيين من تطبيـق العقوبات الحدية بموجـب الشريعة. وإذا ما فشلت هـذه الحماية، فإن اللجنة لديها القدرة على ارجـاع القضية الى هيئة الرئاسة. كانـت هذه الآلية مهمة جدا كمخرج للحركة الشعبية، اذا ما تبين بالتجربة ان غير المسلمين يساقون الى المحاكم لانتهاكهم لقانـون الشريعة. وستسمح اللجنة بإمكانية إعادة فتح قضية العاصمة خلال الفترة الانتقالية. لقد كان هذا الحل مرهونا بالممارسة والتطبيق.



في النهايـة، كان الحـل الذى تم الاتفاق عليه أخيرا يسير فى ذلك الاتجاه. في يوم الجمعة العظيمة، بعد أن أدرك أنهم واصلون الى اتفاق لا محالة، قدم علي عثمـان لقرنق بيضـة عيد الفصح. وبعد ان شكره، أجـاب دكتور جون مازحا: "لقـد اوفيت انا فى موضـوع العاصمة، والآن عليك ان توفى فى المنطقتين (جبـال النوبة وجنوب النيل الازرق)". ضحـك الاثنان. لقد تمكنا من احداث اخـتراق. وعلـى الرغم من أن قرنق كان قد حارب مـن أجل حل مختلف، الا ان هـذه القضية قد أثبتـت انها لا تمثل خطا أحمر بالنسبة له بالطريقة التي كانت بها للحزب الحاكم والحكومة بما لا يدع اى مجال للشك [٣٥].

تواصلـت المناقشـات، من ثم، حول قضية الحكم فـى المنطقتين. كان كلا من الجانبـين يريد ان تكون وظيفة الحاكم فى كل مـن جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق من نصيبه. وبعد شد وجذب، انتهى بهم الأمر الى الحل الأكثر منطقية، وهـو تقاسـم المناصب العليا في المنطقتين، حيث سيكـون حاكم جنوب كردفان (جبـال النوبـة) من المؤتمـر الوطني، ونائـب الحاكم من الحركـة الشعبية؛ وسيكون الامر معكوسا في جنوب النيل الأزرق، مع التغيير في منتصف الفترة الانتقالية [٣٦].

كان مـن ضمـن المسائـل المهمـة التى بقيـت دول حل هـى قضيـة التمثيل في المجالس التشريعية في المنطقتين. وبـدا واضحـا أن هذا يجب أن يكون جزءا مـن اتفـاق شامل بشـأن التمثيـل الحزبـى في البرلمـان الوطني وبرلمان الجنـوب والمجالس التشريعيـة في الولايـات. فقـد اعطى اقـتراح ناكورو الجنوبيـين ٣٠ فى المئة، حيـث كان قـرنـق يفتـرض ان بامكانهـم الوصول الى ٣٣ في المئة في نهاية المطاف. وقبل أن يتـم إحراز تقـدم كبير، غـادر علي عثمـان طـه الى الخرطـوم يوم ١٨ أبريـل لمواجهـة تحـدي على منصبـه القيـادي الإسـلامي من قبـل دكتـور غـازي. لم تكن هذه هي المـرة الاولى التي يتنافسـان فيها على منصب القيـادة، وسـوف لن تكـون الأخيـرة [٣٧]. وقـد كان ان نجح طه فى كسـب التحـدى، والأهـم من ذلـك من وجهـة نظـر مفاوضات



السلام، هو ان يده قد صارت اكثر قوة بالفعل. وبينما كان طه في الخرطوم ، استغل قرنق الفرصة للتشاور مع التحالف الوطني الديموقراطي في أسمرا.

••



التنازلات المتبادلة

●●

عند عودة طه وقرنق بعد اسبوع، كان من الواضح أن فترة التوقف "الراحة" كانت مفيدة [٣٨]. كانت قد بقيت قضيتان في ترتيبات تقاسم السلطة: هما النسبة المئوية لتمثيل الجنوب في البرلمان الوطني، ومستوى التمثيل للأحزاب الأخرى في الجنوب والشمال على حد سواء.

كان كلا الجانبين يرى انهما كانا على مرمى حجر من الاتفاق على كل ترتيبات تقاسم السلطة والمناطق الثلاث، ولكن يتهم كلا منهما الاخر بوضع العراقيل. في مناقشة حول هذه الفترة، جرت في الآونة الأخيرة، ذكر المفاوضون الرئيسيون في الجانب الحكومي أن الحركة كانت تمارس التلكؤ والمماطلة[٣٩]. وزعم قرنق، من ناحية أخرى، أن الحكومة كانت تريد استكمال هجومها في دارفور قبل موسم الأمطار. وكنا نعتقد، نحن المراقبون، ايضا ان الحكومة ربما كانت تعمل على تأخير المحادثات بينما تقوم بالتعامل مع الأزمة في غرب البلاد. وعلى أية حال، فالان (أوائل شهر مايو) دارفور تسيطر تماما على الأخبار، وها هو كولن باول يدعو لاعطاء دفعة نهائية للأطراف لتسوية القضايا الاخيرة. وتعج صحيفة نيويورك تايمز بالتقارير عن الفظائع ومشاكل وصول المساعدات الإنسانية. ويشكل المستوى الاستثنائي لاهتمام الرأي العام بقضية دارفور ضغطا على الحكومة الأمريكية لأن تفعل شيئا. كما ان المبعوث الخاص "فرالسين" كان يدلى ببيان لمجلس الأمن حول زيارته الأخيرة إلى دارفور؛ بينما يقوم المجلس بمناقشة بيان رئاسي حول نفس القضية.

في يوم ١٣ مايو قدم كل طرف مقترحاته للتسوية الشاملة للقضية أبيي. وكانت التسوية التى تقدم بها الامريكان من أجل حل القضايا الأكثر إثارة للجدل قد تم تضمينها فى كلتا الورقتين المقدمتين من جانب الاطراف المتفاوضة. الا انهم اختلفوا حول موقفهم الرسمى من ابيي، وحقوق المسيرية



ودينكا نقوك. وعلى الرغم من الاختلافات في الرأي، فلم يكن أيا من الطرفين يرى ان المشكلة لا يمكن حلها. وبالنظر لما سبق لهما ان حققاه في موضوع العاصمة، كان هناك احساس بمقايضة مضمرة حول أبيي.

ولكن حتى ونحن نخطو، على ما يبدو، نحو الوصول الى نهاية، تنتابني المخاوف من أن تصبح مصداقية العملية برمتها موضع تساؤل من قبل المجتمع الدولي؛ فكل الانظار كانت تتجه نحو دارفور. كانت فقط مسألة وقت قبل ان تصبح دارفور عنصر مستقل فى جدول أعمال مجلس الأمن. وفي حين اعلن دكتور جون انه سيستخدم "كل ما يملك من الطاقة والقوة للانخراط فى العمل مع الطرفين من اجل ايجاد حل للصراع في دارفور"، فانه قد شدد على أن التوصل إلى اتفاق في نيفاشا يمثل أساسا ضروريا للتوصل إلى حل في دارفور. أجبته بأنه لا يمكن قبول أي مزيد من التأخير. لقد نفذ الوقت.

وافق علي عثمان على ذلك؛ وكان قد بدأ يفكر بالفعل فى طبيعة حفل التوقيع، حيث قام بحثّي على التحدث مع زملائى حول الحضور. وعدت بأن افعل ذلك، لكنى انتهزت هذه الفرصة لإثارة مشكلة المصداقية التى تواجهنا مع تطور الأحداث في دارفور. و عبّرت له عن قلقنا البالغ إزاء الوضع، ودعوت إلى وضع حد للهجمات على المدنيين وتامين وصول العاملين في المجال الإنساني. وذكرت ان الوضع في دارفور سوف يلقي بظلاله تماما على عملية السلام ما لم يقم الطرفان على الفور باستكمال المحادثات.





يومٌ بالغ الطول

لمرة واحدة، يلتزم دكتور جون وعلي عثمان بالاجل الذى ضرباه هم بانفسهم لانفسهم؛ فقد ظلت الاطراف مجتمعة معا دون انقطاع من ١٦ فبراير حتى ٢٥ مايو. وها هم قد انتهوا الان.

تم تحديد ٢٦ مايو موعدا مقررا لحفل التوقيع. وقد تمت دعوتنا من قبل الجنرال سيمبيو كمراقبين للتوقيع على البروتوكولين. كان وزير خارجية كينيا "ستيفن كالونزو موسيوكا" هناك، حيث كانت دولتان من دول الترويكا ممثلة على الصعيد السياسي، بواسطة "اندرو ناتسيوس" و"تشارلي سنايدر" من الولايات المتحدة ، وأنا. جلسنا في الخارج على العشب في نيفاشا، ننتظر خروج الطرفين وهما يحملان مع الاتفاقيات في ايديهم؛ كانوا حوالي ١٠٠٠ شخص في مجموعهم: كنت على يقين من أن أصدقائي القدامى، أفراس النهر في المرفق، لم يروا مثل هذا الحشد قط. وكان من المتوقع أن يبدأ الحفل في الساعة ١:٠٠ بعد الظهر.

لم يحدث شيء. قيل لنا ان هناك مشكلة واحدة فقط لم يتم حلها بعد. حضر سيمبيو وطلب منا الدخول الى المنتجع. كانت الحركة الشعبية قد رفضت أرقام التمثيل في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق التي كنا نظن انه قد سبق الاتفاق حولها، وهي ٤٥/٥٥ في المئة في كل ولاية. كانوا يريدون تمثيلا متساويا في كل من المنطقتين، كما طالبوا بخفض تمثيل المؤتمر الوطني في الجنوب من ٢٠ الى ١٥ في المئة. اما الحكومة، من جانبها، فقد فتحت النص المتفق عليه بشأن المناطق الثلاث، رافضة مصطلح "مستقل" وطالبة تغيير اسم جبال النوبة الى "جنوب كردفان". كل هذا كان يتطلب اجراء محادثات جديدة على أعلى مستوى، حتى وان كان ذلك خلال انتظار كل الوجهاء في الخارج على العشب.

طلب منا سيمبيو الحديث الى كلا الطرفين. وافق كل من وزير الخارجية "موسيوكا" ،و"أندرو ناتسيوس" ، و"شارلي سنايدر" ، وأنا، على الضغط على دكتور جون اولا ثم على طه للتمسك بالنص المتفق عليه سابقا. تدخل أيضا ابيل الير. كانت المشكلة الكبرى في الحركة الشعبية. سوف لن يتزحزح قرنق عن موقفه. افترضت أنه كان تحت ضغط من مواطنيه في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. اتفقنا على ان اقوم انا بمقابلة قرنق منفردا، حيث اخبرته، في غرفة منفصلة، ان الوقت قد حان بالنسبة له ليتراجع. وأخيرا، تنازل قرنق. ذهبت إلى علي عثمان لاحمل له الخبر، مشددة على ضرورة الحاجة إلى عدم احداث أي تغييرات في النص.

بحلول ذلك الوقت، كان الناس ينتظرون فى الخارج لعدة ساعات. لكننا لم نكن قد انتهينا بعد. واحتج الوفد الحكومي على المصطلحات في عدة أماكن. كل هذه القضايا ايضا قد تم حلها في النهاية. وأخيرا تم توقيع البروتوكولات حول تقاسم السلطة والمناطق الثلاث عند الساعة ١٠:٠٠ مساء. ففي وسط هتافات الفرح وصلوات الشكر قامت الحكومة السودانية والحركة الشعبية بالتوقيع على اتفاقيات تمهد الطريق لانهاء اطول حرب اهلية فى أفريقيا. وقدم الزعيمان الخطب، وكذلك فعل سومبيو وموسيوكا. تحدثت انا كذلك باسم منتدى شركاء الإيقاد. بهذين البروتوكولين، وتينك السابقين، كان اتفاق السلام الشامل واقعا حقيقيا تقريبا.

"الامور لن ولا يمكن لها أبدا أن تكون هى نفسها مرة أخرى"، هكذا اعلن جون قرنق في حفل التوقيع، وسط صيحات الفرح من النساء من جنوب السودان. "لقد وصلنا إلى قمة التل الاخير في رحلتنا المضنية للصعود لمرتفعات السلام": : "الطريق المتبقى امامنا سهل منبسط" ؛ "البروتوكولات تؤرخ لتحول مفاهيمي منظومي". والمح أيضا الى أن الاتفاق قد يعطي دفعة جديدة لجهود السلام في دارفور. ..كان أداءا رائعا، أظهر مزايا قائد وطني محتمل.



وتحدث على عثمان محمد طـه باريحية عن الاتفاق باعتباره بداية لسودان جديـد، وهـو مصطلـح يستخدم عـادة من قبـل الحركـة الشعبيـة. "قرصت نفسـي". وشدد طه علـى أن التعاون بين جميع القـوى السياسية أصبح الآن ضـرورة حاسمـة. تحـدث باللغة العربيـة، مباشـرة إلى مشاهـدى التلفزيون بالسـودان. "نشكـر الله سبحانه وتعالى الذي قادنا إلى هـذا الإنجاز العظيم"، مضيفـا انه يأمل ان يقود الاتفاق الى دفع جهـود السلام في جميع أنحاء البلاد، وكان مما يثلج الصدر أن أسمع القائدان يعبران علناً عن تقديرهما للدور الذي لعبته، ويطلبان استمرار مساعدتي لإنهاء الإتفاقية الكاملة.

عقـدت خمسة اجتماعات مع كل من قرنق وطه في نيفاشا خلال هذه الزيارة، راوحـت بينهما جيئة وذهاباً، في محاولة لفرز القضايا الأخيرة، وبعد التوقيع لتأكيـد الحاجـة لـ"تسويـق" الإتفاقية، وضمـان إدخال الأحـزاب السياسية الأخـرى في المفوضيـات والمؤسسـات الحكوميـة المناسبة. كانت هنـاك أنباء عـن مقاومة في الشمـال لبعض التنازلات، وأصبح من المهم الان نشر الاتفاقية وتوسيـع تملّـك الناس لها. وقـد التزما بذلك. كما شجعتهما علـى أن يضعا كل البروتوكولات التي تم التوقيع عليها الان في اتفاق اطاري واحد. وهذا سيؤكد ختـام المفاوضـات الطويلة، وقـرب التوصـل الى اتفاقية شاملـة، والاستعداد للتحضـير لمرحلة ما بعد النزاع، أي استصدار قـرار من مجلس الأمن يفوض بعثة لحفظ السلام، وتأسيس صندوق للمانحين متعددي الأطراف. كان هناك اتفاق عام على هذا الاقتراح – حتى نافع علي نافع أكثر المتشددين تطرفاً كان متحمساً. وقد أصبح هذا هو الأساس لاعلان نيروبي الصادر في ٥ يونيو منوهاً باستكمال كل البروتوكولات التي ستشكل اتفاقية السلام الشامل.

وكمـا قالـت ريبيكا قرنق مؤخـراً وهي تقتبـس من زوجها "يحمـل المجتمع الـدولي عصـا، وستنزل هـذه العصا على ظهر مـن يُعتبر معوقـاً للسلام"(٤١). وتمثـل حقيقـة أن الرئيس بوش أجـرى عشر مكالمات مع البشـير خلال مسار المفاوضـات مؤشـراً على ذلـك.(٤٢). لقد شعـر قرنق بالضغط. قـال متحدثاً الى صـوت أمريـكا في ٣٠ مايو "لقـد تم التوصل الى اتفاق سـلام، ليس بالضرورة



لأن الطرفـان أرادا ذلـك، وإنما لأنهما أجـبرا عليه. لقد تفاوضنـا على اتفاقية لاننـا اجبرنا بالكثير مـن الضغوط. الطرفان شعـرا أن تكلفة استمرار الحرب أعلى من تكلفة وقفها. ومن ثم فقد أوقفنا الحرب".

لكن القائدان ما كانا ليتمكنا من الوصول الى هذه النقطة بدون التزام شخصي قوي. لقد اتخذت المحادثات ديناميتها الخاصة، وكذلك الشراكة بين الاثنين.

●●

الهوامش

●●

١. مقابلة مع أبيل ألير ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢. وزعت ورقة أبيل ألير إلى طه وقرنق وسيمبيو والوفود المراقبة (مقابلة مع ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠).

٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٤. مؤخراً، أدعي أعضاء من الوفد الحكومي أن مغادرة طه أثناء المحادثات كانت محاولة تكتيكية لإحباط وتأخير الحركة الشعبية (مقابلة جماعية مع الوفد الحكومي، ١٩ أبريل ٢٠١٠). وذكرت مصادر أخري من جانب الحركة الشعبية، أن طه نقل لدكتور جون أثناء محادثات نيفاشا أن هناك مشاكل متزايدة في دارفور، وقد ودعته هذه المخاوف للمغادرة من أجل المساعدة لمعالجة تلك القضايا (مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠).

٥. معلومات خاصة.

٦. مقابلة ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٧. لجنة التحقيق الدولية حول دارفور، تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٥٦٤) الصادر في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤؛ و٢٥ يناير ٢٠٠٥.

٨. السابق.

٩. مركز بحوث الكوارث والوبائيات، إحصاء عدد الموتي بدارفور، «الموت في دارفور»، جيه هاغان و أيه بولوني، بروكسل ٢٠٠٥، مجلة العلوم، العدد ٣١٣ و ٥٧٩٣ سبتمبر ٢٠٠٦.

١٠. دارفور، فلينت ودي فال، ص٩٣.

١١. دارفور، فلينت ودي فال، ص٩٣.

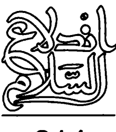
١٢. معلومان خاصة، أبريل ٢٠١٠.

١٣. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

١٤. دارفور، فلينت ودي فال، ص٩٨؛ أكدت في لقاء مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

١٥. مقابلة مع ثيودورس دان، ١٢ أبريل ٢٠١٠.

١٦. مقابلة مع منصور خالد، ١٥ أبريل ٢٠١٠.



١٧. ما أشار له طه من تحديات عصيبة تواجه البلد خلال هذه الفترة أكده متيانق ملوال مابيور في مقابلة معه، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

١٨. بما في ذلك الزيارات في ٢٠٠٤؛ تشمل زيارة في أكتوبر ٢٠٠٣، ويناير ٢٠٠٤، ومارس ٢٠٠٤، ومايو ٢٠٠٤، ويونيو ٢٠٠٥. وقد قمت بزيارات مشابهة للمفاوضات في خريف ٢٠٠٤ (نيروبي).

١٩. زيارة هيلدا جونسون للمفاوضات ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٤.

٢٠. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢١. مقابلة مع شارلي سنايدر، ٣٠ مايو ٢٠١٠.

٢٢. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٣. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

٢٤. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢٥. اتصال عبر البريد الالكتروني مع روجير وينتر، ٢٢ يونيو ٢٠١٠.

٢٦. مقابلات هاتفية مع شارلي سنايدر، ٢٨ مايو ٢٠١٠، وأندرو ناتسيوس، ١٠ يوليو ٢٠١٠.

٢٧. اتصال عبر الايميل مع روجر وينتر، ٢٢ يوليو ٢٠١٠.

٢٨. مقابلة مع أبيل ألير، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٢٩. مقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام، ١٩ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٣٠. مقابلة مع ماتينق ملوال مابيور ٢٣ أبريل ٢٠١٠؛ ومعلومات خاصة.

٣١. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٢. مقابلة جماعية مع وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات السلام، ١٦ أبريل ٢٠١٠.



٣٣. ملاحظاتي تقتبس من علي عثمان طه قائلاً «لا أحد في البلد سيقبل أي من ذلك، كما أن القوانين القائمة لن تجمد أو تعطّل. هذه حدودنا».

٣٤. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ ومقابلة جماعية مع أعضاء من الوفد السوداني المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣٥. يعتقد «فينك» هايسوم الذي اعتبر في ناكورو ذلك بمثابة خط أحمر للحكومة، وليس للحركة الشعبية لتحرير السودان، أن مصير مسودة ناكوري كان سيكون مختلفاً لو اُعتراف بهذا. (مقابلة مع فينك هايسوم، ٢٨ يونيو ٢٠١٠).

٣٦. استغرقت تلك المفاوضات الفترة من ٩ إلى ١٢ أبريل ٢٠٠٤.

٣٧. مقابلة مع منصور خالد، ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٣٨. وصلت الاتفاقية إلى أن نصيب الحركة الشعبية من المقاعد هو ٢٨٪ والأحزاب الأخري ١٤٪ وحزب المؤتمر الوطني ٥٢٪ من المجلس التشريعي.

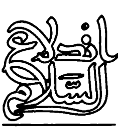
٣٩. مقابلة جماعية مع أعضاء وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات إتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٤٠. مقابلة جماعية مع وفد الحكومة السودانية المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل (١٩ أبريل ٢٠١٠م)؛ ذكر أن علي عثمان طه كان مرتاحاً لعبارة السودان الجديد ومسروراً بالإشارة إلى تلك العبارة.

٤١. مقابلة مع ربيكا قرنق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠. ذكرت أيضاً في مقابلة مع منصور خالد، ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٤٢. مقابلة مع أندروناتسيوس ١١ يوليو ٢٠١٠؛ واتصال عبر الايميل مع شارلي سنايندر، ٢١ يوليو ٢٠١٠.

●●



الفصل السادس

إتمام الصفقة

□ □

باستكمـال بروتوكولات نيفاشا والتوقيع على إعـلان نيروبى، تم حسم معظم القضايـا. وتبقـت عـدة مسائـل أمنية، منها تمويـل الجيش الشعبـي لتحرير السـودان، وإعـادة الانتشـار، ووضـع «المجموعـات المسلحـة الأخـرى». وكان يتوجـب الاتفـاق على آليـات التنفيذ والجـداول الزمنيـة لمختلف بنود البروتوكـولات. وكان الضغـط باتجـاه استكمال المباحثات هائـلاً و الإرهاق عظيمـاً، إلا أن الوسطاء أصروا على ضـرورة التوصل لبروتوكول تنفيذي[1] يتضمـن بـدوره مسائـل سياسيـة هامـة مثـل ترتيبـات وقـف النـار، مواعيد الانتخابـات والشراكـة السياسيـة بين الطرفـين عقب الحـرب. وكانت هنالك أيضـاً خطـط للتعاون خلال الفترة قبل الانتقاليـة ونشر الفرق المؤقتة من كلا الطرفين. اكتشف دكتور جون قرنق وعلى عثمان أن أمامهما المزيد من القضايا للتفاوض حولها.

كشـف رئيـس الحركة الشعبيـة لتحرير السودان عن جلـد وصبر عظيمين، وعدم استعداد للتراجع قبل التوصل لنتيجة يستطيع الدفاع عنها أمام شعبه. وأدى هذا في العديد من المرات لأزمات حتى مع الحلفاء، محليين وأجانب، بمن في ذلك المتعاطفين داخل الحكومة الأمريكية. وتجلى هذا خلال التفاوض حول المناطق الثلاث. ولكي يتمكن من توسيع ملكية الاتفاقية، تأكد قرنق من ضمان توقيع قادة مختلف الفصائل على البروتوكولات نيابة عن الحركة.

وكان يتعين على النائب الأول للرئيس العناية بدوائر مهمة في الخرطوم[2]. وفي بعـض الأحيـان غـادر طـه المفاوضـات لأن المقاومـة في الخرطـوم كانت حقيقيـة، وكان يتحتـم عليـه الاجتمـاع والتشاور مـع زملائـه [3] وبالإضافة إلى هـذا، أصبـح مناؤوه يـزدادون قوةً ويهددون بنسف جهـوده. وأسر لى أن المفاوضات في الخرطوم تكون في بعض الأوقات أكثر صعوبةً مما هي عليه مع الحركـة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتركز جزء من المقاومة حـول قضايا محددة مثل الترتيبات الأمنية وموقف المسيرية في أبيي. ونشأت أزمـات أخرى مـن الصراعات على السلطـة في الخرطوم، حيث بـدا أن بعض



المنافسين يحسدون طه على تحقيق انتصار يمكن أن يعزز صورته ونفوذه الشخصي.

في أمسية ٢٦ مايو، وبعد أن انفض السامر كان دكتور قرنق في روح ممتازة للغاية، وبينما كنت أفتح زجاجة الشامبانيا التي أحضرتها معي، تندر على التأثير الذي ستخلفه عودة الجنوبيين للخرطوم. «أنا حقاً أتطلع لتلك اللحظة» هكذا قال. «هل تصدقين بأننا سنفتتح أندية ليلية، وسيرقص الناس، وسترتدي النساء ما يحلو لهن من ملابس. وستكشف الفتيات صغار السن عن بطونهن». العبارة الأخيرة هي ما اصطلح الجنوبيون على تسميته تندراً (فصل الدولة عن الدين). ولا يمكن أن يتعرض الجنوبيون، في اعتقاده، لأية مضايقات ولن يخضعوا لمحاكمات من رجال الشرطة المتدينين بعد هذا. وكان يعتقد أن مشاركة الجنوبيين في الحكومة سيكون له تأثير إصلاحي على الخرطوم. «سوف تَندهشين من عدد الأشخاص الذين سيأتون إلينا لتناول كأس أو كأسين: وبالطبع، فقد كان هناك جانب جدي في المسألة. ففي كلماته عقب التوقيع، قال رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان «أن الاتفاقيات تتضمن كافة الأهداف التى ناضلنا من أجلها». ويمكن أن يكون هذا صحيحاً. ومع ذلك، فقد كانت هناك مقايضات باهظة.

وكان المدخل الرئيسي لجعل المهمشين يشعرون بالمساواة في المواطنة يتمثل في عدم تطبيق قوانين الشريعة. وتلقت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان ضمانات من الخرطوم، ولكن الانطباع تعزز بأن السودان الجديد كان «جديداً» بالنسبة للجنوب (مع الاستفتاء أبيي)، إلا أنه وبالنسبة لبقية البلد كان بدرجة أقل من ذلك. ونتيجة لهذا تعرضت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لانتقادات بالغة من الأحزاب الأخرى في التحالف الوطني الديمقراطي. ففي جبال النوبة، النيل الأزرق، و فيما يتعلق بهذا الأمر، دارفور والشرق، فإن تنفيذ مختلف التزامات البروتوكولات سيعتمد على الرغبة في التغبير في المركز، وصلابة الجنوب في النضال من أجل قضيته، ونفوذ قوى الإصلاح السياسي في البلد.



وكسبت حكومة المؤتمر الوطني أهم نقاطها، أي قوانين الشريعة، والتي ستظل رسمياً الأساس للتشريع القومي، وتظل تطبق على المسلمين في العاصمة. وتم تجاوز الاستفتاء في جبال النوبة والنيل الأزرق. وكان لهذه القوى أن تأمل بمساعدة الحركة الشعبية لتحرير السودان بالفوز بالانتخابات التي سوف تنظم خلال الفترة الانتقالية، كي تتمكن من السيطرة على الحكومة. وكانت فاتورة أبيي باهظة وبطعم العلقم، وخفف من مرارتها الاستفتاء تكوين مفوضية خاصة بها. وهكذا كان لكلا الطرفين سببه الخاص به لقبول نتيجة المفاوضات. ومع ذلك، فقد كانت هناك سحب في الأفق ترمي بظلال ثقيلة على إنجازهم، مع الاستفتاء نسف ما قاموا بالتوقيع عليه. وكان لدارفور أهمية بالغة. ولكن هناك بعض «الخوازيق» المحتملة أيضاً.

●●

دارفور في نيفاشا

قضيت وقتاً طويلاً في نيفاشا أواخر شهر مايو. وأنا أتناقش مع كل من دكتور جون وعلي عثمان حول دارفور، مشددة على أنه من غير المتوقع أن يدعم المجتمع الدولي تنفيذ اتفاقية سلام في الوقت الذي لا يزال فيه الوضع في دارفور مشتعلاً. وتجسدت المسألة في المصداقية. وحتى مارس ٢٠٠٤ كانت القضايا الإنسانية، وليس السياسية هي بؤرة تركيز الحكومات الأجنبية. وكان في مقدمة هؤلاء زملائنا من الولايات المتحدة، أندرو ناتسوس وروجر وينتر، الذي كان مساعد مدير هيئة المعونة الأمريكية آنذاك. وشارك بفعالية من جانبنا، نائب وزير الخارجية فيدار هيلجغسن . وتغير الوضع في شهر أبريل ، مع تزايد التغطية الإعلامية الدولية، وكشفت فرصة السماح بزيارة اللاجئين في تشاد الرعب الحقيقي مما كان يحدث. وأبرزت أجهزة الإعلام حول العالم كلمة «إبادة» التي وردت على لسان موكيش كابيلا، منسق الأمم المتحدة للشئوون الإنسانية بالسودان والذي قال «أن الفرق الوحيد بين رواندا ودارفور الآن هو الأعداد التي نتحدث عنها إن القتل في دارفور أكبر بكثير من مجرد صراع، إنه محاولة متعمدة للتخلص من مجموعة من البشر.» ولم يظل كابيلا طويلاً في منصبه، إلا أن صافرة الإنذار كانت قد انطلقت.

وتكثفت مشاركتي في قضية دارفور خلال الأشهر الأخيرة، حيث ناقشت المسألة مع طه عدة مرات. وكنت مصرة على أن أي تأخير في معالجة الوضع ستكون له تداعيات هائلة. وكان صمود اتفاقية السلام على المحك،هذا فضلاً عن مؤتمر المانحين الذي كنا سنستضيفه في أوسلو، وإمكانية التوصل لحلول حول ديون السودان. وفي السادس والعشرين من مايو أجاز مجلس الأمن بياناً رئاسياً قوياً حول دارفور. وطالب بالعمل على عدة جبهات، بما في ذلك نزع سلاح الجنجويد ووقف إطلاق النار. وطالب البيان بالتنفيذ العاجل لآليات المراقبة دعماً للإتحاد الأفريقي وجهوده.

وكنت قلقة للغاية حول الوضع وذكرت ذلك للزعيمين. وكانت الخرطوم تقاوم التفاوض على الدوام، إلا أن عقل علي عثمان كان أكثر انفتاحاً خلال مناقشاتنا الخاصة[٥]. ولم يكن واضحاً مدى تأثيره على سياسة الحكومة تجاه دارفور. وكان الأمر الأكثر إلحاحاً هو استكمال مفاوضات نيفاشا، حتى يمكن توجيه الاهتمام نحو دارفور. ودعا رئيس كينيا، موي كيباكي الجانبين الشمالي والجنوبي لحفل على مستوى عالٍ في نيروبي يوم الخامس من يونيو. وقد مثلت الدعوة بالنسبة لي فرصة لمناقشة الوضع في المنطقة الغربية مع علي عثمان ودكتور جون. وكنت أتطلع لحل لقضية دارفور، سواء قبل أو في نفس تأريخ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. وافق الزعيمان، ولكن اتفاقا دون تحمل مسئولية كان سهلاً : وبينما أبدى استعداداً للمساعدة، قال دكتور جون أن دارفور مشكلة تخص الحكومة وحزب المؤتمر الوطني، وأبدى علي عثمان قلقاً عميقاً ووعد بوضع المسألة على قائمة أولوياته. وقبل أن أغادر نيفاشا قمت بتدوين النقاط العاجلة التي يتعين على الزعيمين معالجتها، النقطة الأولى كانت دارفور. وسأكرر طرح هذه النقطة خلال الأشهر القليلة المقبلة. إن الإدعاء اللاحق بأن مفاوضي الإيقاد والدول المراقبة بما في ذلك الترويكا قد تجاهلوا أزمة دارفور تماماً، إدعاء غير صحيح.

ويبدو أن القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن كانا يسيطران على العمليات في دارفور. وتمت إحالة ملف دارفور إلى (الأجهزة الأمنية)[٦]. وعندما تساءل مراقبون عن إذا ما كان لعلي عثمان أي دور[٧]، أنكر طه بنفسه أي علاقة [٨] ومضى لينفي أي صلات مع « المجموعة العربية» وموسى هلال، أو أي مليشيات أخرى في دارفور. ووصف العارفون بالأمور في الخرطوم علاقته مع القوات المسلحة السودانية بالمتأزمة. وشهدت دوائر عديدة على انه يعمل من خلف ستار، نافياً أن تكون له أي مشاركة مباشرة[٩]. ويدعي طه أيضاً أنه حذر من استخدام مليشيات عرقية، وطالب منذ وقت مبكر بحل سياسي داخلي للأزمة، ولكن دون جدوى[١٠].



والآن وخلال المرحلة النهائية لمفاوضات نيفاشا لم يكن هناك أدنى شك في أن الحل الأخير قد أصبح أكثر إلحاحاً بالنسبة إليه أيضاً.

●●



توقيع على وقع المعارك

وبينمـا كان جليـاً أن اتفاقية السـلام التي كانت موضع تفاوضـ في نيفاشا قد تتعرض لانتكاسة، إذا لم تتم معالجة أزمة دارفور، كانت هناك مهددات أخرى تقف أمام تنفيذها. ففي أواخر مايو وأوائل يونيو قامت مليشيات بشن هجمات متتاليـة في أكوبـو وبور. وكانت الحركـة الشعبية/ الجيشـ الشعبي لتحرير السـودان يتفاوضـان حـول صفقات منفصلـة مع عـدة مليشيـات، إلا أنها لم تكسبها كلها. وكان من الواضح أن الهجمات التي تشنها عناصر متمردة يحتمل أن تكـون قد تلقت دعماً من داخل الاستخبـارات العسكرية في الخرطوم بهدف عرقلة التوقيع على الاتفاق النهائي. وكانت هناك إدعاءات من أن الأوامر تأتي من السلطات العليا مباشرة[١١].

وهـددت الحركـة الشعبية/ الجيشـ الشعبـي لتحرير السـودان بمقاطعة حفـل التوقيـع في نيروبـي، ووافقا على الاجتمـاع بوفد الحكومـة في نيفاشا في الثالـث مـن يونيـو، شريطة الاستجابـة لحزمة مـن الشروط المسبقـة. وكانا يتطلعـان لمناقشـة شاملة للهجمـات التي مثلت انتهاكات خطـيرة لاتفاق وقف العدائيـات، وضمانات بتوقف الهجمات وإنهاء الحملات الإعلامية التي تصدر من الخرطـوم باتجاه الحركـة الشعبية/ الجيش الشعبـي لتحرير السودان. كمـا طالبا أيضاً بتضمين دارفور في نص إعـلان نيروبى المزمع والذي سيكون ملخصاً للبروتوكولات. وتوقعـت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السـودان مشـكلات في الموافقة علـى هـذه المطالبـات، إلا أن الحكومة تعهدت بلهجة متوازنة وعبارات محسوبـة بمحاولة وقف نشاط المليشيات والتقارير الإعلاميـة السلبية. واجتمع الطرفـان في نيفاشا لصياغة إعلان نيروبي تمهيداً لمـا يطلق عليـه الدبلوماسيون «القبعة»، أي ملخصـ البروتوكولات الأربعة. وضغطت الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل إدراج التزام واضح بحل النـزاع في دارفور وكذلك بيانات حول الديمقراطيـة و الحقوق المدنية. وقاوم



وفـد الحكومة. وكانت الحركـة الشعبية/ الجيش الشعبـي لتحرير السودان غـير سعيديـن بالفشـل في الخـروج بنص أكـثر قوة حـول الدمـج السياسي. واشتكوا لي، لكنهم واصلوا.

وكان يفترض أن يشهد حفل التوقيع بنيروبي في الخامس من يونيو « تمتين» اتفاقية السلام وضمان ملكيتها للأطراف ودول المنطقة. ومهد «إعلان نيروبي» لإمكانيـة التقـدم في عمليات دوليـة مهمة، بما في ذلـك عمليات مراقبـة واسعة وبعثـة أمميـة لحفظ السـلام. وأخبرني طـه في الليلـة التي سبقـت الحفل أنه ملتزم بالسير في العملية حتى النهاية، وادعى أن الحكومة لا تقف خلف نشاط المليشيـات في الجنوب. كمـا التزم، علانيةً، بحل مشكلـة دارفور. وناشدته هو وقرنـق بالإسراع ف عملية محادثات التنفيذ والاستفادة من الفترة الانتقالية لتحقيـق تقـدم في دارفور، ويمكـن أن يتم هـذا عبر»مفاوضات مسـار سريع» تجمـع الزعيمين. واتفقنا علـى أن نواصل الحوار حول كلا القضيتين، على أن تبدأ المفاوضات حول بروتوكول التنفيذ في الحادي والعشرين من يونيو.

وفي إطـار الترويكا، كانت هناك مخاوف مـن أن يؤدي قرار إدانة من مجلس الأمن حول ما يجري في دارفور إلى نسف كلاً من اتفاقية السلام والمحاولات غير المعلنـة لإحراز تقـدم في ملف دارفور. وإن تواصلت أعمـال العنف في دارفور، فإنـه لا يمكن تفادي مثل هـذا القرار. وما كان لمجلس الأمـن، خاصة الولايات المتحدة والمملكـة المتحدة السماح بأن تكون دارفور رهينة لمفاوضات الإيقاد. واتصـل وزيـر الخارجية باول بطه أوائـل يونيو، مضيفاً المزيـد من الضغط. وكنـا نأمل أن يتخذ قرنق وطـه إجراءً مشتركاً وإطـلاق عملية سياسية يمكن أن تقـرن تسوية لدارفور مع اتفاقية السـلام النهائي بالسودان. وبعد أسبوع واحد فقط، وتحديداً في الحادي عشر من يونيو، تمت إجازة أول قرار لمجلس الأمن حول السودان. وسبق وأن تم إصدار العديد من البيانات الرئاسية، كما تم عقـد عدد من الحوارات حول السودان ودارفور. وضـع هذا القرار، بعد كل شئ، اتفاقيـة نيفاشا في الإطار الدولي وأجبر المجتمـع الدولي على دعم عملية السلام ووضع الاتفاقية موضع التنفيذ.



ونص القرار أيضاً على تعيين ممثل خاص للأمين العام في السودان ليتولى الإشراف على عملية حفظ سلام شاملة. وكان هناك العديد من المناقشات التمهيدية بين أعضاء الترويكا، منبر الإيقاد ورئاسة بعثة حفظ السلام الأممية. وقمنا بالترويج لعملية «خفيفة الوزن» مثل المفوضية العسكرية المشتركة بجبال النوبة، وبعدد محدود من العناصر ولكن بقدرات انتشار سريع، بما في ذلك قوات جوية كبيرة. ووفق أحد التقارير، فإن القيادة العسكرية المشتركة التي كانت تراقب وقف إطلاق النار في جبال النوبة عام ٢٠٠٢، لم تحفظ السلام طوال ثلاث سنوات فحسب، ولكنها ساعدت في تهدئة بؤر النزاع لمنع أحداث عنف بين المجموعات ونزع سلاح المقاتلين ودعم توفير المساعدات الإنسانية والتوسط في حل النزاعات وحرية حركة المدنيين والسلع(١٢). وعملت القيادة العسكرية المشتركة على بناء الثقة بين الطرفين أيضاً. إلا أن الأمم المتحدة لم تكن على استعداد لتبني هذا النموذج الذي كان يختلف كثيراً عن عملياتها التقليدية لحفظ السلام.

ومن وجهة نظرنا، لم تكن هناك حاجة لعملية إعادة انتشار إلا في المناطق الثلاث، وبعض البؤر الساخنة في الجنوب (مناطق استخراج النفط وتلك التي شهدت اضطرابات في السابق. وكانت قضية دارفور مختلفة تماماً. إن نشر آلاف الجنود في الجنوب كان مضيعةً للمال. والحاجة لجنود على الأرض كان يمكن أن تكون كبيرة في مناطق التوتر في الجنوب، على الحدود، حول حقول النفط والمناطق التي كانت تنشط فيها المليشيات، وليس تلك التي كانت يمكن أن تسيطر عليها الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد أن تم الانسحاب منها. ووافقت حكومة السودان (١٣) ونقلت ذلك للأمم المتحدة، ولكن إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام كانت مصرة على نموذجها الخاص للانتشار، ولم تكن ترغب في حوار حول آلياتنا أو آليات الأطراف. وسوف نكتشف أن مخاوفنا كان لها ما يبررها، عندما كانت هناك قدرات ومرونة محدودة لمنع العنف أو حماية المدنيين في أبيي، أعالي النيل، جونقلي والاستوائية أثناء الفترة الانتقالية.



وكان يمكن مقارنة فعالية البعثتين في جبال النوبة. ففي تقريره لشهر ديسمبر ٢٠٠٦، عزا معهد التنمية الدولية تنامي عدم استتباب الأمن إلى «عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة في السودان (يونيمس) على مراقبة الوضع على الأرض بفعالية متساوية». وأشار التقرير إلى :-

ضعف نزع أسلحة المليشيات، خاصة المقاتلين السابقين بقوات الدفاع الشعبي. وكان من الشكاوى المتكررة الأخرى النقص في قوات يونيمس وضعف تسيير دوريات راجلة أو محمولة بمروحيات.ويتمثل المجال الذي شعرت معه المجتمعات المحلية بأن نقل تسليم القيادة من القيادة العسكرية المشتركة إلى يونيمس قد خلف فراغاً كبيراً، هو مستوى نشاط المصالحات المحلية(١٤).

ومما زاد الأمور تعقيداً انتشار القوات المصرية في جبال النوبة، حيث لا تزال الذاكرة الجمعية تحتفظ بذكريات سوء الحكم الذي عانت منه المنطقة خلال القرن التاسع عشر.

ودار نقاش مستفيض حول موقف الممثل الخاص. وساندت الترويكا مرشح النرويج توم فرالسن، ورشحت هولندا يان برونك. كما تم ترشيح شخصيات أخرى. وكان هناك الكثير من الاتصالات المحمومة لدعم هذا المرشح أو ذاك. وأصدر الأمين العام قرارا بتعيين برونك دون أن يستشير أحداً. وعندما اتصل الأمين العام، شعر قرنق وكأنه في «مصيدة»: وفقط بعد أن كشف قرنق عن تفضيله لمرشح آخر، اكتشف أن برونك كان داخل الغرفة مع الأمين العام، وأن المكالمة الهاتفية كانت عبر مكبر الصوت. لقد إتخذ كوفي أنان قراره.

وكنا أنا ويان برونك زميلين كوزيرين، ونقلت له مخاوف الحركة الشعبية لتحرير السودان وكذلك ضرورة التعامل معهم بجدية. إلا أن بعض الخطوات غير المحسوبة بعناية أضرت بعلاقاته مع الجنوب لفترة طويلة. ولم يقض برونك إلا القليل من الوقت مع قيادة الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان والجنوبيين عموماً. وبالتوقيع على اتفاقية فصل القوات مع الحكومة منفردة، بالرغم من الخطة التي تقضي بنشرها في الجنوب،



تجاهلـت يونيمس بروتوكول الأمن تماماً (عالجت يونيمس هذا الخطأ لاحقاً) وإنتهى الامر ببرونك لأن ينهمك تماماً في أزمة دارفور، بالرغم من ان التفويض لا يشمـل هذا الغرضـ. وبالرغم من الأهميـة البالغة لإتفاقيـة السلام الشامل للسـلام في كل البلد. وإنغمس برونك بكلياته في أزمة دارفور. وأصبح من عتاة دعاتهـا، للدرجـة التي طلبت منـه الحكومة في لحظة ما، وإن جـاءت متأخرة، مغادرة البلاد.

●●



مخاطر ومخاوف بالداخل

••

نتيجة لتجربة الجنوب مع اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، كانت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان يرغبان في أن يتم تنفيذ الإتفاقية الشاملة مع مجموعة من الضمانات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، قوات حفظ السلام، المراقبين الدوليين للإنتخابات، مفوضية نزيهة للتقييم والمراجعة، وغيرها. وكان البعد الدولى للإتفاقية عبارة عن وسيلة لإخضاع الحكومة للمساءلة. وطالبت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجداول زمنية واضحة لتنفيذ الإتفاقية، كما نادى الوسطاء ونادينا نحن في الجانب النرويجي بان يتم التفاوض حول هذه المسائل ويتم التوقيع عليها في بروتوكول تنفيذ منفصل. و هذه المفاوضات التي ركزت على قضايا وقف إطلاق النار، هي التي إنعقدت خلال فصل الصيف. وفي بواكر خريف ٢٠٠٤ بدات المباحثات حول بعثة الأمم المتحدة، تلتها تلك الخاصة بقضايا التنفيذ، في مصفوفة مستفيضة أعدتها سكرتارية الإيقاد.

وقرر الزعيمان طه وقرنق ترك هذه الجولة من المفاوضات لمساعديهما على ان يعودا مع إقتراب نهاية الجولة لحل أي مشكلات عالقة. وكانت القضية الاولى التي تم التفاوض حولها اوائل يونيو ٢٨ التوصل لوقف دائم لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، إنشغل علي عثمان محمد طه وجون قرنق بمواجهة الجبهة الداخلية لكليهما حيث كان تواجدهما مطلوبا وبإلحاح بعد غياب طويل.

وظل قرنق يتفاوض لفترة طويلة، الأمر الذي أثار المخاوف حول صلابة وحيوية الحركة والجيش. وكانت هناك ضرورة لإقناع الدوائر الجنوبية بالإتفاقية. وبدأ دكتور جون قرنق جولة ناجحة للغاية إستغرقت ثلاثة أسابيع. وخاطب رئيس الحركة حشوداً هائلة من المواطنين الذين ساروا على الاقدام لعدة أيام للإستماع إليه. ولم يشهد جنوب السودان شيئاً مثل ذلك من



قبل. وتحدثت معه عدة مرات عبر الهاتف الذي يعمل بالأقمار الصناعية خلال تلك الفترة. وكان قائداً ذو روح معنوية عالية وفي غاية الحماسة وهو يحدثني عن الدعم الكاسح وحماسة مواطنيه إزاء بروتوكولات نيفاشا.

وفي الخرطوم كان علي عثمان بحاجة أيضاً للإستقواء برأيه. وأخبرني بأنه وظف تلك الفترة في توضيح النقاط الجوهرية لمختلف البروتوكولات لدوائر صنع القرار، مخففاً من المخاوف ومقدماً الإجابات عن الأسئلة.وعقد سلسلة من الإجتماعات للتأكد من أن حزب المؤتمر الوطني ومؤيدوه ملمون تماماً بأبعاد القضية. وعرفت أن طه قد واجه إنتقادات حادة من قبل بعض المتشددين حول الإلتزامات التي تعهد بها. وتحدث بوضوح خلال مكالمة هاتفية حول بعض التحديات التي واجهها إلا أنه عبر عن ثقته في انه ما من هذه التحديات يمكن أن يضعف إلتزامه أو إلتزام الحكومة. وفي هذه الأثناء كان يبدو أن قضية دارفور قد أصبحت خارج السيطرة، وكانت تداعيات القضية تنداح على مستوى العالم، وتدفقت الوفود الأجنبية عالية المستوى على الخرطوم لإجراء محادثات مع الحكومة وزيارة دارفور.وكان علي عثمان وزملاؤه منهمكون في إستقبال الشخصيات البارزة الزائرة، بمن فيهم كوفي أنان وكولن باول اللذان قاما بزيارتيهما أوائل يوليو.





تكتيكات التأجيل

••

وفرض الإختلاف في تفسيرات الاتفاقيات تحدياً آخر. وقام الجنرال فولفور بزيارة للسودان خلال هذه الفترة وتحدث مع القادة العسكريين من الجانبين. وكان قلقاً على نحو خاص حول ضعف معرفة أبعاد الإتفاقية وبنود البروتوكولات الأمنية، والتي إنقسمت آراء العسكريين من كلا الطرفين حول تفسيراتها وتعريفات تلك المواد. وتاكد الجنرال من انه سيواجه الكثير من الصعوبات، وطلب من الأمريكيين وأنا معهم من قرنق وطه توضيح القضايا عندما يعاودان التفاوض للتأكد من وجود فهم مشترك حول كيفية تنفيذ الإتفاقية. كما كنا قلقين أيضاً من إعادة الإنتشار المتوقع للقوات، ليس فقط بالنسبة لدارفور ولكن في مناطق أخرى أيضاً. فمن خلال تحريك معدات ثقيلة وحشود عسكرية، بدا واضحاً أن الحكومة وقوات دفاع جنوب السودان قد بدأت في تعزيز مواقعها حول المناطق المنتجة للنفط وفي الجنوب عموماً. وتفجرت الإضطرابات في اعالي النيل. وقد حدث هذا عدة مرات في السابق وخلال المفاوضات، وكان تذكيراً إضافياً بأن الاتفاقيات ليست ضمانات للسلام.

وفي هذه الأثناء، كانت مجموعات التفاوض تعمل على موضوعات التنفيذ في نيفاشا بدون إحراز نجاح يذكر. وكانت من بين القضايا الشائكة قضية الترتيبات الأمنية، شروط إنسحاب القوات، إعادة الإنتشار، تشكيل وحدة مشتركة متكاملة في شرق السودان وتمويل جيش الجنوب. وكانت هناك أيضاً قضايا تتصل بالمناطق الثلاث والمليشيات. ولم تكن جهود الترويكا متسقة خلال هذه المفاوضات. وكان عدد الفنيين قليلاً. وعلى المستوى السياسي، سمعت القليل من الأمريكيين الذين تزايد تركيزهم على دارفور. وبدأ صبر البريطانيين وغيرهم ينفذ من مفاوضات نيفاشا التي تطاولت.

وكان هنـاك الكثير مـن التخمينات بأن الخرطوم تستخـدم تكتيكات للتأخير خـلال المرحلة الأخيرة من نيفاشا، وطوال مباحثـات التنفيذ كان التخوف من نسـف إتفاق الشمال-الجنـوب عنصراً في أزمة دارفـور وتطلب الأمر توظيف الدبلوماسيـة الدوليـة والعلاقات الثنائيـة في إتخاذ أعنف الإجـراءات. وهذا المدخـل، أي منـح الاولوية ل استكمال مفاوضـات نيفاشا، سمح في نظر العديد من المراقبين بإستمرار العنف في دارفور لفترة أطول مما كان متوقعاً. وبالرغم من الإتفاق مع هذا الرأي، لم يكن أمام دكتور جون قرنق سوى الضغط بإتجاه نهايـة عاجلة للمفاوضات. وكان طرح قضية دارفـور في نيفاشا مرفوضاً، كما أن الإصـرار علـى ذلـك كان يمكن أن يـؤدي لإنهيـار المفاوضـات، وهو ما كان يمكن أن يقودني لأن أتوقع أن هذا هو بالتحديد ما كلن يصبو إليـه المتشددون في الخرطوم.

وأخبرنـي كلٌ من طه وقرنق بنيتهمـا إستخدام اتفاقية نيفاشا كأساس لحل مشكلة دارفور. وتحدثت إليهما قبل أن أغادر نيفاشا في يونيو، وطالبت بإنشاء آليـة خـلال فـترة «إستراحتهما». وقبل أن أغـادر نيفاشا أوائـل يونيو بقليل، ناقشـا تفويض شخص مـن كل طرف للإتصال بمتمـردي دارفور. وتم تحديد نيـال دينق مـن الحركة الشعبيـة/ الجيش الشعبي لتحرير السـودان وسيد الخطيـب أو يحـى حسين بابكر وبحسب ما كان سائداً مـن لهجة آنذاك، إنحاز طـه لتدابير أكثر من تلك التي تم تحديدها لجبال النوبة (نوبة+) لدارفور، إلا أنهما لم يدخلا في نقاشات تفصيلية.

إتصلـت شخصيـاً بالمجموعـات المتمـردة في دارفـور في محاولـة لتمهيـد الأرض. وتحدثـت هاتفيـاً مـع عبـد الرواحـد محمـد نـور عـدة مـرات خلال شهري يونيو ويوليو، كما تابعـت القضيـة مع آخرين، بمن في ذلك شريف حرير، عالم الأجنـاس والباحث في جامعـة بيرجن. وطرحت لعبد الواحد إجـراء مفاوضات مسـار سريع حول دارفور، وبديلاً غير رسمى لنمط مفاوضـات نيفاشـا يتبناهـا على سبيل المثال مركز الحـوار الإنسـاني أو منبر مشابه. وتقبل



عبد الواحد الفكرة، وواصل الإتصال بي مبدياً رغبته في مشاركة فاعلة حتى بعد إنتقاله لباريس وتخلي العديد من إصحاب المصلحة الدوليين عنه(١٥).

●●



مفاوضات مسار سريع حول دارفور؟

كان الوقت يمر سريعاً على دارفور. وخلال إحدى مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ساوباولو منتصف يونيو، إجتمعت مع وزير مالية السودان ووزير التجارة الدولية السوداني وسفير السودان(١٦) الذين قدموا لي تنويراً حول أحدث الإجراءات الحكومية حول دارفور. وكان السفير منهمكاً في الإعداد لمشاورات تمهيدية مع مجموعات المتمردين، ويعد الارضية لعملية مفاوضات محتملة. وكانت هناك ثلاثة وفود في جنيف في إنتظار ممثلين لجماعتي التمرد الرئيسيتين. وأكد السفير إجراء مفاوضات (خارج الإجتماعات) في ٣ يونيو، وكان يعتقد أن إتفاقيات نيفاشا يمكن أن تقدم نموذجاً لدارفور، فيما يتصل بالحكم الذاتي، تقاسم السلطة وتقاسم الثروة. ونظراً لأن أولئك الذين تعرفوا على جوانب الإتفاقية بشكل أفضل في وضع أفضل للتفاوض على حل، طالب بمشاركة مباشرة من النرويج. وكان ردي انه من الضروري أن تتخذ الحكومة قراراً حاسماً بالمضي قدماً في مفاوضات موسعة حول دارفور. وكانت هناك حاجة ماسة لمثل تلك المفاوضات. وكنت أرغب في التعرف على مصدر الآراء ووجهات النظر التي عبر عنها السفير وزملائه ومدى التفويض الممنوح لهم. وأخبروني بأن الرئيس البشير ونائبه طه قد منحاهما الضوء الأخضر، وقال السفير أن وسيطاً مثل مركز الحوار الإنساني قد يكون ضرورياً. ومن الأفضل «إختصار الطريق». وكان يرغب في ان أشارك بشكل مباشر في المفاوضات سواء بصفتي الشخصية أو في إطار الإيقاد.

ولأنني لم أكن متأكدة من جدية هذه المبادرة، إلا أنها لم تكن ملزمة. وقلت بأنني حتماً أرغب في المساعدة، إلا أنه من وجهة نظري فإن الأطراف المتفاوضة نفسها تتمتع بخلفية أفضل للدخول مباشرة في هذا المنحى. وتضمن هذا مشاركة إضافية من دكتور جون الذي كان يثق في جماعات التمرد. وأشرت إلى ان هذا قد يكون ترتيباً أفضل للدخول في مفاوضات. وتقبلت المجموعة هذا



الإقتراح. وكان من المثير الإستماع لإشادتهم بجون قرنق والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد كانوا يعتقدون بأن التعامل معه سيكون سهلاً للغاية، مقابل التعامل مع متمردي دارفور. وقد كان هذا الحديث ممتعاً ومدهشاً. لقد غيرت مفاوضات نيفاشا المواقف.

وإكتسب إجتماع عقدته مع الامين العام للأمم المتحدة أهمية بالغة في هذه المرحلة. وكنت أقدم له ولكبار مساعديه تقارير منتظمة حول المفاوضات خلال العام الماضي، أو ما يشبه ذلك. وكان يطلب مني تنويره من وقت لآخر، ويستفسر عن ما يمكنه القيام به من أجل المساعدة. إنني أكن إحتراما عميقا لكوفي عنان، وكان يمكننا التعويل على إستخدام نفوذه في المنعطفات الحاسمة. وكان قد تم الإعداد لزيارة عالية المستوى للأمين العام للسودان أوائل يوليو وهي زيارة تتصل بالأزمة في دارفور. وكان من المهم بالنسبة لي أن يكون مطلعاً على الاحداث. وقبيل إنتهاء الإجتماع، طلبت من المساعدين مغادرة الغرفة وتبادلت معه الرأي حول الأزمة، بما في ذلك «مفاوضات المسار العاجل» التي يكون مسهلاها علي عثمان طه وجون قرنق – تلك معلومات إحتفظت بها لنفسي– وكنا بحاجة لتفادي أية مبادرات يمكن ان تقوض مثل هذه العملية. وخلال هذه الفترة تناقشت عبر الهاتف مع علي عثمان [18]. لقد إنشغل هو وبقية الحكومة تماماً بالوضع في الغرب – و ليس نيفاشا– وإستفسرته حول إذا ما كان قد أتيح له الوقت كي يناقش مع زملائه مسألة مفاوضات المسار السريع. وظل طه يدعم هذا المدخل طوال المحادثات الحالية التي إستضافتها تشاد، وكذلك الخيارات الدولية التي يجري النقاش حولها. وطلب طه من سيد الخطيب تقديم المشورة لمفاوضي دارفور من الجانب الحكومي والإنضمام إليهم لاحقاً عند الإعداد للمفاوضات[19] ولم يحدث هذا، إلا أنه، ومع ذلك، لم يتبين أحد – حتى اللحظة– فكرة إتصال مشترك من الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان – الحكومة مع جماعات التمرد وكان يبدو من الضروري تفادي إجراء مفاوضات وسط إهتمام عام واسع ومايرافقه من إرباكات من المراقبين الدوليين، أي إغراء توظيف « ما تم إنجازه « والإلتزام



برفـع تقارير للجهة الراعية. ولم يكن هناك وقـت لهذا الآن. وأخبرت طه بأننا سندعم مثل هذه المفاوضات غير الرسمية بفريق صغير. وقال طه أن مثل هذه المبادرات قد تكون بحاجة لموافقة الرئيس ومجلس الوزراء. وبدا غير مطمئن للحصـول على ذلك الدعم. إلا أنه وعد بمتابعـة المبادرة مع الرئيس وزملائه. وكانت الخرطوم ما تزال تنظر لدارفور كقضية أمنية. وهي وجهة نظر نجمت من الإقتناع بأن حسن الترابي قد أشعل التمرد وعليه كان ملف دارفور ما يزال في قبضة الأمن الوطني[٢٠].

وفي هـذه الأثناء، أكدت مصادرنـا الإستخباراتية أن الحكومة بدأت الإعداد لهجوم عسكـري آخر. وبدأت ملامح أزمة إنسانية غـير مسبوقة تتكشف. ولم يكن في مقـدور وكالات الإغاثة الدخول. وعرض دكتور جون قرنق نقطة عبور مـن خلال المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتمت مناقشة هذا الخيار في إجتماع عالي المستوى في الولايات المتحدة اواخر يونيو(مـا يسمى إجتمـاع مياه المد في كيب كـود). وشارك في الاجتمـاع كلٌ من أندرو ناتسيوس وهيلاري بن. وقال بن في خطاب وجهه لي منتصف يونيو – في إطار تقرير حول زيارة لدارفور قبل عدة أيام « إن هذه أسوأ أزمة إنسانية طارئة في العالم اليوم، ويتوجب على المجتمع الدولي إتخاذ إجراء عاجل، إذا كنا نرغب فعـلا في تفادي كارثة». إتفقت مع هذا الـرأي. وناشدني إتخاذ كافة الإجراءات الممكنـة. وكان اليأس يلف مداولاتنا خلال إجتماع مياه المد. وكنت في وضع لا يسمح لي بتقاسم آمالنا في إجراء مفاوضات مسار سريع حول دارفور.





فرصة مهدرة

●●

بعـد مغادرتـي إجتمـاع مد المياه، إتصلـت هاتفيـاً بدكتور جون وهـو وسط جولتـه في الجنـوب والتـي سبـق وأن ذكرتهـا. ولم أشعر في أي وقـت من قبل بعبـارات الفخـر التـي صدرت عنـه. وقد فاقت الحشـود التوقعـات. وأصبح الناس يتطلعون للسلام. ناقشنـا قضية دارفور، وأكد لي رغبته في المشاركة في مفاوضـات مسار سريع مع نائـب الرئيس. حاولت الإتصـال بعلي عثمان، إلا أننـي فشلت. وعندما تمكنت مـن الإتصال به، بعد محـاولات إستغرقت ثلاثة أيـام –على ما أظن– علمت ان التشاديين طلبوا من ليبيا تبني ملف مفاوضات دارفـور. وكنت أعلم ان ذلك لن يكـون مقبولاً للخرطوم والمتمردين، بالنظر إلى سجل ليبيا في مثل هذه المفاوضات ومصالحها الإستراتيجية.

كان طـه عائـداً لتوه من إجتماع طارئ لمجلس الـوزراء، حيث تمت الموافقة على تقديم طلب للإتحـاد الأفريقي ليتولى مسئولية مفاوضات دارفور. وعرفت عندهـا أنهـم خسـروا المعركـة. ومع ذلك قلـت لطه إننـي لا أثق كثـيراً في هذا المدخـل، الـذي قد يتحول إلى «سيرك كبـير» وإن « مفاوضات المسار السريع» هـي الخيار الأمثل، حتى في ضـوء المخاطر التي قد تحيط بها. عبر علي عثمان عن إتفاقه مع هذا الرأي، ولكن يتعين عليهم إبعاد الليبيين.

وفكـرت في هـذه المسألـة عدة مـرات، وسألت نفسـي: مـاذا كان سيحدث لو تمكنـت مـن الإتصـال بعلي عثمـان قبل ساعـات قليلة مـن ذلك؟ هـل كان ذلك سيحـدث فرقـاً؟ وتعتمد الإجابة علـى إذا ما كانت الخرطـوم مستعدة بالفعل للدخـول في مفاوضات سياسية حول دارفـور، وإذا ما كان يمكن لحركة العدل والمسـاواة أن تلتحق بتلـك المفاوضات. وأخـبرني طه بأنه ناقش المسألة مع النافذيـن في الحكومة وفي الحزب الحاكم، وبحسب قوله، فإنه عندما طالب في وقـت سابق بمفاوضات سياسية [٢١] كانـت الإستجابة سلبية. وقد ناقش الآن مقـترح « مفاوضـات المسار السريع» مع قادة الحـزب، إلا أنه لم يكن هناك ما



يكفي من دعم. وقال قادة الحزب أن دكتور جون قرنق وعلي عثمان منهمكين تماماً في التفاوض، وأن الوضع في دارفور يختلف عن الوضع في الجنوب. و كما أن أي ربط بين إطار مفاوضات تفوح منه رائحة « تقرير المصير» يمكن أن يقود جماعات التمرد في دارفور في إتجاه مماثل(٢٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم في واقع الأمر لا يثقون بدكتور جون الذي ساند المتمردين، في نهاية المطاف.

وفيما تبدو هذه الإعتراضات معقولة، فإن تسليم المفاوضات للإتحاد الأفريقي يمكن أن يكون حلاً مناسباً لحكومة ترغب في التفاوض، ولكنها تفضل التأجيل. ولم يكن أحد يتوقع النجاح لمفاوضات تحت رعاية الإتحاد الأفريقي، أو على الأقل في الإطار الزمني الذي كنا نأمل أن تقتنع فيه الخرطوم بأن أزمة دارفور تعد من صميم أعمالها، وأن تدخل قرنق، حتى بالإشتراك مع طه، يبدو جاذباً على نحو ما. إن نجاح قرنق في مثل هذه المجازفة ستكون له مخاطره الخاصة، التي تتمثل في تعزيز نفوذه ونفوذ الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في الغرب.

وما زلت أشعر بالأسى إزاء هذه الفرصة المهدرة. وكنت على وعي تام بأن مفاوضات نيفاشا قد ساهمت في إبطاء حل لأزمة دارفور، وأن عملية مفاوضات المسار السريع كانت ضرورة ملحة. وإعتمدت إستراتيجيتى على إنطلاق عملية تفاوض ذات مصداقية حول دارفور – وإستكمالها حتى – قبل التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. وفشلت. ورفعت تقريراً، وأنا في قمة الإحباط، لكوفي أنان مباشرة، بينما كان في طريقه للسودان. وخلال زيارته أصدر الأمين العام والحكومة السودانية بياناً مشتركاً تعهدت فيه الحكومة بنزع أسلحة المليشيات في دارفور، ومحاكمة منتهكى حقوق الإنسان في دارفور وإفساح المجال أمام المساعدات الإنسانية(٢٣). وبالرغم من أن الحكومة أنكرت الضلوع في هجمات المليشيات إلا أن أنان أكد أن فشلها في التحرك يمكن أن يقود لإتخاذ إجراء في مجلس الأمن. وكان كولن باول في زيارة للسودان خلال الأسبوع نفسه، وزاد من الضغوط. وفي نفس الفترة شغل جاك دانفورث موقعه كمبعوث خاص، وأصبح (فى ١ يوليو ٢٠٠٤) سفير الولايات المتحدة



لـدى الأمم المتحـدة. وكان أول مـا فعـل بعـد أن شغل منصبـه الجديد، تقديم إقـتراح بقـرار من مجلس الأمن حـول السـودان[٢٤]. قبلت الحكومـة إجراء مفاوضات سياسية لحل ازمة دارفور، ولكن برعاية الإتحاد الأفريقي. وفي ١٥ يوليو عقد الإتحـاد الأفريقى أول إجتماعاته حول القضية بأديس أبابا برئاسة سـام إيبوك. وكان من المتوقع حضور كلا الجماعتين المسلحتين الرئيسيتين في دارفـور. وكما تخوفت، فقد طلبت مجموعـة من المراقبين حضور المفاوضات، وكان مـن بينهـم الإتحـاد الأوربي، فرنسـا، الولايات المتحـدة، الأمم المتحدة ومركـز الحوار الإنسـاني. ولم تحضر أي من الجماعتـين المسلحتين. وبالرغم من خلافاتهمـا الداخليـــة، فقد كانت تعوزهمـــا الثقة في الإتحاد الأفريقى، وهـي حقيقة تأكـدت لي عندمـــا تحدثت مـع قادتهمـــا، عبـد الواحــد النور ودكتور خليل إبراهيم.

وأخـيراً إنطلقـت الجولـة الاولى بأبوجـا في شهـر أغسطس- تبعتهـا أربع جـولات- برئاسة سام إيبوك أولاً، ثم سالم أحمد سالم، الدبلوماسي التنزانى المخضرم لاحقاً. وسيطرت المسائل الإجرائية وتبادل العبارات الغاضبة على أجـواء المباحثـات. ولم يحدث أي تقـدم إلا خلال الجولـة الخامسة والجولة الأخيرة. وكانت المباحثات تفتقر للإلتزام. ولم يبذل الإتحاد الأفريقي ما يكفي مـن جهد في بنـاء الثقة، وكشفـت لي المناقشات التـي أجريتها مع قـادة التمرد أواخر٢٠٠٤ وأوائل ٢٠٠٥ المزيد من العداء تجاه الإتحاد الأفريقي - بدرجة فاقت الإحساس قبل إنطلاق المباحثات. وبكل أسف فإن كل مخاوفي حيال إطار المفاوضات هذا ومنبرها قد تحققت.

وأعلـن وزير الداخليـة السوداني الفريق عبد الرحيـم محمد حسين في يوليو ٢٠٠٤ خطة جديدة لتسوية قضية النازحين في دارفور، والذين تجاوز عددهم الآن اكـثر من مليون نازح في ثمانية عشر موقعاً مختلفاً. ولأولئك العارفين بما يسمـى «قرى السـلام» - مناطق في غايـة الفقر وتنتشر فيهـا أعمال العنف - في جبـال النوبـة، فإن الخطة كانـت مشؤومة. وهناك، بعـد أن تم حرق قراهم ونهب ممتلكاتهم أو تدميرها، تم تجميع المدنيين داخل معسكرات تحت حماية



عسكرية ثقيلة، لا تختلف كثيرا عن مراكز الإعتقال. ولحسن الطالع – لم تمض الحكومة قدماً في هذه الخطة في دارفور– لكنها كشفت عن نمط التفكير في الخرطوم والفشل في التعلم من دروس الماضي. ومما كان يدعو للأمل علو أصوات وبروز مواقف أخرى.

●●

خلال هذه الفترة (منتصف ٢٠٠٤) لم تكن هناك أي إتصالات بين قرنق وطه. وشغلت أزمة دارفور كل وقت النائب الأول للرئيس. ولم يتمكن قرنق من الإتصال به هاتفياً طوال أسبوعين خلال شهر يوليو، فإستنتج أن الحكومة قد « وضعت نيفاشا على الرف». كان يأمل في استكمال ملف نيفاشا، ثم يتحول لدارفور، ويبدو أن الحكومة كانت ترغب عكس ذلك – حل مشكلة دارفور- بطريقة أو أخرى، ثم العودة لنيفاشا. وتساءلوا حول دوافع قرنق. وإدعوا مرة أخرى إمتلاكهم لدليل يدعم مساندة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لجماعات التمرد. وصرح قرنق علانيةً ان «إبادة» بدأت تتكشف في دارفور[٢٥]. وبسبب دارفور، أخذ مناخ الثقة بين الطرفين وبين الزعيمين يتدهور سريعاً. وبدأت نهاية الجدول الزمني لإحراز تقدم في دارفور خلال ثلاثين يوماً المضمن في قرار مجلس الامن تقترب كثيراً. وعليه إنغمس علي عثمات بكلياته في قضايا دارفور، ولن يتمكن من الحضور لنيفاشا لإنهاء المفاوضات. وعندما زار الجنرال سيمبيو ووزير خارجية كينيا السابق ستيفن كيه موسويوكا الخرطوم، لم يستقبلا إلا على مضض. وعلمت لاحقاً من مصادر أخرى أن طه كان يتعرض لهجوم، ليس من الترابي وجماعته، ولكن أيضاً من آخرين في الحكومة والحزب، وكان بحاجة للبقاء في العاصمة للسيطرة على الوضع[٢٦]. ومن الناحية الأخرى إقتنع دكتور قرنق أخيراً بأنه لا يمكن حل مشكلة دارفور إلا من خلال اتفاقية نيفاشا. وفور تشكيل حكومة إئتلافية جديدة في الخرطوم، يمكن عندها وضع أساس لحل مشكلات دارفور والمناطق المهمشة الأخرى. وأخطرني الرئيس بأنه دخل في عدة مناقشات مع قادة جماعات تمرد دارفور وأخبرهم بأن هناك واجباً أخلاقياً يفرض عليهم التفاوض. وكان ردهم أنه يصعب التفاوض مع حكومة تشن غارات جوية وتقتل المدنيين يومياً. وكانت الاوضاع مشتعلة للغاية، وساورت قرنق



الشكوك حـول تقدم الأطراف خطوة واحدة إلى الأمـام على طاولة التفاوض. وكان يعتقد بأنه سيكون من المفيد إذا تم تضمين استكمال مفاوضات نيفاشا في القرار التالى لمجلس الأمن حول دارفور. وهذا سيربط بشكل مباشر بين دارفور والمناطـق المهمشـة الأخرى في البـلاد. وإعتقـد قرنق بأن الخرطـوم قد تكون راغبـة ب في العودة للتفاوض بعد تقرير الأمين العام لمجلس الأمن. وكان هذا يعني ضمنياً أوائل سبتمبر. وكان يتطلع لمساعدتي في تمرير هذه الفكرة.

وفي الوقـت ذاته شنـت المليشيات هجمات أخـرى كان معظمها في غرب أعالي النيـل. وفي اليوم الذي تحدثنا فيه، تلقـى الرئيس أخباراً عن هجوم كبير على المدنيين في هذه المنطقة. وعلمنا لاحقاً أن أكثر من ٧٠،٠٠٠ شخص قد أجبروا علـى الفـرار. وكنـت قلقة للغايـة.إلا أننـي أيضاً وظفـت الفرصـة في الضغط علـى دكتور قرنـق، وركزت على ضرورة بـدء الحوار الذي تمـت المطالبة به في الإتفاقيـات. ووافق علـى أن مثل هذه المباحثات تشـكل أولوية، وأنه يمكن للمليشيـات الإنضمـام للحركة الشعبية / الجيش الشعبـي لتحرير السودان. ولكنـه أشـار إلى أن أسـرع طريقة لوقـف نشاطاتها سيكون وقـف الدعم الذي تتلقاه من الخرطوم.

وكانت إستراتيجية العناصر التي تعمل على تقويض عملية نيفاشا معروفة تماماً [٢٧]. وكان جهاز الأمن الوطني والإستخبارات العسكرية، وبمباركة من قمـة الهرم الحكومى[٢٨] يقفان خلـف الهجمات المنظمة في أعالي النيل. وفجرت هـذه الهجمات أزمـة إنسانية، ولفتت أنظار أجهزة الإعـلام، والمجتمع الدولي، ولاحقـاً خـلال ذلك الشهر مجلس الأمن. وتم الكشف عن خطة لشن هجوم على توريت [٢٩] بإستخدام قوات، سيئ الذكر، جيش الرب للمقاومة.

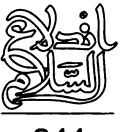
وتذكـر بعضنا كيف أن القتال في توريت قد أضر بالمفاوضات مرة على الأقل مـن قبـل، في ٢٠٠٢. وتخوفنا من أن يتكـرر الأمر مرة أخـرى. ولكن الأحداث علـى الأرض في الجنوب قادت لإتجاه مغاير تماماً. هجوم يوغندي واسع ضد جيش الرب.



واستمر الوضع في درافور يتدهور بصورة خطيرة ٠ وكان الإتحاد الافريقي الـذي تم تفويضه في ٨/ ابريل بمراقبـة وقف إطلاق النار بطيئاً للغاية في نشر القـوات. وكان الإتحـاد الإفريقي ينظر في مرحلة ثانيـة لإستخدام قوة قوامها الفي عنصر، وتفويضاً أوسع لحماية المدنيين. وعارضت الحكومة السودانية توسيع التفويض وبعنف.

وكان المدنيوون في دارفور بلا حماية. ولم تتمكن المنظمات الدولية من توفير المساعدات الكافية. ولم يكن الوضع مقبولاً على الأطلاق.

••



مشكلة في الخرطوم

وبينما الأحداث تتكشف في دارفور، بدون أي تحسن يلوح في الأفق، واصلنا الضغط بإتجاه عودة الأطراف لنيفاشا. وبالرغم من أن علي عثمان ألمح لي بعودته في ١٨/ أغسطس، لم تكن هنالك أية مؤشرات تدل على أن هناك وفداً يعد نفسه لمغادرة الخرطوم. تحدثت مع علي عثمان مرة أخرى في ٢٤/أغسطس، مناشداة أياه العودة لطاولة التفاوضن، حتى وإن إطلق المفاوضات فقط.

وأتصل رئيس وزرائنا، كيجيل ماضي بوندفيك بالرئيس البشير، فقط لينقل له ضرورة تنفيذ كافة جوانب قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ حول دارفور، والذي صدر في ٣٠ يوليو، خاصة نزع أسلحة الجنجويد. كما اقترح أيضاً حل أزمة دارفور في إطار اتفاقية نيفاشا. ولم يتعهد البشير بأي إلتزام. وفي ضوء عدم وضوح الموعد الذي ستعود فيه الخرطوم للمفاوضات في نيفاشا، قرر دكتور جون المضي قدما في جولة دولية أوائل سبتمبر. وزار واشنطن دي سي لحشد الدعم الأمريكي للمرحلة النهائية للمفاوضات ومرحلة مابعد حل النزاع. كما زار أيضاً عدة عواصم أخرى،، بما في ذلك لاهاي. وعندما تكررت الرسالة نفسها بعد أسبوع من الجانب النرويجي، من وزير الدولة للشئوون الخارجية، فيدار هيلغيسن في الخرطوم، أكد طه إنه لا يمكنه العودة لنيفاشا الآن. وإن فعل، وكان التركيز لا يزال ينصب على دارفور، فإنه يخشى أن تنهار المفاوضات.

ولم يجتمع دكتور جون وعلي عثمان حتى منتصف سبتمبر. وأبدى علي عثمان الرغبة في العودة للمفاوضات على المستوى الفني، على أن يقوم المتفاوضون الرئيسيون بحل أي قضايا دفعة واحدة في نهاية المطاف. ولم يكن يرغب في قضاء عدة أشهر في كينيا مرة اخرى. وكان قرنق يرغب في العكس تماماً. أولاً عقد اجتماع على مستوى عالٍ لتفويض المحادثات الفنية. ثم المضي



في المفاوضات، مع التأكيد على حل القضايا المتبقية في النهاية. وطلب الجنرال سيمبيو بدوره إجتماعاً بين الزعيمين. وقررت أن أدفع بالعملية إلى الأمام، وتناقشت عبر الهاتف مع طه وقرنق عدة مرات بين ١٠و١٣ ديسمبر. وناشدت طه بإتخاذ موقف إيجابي تجاه دعوة سيمبيو وتحديد تاريخ محدد للعودة لطاولة المفاوضات. وقال النائب الأول إنه سبق وأن نقل لسيمبيو رغبته في عقد الإجتماع.

وقضينا وقتاً طويلاً في مناقشة الوضع في دارفور. وأشرت لمحاولتنا لعقد مفاوضات «المسار السريع» حول دارفور. ولفت النظر إلى أن ما كنا نتخوف منه في ذلك الوقت قد أصبح حقيقة: لقد بدأت أبوجا تتحول تدريجياً إلى مايشبه «السيرك» وبنتائج محدودة للغاية. والقى طه باللائمة على الضغوط الأمريكية على حكومته، والتي أدت لعدم تحقيق اي تقدم في أبوجا. وبحسب ما دونت من ملاحظات فقد قال « يبدو الآن ان للامريكيين اجندة مختلفة في السودان، تماما مثل أجندة حزب الترابي المؤتمر الشعبي. وقد تكون مثل أجندة قرنق أيضاً».

وتعتمد أجندة الترابي كما قال على «البنادق ضد الحكومة». وعبر لي طه أيضاً عن عدم رضاه من التصريح الذي أدلى به دكتور جون حول دارفور، عندما إستخدم عبارات مثل «الإبادة». وكشف لي بأنه كان هدفاً لانتقادات عنيفة داخل الحكومة نتيجة لهذا [٣٠] وكان من رأيه أن محادثات مع قرنق حول دارفور يمكن أن لا تؤدي لأي نتيجة، وأنه بحاجة لأن يتحدث بصراحة مع نظيره حول هذه المسألة قبل العودة لمفاوضات نيفاشا.

وأوضح طه أن قراره بالإمتناع عن الاجتماع خلال الشهرين والأشهر الثلاثة الماضية يعود لصعوبة الأوضاع في الخرطوم والضغوط الداخلية التي كان يتعرض لها [٣١]. ودونت ملاحظة حول شكوى النائب الأول من قرنق وشكوكه حول رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان لعقد شراكة وإنه سينقل مخاوفه.



وشـدت ايضـاً علـى ان لجـون قرنـق شكـواه الخاصـة، أقلها حـول نشاط المليشيـات في الجنوب، والتـي يبدو أنها تتلقى الدعـــم من عناصر من داخل الحكومـة. وكان مـن المحتـم أن يضعـــا كل هـــذه المخـاوف علـى الطاولة، ويتحدثا بصراحة.

وفي ضـوء الوقت الـذي انقضى، فقد يكون من المفيـد أن يتحدثا عبر الهاتف لتسويـة أي سـوء فهـم وتوضيـح جدوا أعمـال المفاوضـات. وتقبـل طه هذا بصراحـة. وكـررت القول بإن المسألـة الأساسية الآن تتمثـل في تحديد تاريخ قاطع للجنرال سيمبويو. وحدد خيارين وشدد على عدم رغبته في عقد اجتماع مطول، ولكن إجتماع «لتهيئة الجو» وإطلاق المفاوضات.

وإستقينـا مـن عدة مصـادر أن طـه يتعرض لضغـوط هائلـة. وعندما زار المستشـار السياسـي للرئيس، قطبي المهـدي أوسلـو تحدث عـن الإنتقادات الهائلـة التـي يتعرض لهـا النائـب الأول للرئيس مـن داخل الحكومـة بسبب الحلول الوسط التي وافق عليها. وأشرت لهذا خلال مناقشتي مع علي عثمان. وقلـت إنـه من االصعـب دائما شرح الحلـول الوسط لاولئك الذيـن لم يكونوا طرفـا في مفاوضـات. واخبرتـه ان علـي قرنق ايضـا شرح العديد مـن الامور لرفاقـه. وكان من الضروري ان يحمـي الطرفان شراكتهما ووافق علي عثمان: هكـذا اري المسالـه ايضا. وكان يتعـين عليهما تفادي التصـرف كرجل وامراة يتعاركان حول طفـل، فانه لا يمكن تقسيم اتفاقية السلام دون تفويضها.ولقد اعجبتـي المقارنة. وكان يتعين علـي الزعيمين ان يجتمعا علـي وجه السرعة، وسنكون راغبين في اعـادة جدولة زيارة قرنق القادمة للنرويج لتسهيل عودة سريعة لنيفاشا.

بعد هـذا تحدثت مع رئيـس الحركة الشعبيـة /والجيـش الشعبي لتحرير السـودان حـول ضـرورة العـودة لنيفاشا علـي الفـور. وكان يمكـن للمرونة النرويجيـة اطلاق المفاوضـات في ٢٣سبتمبر.وتحدثـت بصراحة مع طه عبر الهاتـف. ولأنه حاول الاتصال به عدة مرات خـلال يوليو، فانه فضل ان يبادر طـه بالاتصال هذه المـرة. وكان دكتور قرنـق سعيدا بنية طـه حماية «الطفل



« الـذي تفاوضا حوله. أشـار كذلك للشائعات الاخـيرة بادعاء وجود ٣٠٠٠ عنصـر من الحركـة في دارفور «ليس لدي جندي واحد هنـاك «. ولا اعرف إن كان ما قاله صحيح ام لا.

●●



العودة للمفاوضات

●●

بينما كان عدم التقدم في نيفاشا واضحاً، فقد بلغ عدم صبر المجتمع الدولي منتهاه. ووجه قرار مجلس الأمن في ١٨ سبتمبر الأمين العام « تقديم تقرير للمجلس حول تقدم أو عدم تقدم حكومة السودان في الإلتزام بمطالب هذا القرار والجهود التي بذلتها حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ل استكمال اتفاقية السلام الشامل على وجه السرعة».

وفي هذه الأجواء اتصل بي جاك دانفورث الذب يشغل الآن منصب المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى للأمم المتحدة. ولمعرفته بالحاجة لجداول زمنية للمفاوضات اقترح أن يجتمع مجلس الأمن في نيروبي لأول مرة وكان ينوي الضغط على الأطراف ويحدد موعداً واضحاً ل استكمال المفاوضات. وسيتم توجيه الدعوة لكلٍ من طه وقرنق لحضور الإجتماع، كما سأحضر أنا للحديث نيابةً عن منبر الشركاء. ساندت الفكرة على الفور ووعدت بالقيام بأيِّ شئ لضمان تلقي رد إيجابي من كلا الزعيمين.

ومضى أسبوع أو أسبوعان قبل أن يجتمع الزعيمان مرة أخرى. واجتمعا أخيراً في نيروبي في ٧ أكتوبر بإحدى الفنادق لمناقشة ترتيبات التنفيذ. وإفتتحا الاجتماع بوقف إطلاق النار والقضايا الأمنية ذات الصلة. وشكلت اتفاقية وقف إطلاق النار تحدياً كبيراً، إذ أنّه سبق وأن تم الإتفاق بشكل عام حول اتفاقية وقف الإعتداءات. ولم يكن هذا حال حجم وإعادة إنتشار الجيشين، وتمويل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي المسألة الأخيرة، إدّعت الحركة الشعبية بأنّها في حاجة لعدد ٢٠،٠٠٠٠ جندي. وقدر المراقبون عديد قواتها الحالية بين ٣٠ و٤٠ ألف جندي. وفي الجانب الحكومي شكل النقص في الشفافية حول حجم الجيش معضلة مشابهة. وكانت هناك نقاشات حادة اكتنفتها التحديات فيما يتصل بالشرق: أصرّت الحركة الشعبية على ضرورة نشر الوحدات المشتركة المتكاملة في كسلا. وإعترضت الحكومة على



ذلـك بعنف، بسبب عدم تقبل فكرة منح الجنوبيين أيِّ دور في شمال السودان. وبالرغـم من أنّ الجيشـ الشعبي قام بنشر كتيبة في المنطقـة، إلا أنّ الحكومة كانـت ترغـب في سحبهـا في أسرع وقـت ممكـن. وفي قضية «القـوات المسلحة الأخـرى»، أصرّت الحركـة الشعبية/ الجيش الشعبـي لتحرير السودان على دمـج كامل للمليشيات، سواء في الجيش الحكومي، أو الجيش الشعبي لتحرير السودان. ورفضوا قبول أيِّ وجود لأيِّ قوات ثالثة. وكانت الحكومة ترغب في تأجيل الدمج لأطول فترة ممكنة.

أثنـاء زيارتي لنيروبـي في ٩ أكتوبر، كان طه وقرنق في غاية الإرتياح، وكان الجـو العام جيـداً. وبعـد أن تمكّنا من تسويـة قضاياهما الخاصـة، لم يكونا يبديـان أي مؤشر لأيِّ عداء. وبعد ثلاثة أيام، وصل رئيس الوزراء النرويجي و إجتمـع معهما، كلٌّ علـى حدة، وعقد إجتماعاً مشـتركاً تاريخياً كنت شاهدة عليـه. ومن خلال المناقشات التي شهدهـا الإجتماع، أصبح واضحاً أنّ مسألة تمويـل الجيشـ الشعبـي تبـدو صعبـة. وتمثل موقـف الحكومـة في ضرورة تمويل الجيش الشعبي مـن موارد مخصصة له. وبالنسبة للحركة الشعبية/ الجيشـ الشعبـي لتحرير السودان، فـإنّ بروتوكول الترتيبـات الأمنية ينص علـى أنّ الجيشين جزأين من جيش قومي واحـد، يتعيّن تمويله بالتساوي من ميزانيـة الدفاع الوطني. وواصلت الأطـراف المناقشات حول شرق السودان. وعبّر قرنق عن مخاوفه من أنّ سحب وحدة الجيش الشعبي لتحرير السودان يمكـن أن يـؤدِّي إلى «إنفجار شامل»،وتفجر الوضـع في دارفور قضية محتملة جديـدة. إلا إذا تمّ تشكيـل وحدة مشتركة متكاملة. وإدّعـى كلا الطرفين أنّهما ينظـران لقضيـة « المجموعات المسلحـة الأخرى» كمسألة يسهـل حلها. إلا أنّ المسألـة، ومع ذلك، ليست كما كانت تبدو تمامـاً، ولكنها تمحورت في الأساس حول السيطرة على مناطق إنتاج النفط في أعالي النيل، وعلى هذا الأساس فهي تمثِّل أولوية عالية للحكومة.

وعبّرنـا مـرة أخرى عن مخـاوف عميقة حول الوضـع في دارفور، والحاجة للمضـي قدماً في الإلتزام بقرارات مجلس الأمـن وحماية المدنيين. ورد طه بأنّ



الحكومة قد تعهّدت بالإلتزام بكل فقرة من فقرات القرار، وهي أيضاً منفتحة على زيادة أعداد المراقبين على الأرض، وتوسيع تفويض قوّة مراقبة الإتحاد الأفريقي. وطرح قرنق ملاحظة جديرة بالإهتمام شاركني فيها.وهي طالما أنّ وحدات مكافحة التمرد تعتمد في الأساس على التجنيد الفردي (٣٢)، فإنّ الحكومة نقلت العملية خطوة إلى الأمام في دارفور ونفذت عمليات إعتمدت على الإثنية، وكانت الأداة هي الجنجويد.

وشجع رئيس الوزراء الزعيمين على إحراز تقدم، حتى يتسنى طرح تقرير إيجابي أمام قمة الإيقاد التي ستنعقد في نيروبي يومي ١٤-١٦ أكتوبر. وشاركتُ في القمة التي دشنت الرئيس الصومالي الجديد. وكان التقرير إيجابياً، إلا أنّ الطرفين لم يتمكنا من إعلان استكمال المفاوضات، وقررا الذهاب في إجازة بمناسبة حلول شهر رمضان، تبدأ في ١٦ أكتوبر. وأصر قرنق على ضرورة التوصل لإتفاق شامل حول وقف إطلاق النار، يحل محل إتفاقيات وقف الإعتداءات التِي سبق وأن تم التوصل إليها، وذلك قبل أيّ مفاوضات إضافية حول القضايا المتبقية الأخرى. ومن وجهة نظري، فأنّ هذا الشرط لم يكن معقولاً. وأجريتُ مكالمة هاتفية معه ومع علي عثمان، وتناقشت معهما مباشرةً قبل إجتماعهما الأخير في الساعة الحادية عشر من السادس عشر من الشهر. وكان من المفترض أن أكون في طريقى لأديس أبابا يومها، ولكنّنى أجلتُ سفرى للمساعدة في كسر الجمود. وتراجع قرنق عن موقفه في نهاية الأمر، وعاد طه للخرطوم. وإتفق الزعيمان على العودة ل استكمال التفاوض يوم ١٦ نوفمبر. وأخبرني الجنرال سيمبيو لاحقاً أنّ المفاوضات كانت ستكون في وضع صعب إذا لم إتخذ قرار تأجيل مغادرتي، وسمح لي ذلك بالتدخل.

قام دكتور جون وعلي عثمان بتكوين لجنة فنية تتكون من مجموعة من كل طرف للتفاوض خلال شهر رمضان، على أن ينحصر تركيزها على قضايا تمويل القوات المسلحة ومواعيد وكيفية دمج المليشيات المتعددة في الجيش السوداني و الجيش الشعبي لتحرير السودان.



وكانـت هناك تكهنات خلال جولـة مفاوضات شهر أكتوبـر حول الجهة التي تستخـدم أساليـب التأجيـل، والغرض منهـا. وكان الجـو العـام مختلفاً عن مثيلـه في نيفاشا، ولم تكن هناك حيويـة، وتراجع الإهتمام الخارجي، كما ساد إحساس بتطويل غير ضروري للعملية.

وكان السفـير توم فرالسـن، الذي حل محل فيغـارد إلفسين كمبعوث خاص للنرويـج، وأندريـه ستيانسـين متواجديـن في المفاوضات. واصلـتُ الإتصال بالأطـراف، وخططـتُ لزيارة المباحثـات مرة أخرى لحضـور إجتماع مجلس الأمـن في نوفمـبر. ولكـنّ الجولة إنتهـت بدون التوصـل لإتفـاق واضح حول القضايـا العالقة. وفي هـذه الأثناء، تواصلت مفاوضـات أبوجا حول دارفور، مـع تحديد جولة جديدة تبدأ نحو ٢٠ أكتوبر. وكانت المناقشات بين الحكومة والتجمـع الوطنـي الديمقراطـي تتواصـل في القاهـرة. وكان لـدى الزعيمـين مـا يكفيهما مـن قضايـا.وكان هناك المزيد في الطـرق. وتكشفـت في هذه الفترة التوتـرات داخل الحركة الشعبية/الجيشـ الشعبي لتحرير السودان. وكانت هنـاك، وعلى مـدى فترة طويلـة وجهات نظـر سلبيـة، وسط بعضـ الدوائر الجنوبيـة حول نمـط قيادة جون قرنـق. والآن تشـير التقاريـر إلى أنّ الرجل الثاني في هرم القيادة، سلفا كير قد بدأ يتذمر. ولم يكن راضياً عن ضعف آليات التشـاور خلال مفاوضـات نيفاشا. وشعـر بالتهميش. وتقـول بعض المصادر أنّ سلفـا كان منزعجـاً من إزاحته لصالح نيـال دينـق. وبدأ التوتر يشتد، ودارت قصصـ حـول انقلاب متوقع. لقد سمعتُ شائعـات، إلا أنّني لم أنظر إليها بجدية وقتها.





التاريخ أمام مجلس الأمن

كان من المقرر أن يعود رئيس الحركة الشعبية والنائب الأول لنيروبي في ١٩ نوفمبر، لحضور إجتماع مجلس الأمن. وقبل هذا، طلبت الترويكا تقديم تقرير لمجلس الأمن حول وضع عملية الإيقاد للسلام والموقف في البلاد. وقدم السفير والمبعوث الخاص توم فرالسين هذا التقرير. وتدهورت الأوضاع في دارفور بشكل بأسرع مما كان متوقعا. ففي جانب المتمردين، تشكلت مجموعات جديدة جعلت الوضع على الأرض وعلى طاولة المفاوضات أكثر تعقيداً وتشابكا. وإنتهكت جماعات التمرد والمليشيات المدعومة من الحكومة على السواء اتفاقية وقف إطلاق النار. وكان القتال يمتد لمناطق جديدة، وبمشاركة جماعات جديدة في الفوضى. وبالإضافة لتدهور الأمن، كان هناك ترحيل قسري للنازحين من قبل الحكومة، بدون أيِّ حماية وفي انتهاك صارخ للإجراءات المتفق عليها. وتدهورت الأوضاع الإنسانية، وتم منع عمال الإغاثة، ما زاد من تفاقم الأوضاع. وحدثت تطورات خطيرة في نزاعات أخرى داخل البلاد، سواء في الشرق أو في أجزاء أخرى من الجنوب، حيث واصلت الأوضاع في غرب أعالي النيل التدهور ووصلت مرحلة خطيرة. وكانت هناك مخاوف من « دارفورات « جديدة في أجزاء أخرى من البلاد- إلا إذا تم التوقيع على اتفاقية السلام-. وشدّدنا في مجلس الأمن على ضرورة معالجة القضايا قصيرة المدى في دارفور. وفي الوقت نفسه كان يتعين وضع النزاع في إطار قومي. وما كان يمكن أن يتوفِر الأساس لحل مستدام للمشكلات في كافة المناطق المهمّشة في البلاد، إلا بالتوقيع على اتفاقية سلام شامل. وناشدنا المجلس بأن يضع كل وزنه خلف هذه الإتفاقية، وأن يطالب بإنجازها على وجه السرعة، بنهاية العام على الأكثر. وفي الوقت نفسه شدّدنا على ضرورة تنسيق مختلف العمليات المصاحبة، مفاوضات الإتحاد الأفريقي حول دارفور، مباحثات الإيقاد، وحتى محادثات المعارضة في القاهرة.



عاد جون قرنق وعلي عثمان لنيروبي في ١٨ نوفمبر لحضور إجتماع مجلس الأمن وإجتمعتُ مع كليهما. أولاً مع علي عثمان، الذي أكّد إلتزام حكومته ب استكمال المفاوضات قبل نهاية العام، «وإنهاء دارفور» في أسرع وقت ممكن. إلا أنّه وبالنسبة للقضية الأخيرة، فأنّ السؤال كان كيفية البداية. وفي هذا المنعطف طالبتُ بإلحاح ب استكمال مفاوضات الإيقاد في التاريخ المحدد. وأعدّت سكرتارية الإيقاد لعقد الجولة الأخيرة كي تبدأ فقط في ١١ ديسمبر. إعتقدتُ أنّ ذلك التاريخ كان متأخِرا للغاية، في ضوء الحاجة لإنجاز الإتفاقية بنهاية العام. ناشدتُ طه بأن يستفيد من حضورهما لنيروبي للإجتماع بنظيره وتسوية بعض المسائل الهامّة، والموافقة على عودة مبكِرة بدلاً عن تلك المقررة. وحانت الآن لحظة وضع كل التكتيكات وراء الظهر، والتركيز على كيفية تسوية القضايا الأخيرة.

وافق نائب الرئيس على هذا، لكنه أضاف « ما تزال هناك بعض الشكوك وعدم الثقة بيننا. وإذا تمكنا من بناء الثقة فيما بيننا، فسيكون من الممكن تأجيل بعض القضايا، خاصة بعض التفاصيل، للفترة الإنتقالية». وأبدى إنزعاجه من الأسئلة الكثيرة التي طرحتها الحركة الشعبية / الجيش الشعبي حول آليات التنفيذ:» بعض الأسئلة منطقية، ونحن بحاجة للإتفاق حولها، وأخرى ما كان من الضروري إثارتها الآن «. وكان ردي هو أنّ ما يبدو تافهاً لطرف ما، يمكن أن يكون مهماً للغاية للطرف الآخر. وكان من الضروري أن يحددا القضايا التي يتعين تسويتها الآن، وتلك التي يمكن التعامل معها لاحقاً. وإستفسرت عن ماهية هذه القضايا بالنسبة لطه، وردّ بأنّ الجداول الزمنية لدمج «المجموعات المسلحة الأخرى» في الجيش الجديد تكتسب أهمية عاجلة. كما يتعيّن حل مسألتي تشكيل حكومة جنوب السودان والبنك المركزي الآن. وبالنسبة للمسألة الأخيرة، كان يعتقد بأنّ حلها سيكون سهلاً بفتح نافذتين في البنك الوطني، واحدة للبنك المركزي وأخرى لجنوب السودان. كما أنّ تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان، خارج الوحدات المتكاملة، يبدو قضية واضحة للغاية : ينبغي أن تقوم حكومة جنوب السودان بتوفير



التمويل. وما كان للحكومة أن تتراجع عن هذه المسألة بأيّ طريقة. وكانت هناك مناقشات أخرى داخل مجلس الوزراء حول هذه المسألة لاحقاً. وكان الإستنتاج واضحاً. لا مجال للمساومة.

إستفسرتُ عن تحويل عائدات النفط، وإذا ما كانت الدفعيات بالدولار الأمريكي أو العملة المحلية. وكان رد طه أنّ هذه المسألة سوف تحسم عندما يتم تمثيل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في البنك الوطني ووضع القوانين واللوائح. وقدم بعدها شرحاً فنياً مسهباً يوضح أنّ التحويلات ستكون بالعملة المحلية. وكنت أعلم أنّ هذا سيتسبب في مشكلة.

وافق رئيس الحركة الشعبية على أنّه سيكون من الحكمة قضاء يوم إضافي مع طه لمحاولة حل بعض القضايا، أو على الأقل إعداد موجّهات شاملة للجان قبل أن تبدأ المفاوضات الفنية. وطلب منّي دكتور جون نقل الفكرة لطه. أشرتُ لمناقشاتي مع علي عثمان، وما كان يبدو لي القضايا الرئيسية بالنسبة للحكومة. وردّ دكتور قرنق بأنّ الدمج العاجل للمليشيات، كان مؤشراً على الجدية في اتفاقية السلام. وكانت هناك حاجة لدمج مجموعات صغيرة في الجنوب أيضاً، وكذلك مجموعات المعارضة المتمركزة في أسمرا،. ولكن قضية التمويل كانت على رأس جدول أعمال رئيس الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعندما وصفت هذه القضية بأنها «خط أحمر»بالنسبة للحكومة»، قال قرنق « وهي كذلك بالنسبة لنا». وكانت مسألة عملة عائدات النفط في رأيه قضية سياسية وليست فنية، وأن هناك ضرورة لإيجاد تسوية لها الآن. وعندما تعلق الأمر بعودته قبل ١١ ديسمبر، ظهرت له مشكلة، فقد سبق وأن أعدّ لرحلة لجنوب السودان، بما في ذلك الإستوائية وبحر الغزال. ونظراً للوضع بالنسبة للحكومة، كان عليه الإلتزام بالخطة. شعرتُ بالقلق، وقلت إنّه سيكون من غير الممكن عدم الوفاء بوعد تم تقديمه لمجلس الأمن. تفهّم قرنق الوضع وقال إنّهم سيوفون بإلتزامهم بـ استكمال التفاوض قبل نهاية العام. وسيكون هذا أيضاً مكافأة لكولن باول نظير



مشاركته في إحلال السلام في السودان.وكان على وشك مغادرة منصبه، وكان يستحق هذه الهدية.

ترأس السفير دانفورث إجتماع مجلس الأمن بنيروبي اليوم التالي. وكانت واحدة من المرات القليلة التي يجتمع فيها مجلس الأمن في أفريقيا. وقد وجه كامل إهتمامه الآن لعملية الإيقاد. وكانت هذه واحدة من المرات القلائل في التاريخ يحضر فيها ما يسمى « لاعب غير حكومي»، قائد تمرد يخاطب مباشرةً إجتماعاً رسمياً لمجلس الأمن. وهو يتحدث بصفته الوطنية، قال دانفورث «أنّ المتشائمين قد يغريهم وصف الاجتماع بأنّه « مجرد فرصة لإلتقاط الصور التذكارية، أو إعداد مذكرة تفاهم أخرى»»، بالنظر في إستمرار الأعمال الوحشية. وقال لنائب الرئيس السوداني، وزعيم الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان «إنّ عليكما أن تبرهنا أنّ المتشككين على خطأ من خلال الوفاء بوعودكما. أضاف دانفورث، إنّه وعندما يتم تنفيذ اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، فإنّ تدفق الدعم سوف يتزايد، إنطلاقاً من أنّ الطرفين قد أوفيا بإلتزاماتهما.

وعند مخاطبة المجلس، قال علي عثمان محمد طه أنّ السلام الوشيك « لم يكن ليصبح حقيقةً عبر المناورات والمذابح» ولكنّه جاء نتيجة «الحفر بأيادي عارية». وقدمت اتفاقية نيفاشا أفضل فرصة ممكنة للسلام في السودان. وقد إلتزمت الحكومة السودانية بتنفيذ البروتوكولات.

وقال جون قرنق في خطابه أنّ القرار سيأخذ العملية لنهاياتها، ويشيع زخماً للسلام، وليس الحرب، كما أنّ رسالته التي تنادي بوحدة أكثر قوة وتماسكا كانت رسالة جيدة لجنوب السودان والعالم أجمع. وعلق بالقول أنّ الفشل في التوصل لتسوية سياسية بحلول ٣١ ديسمبر، ستكون له عواقب وخيمة، ربّما أكثر خطورة من العقوبات. وعلى هذا الأساس فإنه يتعهّد بالإلتزام الصارم من الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. أثار كلا الزعيمين مشكلة دارفور كقضية ملِحة للغاية، مع تشديد قرنق على أنّ السبيل



الوحيـد لتجنب مأسـاة أخـــرى هناك هو « تشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة».

وعندمـا تحدثـتُ بالنيابة عـن المانحين، مستبقـةً مؤتمر المانحـين الدوليين حـول السـودان في أوسلو، قلتُ أنّ مجلس الأمن قد أرسل الآن رسالة قوية بأنّ العـالم يدعـم سودانا لا حرب فيـه، وأنّ أمام الجميـع دور يتحتم عليهم القيام به، ومع ذلك فإنّ المسئولية الأساسية عن السلام تقع فس الأساس على عاتق الزعمـاء السودانيـين. وركزت علـى أنّ اتفاقية السلام سوف لـن تضع نهاية للنـزاع الطويل بين الشمال والجنوب، والذى كلف الكثير من الأرواح وتسبب في فظاعـات إنسانيـة هائلة، فحسب ولكنّها يمكن أن توفـر الأرضية السياسية لمعالجـة جذور أسبـاب النزاعات المتواصلة في السودان، بمـا في ذلك دارفور. وقلـت أنّـه وبينما حكومـة النرويج قرار مجلس الأمـن ١٥٧٤، فإنّنا نثق بأن الخطـوة الأولى نحـو حـل سياسي في دارفـور تتمثـل في استكمـال مفاوضات السـلام التـي ترعاها الإيقـاد.» إنّنا فقـط في إنتظار إتخـاذ الطرفين الخطوات الأخيرة بإتجاه السلام».

تضمّـن قـرار مجلس الأمـن، المخصص أساساً لمـا سيعـرف الآن بإتفاقية السـلام الشامل، توجيهـاً للطرفين بالإلتـزام بالموعد النهائـي للتفاوض، وهو الحـادي والثلاثـين مـن ديسمـبر. وهكـذا ساهم القـرار في الدفعـة الأخيرة ل استكمـال المفاوضات. وبعيـداً عن عمله الرائـع في ٢٠٠٢ ومشاركته في قضية أبيـي، كانت هذه واحدة من مساهمات دانفورث البارزة في مفاوضات اتفاقية السـلام الشامـل. وفي ضـوء التأريخ الجديد الذي حدده الجـدول الزمني، فقد حـان الوقت للتحـرك سريعاً ل استكمـال المفاوضات. وإلتقـى صديقاي لفترة وجيـزة، وناقشا الطريـق نحو الأمـام، وأصدرا بعض التعليمـات لوفديهما. وتواصلت المفاوضات الفنية بعد عودتهما.

●●



قرنق : في وجه عاصفة داخلية

●●

غادر دكتور جون قرنق نيروبي إلى نيوسايت، حيث علم أنّ التوترات وسط الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان قد بدأت تتعاظم وأصبحت تشكل خطرا عليه على الحركة. لقد إدهشني التوقيت، خاصة وأنّه قد تم التوصل لآخر مرحلة في المفاوضات. وسأقف بعد فترة قليلة على عمق الأزمة الشخصية الدراماتيكية التي بدأت تتكشف بين قرنق وسلفا كير. ففي نهايات أكتوبر وصلت التوترات إلى أزمة سياسية خانقة. وبحسب سلف،ا فإنّ ضعف آليات الإتصال، والشائعات التي روّج لها المتشدِّدون في محاولة لإحداث إنقسام في الحركة، كانت الفتيل الذي أشعل تلك التوترات. كما قام البعض بزيارته وتشجيعه على المواجهة. وعندما تحادثا هو ورئيس الحركة في نهاية المطاف، كانت الأزمة قد وصلت المرحلة التي تخوف فيها سلفا من أن يتعرض للإعتقال. وإقترح الرئيس أن يجتمعا في ملوال كون، إلا أنّ سلفا أصرّ على الاجتماع في منطقة محايدة (٣٣). إتفقا على الاجتماع برومبيك، ودعا قرنق قادة الحركة للإجتماع هناك في ٢٨-٣٠ نوفمبر.

وقبل الإجتماع، حضر رياك مشار ومالك عقار وآخرين لمقابلة سلفا. وبحسب قوله هو فقد كان يتعرض لضغوط شديدة من عدة دوائر من أجل مواجهة الرئيس (٣٤). أراد بعض المتشدِّدين إستغلاله و إستغلال تذمره لأغراضهم الخاصة، والتي كانت تتمثل في الإطاحة بقرنق، وإمساك سلفا بزمام أمور الحركة. ولم يكن البعض الآخر يرغب في أن يتخذ سلفا إيّ إجراء. وضغطوا عليه حتى لا يتسبب في إغرق المركب. وعند وصول سلفا إلى رومبيك لحضور الإجتماع، فضّل البقاء في منزله حتى موعد إنعقاد الإجتماع، وأن لا يستقبل أيِّ شخص قبل الإجتماع.

وصل دكتور جون متأخراً، في ٢٧ نوفمبر، وإستقبلته الحشود بالمطار. وكان على سلفا أن يكون في إستقباله، كما جرت العادة. وطلب قرنق من دينق



ألـور، الـذي كان الزعيمان يثقان فيه، قيـادة السيارة. وكي يتفـادى أي سوء الفهـم، إصطحب سلفـا معه جنديين في السيـارة، ولم يكن مسلحـاً. وفي منزل الرئيس كان هناك حرس خارج المنزل، وكان سلفـا يعرفهم منذ سنوات. دخل سلفا المجمع السكني وجلس تحت شجرة مبدياً عدم رغبته في الدخول للمنزل، تحسبـاً لأيّ توقعـات تدل على أنّه قد تم إحتواؤه. قـال سلفا لدكتور جون إنّه جاء لتحيته فقط، وإنّه يرغب في مناقشة القضايا خلال اليوم التالي.

وكانـت شكاوى سلفا كير تتعلق بنمـط قيادة دكتور جون وأسلوبه في صنع القـرار على حد السـواء، وهو ما إعتبره سلفا تسلطـاً. وإدّعى أنّ دكتور جون تدّخـل و إتّخـذ قـرارات في الوقـت الـذّي سبـق وأن تم فيـه تفويضـ آخرين، مثـل نائـب القائـد. وطالب سلفـا بالتغيير. وكان مجلسـ القيـادة وكبار قادة الجيشـ الشعبي لتحرير السـودان حضورا. وإستغرق الاجتمـاع ثلاثة أيام. وتضاربـت التقاريـر حـول ما حـدث داخـل إجتمـاع القيـادة (٣٥). وتحدث في الاجتمـاع الرئيسـ، سلفا وعدد من القادة، ووّجّه آخـرون إنتقادات. ومع ذلك تمت المصالحة. ووفق كل التقارير، فإنّ المناقشات إنتهت بعناق حار بين سلفا ودكتور جون، مع وعد من سلفا بالولاء للرئيس، وإلتزامه التام بالوقوف خلف جهـوده الرامية ل استكمال اتفاقيـة السلام. وعزفت الفرقة الموسيقى. وعانق كلٌ مـن كان في داخل الغرفة الآخر وسط جو من الإرتياح. ونجحت الحركة في تجـاوز أكثر إختباراتها خطورةً. وتحمـل سلفا الضغوط. وعندما يتحدث عن تلـك الأيـام الدراماتيكية، يشـدِّد سلفا كير على عدم نيّتـه التفكير في الإستيلاء على القيادة. لقد كان بدلاً عن ذلك يفضـــل الموت على أيدي أصدقائه (٣٦). وفي بيـان مكتوب وجّهه قرنق لقـــادة وزعماء الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحريـر السودان لاحقاً أشار إلى الاجتمـــاع ونتائجـــه وعبّر عن ثقته التامّة في سلفا.

عندمـا علـم سلفا كير لاحقـاً أنّ دكتور جـون لم يتسلم أيّاً مـن رسائله خلال الأسابيـع الصعبة في أكتوبـر– نوفمبر ٢٠٠٤، شكّك بطبيعـة الحال في خيانة. وبحسـب سلفا، فـإنّ عناصر الحرس الشخصي للدكتور جـون إعترفوا لاحقاً



بحجز الرسائل[٣٧]. ويصعب للغاية التحقق من هذا. وكان قرنق مهموماً أيضاً بإجتماع آخر يعقد في نفس الوقت في نيروبي، حيث إجتمع عدد من الجنوبيين المناوئين له منذ وقت طويل لمناقشة الإستراتيجية[٣٨]، ولم تكن تلك مصادفة. وكان معظم من حضروا إجتماع نيروبي موالين للخرطوم في أوقات مختلفة، وسادت تكهنات بأنّ عناصر في حكومة الخرطوم قد شاركت في ضرب الحركة.

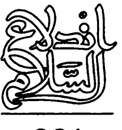
وعندما عاد بتفكيره لتلك الفترة في مناقشات جرت لاحقا، لم يكشف سلفا عن مصدر تلك الضغوط أو المتشدِّدين الذين مارسوها. وعلمت من مصادر أخرى أنّه كان من الواضح أنّ بونا ملوال، جاستن ياك، ودومينيك ديم قد كانوا ضمن أولئك الذين مارسوا ضغوطاً عليه[٣٩]. وقد كانوا جميعهم يعارضون قرنق، ويتطلعون لأن يتولّى سلفا قيادة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقبل الإجتماع، إتّصل كول دينق بمحرر في قسم بي.بي. سي، القسم الأفريقي[٤٠]، وأخطره بأنّ بونا ملوال قد يتصل خلال الست والثلاثين ساعة المقبلة، أو نحوها ليعلن عن إنقلاب داخل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان والإطاحة برئيسها جون قرنق. وأخطر كول الإذاعة البريطانية، بأنّه وحين إستلام هذه المكالمة، فإنه يتعين عليهم الإتصال بدكتور جون قرنق على الفور لإستيضاح المسألة. ويقال أنّ بونا ملوال قد إتِّصل وتحدّث عن وقوع إنقلاب داخل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وإتّصل المحرر برئيس الحركة ومساعديه، حيث تم نفي المحاولة.

وعندما هدأت الأمور، تحدثتُ إلى دكتور جون عبر الهاتف، وأخبرني عن المشكلات التي كانت واجهه. وقال إنّ الوضع كان صعباً للغاية، إلا إنّه تمت تسوية الأمور، وإنّه واثقٌ من أنّ الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان سوف تمضي إلى الأمام كحركة موحدة. وإتّصل بي علي عثمان أيضاً وإخبرني بأنّه قد سمع عن الأزمة داخل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأشار إلى الشائعات. وكان يرغب في الإطِّلاع على تقييمي للأوضاع داخل الحركة. وكان من الواضح أنّ الحكومة كانت على إطِّلاع بما



يحـدث. وعبّر طه عن مخاوفه، وإستفسر عمّا إذا كان الوضـع تحت السيطرة، وإذا مـا كان قرنـق في وضعٍ جيد. وأخبرته بـأنّ كل المعلومات التي توفرت لنا تـدل علـى أنّ الأوضاع تحـت السيطرة. وإنّـه ليس هناك ما يدعـو للإنزعاج. وعلمـتُ من مصـادر أخرى لاحقاً أنّ قرنق قد واجه تحديات داخلية خلال هذه الفترة. وبالرغم من أنّ علي عثمان لم يكن يتعرّض للضغوط بشكلٍ صريح، إلا أنّ الصعوبات التي ظلّ يواجهها من قبل لم تكن لتنتهي بعد. وعلمنا بأنّه كانت هناك محاولات جادةً من عدة دوائر لتقويض زعامته(٤٣).

●●



التحرك الصعب إلى الأمام

عاد الزعيمان إلى نيروبي في الأسبوع الثاني من ديسمبر لحضور الجولة الأخيرة من المفاوضات. ومقارنةً بالصخب الذي ساد المباحثات السابقة، فقد كان الوضع مختلفاً تماماً. ولم يحضر من ممثلي المجتمع الدولي إلا عدد بضعة أشخاص. وكان مبعوثو دول الإيقاد يقومون بزيارات منتظمة للمفاوضات، ومن الترويكا، ظلّ النرويجيون والأمريكيون يشاركون بفعالية.

وبعد خمسة أيام من إنطلاق الجولة، وفي ١٦ ديسمبر، تحدثتُ هاتفياً مع طه وقرنق. وتحدث دكتور جون عن مفاوضات شائكة ومجهدة. حيث يتم عقد إجتماعين أو ثلاثة في اليوم بين الزعيمين، مع تقدم واضح في المفاوضات. وفي الوقت نفسه، ظلّت أربع لجان فنية تعمل طوال اليوم. وفي هذا المنعطف، نجحت اللجان في تسوية مسألة تحويل عائدات النفط وهيكلة المصرف المركزي. وتبقّت تفاصيل قليلة حول تقاسم الثروة. ففي مجال تقاسم السلطة، ركزت المناقشات حول توقيت الانتخابات خلال الفترة الإنتقالية. وأخبرني قرنق بأنّ مواقف الطرفين قد إنعكست تماما، فالحكومة ترغب في تأجيل الانتخابات لأطول فترة ممكنة، ولا ترغب في إجراء أيِّ إنتخابات رئاسية. وكانت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان يرغبان في إجراء إنتخابات بعد مضي أربع سنوات من الفترة الإنتقالية. وشدّدتُ على دكتور قرنق « لا يمكننا دعم أيِّ هيمنة على السلطة من الطرفين المتفاوضين بعد التوقيع على إتفاقية السلام»، ويتعين إجراء الانتخابات على كافّة المستويات. وعلاوةً على هذا، فإنّ الغرض من هذه العملية يتمثل في إنّها هدية مهمة لكل الشعب السوداني، وتسهم في التحول السياسي.

وقد كان تحوُل موقف الحكومة مثيرا للإهتمام، فطالما إنّهم كانوا غير واثقين من علاقاتهم مع المعارضة، فإنّهم كانوا يفضِلون تأجيل الإنتخابات. وهذا هو ما جعلهم يصرُون على الشراكة مع الحركة الشعبية / الجيش الشعبي



لتحرير السودان أيضاً. وقال قرنق إنّه يريد تقديم الضمانات الضرورية في هذا الصدد لحزب المؤتمر الوطني. ولم تكن هناك مفاوضات منفصلة لوضع حدود لشراكة سياسية، طالما كان باقان أموم يمثّل الحركة ونافع علي نافع يمثّل الحكومة. وعبر طه عن رغبته في تسهيل حل قضية الإنتخابات بالتقدم في مسألة الشراكة السياسية. وكان هناك عامل محتمل آخر أيضاً، وهو الجدول الزمني لدمج « المجموعات المسلحة الأخرى». وكان من الواضح أنّ الحكومة متمسكة بموقفها في هذه القضية، ربّما حتى نتوفر لها إجابة مقنعة حول الشراكة.

وكانت أبيي، مرةً أخرى، وربّما ما تزال، مشكلة. وكانت مواقف الجانبين متباعدة للغاية حول الإتفاق على حدودها. وعليه فقد إتفقا على إحالة الملف للمفوضية، وتكليفها بإتخاذ قرار يكون» نهائياً وملزماً « على أن تبدأ المفوضية أعمالها بعد مضي ثلاثة أشهر من الفترة الإنتقالية. أما فيما يتعلق بقضايا الحدود الأخرى ذات الصلة بتعريف جبال النوبة، الحدود بينها وغرب كردفان وربّما – وهو ما يثير الدهشة في هذه المرحلة- اسم المنطقة، فقد كان قرنق متأكداً بأنّ المواقف الحكومية إزاء هذه القضايا قد كانت ذات صلة بالنفط. وعلى حدود المنطقة بين كردفان ودارفور، بدأت تتشكل مليشيا جديدة. وتوقع أن يتأزّم الموقف.

إتّفق طه وقرنق حينها على التعامل مع قضايا وقف إطلاق النار في النهاية. وكان زعيم الحركة يرغب في قضاء عطلة أعياد الميلاد وسط مواطنيه، وطلب استكمال المفاوضات بحلول ٢٣ ديسمبر. ووافق طه. ووقعا في الخطأ مرة أخرى. لقد إتّفقا على تشكيل وتفويض مفوضية المراجعة الدستورية، التي ستكون مسئولة عن صياغة دستور جديد. وقاما بتسوية تفاصيل ترتيبات الفترة الإنتقالية، مع نشر وحدات قومية إنتقالية تتشّكل من الأشخاص الأساسيين من الجانبين خلال الفترة قبل الإنتقالية. على أن تكون رئاسة هذه الكيانات بالتناوب. و من الحركة الشعبية، تم إختيار أعضاء مجلس القيادة. وستتولى هذه الكيانات تسهيل الإنتقال، بدايةً من ١٥ مارس ٢٠٠٥.



وبإستمرار المفاوضات ظلّ الوضع كما كان عليه من قبل، يتعامل الزعيمان مع القضايا الخلافية الشائكة ويفوضان اللجان لحل التفاصيل في اللغة القانونية بعد أن يكونا قد توصلا لإتفاق. وشكّلت القضايا الأمنية عقبةً كأداء مرة أخرى. وكان التقدم بطيئاً في نقطتين خلافيتين جوهريتين، تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحجم القوات بعد إعادة الإنتشار. وكما كان يحدث غالباً خلال المفاوضات، فقد قلّل الزعيمان من شأن الصعوبات. وطلب شارلي سنايدر من كولن باول الإتصال والضغط على كلا الطرفين، مشدِّداً على الإلتزام بالجدول الزمني الصارم الذي حدده مجلس الأمن.





التصدي لمحاولات تقويض الجهود

••

مـع تقـدم المفاوضات النهائية، كنّـا على وعي تام بالجهـات التي كانت تسعى لتقويبضـ الجهـود. وبينما كانـت الإتفاقيـة ستسمى «اتفاقية السـلام الشامل في السـودان»، كان مـن الواضح أنّ كلمـة» الشامل» تعكس القضايا المدرجة في الإتفاقيـة، وليس تمثيلهـا الإقليمـي أو السياسي. وقد أشـارت بعض قوى المعارضـة لذلـك، وكانـت محِقّة. وما لم يتـم الكشف أو التعبـير عنه بوضوح وقـوة هو أنّ الحكومة و الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان قـد إلتزمت بمدخل متسلسـل: توفر الإتفاقية الأساس لعمليـة سياسية شاملة مع الأطراف الأخـرى. ونموذجاً للتعامل مع التحديات في غرب وشرق البلاد. وبالفعـل، وإن لم تبـدأ هـذه العمليات في أقـرب وقت، فقـد كان يمكن تقويض اتفاقيـة السـلام. وواصلـتُ مناقشـة القضايا مـع دكتور جون وعلـي عثمان، وضغطـتُ عليهما كي يشرعا في التفكير حـول الكيفية التي يتقدما بها إلى الأمام خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

وكانـت أزمة دارفور الأكثر إلحاحاً. وستنطلـق في ٢١ ديسمبر جولة رابعة لمباحثـات الإتحـاد الأفريقـي، ولكن دون أيّ أمل في إحـراز تقدم. وظلّ الوضع معقّـداً وشائكا، وسط عملية تفاوض رسميّة للغاية، وفي حضور عدد هائل من المراقبين. وتخيّل إلى أنّ المفاوضات ستذهب في أيّ إتجاه في وقتٍ قريب. وكنتُ قلقـة للغاية من الإضـرار بإتفاقية السلام الشامل. وفي هـذه المرحلة دخلتُ في مناقشـات مع علـي عثمان حول كيفية الإسراع بوتـيرة التفاوض. ومن وجهة نظـري، فقـد كان يمكن النظـر في ترتيبـات تفاوضيـة مشابهة لنيفاشـا. وهذا سيبقـي على الإتحـاد الأفريقي كمنبر رسمي للتفاوض فقـط، مع إمكانية قيام الأطراف نفسها، مع الاستفتاء مساعدة من دكتور جون وعلي عثمان، بتسوية بعض القضايـا الحساسة مقدماً. وسنرى إنّـه وفي أوسلو ٢٠٠٥ كيف أنّ كلتا

الجماعتين المتمردتين في دارفور قد عبّرتا عن الرغبة في مثل هذا المنبر على الأقل حينها، وشفاهةً على الأقل.

وتمثّل التحدي الآخر في العلاقات بين أطراف أخرى في السودان. وكان يتعيّن إلحاق التحالف الوطني الوطني بالمعادلة. وشارك دكتور جون في إجتماعات التجمع بأسمرا في يوليو وإجمعت كافّة الأطراف الأعضاء على تفويض رئيس التجمع، زعيم الحزب الإتحادي الديمقراطي، بتشكيل وفد للتفاوض مع الحكومة. وكانت الجماعاتان الرئيسيتان في دارفور عضوتين في الوفد. وإنعقدت مفاوضات معّقدة، لأنّ العديد من القضايا التي خضعت للنقاش تطابقت جزئياً مع تلك التي كان يتم التفاوض حولها في نيفاشا و أبوجا. وعليه فقد كانت النية فتح مسار منفصل بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل. وفضّل طه عقد إجتماع لكافة الأطراف في السودان خلال الفترة الانتقالية « الستة أشهر الأولى». وكانت الحركة الشعبية منفتحة على هذا الرأي، طالما كانت مشاركتها كاملة في العملية. وحظيت هذه الأفكار بدعمنا الكامل. وضغطت الترويكا بعد ذلك على إجراء عملية موسّعة قبل وقت مبكر من المفاوضات. وتمثّل عنصرٌ آخر قي السياسة السودانية في المجموعات الجنوبية المنشقة. وبالرغم من الكثير من العمل القاعدي قبل إنطلاق عملية نيفاشا، ظلّ عدد قليل من هذه الجماعات بعيداً عن التأثر بذلك العمل.

وبينما كانت المفاوضات تمضي في طريقها، عكفت مجموعة برئاسة جيمس كوك وتفرّغت للتحدث مع تلك المجموعات وعرضت عليها الدعم والمناصب القيادية إذا قرّرت الإنضمام للحركة. وعاد رياك مشار ومجوعته للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان أوائل ٢٠٠٢، كما عادت الحركة الشعبية المتحدة بزعامة لام أكول في أكتوبر٢٠٠٣، وقوة دفاع الإستوائية، فصيل حول توريت، في ديسمبر٢٠٠٣. وعمل الفصيل الأخير كقناة تدعم الخرطوم من خلالها جيش الرب للمقاومة، وعليه فقد كان دمج هذا الفصيل في جيش الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان مسألة في غاية الأهمية. إلا أنّه لم تزل هناك بعض المليشيات، بما في ذلك المنداري بقيادة



كليمنـت واني، وقـوات فاولينو ماتيـب في أعالي النيل، ومليشيـا المورلي بقيادة إسماعيـل كوني، وفصائـل صغيرة أخرى، مثـل فصيل التوم النـور. وأدركت الحركـة الشعبيـة / الجيش الشعبـي لتحرير السـودان أنّه يمكـن للخرطوم إستغـلال مثـل هذه المجموعات المسلحـة في أحداث إسفزازيـة، تقويض تنفيذ اتفاقيـة السلام والسيطـرة على مناطق رئيسيـة. وكان دكتور جون يرغب في عمليـة تفاوضية متماسكة وأكثر قابليـة للتنفيذ، وتحدث معنا حول استخدام مؤسسة موي كقاعدة لحوار متواصل مع الجماعات الجنوبية الأخرى. وتمّت العمليـة بدعم من النرويج والمانحين الآخريـن، إلا أنّها برهنت في النهاية على عدم فعاليتها، بخلاف ما كنا نأمل.

●●



الإتفاق النهائي حول الترتيبات الأمنية

••

وباقتراب أعياد الميلاد، تمت تسوية العديد من القضايا. وتبقت فقط قضيِّتا وقف إطلاق النار والقضايا الأمنية وقضيتان أخريان تتصلان بالشرق و« المجموعات المسلحة الأخرى». وأصرّت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أنّه يتعيّن على المليشيات الإنضمام سواء للجيش السوداني أو الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبعد مفاوضات شاقّة قبلت الحكومة ذلك. و كذلك تم الإتفاق في النهاية على تشكيل وحدة متكاملة مشتركة في الشرق، في كسلا، بعد إنسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يتجاوز الطرفان عقبة حجم جيشيهما، المستوى المطلوب لإعادة الإنتشار وتمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت المباحثات شائكة، وبدت وكأنّ لا نهاية لها.

كانت عملية إعادة إنتشار قوات الجانبين عبارة عن لعبة أرقام، ولم يكن أيّ من الطرفين يعلم بالحجم الحالي للقوات، أو الحجم المطلوب للقوات بعد اتفاقية السلام. وقمتُ أنا وشارلي سنايدر بتنسيق رسائلنا لكلا الزعيمين. وكانت أمامنا فرصاً محدودة للتأثير على المناقشات حول الأعداد الفعلية، في ضوء النقص في المعلومات الموثوق بها. وكان من المستحيل معرفة المستوى «المعقول» لحجم الإنتشار»، طالما أنّ العدد الحقيقي للقوات غير معروف. وقمنا بالتعبير عن مخاوفنا فقط. وتوسلنا مقعولية وحكمة الجانبين. وفي النهاية سمح الحل الذي تم التوصل إليه بعديد قوات أكبر بكثير على الجانبين.

وإنهمك كولن باول في مكالمات هاتفية مع دكتور جون والجانب الحكومي. وتحاجج دكتور جون بأنّ جيش يتم تمويله بطريقة مستقلة، يعني الخطوة الأولى نحو الإنفصال. وبينما وافقت الحكومة على تمويل الوحدات المشتركة المتكاملة من ميزانية الدفاع الوطني، فقد كان من المستبعد تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً. ولم يساعد عدم كشف قرنق عن حجمها الفعلي. ولم يكن أيّ أحد في الحكومة أو من بين القوى السياسية الشمالية



يـرى إنّه من المعقول والمـبرر تمويل الجيش الشعبي لتحريـر السودان. وبدأ علـي طه في هـذا المنعطف يتلقى أرقامـاً حول كيفية خفضـ الميزانيات كي يتم تضمـين ترتيبات تقاسم الثروة في الإتفاقية. وبالنسبة للشعب في الشمال، فإنّ المزيـد مـن الخفض كي يتسنى تمويـل الجيش الشعبي لتحريـر السودان كان أمراً مستبعداً تماماً.

وبـين ليلة أعياد الميـلاد وليلة رأس السنـة، كانت هذه القضيـة هي المسألة الوحيـدة التي لم يتم حسمهـا قبل التوقيع على بروتوكول التنفيذ. وكنتُ على إتصـال دائم عبر الهاتف، بالرغم من الآلام المبرحة لإصابة خطيرة في ظهري. ولهـذا السبـب لم أتمكـن من السفـر جواً لنيروبـي لتقديم المساعـدة. وضرب تسونامـي المحيـط الهنـدي في نفس الوقـت. وكان علّـي أيضاً الإهتمـام بذلك. وطلبـتُ من دكتور جون إستخدام هاتفـه المشفّر حتى يمكننا مناقشة القضايا الأمنيـة بحرّيـة. وتحادثنا مراراً. وحتـى الموعد الزمني النهائـي الذي حدده مجلس الأمن لم يكن يجعله يتزحزح عن موقفه.

وشارفنـا الوصـول لنهايـة الجـدول الزمنـي، وتخوفـتُ مـن أن تتحـول المفاوضـات إلى مستـودع من الضحـك. وبعد أن تجاوزا كل الجـداول الزمنية منذ اليوم الأول للمفاوضات، وأوشكا على جعل المجتمع الدولي يتخلى عنهما، لم يكـن في مقدورهمـا الآن أن يغادرا المفاوضات في عشيـة العام الجديد، دون إتفـاق. وكنـتُ مصّـرة للغايـة. وكان يتعين الوفـاء بالجـدول الزمني لمجلس الأمـن. وبـدأتُ بالإتصـال بأشخاص قريبـين من دكتور جون، فقـد كان يمكن للأمريكيين أن يؤثروا عليهم. إلا أنّه وبالرغم من محاولاتي المتكررة، لم أتمكن من إجراء مكالمة مع شارلي سنايدر خلال هذه الأيام الحرجة. ولم يكن أصدقاء الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان، روجر ويفتر وبريان دو سلفـا متواجدين أيضـاً، ولم يتابعا المفاوضات مؤخـراً. وفي هذا المنعطف، أي الأيـام التي سبقت ليلة رأس السنة الجديدة، كان هناك ما يشبه الصمت التام من الجانب الأمريكي. ولم أكن متأكدة عمّا إذا كانت لديهم أيّ فكرة عن الدراما التي بدت ملامحها تتكشف في نيروبي.



وفي نهاية المطاف، تمكنتُ من الإتصال بصديق مقرّب من دكتور جون، وحليف للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان. طلبتُ منه المساعدة في إيجاد حل لتمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي اللحظة التي بدأ فيها هذا الصديق التحرك، علمنا أنّ رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي سيكون في طريقه للخرطوم. وكان في زيارة قصيرة للخرطوم، وكانت هناك تقارير تشير إلى أنّه سيسافر لنيروبي ليشهد حفل توقيع البروتوكول الدولي في ٣١ من الشهر. وإتصل طه بالرئيس البشير الذي أكّد له حضوره لحفل توقيع الإتفاقية وسيرافقه رئيس جنوب أفريقيا. وستكون هذه طريقة واضحة لتأكيد أنّ الإتفاقية تحظى بدعم الرئيس والحزب الحاكم [٤٤]. كما ان إحضار شخصية أجنبية سيدعم المناسبة.

وعند سماعهما للمشكلات التي كانت تعترض المفاوضات، قررا تأجيل سفرهما، وأخطرا الأطراف بأنّهما سيكونان في نيروبي في غضون ساعات لحضور الحفل. وكان لهذا التأثير المرغوب فيه. وفي النهاية تم إدراج بند في الإتفاقية يمنح الجيش الشعبي لتحرير السودان الحق في إستيراد معدات عسكرية، وتلقي الدعم المالي من الدول الخارجية، شريطة إخطار الخرطوم، وليس موافقتها. وكنتُ أتحدثُ مع الجانبين عبر الهاتف طوال الاسبوع، وأصبحتُ الآن في موقف يسمح لي بتقديم التهنئة. وفي هذه الأثناء، إتصل طه بالرئيس البشير، ووصل الرئيسان جواً. وبينما الرئيسان في طريقهما بالسيارة من نيروبي لنيفاشا، تم استكمال بروتوكول آليات لتنفيذ وأصبح جاهزاً للتوقيع عليه. وتم التوقيع على البروتوكول في تلك الليلة، بعد عدة ساعات من الموعد المحدّد، ولكن في إطار الجدول الزمني الذي حدده مجلي الأمن. والآن إنتهت حرب تطاولت على مدى واحد وعشرين عاما.

ولم أستوعب أسباب إصرار دكتور جون وتعنته تجاه تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وحتى إذا تنازلت الخرطوم في هذه القضية، فقد كانت هناك إحتمالات عدم الثقة في تنفيذ هذه القضية. وعلمتُ لاحقاً أبعاد إستراتيجيته. لقد ظلّ يعلم وعلى الدوام أنّ الخرطوم سوف تعترض على



إقتنـاء الجيش الشعبي لتحرير السودان أسلحة من الخارج، إذا ما قام بطرح مثـل هـذا الإقـتراح أثنـاء مفاوضـات الترتيبات الأمنيـة. وقرر بـدلاً عن ذلك الإصـرار علـى تمويل الجيش الشعبـي لتحرير السودان مـن موارد الحكومة المركزية، وهو مطلب أكثر عدم معقولية. وعندما يهدد الجمود في هذه القضية الإتفاقيـة بأكملها، يقدم « تنازلاً» رئيسياً –من أجل السلام– بطرح بند يسمح باستـيراد الأسلحـة التـي كان يرغـب فيها، وهو مـا كان يخطط لـه على طول الخـط. وفي وقت سابق، وعند إنطلاق مفاوضـات الإيقاد، عرضت عدة جهات مانحـة تدريـب الحركـة الشعبيـة / الجيش الشعبـي لتحرير السـودان على أساليب التفاوض وإستراتيجياته، وهو عرض أستغرب له قرنق وسأل « لماذا نحتـاج لذلـك؟» وبرهن على أنـه يمكن أن يتفاوض بـدون « بناء قدرات». ولم يكـن المنطـق من وراء البند الرغبـة في إعادة تسليح الجيش الشعبي لتحرير السـودان بعـد التوقيع علـى اتفاقية السلام. وكان قرنق ينظـر إلى عام ٢٠١١ ومـا يليـه ويخطـط لإصدار وثيقـة تأمين للجنـوب في حال تدهـور الوضع أو إنحيـاز الإستفتاء للإنفصال. وظلّ لهذا البنـد، غير المعروف على نطاق واسع قيمـة عالية للجيش الشعبي لتحريـر السودان منذ ذلك الوقت. وعندما وجهت إتهامات لحكومة جنوب السودان بإنتهاك اتفاقية السلام بإستيراد أسلحة[٤٥]، إندهش المحللون عندما إكتشفوا أنّه من حقها أن تفعل ذلك.





توقيع اتفاقية السلام الشامل

••

كان مـن المفترض أن يتـم التوقيع علـى اتفاقيـة السلام الشامـل بنيروبي في التاسع من يناير، ٢٠٠٥ وكنتُ قلقة من أن تؤثر أخبار التسونامي بالسلب على مشاركـة عاليـة المستوى وتغطية إعلامية واسعة. وقـد حدث هذا بدرجة ما. وبطبيعة الحال شكلت قضية دارفور قلقاً بالغاً لنا جميعاً. ومع ذلك، شهد حفل التوقيع عشرة رؤساء دول وحكومات من كل منطقة دول الإيقاد وما جاوزها والعديـد من وزراء الخارجية والتنميـة الدولية، وكبار الشخصيات من الأمم المتحـدة، الإتحاد الأفريقي، جامعـة الدول العربية والإتحـاد الأوربي، ومن الترويـكا مثـل كولن بـاول من الولايـات المتحـدة الأمريكية وهيـلاري بن من المملكـة المتحـدة، ومثلـتُ أنا كلا مـن النرويج و منـبر شركاء الإيقـاد الأخير مـع زميلي الإيطـالي الرئيس المناوب للمنبر، نائب وزيـر الخارجية السيناتور ألفريدو مانتيكا.

واستضاف استاد مدينة نيروبي حفل التوقيع. وتجمع آلاف الناس لحضور هـذه المناسبـة التاريخيـة. وتدفـق اللاجئون الجنوبيـون في أعـداد هائلة من المعسكـرات المتاخمة للحـدود. كما قدم آخرون من مناطق نائية، وسار العديد منهم أياما طويلة على الأقدام، وعلى أسطح الناقلات، على طريقة « التوصيل المجاني»، وحضر رجالات الديـن، وقادة المجتمع المدني والنخب السياسية من الخرطـوم. وشارك كلا من الرئيس البشـير والنائب الأول علي عثمان ومعظم أعضاء مجلس الوزراء.

وإنضمـت قيـادة الحركـة الشعبيـة / الجيش الشعبـي لتحريـر السودان بأكملهـا لدكتـور جون. وكمـا هو الحال دائمـاً في أفريقيا، تأجـل كل شئ، إذ لا يمكن إفتتاح حفل بمثل هذه الطبيعة، إلا إذا حضر كبار الشخصيات. وفي هذا الحفل كان رئيس يوغندا موسيفيني هو آخر من حضر.



وبعد تأجيل إستمر لعدة ساعات، أعطى الكينيون الضوء الأخضر. وكانت لحظة مذهلة. وتحدث عدد من القادة، معبرين عن إلتزامهم بإتفاقية السلام وتنفيذها. وتحدثتُ أنا وكولن باول في نفس الإتجاه. وهنا تجدر الإشارة لدعم حكومة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط للإتفاقية، وكذلك فعل عمرو موسى بالنيابة عن جامعة الدول العربية. وكان دكتور جون وعلي عثمان طه المتحدثين الرئيسيين عن طرفي الإتفاقية، معبرين عن إلتزامهما بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، ومناشدين مواطنيهم السودانيين والمجتمع الدولي دعم العملية. وكانت كلمة دكتور جون معبّرة ومؤثّرة حيث ركّز طويلاً على تاريخ السودان، مسببات الحرب ولماذا حان أوان السلام. وكان ينظر للإتفاقية كتجسيد للسودان الجديد، حيث قال:

« وهكذا، فإن هذن الإتفاقية تعلن إنطلاق الجمهورية الثانية للسودان الجديد. ومنذ هذه اللحظة، فإن السودان سيكون لأول مرة دولة قائمة على الحدة الطوعية، المساواة في العدالة، الشرف والكرامة لكافة مواطنيها، غض النظر عن العرق، المعتقد، النوع، أو غيرها. فإن فشلت الدولة في مواجهة تحديات الإنتقال بعيدا عن السودان القديم، عندها سينفرط عقد الوحدة وديا وسلميا عبر ممارسة حق تقرير المصير بنهاية الست سنوات من عمر الفترة الإنتقالية».

وتصايحت الحشود. وتساءلتُ في نفسي إذا ما كان الرئيس السوداني، أو نائبه الأول سيقدمان على توقيع اتفاقية السلام الشامل.

وكانت كلمة النائب الأول علي عثمان حماسية للغاية أيضا، حيث قال مخاطبا الحفل:

«بعد أن تخطينا الصعاب وتجاوزنا الألغام والجبال، سننطلق بنجاح للتداول حول تحديات تحديات ما بعد وقف الحرب ايضا. لقد عانت بلادي من فظاعات الحرب طويلا، ونحن في غاية الإصرار، ومن خلال حكومة الوحدة الوطنية، على إحداث تغيير حقيقي على الأرض، حتى نتمكن من تحقيق اهدافنا في إعادة التعمير، التنمية والوحدة.



إن شعب السودان على أستعداد للعودة للدولة السلمية حيث جاء.
وعندما يعيش السودان في رفاهية، وفي سلام مع نفسه ومع جيرانه،
فإن ذلك سيكون أمرا جيدا للمنطقة، والقارة والعالم أجمع»

وأعلنت في الكلمة التي ألقيتها بالنيابة عن النرويج ومنبر شركاء الإيقاد:

« لقد نجحتم أنتم، ياقادة السودان في نقل عملية يكتنفها التحدي إلى نهاية سعيدة. وأمامكم تحديا تحديا عظيما آخر. إن التوقيع على اتفاقية هو الخطوة الأولى فقط. والتنفيذ إختبار آحر لمدى إلتزامكم. لا بد من الإلتزام الصارم بالإتفاقية. خطوة خطوة، قرار بعد قرار، إجرلء بعد إجراء. إن التوقيع وحده لا يحقق السلام. الأفعال تفعل ذلك، عندما تتم ترجمة الإتفاقية لواقع. إن التنفيذ هو المحك، وليس الحبر على الورق.

إننا نثق في إنكم، أيها القادة، سوف تحققون السودان الجديد الذي تحدثتم عنه كثيرا. نحن نعتمد عليكم من إجل إعادة الإعمار العاجل للمناطق التي دمرتها الحرب، ومن أجل المساءلة واشلفافية طوال العملية. إننا نعتمد عليطم في تحقيق المصالحة وسط المجتمعات المحلية..وضمان السلام والإستقرار، ووضع نهاية لكافة الحروبات بين كل الأطراف. إننا نعتمد عليكم في حل عاجل ومستدام للمشكلات في دارفور. كما نعتمد عليكم في التنفيذ، حتى يتسنى لكم الإعتماد علينا».

وكان الرئيس كيباكي، والرئيس موسيفيني، ووزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، ووزير الخارجية كولن باول، وهيلاري بن، وشخصي قد وقّعنا، ضمن آخرين على اتفاقية السلام الشامل، كشهود. وحانت لحظة تنفيذ الإتفاقية.

●●



الهوامش

١. حسب فينك هايسوم (مقابلة ٢٨ يونيو ٢٠١٠) أصر هو وجوليان هوتنغر أن يتفاوض الطرفان على برتكول لتنفيذ الإتفاقية لأن اتفاقيات السلام الأخرى عانت من نقص الضبابية وغياب الجداول الزمنية للتنفيذ. وقد تلقوا دعم النرويجيين.

٢. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٣. المقابلة السابقة؛ ومقابلة مع علي عثمان طه ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٤. ذكر مسئول تابع للأمم المتحدة أن الأمم المتحدة دمجت شبكة عمل إقليمية للمعلومات عن السودان: «دارفور أعظم كارثة إنسانية في العالم»، ٢٢ مارس ٢٠٠٤م، أنظر الموقع التالي: www.allafrica.com

٥. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٦. المقابلة السابقة، دارفور، فلينت ودي فال، ص١٤٩.

٧. أشار المراقبون إلى أن طه سهل من عملية إطلاق سراح موسي هلال من سجنه، حيث سجن بتهمة سرقة مصرف (المرجع السابق، ص ١٨-١١٧).

٨. السابق؛ ومقابلة مع ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٩. معلومات خاصة.

١٠. السابق.

١١. السابق.

١٢. Flint and De Waal، Darfur، ١٩٨

١٣. مقابلة مع مطرف صديق، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

١٤. Overseas Development Institute، Sara Pantuliano and Sorcha O'Callagham، London، December ٢٠٠٦



١٥. مـا زال عبـد الواحـد رئيـس الحركـة السودانيـة للتحريـر يكـرر مناشدتي وكذلـك مناشدة المسؤولـين النرويجيـين للعمل من أجل معاودة مفاوضات دارفـور وطالب بعقدها في اوسلو عدة مرات في الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٦. وزير المالية، ووزير التجارة الدولية كاشا، والسفير السوداني الهادي.

١٧. كان لرئيـس الحركـة الشعبية لتحريـر السودان مصداقية لدى حركـة تحرير السودان، لكن تأثـيره كان محـدوداً على خليـل إبراهيم، قائد حركة العـدل والمساواة. وهـذا الصدد كانت القـوة العسكريـة لحركـة العدل والمسـاواة علـى الأرض محـدودة مقارنـة بحركة تحرير السودان.

١٨. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

١٩. مقابلة هاتفية مع سيد الخطيب، ١١ يوليو ٢٠١٠.

٢٠. دارفور، فلينت ودي فال، ص١٤٩.

٢١. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٢. المقابلة السابقة.

٢٣. UN Integrated Regional Information Networks; "Annan briefed Security Council on 'grave' situation in Darfur، ٧ "Sudan، ٧ July ٢٠٠٤ (www.un.org).

٢٤. قرار مجلس الأمن رقم (١٥٤٧)، ١١ يونيو ٢٠٠٤.

٢٥. صـوت أمريـكا، «زعيم التمرد السـوداني قرنق يدعم وصف الولايـات المتحدة لعنف دارفور كإبادة جماعية»، ٩ سبتمبر ٢٠٠٤.

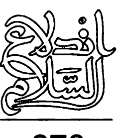
٢٦. معلومات خاصة.

٢٧. تقريـر مؤجـز «توقعات عـن السـلام في السـودان»، مجلـة Justice Africa، ٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

٢٨. معلومات خاصة.

٢٩. تقريـر مؤجـز «توقعات عـن السـلام في السـودان»، مجلـة Justice Africa، ٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٠. أكدت في مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.



٣١. أكدت في مقابلة مع ماتينق ملوال مابيور، ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٣٢. غالباً ما يتم التوظيف من عدة مجموعات عرقية .

٣٣. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ ابريل ٢٠١٠.

٣٤. المقابلة السابقة.

٣٥. مقابلـة مـع سلفا كير ميـاردت، ١٥ أبريـل ٢٠١٠؛ مع وباقـان أمـوم ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ ثيودروس دان ١٢ ابريل ٢٠١٠.

٣٦. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٣٧. المقابلة السابقة.

٣٨. مقابلة مع ثيودورس دان، ١٢ أبريل ٢٠١٠.

٣٩. معلومـات خاصـة، ومقابلة مـع كول دينق، ١٧ أبريـل ٢٠١٠؛ وربيكا نياندينـق دي مبيور، ومبيور قرنق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٤٠. مقابلة، ١٧ أبريل ٢٠١٠.

٤١. بنـاءاً علـى مـا ذكره كـول دينق أن ذلـك قد تم قبـل أن ينشق مـن الحركة الشعبيـة لتحرير السـودان في ١٩٩١ عندمـا ترك مشار الحركة وكون لاحقاً جنـاح الناصر- الحركة الشعبية مع لام كول وغردون كونج شول.

٤٢. معلومات خاصة.

٤٣. السابق.

٤٤. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٤٥. كان ذلـك هو الوضــع فيما يتعلق بشحنـة السفينة التي اختطفهـا القراصنة الصوماليون في ٢٠٠٨.





الفصل السابع

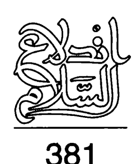
المذاق الأول للسـلام



كان احتفــال توقيع اتفاق الســلام الشامل في التاسع من يناير ٢٠٠٥ حدثاً بالغ الأهميــة. وكانت رغبــة الأطراف والجـنرال سيمبويو ودول الإيقــاد أن يكون الموقعــون من الشهود ممثلين للمجتمع الدولي ودعمه الأكيد للاتفاق ولتنفيـذه. مــن شأن الملكيــة العريضة والضمانات الدولية أن يكونــا من أهم دعائم نجاح الاتفــاق. وكان تاريــخ الســودان الحافــل بنقضــ الاتفاقيــات قــد هيمــن على المفاوضات وانعكس على بنود الاتفاق.

رحــب الكثير من السودانيــين بالاتفاق. وقالت إحدى النساء من دنقلا: «كنا في البداية قلقون حقيقة (من الحركة الشعبية لتحرير السودان)، ولكن الحمد لله فقـد حققنا الســلام الآن. نحن في غايــة السعادة الآن لكوننــا لسنا بحاجــة لمعــاداة أحــد»[1]. وقد تســاءل البعض كيف لاتفاق بين طرفــين فقط أن يكون «شاملاً»؟ غير أن الاتفاق لم يقصد منه أن يكون بين الشمـــال والجنوب فقط بــل أن يحقق سلاماً عادلاً لــكل المهمشين في البــلاد وأن يجعــل الوحدة خياراً جاذباً للجنوبيين.

بعــد التوقيع ذهبت إلى منزل د. جون بنيروبي حاملة معي زجاجة شمبانيا، بحسب اتفاقنا، وفي معيتي اثنين من أعضاء فريقي. كان هنالك كثيرون يودون لقــاءه، وقــد وصلت زوجته أولاً وأخبرتنــا بأنه في طريقه إلينــا. كانت أمسية لا تنســى. لم أسمــع ربيكا من قبل تتحدث عن حياتها مــع زوجها د. جون بتلك الطريقــة منذ انضمامهــا للكفاح في الغابة لأول مرة في ١٩٨٣، حيث ظلت تطبخ وتنظــف وتعمــل كممرضــة وأخت للأعضــاء الأوائــل الذين انضمــوا للحركة الشعبية في ذلك الوقت. كان عليها أن تشذب نفسها بعض الشيء هذا الصباح، فقـد تحقق الحلم. نظرت لصورتها في المرآة وقالت لنفسها ولزوجها «منذ الآن أنــا شخص جديد»[2]. بعد حوالي ساعة أو نحوهــا وصل د. جون، وكانت تلك هــي المرة الأولى التي أتمكن فيها من تهنئتــه على المهمة التي أنجزها بجدارة، ورفعنــا كؤوسنا لاحتساء نخــب اتفاق الســـلام الشامل للســـودان. كانت هنـــالك الكثير من الضحكات والقصص وحتى التوقعات لما هو قــادم. وبدأت



أصعب المهام الآن، وهي وضع الاتفاق موضع التنفيذ، وجعل تحول السودان حقيقة.

عقدت أثناء وجودي بنيروبي لقاءات قصيرة بكل من د. جون وعلي عثمان، بالتركيز على الخطوات المباشرة القادمة وعلى موضوع دارفور، وعلى العملية التي من شأنها تحقيق السلام في دارفور وشرق السودان. كانت الفترة التي تسبق الفترة الانتقالية على وشك البدء صبيحة الغد في العاشر من يناير. وكان أمام الأطراف ست أشهر لخلق ملكية عريضة للاتفاق، ولضمان إجراء كافة التحضيرات اللازمة لبدء الفترة الانتقالية. غير أن الست أشهر ليست فترة طويلة كما سيتضح جلياً للأطراف قريباً.

لم يتوقف القتال تماماً غير أن اتفاق وقف إطلاق النار والبناء على ما حققته اتفاقية وقف العدائيات كان متماسكاً وكان أثره مباشراً على حياة الكثير من الناس في كل أنحاء جنوب السودان، وجنوب كردفان (جبال النوبة)، وجنوب النيل الأزرق. يتطلب الأمر بعض الوقت لعودة الأمور إلى طبيعتها في مناطق مثل أبيي. «نشعر أن هذا الاتفاق ليس مثل ما سبقه من اتفاقات»، هذا ما قاله أحد أعيان قبيلة النوير من منطقة أيود مضيفاً «فاتفاق أديس أببا على سبيل المثال تم التوقيع عليه من قبل حكومة السودان وبعض الأفراد ولم يسمع الناس شيئاً عنه». وفي هذا الصدد ذكر رجل من الكرمك «نحن متفائلون لأن الاتفاق تم ترتيبه من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة والأمم المتحدة»[٣].

●●



تمدد السلام نحو دارفور والشرق

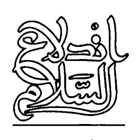
استمر النزاع في منطقتين من البلاد، دارفور والشرق. كانت الفترة التي سبقت الفترة الانتقالية بمثابة نافذة للأمل. فإذا ما تمت تسوية قضيتي دارفور والشرق قبل تدشين حكومة الوحدة الوطنية في التاسع من يوليو فإن النظام الجديد سيكون مبنياً على سلام شامل بحق وحقيقة. وكانت استراتيجيتنا تعمل من أجل تحقيق ذلك. كنت قد ناقشت هذ الأمر مع د. جون وعلي عثمان في فترة الخريف. وقد التزم كلا الرجلين بتحقيق ذلك، خاصة بعد تكليف النائب الأول بملف دارفور في الحكومة الجديدة. ليس ذلك فحسب بل أن إحداث اختراق في قضية دارفور قبل التئام مؤتمر المانحين في أوسلو خلال الفترة ١٠-١١ أبريل من شأنه حشد المزيد من الموارد لإعادة الإعمار. غير أن كل هذه الجهود ذهبت هباءاً كما سنرى.

كان المطلوب إنجاز العمل بصورة عاجلة. بعيد عودتي إلى أوسلو في ١٥ يناير دعوت د. جون. وكان الرجل قبل ذلك قد اجتمع بممثلي الحركة الشعبية في نيروبي، غير أن قادتها كانوا في ذلك الوقت في طرابلس للمشاركة في مبادرة أخرى لم تنسق جيداً مع الجهود العامة لإحلال السلام في السودان. «القذافي في كامل عنفوانه كالعادة»، هذه هي كلمات د. جون واصفاً الزعيم الليبي. وذكر د. جون أن القذافي أعرب عن رغبته في لقاء زعماء التمرد في أقرب فرصة ممكنة غير أنه يود مناقشة علي عثمان أولاً حول ما يمكن أن تدفع به الحكومة نحو طاولة التفاوض. ومن ثم يلتقي بقادة المجموعات ويستمع لآرائهم قبل أن يكون فكرة عن كيفية المضي قدماً بالمفاوضات. وكانت الحركة الشعبية قد كونت لجنة للنظر في أمر قضية دارفور ضمت في عضويتها عبدالعزيز آدم وياسر عرمان وبيور أجانق. وذكر رئيس الحركة أنه سيتولى شخصياً مسؤولية متابعة العملية.

أشـار د. جون لوجـود مخاطر تتعلق بتفسـير اتفاق السـلام الشامل، وهي أن البعض قـد يرى فيه تحويـل الحكومـة لوحداتها العسكريـة من الجنوب لدارفـور، منبهاً لضـرورة إدراك هذا الأمـر. غير أن أكثر مـا كان يقلقه في تلك اللحظـة هو شـرق السـودان. إذ أنه مـن الراجـح أن مؤتمر البجـاء وحلفائه الرشايـدة في تنظيـم الأسود الحرة لن يوقعوا على إعـلان القاهرة الذي تبناه التحالف الوطنـي الديمقراطي، وكانت هنالك بوادر المزيد من عدم الاستقرار. وكان مـن المقـرر تقديـم البيان الـذي أشـار إليه لاجتمـاع التحالف الوطني الديمقراطي في ٥ فبراير.

كانـت هنالـك مخاطـر حقيقيـة في أن تـؤدي الأحـداث في الشـرق أو الغرب لتقويض اتفـاق السـلام الشامـل بأكمله. لم يكـن هنالك زمن يضـاع. فمؤتمر المانحـين على وشك الإنعقاد. وطالما أن محادثات أبوجا لم تكن تحـرز أي تقدم فقد اقترحت على قرنق استثمار علاقاته الجيدة مع صديقه الرئيس الإريتري أسياس أفورقـي لأن إريتريـا يمكنهـا الضغـط علـى المجموعـات المتكردة في الشرق والغرب بحسبانهـا الدولة المضيفة، وبإمكانها حثهم على الانخراط في محادثات جـادة. ويمكن أن يؤثر ذلك على نقل المعدات العسكرية للمجموعات المتمـردة. وكان قرنق قد أمضى أسبوعـان في إريتريا التي منح رئيسها تأييده التام لاتفاق السلام الشامل. وبهذا وافق قرنق على التوجه إلى أسمرا.

في اليـوم التالي تحدثت إلى النائب الأول وأعربت له عن سعادتنا بتوليه لملف دارفـور الحكومـي. وأكد لنا طه أن الهجوم العسكـري المخطط له الانطلاق في دارفور لن يتم، وأنه سيجتمع غداً بالرئيس وبوزير الدفاع والقيادة العسكرية لمناقشـة الوضـع الأمني في دارفـور وكيفية احترام اتفاق وقـف إطلاق النار. أشـرت في هذا السياق لنقاشي مع قرنق بالأمس وإلى رغبته في المشاركة في هذا الأمر. وقلت إن هذه المبادرات تصبح بدون معنى إذا انطلق الهجوم العسكري المخطط له. وافق علي عثمان تماماً على هذا التوجـــه وقال إن هذا هو السبب وراء قراره.



ذكرت نائب رئيس الجمهورية بضرورة الإسراع في مسار دارفور، وقدمت له تنويراً بشأن مناقشاتي مع د. قرنق، بما في ذلك رحلته المقررة إلى أسمرا. وكان قرنق بحاجة للمزيد من المعلومات من طه لكي يتمكن من تقديم المساعدة الممكنة. أخذ طه علماً بهذا ووعد بالاتصال بنا فور عودته من طرابلس التي كان متوجهاً إليها في سياق الجهود الليبية لإحلال السلام في السودان. دعوت طه لضرورة التحدث إلى قرنق على وجه السرعة وأخبرته أن الهواتف المشفرة التي وعدتهم بها ستكون بحوزتهم بعد يوم أو يومين. مثله مثلنا تماماً، فقد كان طه قلقاً بشأن توقيع فصيلا الشرق على بروتوكول القاهرة. وكان مهموماً ما إذا كان هنالك شيئ يمكن أن يحدث بين التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في ٥ فبراير وحفل التوقيع المقرر له الأسبوع الذي يلي ذلك.

كان من الواضح أن على عثمان قلق بشأن الدور الإريتري. ويبدو أن حسن الترابي كان في طريقه لأسمرا لعقد اجتماع ما: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الشعبية في مثل هذه المداولات؟ أكدت له أن قرنق سيحاول التأثير على المجموعات المتمردة بشكل إيجابي وأنه سيحاول قدر استطاعته إشراك إريتريا في الأمر. ومهما يكن الأمر فقد أوضح هذا ضرورة تنسيق الرجلين لجهودهما على أن يتحدثا لبعضهما البعض بصورة راتبة. كذلك حثني النائب الأول على محاولة التأثير على إريتريا للعب دور أكثر إيجابية في المحادثات وفي عملية السلام. أخبرته أن وزير دولتنا، فيدار هيلقسين، صديق قديم لأفورقي ويمكن أن يفيد في هذا الأمر.

وعلى صعيد دارفور فقد جرت أحداث أثرت على الوضع فيها. بعد وقت وجيز من هذه المباحثات، وفي ٢٥ فبراير، تم نشر تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن أحداث دارفور. وكان هذا حدثاً مجلجلاً وثق بالأدلة للجرائم والفظائع المرتكبة في دارفور. وقدمت قائمة مختومة بالشمع الأحمر تحتوي على أسماء ٥١ شخصية لبدء التحقيق الجنائي معها. كان من بين هؤلاء ١٠ من كبار المسؤولين في الحكومة المركزية، و١٧ من المسؤولين المحليين، و١٤ من الجنجويد، و٣ ضباط من جيوش أجنبية، و٧ من المتمردين. وكان تقرير



مماثـل صـدر عن الحكومـة السودانية في شهر يناير إلا أنـه لم يجد القبول من المجتمع الدولي. لهذا السبب أحال مجلس الأمن الأمر سريعا لمحكمة الجنايات الدولية. وكان لهذا أثر دراماتيكي في الخرطوم التي لم تكن تتوقع هذا أبداً.

في ٨ فبرايـر وقـف كل مـن قرنق وعلـي عثمان أمـام مجلس الأمـن الدولي في نيويـورك في جلسة تتعلق باتفاق السلام الشامـل والتفويض التام لقوة حفظ السـلام في السـودان. تحـدث كلا الزعيمين مطـولاً عن دارفور. أقـر طه بحدة الأزمـة، وطرح إطاراً شامـلاً لحلها يغطي كافة الجوانـب السياسية والأمنية والعدلية. بينما طرح قرنق خطوطاً عريضة للإجراءات المطلوبة لإنهاء النزاع. وكان قرنـق قبـل توجهه لنيويورك قد أجـرى مشاورات مـع كل من الرئيسين الكينـي والإريتري ومع رئيس الوزراء الأثيوبي ووزيـر الأمن المصري ومع كافـة المجموعات الدارفوريـة. وكان واثقاً أن بنود اتفاق السلام الشامل يمكن تطبيقهـا على الصراعـين في دارفور والشرق. كذلك أكد قرنـق على أن المزاعم التـي تقول أن اتفاق السلام الشامل سيقلل من فرص السلام في دارفور «مجرد تخرصات وافتراءات تضر ولا تنفع وغير أخلاقية كما أنها تسئ لأهل دارفور ولأهـل الجنوب»(٤). وأشار في هذا الصـدد لعرضه السابق بتقديم قوة قوامها عشـرة آلاف رجل من الجيش الشعبي ليكونوا بجانب قوات الحكومة وقوات الاتحاد الأفريقي لضمان توفير الحماية لأهل دارفور.





بناء السلام في السودان

لا يقل بناء السلام أهمية عن صنع السلام. راقب المجتمع الدولي الكثير من مبادرات السلام تأتي وتمضي. وكنا ونحن نتحسب للوضع في السودان نضع نصب أعيننا أن أكثر من نصف اتفاقات السلام تداعت وعادت أطرافها للحرب مرة أخرى. وقدم السودان نفسه مثالاً لهذا من خلال اتفاق أديس أببا. بدأت عدد من الدول التي ساندت عملية السلام في السودان، قبل التوصل للاتفاق، في إعداد بعض البحوث عن الدروس المستفادة من جهود السلام السابقة[٥]. وكان هذا عمل قيم. حاولنا تطبيق تلك الدروس داخل منبر الترويكا الأوربية وشركاء الإيقاد، وقد شاركت شخصياً في هذا العمل. وإدراكاً مني لمخاطر الفشل، كنت على يقين بأننا بحاجة لدعم المجهودات السودانية على مسارات متوازية. وفي عملية السلام ينظر دائماً لهذه المسائل على أنها من الركائز الهامة التي تتعلق أولاً بالعملية السياسية نفسها من خلال توسيع وتعميق ملكية اتفاق السلام؛ وثانياً توفير الأمن والتحقق من حدوث العمليات الحيوية المرتبطة بالحماية والتسريح؛ وثالثاً التحقق من قطف ثمار السلام بالمناطق المتأثرة بالحرب وبدء أعمال إعادة الإعمار والتنمية. فالناس بحاجة لتلمس نتائج السلام في حياتهم اليومية. تنطبق هذه الركائز الثلاث على حالة السودان. وكنت على يقين أن السودانيين بحاجة لإحراز النجاح في هذه المسارات الثلاث إذا ما أريد للسلام المستدام أن يتحقق.

أدركت إحدى النساء في إكوتوس هذه الحقيقة جيداً حين قالت: «السلام جيد لأن أصوات المدافع قد سكتت. غير أنه ليس واضحاً تماماً أن توقيع اتفاق السلام هو اتفاق دائم يوقف المعاناة التي تسببت فيها الحرب». وذكر أحد شيوخ نوير أقار في رمبيك: «سلامنا هذا مثل رجل مريض في مستشفى. أنت لا تستطيع القول بالتأكيد أنه سيتعافى ويعود لمنزله لأنه وطالما أنه مريض وفي المستشفى فإنه قد يموت»[٦]. تأكد الناس أن السلام لا يعني مجرد صمت



دوي المدافـع. فالسلام لابد أن يبنى يومياً عـبر عملية توقف المعاناة وتداوي المريض وتعود به لمنزله سالماً غانماً.

وعليـه كان مـن الضـروري عدم حـدوث أي تأجيـل في هذه العمليـات أثناء الفـترة التي تسبق الفترة الانتقالية. بينمـا كانت العمليات السياسية في أيدي الأطراف فإن التدابير الأمنية وثمار السلام كانت إلى حد كبير في أيدي المجتمع الـدولي والتزاماته. من جانبـي فقد دعوت لتوفير الدعـم السخي وفي المواقيت المطلوبة، كما ناشدت كل الجهات المعنية والمانحين لعدم تفويت هذه الفرصة. ولكـن وللأسـف الشديـد كان هنالـك تعطيل شـارك فيه الـكل. فقـد كان هنالك تعطيل وتلكؤ من جانب الأطراف و المجتمع الدولي على حد سواء ما أدى لعدم الالتـزام بالمواقيت المحددة لترتيبات اتفـاق السلام الشامل طوال الفترة التي سبقت الفترة الانتقاليـــة والفترة الانتقالية نفسها.

وعلى الصعيـد السياسي ركزت الأطراف على أن تكون العملية أكثر شمولاً عبر التشاور مع الأحزاب الأخرى في التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة. وقـد كان من شـأن تبني هذه الأحزاب لاتفاق السـلام الشامل أن يقود لتشكيل لجنة للمراجعة الدستورية تشكل من كل الأحزاب، وهو ما يؤدي بدوره لإرساء الأسـاس لتشكيل حكومة وحدة وطنية عريضة. غـير أن محادثات القاهرة في هـذا الشـأن اصطدمت بعقبة ترتيبـات اقتسام السلطة التي نص عليها اتفاق السـلام الشامل والتي ضمنـت لطرفي الاتفاق الإمسـاك بتلابيب السلطة لحين قيـام الانتخابـات خلال الفـترة الانتقالية. في هـذه الأثناء شـكل طرفا الاتفاق لجنـة مشتركة تضم سبع ممثلين لكل للاتفاق علـى دستور انتقالي كان أساسه دستـور ١٩٩٨ القائـم واتفاق السلام الشامل. كان الوسيـط في هذه المحادثات هـو المحامي فينك هيسوم من جنوب أفريقيا. بحلـول منتصف فبراير رشحت الحكومة ستين شخصاً للمفوضية لم يكن من بينهم من ينتمي للأحزاب الكبيرة في الخارج. وكان الصادق المهدي يود عقد مؤتمر جامع «للمصادقة» على اتفاق السلام الشامل، وهو مقترح تحفه المخاطر التي قد تعطل اتفاق السلام الشامل لأجـل غير مسمى. كذلـك رشحت الحكومة أعضاءاً في فـرق الانتقال المشتركة



التـي ستنتشـر في الخرطوم والمدن الكبرى. بالرغم مـن أن قرنق وطه قد اتفقا في ١٧ ينايـر على بدء هـذه الفرق لعملها فوراً إلا أن ترشيحات أعضاء الحركة الشعبيـة لم تكـن جاهزة حتـى في منتصف فبرايـر. تقرر أن تجتمـع الفرق في نيروبـي في ٨ مارس على أن يصل فريق الانتقال القومي المشترك الخرطوم في ١٥ مارس. غـير أن تلكؤ الحركة الشعبية أدى لوصـول الفريق في ٣١ مارس، أي في منتصـف الفـترة التـي تسبق الفـترة الانتقالية. وقد أدى هـذا التعطيل الذي امتـد لشهرين لحدوث الكثـير من الإحبـاط للحكومة[٧]،وكلف الجانبان الكقير من الوقت الذي يحتاجانـه للتحضيـر للفترة الانتقالية. حددت العديد مـن المهام في جداول ومصفوفات التنفيذ وكانـت المواقيت صارمة. ومهما يكن الأمـر فـإن الحركة الشعبيـة لم تقدم لنا أبـداً تفسيـراً معقـولاً لتأخير تقديم أسماء مرشحيها.

وكان هنالـك تعطيل آخر من جانب الحركة الشعبية في التحول من حركة إلى حـزب سياسـي. في هذه الأثناء، وعقـب الفراغ من صياغـة الدستور الانتقالي، توجـه إلى رومبيـك وفـد حكومـي رفيـع لمناقشة كيفيـة المضي قدمـاً بالاتفاق وتكوين شراكة سياسية[٨]. بوصول فريق الانتقال القومي المشترك للخرطوم كان واضحـاً أن العمـل المتراكـم الـذي ينتظره أكـبر من طاقتـه. وقد اعترف الطرفـان، سـراً، أن المواقيـت التـي حدداها مسبقـاً لم تكن واقعيـة. عنى هذا التعطيـل فيمـا عنى ضياع فرص ثمينـة في متابعة اتفاق السـلام الشامل. غير أن وصول رئيس الحركة الشعبيـة وكبار الوزراء للخرطوم أنعش التوقعات بتحريك الأمور.

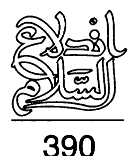
كان ينتابنـي قلـق عميق بشـأن العناصـر الجنوبية التي قـد تسعى لإفساد اتفـاق السلام الشامل وتعطيله وربما تقويضـه. كان هذا الأمر ضمن أجندتي علـى الـدوام كلما التقيـت د. قرنـق، سـواء أثنـاء المفاوضـات أو بعدها. لقد كان ضمـان شمـول العمليـة لكل الجنوبيـين والمليشيـات القائمة أمـراً حيوياً لاستدامـة السلام. وقدمـت مؤسسة موي إطاراً مفيداً للمضـي قدماً بالعملية، يدعمهـا في ذلـك العديـد من المانحين، بما فيهـم النرويج، وخطـط لقيام مؤتمر



في ٢٨ فبرايـر. كذلك نوقش أمر وضع خطة عمـل لإدماج المليشيات في العملية السلميـة. وكان هـذا أمر في غايـة الإيجابية. أوضحت الدروس المستفادة من أوضـاع مـا بعد الحـروب في دول أخـرى الحاجة لإشـراك الزعمـاء الدينيين ومنظمـات المجتمع والمجموعات النسوية. لم يكـن لدى أي من الطرفين خبرة كافية في هذا المجال. لهذا ساعدنا مجلس الكنائس السوداني عبر العون الكنسي النرويجـي. وبالتضامن مع المانحـين الآخرين عملنا علـى إشراك المجموعات النسويـة في العملية السلمية. وكان الهولنديـون قد دعموا مؤتمرات تشاورية في هـذا الخصوص في وقت سابق. من جانبنـا قدمنا الدعم لمؤتمرات مماثلة في الشمال وفي الجنوب مع عقد اجتماع مشترك ضم الجانبين أثناء انعقاد مؤتمر المانحين. كانت العمليات السياسية أمراً حتمياً لإنجاح عملية بناء السلام.

وفي الشمـال أيضـاً هنالـك عناصر قد تسعـى لإفساد اتفاق السـلام الشامل وتعطيلـه وربمـا تقويضـه، وكانـت بنـود التحـول الديمقراطـي المضمنة في الاتفـاق تعنـي الكثير بالنسبة لهـؤلاء. أهم ثمـار السلام بالنسبـة للعديد من السودانيين الشماليين هي الإشارات الواضحة في الاتفاق للحريات التي تعقب فتـح الأفق السياسـي. وكان هذا الأمر أكثر وضوحـاً في أوساط قادة المجتمع المدني والأكاديميين والإعلاميين الذين كان سقف توقاتهم عالياً.

كنـا على علم تام بـأن العون الذي يقدمه المانحون لا يمثـل دواءاً شافياً لكل العلـل والأمراضـ إلا أن تلمسـ ثمـار السـلام هو ذلـك الدواء. تمثـل النتائج الواضحة والملموسـة من جانب كل السكان أهم العوامل التي يمكن أن تساعد في استقـرار سلام هش، وهو الرأي الذي تسنده كل الدراسات الكبرى في مجال بنـاء السلام.ويكتسـب هـذا الأمر أهميـة خاصة في المرحلـة الأولى بعد توقيع اتفاق السلام(٩). فحقيقة أن القتال قد توقف تعني الكثير، ما يعني توفر الأمن وحرية الحركة وهما من أهم ثمار السلام. لهذا أثره المباشر على حياة الناس. وصفـت إمـرأة من نوير منطقة البـترول تعيش كنازحـة في رومبيك هذا الأمر بقولهـا: «السلام جيد. بنيت منزلاً السنـة الماضية ولم يتم حرقه مثلما يحدث كل سنة طوال السنوات الماضية».



يمكن أن تكون من بين أهم النتائج الملموسة للسلام توفر معينات سبل كسب العيش مثل البذور والأدوات الزراعية والخدمات الأساسية من مدارس وعيادات صحية. إذا استمر موت النساء والأطفال، وإذا استمرت المجاعة بمثلما ما كان عليه الحال إبان الحرب، وإذا لم تتوفر فرص الأطفال في الذهاب للمدارس فما هو الفرق إذاً ؟ وتعد الطرق وسبل المواصلات ذات أهمية خاصة لجنوب السودان بل هي شرط لازم لإنعاش الاقتصاد.

كانت التوقعات عالية. «إذا تحقق السلام فستكون هنالك مدارس كبيرة ومستشفى ومياه»، هذا ما قاله رجل من نوير قوار. ولم يكن توقع أحد زعماء النوير في منطقة مادينق بأقل من هذا حين قال: «إذا تحقق السلام فإن مشاكل الجوع والرعاية الصحية ستحل جميعها»[١٠].

لتحقيق ثمار السلام لابد من توفر العون بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وكما ذكرت في عدة مناسبات فإننا في جنوب السودان لا نتحدث عن إعادة بناء ما دمرته الحرب وإنما نتحدث عن البناء: فالجنوبيون يبدأون من الصفر تقريباً، إذ أن الخدمات الأساسية شبه معدومة، والطرق إن وجدت فهي مجرد مسارات وعرة. ففي كل جنوب السودان، الذي تعادل مساحته مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعة، لا توجد طرق معبدة خلاف جزء من شارع واحد في جوبا تكثر به الحفر والمطبات. لم يتم إجراء تعداد سكاني في الجنوب منذ العام ١٩٥٥، لذا فإننا لا نعرف كم هم سكان الجنوب. تتفاوت التقديرات بشكل كبير بين متفائل ومتشائم بحسب ما يراد للتقدير من أثر سياسي. لا يختلف الوضع كثيراً في المناطق الثلاث. تواجه الحركة الشعبية، المقرر أن تشكل حكومة جنوب السودان قريباً، تحديات لا حصر لها.

ظلت التحضيرات لعقد مؤتمر للمانحين تجري على قدم وساق لفترة طويلة من الوقت. وقبل بدء مفاوضات المستوى الرفيع كنا قد بدأنا ما أسميناه عملية «التخطيط للسلام». وكنت شخصياً قد ناصرت هذا الأمر من خلال منبر الشركاء، وهو ما كان يرمي لتحقيق هدفين اثنين. كنا نريد أن نكون جاهزين منذ وقت مبكر لتفادي «فجوات الإعانة» التي حدثت في دول اخرى والتي تمتد



عادة لفترات تتراوح بين ست وعشر أشهر. وثانياً كنا على يقين أن عملية التحضير بالنسبة للمانحين ستكون مفيدة من حيث ارتباطها بالتفاوض من خلال إبراز الحوافز أمام الأطراف للتوصل لاتفاق(١١).اشتملت هذه العملية على اجتماعات للمانحين في هولندا (أبريل ٢٠٠٣) وأوسلو (سبتمبر ٢٠٠٤). كذلك عملنا على البدء مبكراً في تقييم الاحتياجات، غبر بعثة التقييم المشتركة (تقييم احتياجات ما بعد الحرب بلغة الأمم المتحدة)، لضمان عدم وجود تعطيل في إيجاد إطار يمكن للمانحين تقديم دعمهم عبره. بدأت العملية في سبتمبر ٢٠٠٤. وفي مارس ٢٠٠٥ ساعدنا في تنظيم اجتماع آخر لمنبر الشركاء للإعداد لمؤتمر المانحين.

احتدم النقاش بشأن آليات التمويل. لم يكن لأي من المانحين الثقة الكافية في الأنظمة المالية الموجودة بكل من الخرطوم والجنوب ليقوم بتحويل الأموال مباشرة. الطريقة المألوفة في مثل هذه الحالة هي تكوين آلية لتجميع كل الموارد ليقوم بإدارتها طرف ثالث. كانت هذه خطوة منطقية لتفادي ما يمكن تسميته «سيرك المانحين»، خاصة في الجنوب حيث تكاد تنعدم القدرات المطلوبة لإدارة الأموال متعددة المصادر مع آلاف المشروعات المطروحة. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الأطراف توافق على تكوين صندوق المانحين لتمويل عمليات إعادة الإعمار. في خريف العام ٢٠٠٤ أثير السؤال حول الجهة التي يعهد إليها بإدارة هذا الصندوق. تعتبر الأمم المتحدة كيان معروف لكل من الحكومة والحركة الشعبية على حد سواء إلا أن كليهما ترددا في القبول بها. تعامل الجنوبيون مع الأمم المتحدة كثيراً، لا سيما في العون الإنساني ولم تمض علاقتهما مع بعضهما البعض دون توتر. أما في جانب الحكومة فقد كانت طبيعة الهواجس سياسية بالدرجة الأولى. كان الإغراء أمام القائدين هو اللجؤ لخيار البنك الدولي وطلبا رأيي في الأمر. أخبرتهما أن صناديق الإئتمان التي أدارها البنك الدولي كان أداؤها جيداً بعد التأسيس إلا أنها بطيئة البداية وقد يستغرق الأمر سنة على الأقل قبل توزيع أي مبلغ وربما وقتاً أطول من هذا لرؤية نتائج ملموسة للتنمية. أما بالنسبة للصناديق التي تديرها الأمم



المتحـدة فهي أسرع وتهتـم أكثر بالأموال المخصصة لبرامـج تنفذها وكالاتها وشركائها لدعم الحكومات.

في ذات الوقـت كان المانحـون قـد أنشـأوا صنـدوق إئتمـان بنـاء القـدرات الـذي استضافته اليونيسيـف وتديره شركة محاسبين دوليـة. بالنظر لخبرة اليونيسيف الطويلة في إدارة عملية شريان الحياة في السودان رأينا أنها أفضل شريـك لإدارة الصنـدوق. يعتبر هـذا الصندوق صغير نسبيـاً وقد قصد منه المساعـدة في حشد الموارد أثناء فترة التحـول، ومساعدة الحركة الشعبية في التكاليـف الإدارية وفي تحولها لحكومـة، وفي بناء القدرات والعناية بالتكاليف المتكـررة المباشـرة. ويمكن أن يمـول الصندوق مشاريع الأثـر السريع خلال الفترة الانتقالية والفترة التي تسبق الفترة الانتقالية حسب الضرورة. يمكن أن يستخـدم هذا الترتيب كآلية تمويـل انتقالية لحين بدء صندوق المانحين في صـرف أموالـه. أثناء سماعه لمحاسن ومساوئ الصناديـق التي يديرها البنك الـدولي لم يكـن قرنـق قلقـاً بشأن الوقـت ولا بشـأن محدودية قـدرات حكومة الجنـوب في التنفيذ. كان هـذا محيراً بعض الشيئ بالنسبـة لي. ومهما يكن من أمر فقد أخذت الحكومة والحركة الشعبية بخيار البنك الدولي.

كنـت من أنصار أن تصبح المنظمات غـير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة مـن أكبر المستفيدين من أمـوال صندوق المانحين من خـلال «عقود» تبرم مع الحكومة. وبما أن قدرات البنك الدولي في مجال التنفيذ تعتبر محدودة فقد كنت آمل أن نتمكن من خلال هذه الطريقة أن نرى تنفيذاً أسرع للبرامج والمشاريع. وقـد كانت هـذه الإجـراءات ضرورية، مـن وجهة نظـري، بالنظـر لمحدودية قـدرات التنفيذ. وبعـد نقاش مستفيض مع الأمم المتحـدة والبنك الولي وافقت الأمم المتحـدة علـى محاولـة هذه الترتيبـات كما منـح البنك الـدولي تأكيدات قاطعة على نجاعة مثل هذا النموذج. وقد ناقشت النموذج مع الأطراف أثناء زيارتي للسودان في فبراير.

وعـد المديـر القطـري للبنك الـدولي في السـودان، آيسيك ديـوان، في اجتماع عقـد بأوسلو في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ بأن يكـون صندوق المانحين جاهزاً لصرف



أحواله بعد ٨ أو ٩ أشهر، وهو زمن قياسي بحسابات البنك الدولي. قدمت وعود مماثلة لكل من الحكومة والحركة الشعبية. وبناءاً على هذه التأكيدات طلبت بإلحاح من المانحين أن يضعوا أكبر قدر ممكن من أموالهم في صندوق المانحين وأقل قدر ممكن عبر البرامج الثنائية. لأن هذه من شأنه التقليل من الضغط على القدرات الحكومية الشحيحة أصلاً في مجال إدارة مثل هذا الحجم من الأموال. ومثلما كان مطلوباً بشدة تفادي الفجوات في المرحلة الأولية، فقد عملت أيضاً على تعزيز المساعدات لصندوق المانحين واستخدامه بالكفاءة المطلوبة لضمان تحقق ثمار السلام عبر مشاريع الأثر السريع خلال الفترة الأولى. وقد أثبت صندوق المانحين أنه من أكفأ الصناديق على الإطلاق. بعد التعلم من الدروس السابقة، وتفادياً لمشاكل «سيرك المانحين» خططنا لفتح مكتب لصندوق المانحين في جوبا. هذا من شأنه مضاعفة التنسيق وتطبيق القدرات الفنية لتقييم تدفق برامج الصندوق إضافة إلى ضمان السرعة الكافية للعملية ولصرف الاستحقاقات.

لم يحدث الكثير من هذا. فعلى الرغم من وجود بعض النتائج إلا أن الناس في جنوب السودان وفي المناطق المتأثرة بالحرب في كل من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق انتظروا طويلاً جداً قبل أن يروا ويقطفوا ثمار السلام.

●●



بعثة للخرطوم ودارفور ورومبيك

●●

غير أنه وبحلول موعد زيارتي للسودان في منتصف فبراير ٢٠٠٥ لم أكن أعلم بالطبع أن جهودنا لن تثمر النتائج المرجوة. توجهت أولاً للخرطوم لمحادثات مع علي عثمان طه وعدد من الوزراء وممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. بعد عودتي من زيارة لدارفور امتدت ليومين قابلت كل من علي عثمان والرئيس البشير. كانت الزيارة تحضيرية لمؤتمر المانحين الذي تقرر له الانعقاد في ١٠-١١ أبريل وأمضينا بعض الوقت في مناقشة هذه المسائل إضافة إلى بعثة التقييم المشتركة. كان من بين الأجندة أيضاً تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإشراك المعارضة، وأزمتي دارفور والشرق، وكانت دارفور هي أولويتي الأولى. لا يمكن لمؤتمر المانحين أن يتم ودارفور ما زالت مشتعلة. اثناء لقائي بالنائب الأول اقترح علي أن تدعم الترويكا محادثات دارفور تحت رعاية الاتحاد الأفريقي تماماً مثلما فعلت أثناء محادثات الإيقاد. وكان قرنق يود أن يشارك في مثل هذه الترتيبات. كما كان طه يود مشاركتي في هذه الترتيبات تماماً مثلما فعلت في محادثات نيفاشا. أثناء لقائي بالممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في دارفور، بابا قانا كينقيبي، أبلغته بما يفكر فيه النائب الأول ورغبته في إشراك الترويكا. كانت استجابة الرجل للفكرة إيجابية. غير إني كنت أدرك أن القرار السياسي في الاتحاد الأفريقي بأيدي آخرين. وبالرغم من كل هذا !! كنت آمل أن يستطيع علي عثمان تحريك العملية في هذا الاتجاه.

كان الإلحاح بالإسراع بمثل هذه العملية واضحاً خلال زيارتي لدارفور، بما في ذلك زيارتي لمعسكري كلمة والجنينة. أصريت خلال زيارة المعسكرات على التحدث على انفراد مع بعض النازحين. في معسكر كلمة تمكنت من إيجاد مكان للتحدث مع بعض النسوة على انفراد دون وجود إدارة المعسكر أو القادة المحليين أو أفراد الأمن. من خلال بعض التحركات السرية من جانبي تمكنت من التحدث معهن تحت ظل قطية. كنت أدرك أن التحدث عن أمور الاغتصاب



يعد «عيباً» أو من المحظورات وحذرني البعض من أن النساء ليس لديهن الكثير الذي يمكن قوله عن مثل هذه الأمور لغريب مثلي. وفوق هذا فإن هؤلاء النسوة يجب أن يكن في غاية الحذر لأن عناصر الأمن ستلاحقهن لمعرفة ما قلنه لي وسيتعرضن للأذى إذا أدلين بمعلومات فسرها الأمن على أنها إفشاء أسرار. تمكنت من الحصول على مساعدة إمرأة موثوق بها ويمكنها الترجمة. جلست على الأرض واستمعت لهن وهن واقفات وكان هذا وضعاً جيداً. بدأت كالعادة بسؤالهن عن أسرهن وأطفالهن لبناء جسور الثقة بيننا. تحدثنا عن حياتهن قبل أن ندلف للمواضيع الشائكة.

طلبت منهن أن يشرحن لي ما عانين منه قبل الوصول للمعسكر، وما هي همومهن واهتماماتهن الآن، وما هي المخاطر التي يواجهنها. كان حديثاً مؤثراً للغاية. عند سؤالهن عن هل يشعرن بالأمان كانت الإجابة بلا. تعرض بعضهن للضرب عندما هوجمت قراهن واضطررن للهرب غير أنهن لا يشعرن بالأمان بتاتا هنا في المعسكر. ليس بمقدور شرطة المعسكر توفير الحماية لهن وهنالك عصابات من الرجال جاهزة للهجوم عليهن في أي وقت. تتعرض الفتيات والنساء لمخاطر جمة إن هن خاطرن بالخروج من المعسكر. ذكرت إحداهن كيف هوجمت أثناء خروجها للإحتطاب وتحدثت أخرى عن تجربة مماثلة تعرضت لها بنتها. ذكرت النساء أن الاغتصاب أمر يحدث في كل الأوقات.

قرأت التقارير. كان آخرها من أطباء بلا حدود وثق لمستويات عالية جداً من حالات الاغتصاب. غير الاستماع إليها مباشرة من الضحايا شيئ مختلف للغاية. كنت مستاءة وانتابتني نوبة من الغضب. كنت أدرك أن السلطات إما أنها جزء من المشكلة أو تدعي أن العنف الجنسي لا وجود له على الإطلاق. والآن فإن عجز المجتمع الدولي عن توفير الحماية للفتيات والنساء جعلني في غاية القلق. أثناء استعدادي لمغادرة المعسكر جاءتني إمرأة بورقة. أخبرتني بأنها سمعت أنني شخصية هامة وأنني سأقابل قادة الحكومة في الخرطوم. تعلقت المرأة بذراعي راجية مني تسليم رسالتها. احتوت تلك الورقة على



مناشـدة باكية لتوفـير الحماية. قررت تسليـم الورقة لعلي عثمـان ومناقشة الوضع معه على انفراد في الخرطوم.

قبيل زيارتي لدارفور أخبرني كينقيبي أن رحلة علي عثمان المرتقبة لدارفور مطلـع فبراير ستكون بمثابة «تنبيه»، وهـي الأولى له للاقليم منذ تفجر الأزمة فيـه. كذلـك ذكر لي كينقيبي أنه قد لاحـظ أن ردود فعل طه أثناء الزيارة تشير إلى أنـه لم يكـن على علم تام بمدى الفظائع التـي ترتكب في دارفور. جاء دوري أنا الآن للتحقق من هذا. عند لقائي بعلي عثمان في بيته في وقت متأخر من الليل أخبرتـه بحديثـي مع النسـاء ورويت لـه تجاربهن. أدركت صعوبـة تصديقه للقصص التي رويتها له وشـك في مصداقية التقرير الذي استشهدت به. قلت له أن ردة فعل الحكومة المعتادة هي وصف كل تقارير المنظمات غير الحكومية بأنهـا محض تخرصـات وافتراءات. وقلت أن هذا التقريـر وغيره من التقارير بنيـت على أدلة وقمت بنفسـي بالتحقيق في المعلومات التي جمعت وتأكدت أن الإجراءات التي جمعت بها راسخة تماماً.

ومـاذا عن القصص التي رويت لي شخصيا؟ أقـر الرجل بأن هذه الممارسات غـير مسبوقـة وأنهـا ضد تعاليم القـرآن ويجـب أن توقف. بعد ذلـك أخرجت الورقـة التـي سلمتنـي إياها تلـك المرأة التي تعلقـت بذراعي. قلت لـه أن هذه رسالـة شخصية لك وطلبت منـه اتخاذ ما يراه من إجراء. قـال لي أنه سيضع الرسالـة على سطح مكتبـه لتذكره بما يجري في بلـده وبمسؤوليته عن إيقاف هذا العنف المروع. تناقشنا في سلسلة من الإجراءات التي يمكن أن تتبع. كنت علـى يقـين تام أن الرجل قد هزه ما سمع. واتضح لي أنه إما أن تكون التفاصيل قـد حجبت عنه أو أنه فضـل أن لا يعرفها. الآن المسؤولية مسؤوليته في وضع حـد لهذا الأمـر. وكان الانطباع الذي خرجت به أنه يود ذلك حقاً. والسؤال هو مـا مدى القـوة التي سيتحـرك بها ومـا مدى قوة العناصر التـي تفضل سريان الأمر الواقع.

في رأيـي أن خطاب طه أمام مجلس الأمن ومناقشاتي معه وفرا أساساً جيداً للمضـي قدماً في مسألـة دارفور. اقترحت إعداد خطة عمـل لتوضيح ما ينبغي



عملـه وكيف ومتـى. يشمل ذلـك خطوات لضمـان التنفيذ الكامـل لاتفاق وقف إطـلاق النـار والبروتوكول الإنساني. تحتاج الخطـة لتحديد خطوات البدء في عملية سياسية شاملة وذات مصداقية. وفي جانب فرض التطبيق لابد من إنهاء مسألـة الإفـلات من العقوبة الآن مـع البدء فوراً في محاكمـة المتورطين. كذلك لابـد مـن البدء في إجـراءات المصالحة المحليـة والتي ينبغـي أن لا تحل محل العمليـة السياسيـة. وفي هـذا الخصوص لابد مـن إشراك المليشيـات العربية بطريقة أو بأخرى.

مـن الخرطوم توجهـت إلى الجنوب بـدءاً برومبيك حيث التقيـت بسلفا كير وقيـادات الحركـة الشعبيـة لمناقشـات طويلـة شملـت الانتقال ونشـر الفرق في الشمـال وبـطء العمـل من جانـب المانحين وانعـدام الدعم المقـدم للاجئين العائدين. وعقدت اجتماعاً مع فريق الأمم المتحدة الموجود هناك كانت نتائجه مزعجـة بالنسبـة لي. بعـد أن كنت قـد أخبرت فريـق الأمم المتحـدة المختص بشـؤون السـودان في نيروبي العـام الماضـي بضرورة وضـع خطط طوارئ بشـأن العائديـن للسـودان لمست الآن أن شيئـاً لم يحدث علـى الإطلاق وأن الموظفـين الممتازيـن الذيـن كانـوا يتابعون شؤون جنـوب السـودان قد نقلوا جميعهـم لدارفـور. لم يكن الموظفين الموجودين في رومبيـك هم نفس من كانوا يشرفـون على العملية في نيروبي ولكنهم أقل مستوى وأقل خبرة. لم يعجبني أداء هـؤلاء الموظفـين الذين فشلـوا حتى في فتح مكتب لهـم في رومبيك رغم أن للمدينـة تاريخ طويـل في تخزين المواد التي تأتي بهـا المنظمات الدولية. كانت خطـة الأمم المتحدة تجري على النحو المخطط لهـا غير أنني لم أر شيئاً كثيراً علـى الأرض. شكلـت الأمم المتحـدة فريقـاً لمتابعة شـؤون العائديـن وبدأت عمليات الإسناد للعائدين إلا أن العملية كانت بطيئة جداً. وكان هنالك هاجس آخـر وهـو «الضرائب» المفروضة علـى العائدين من قبـل الحكومة والحركة الشعبية. وكان هذا أبعد مما تصورنا بشأن «ثمار السلام».

تلخصت المشكلة في العائدين قد بدأوا في التدفق نحو الجنوب ولكن لا توجد أنظمـة عاملة علـى استقبالهم. كنت لا أزال أذكر جيـداً ذلك المعسكر الذي نشأ



عشوائياً على أطراف مدينة رومبيك. ذهبت إلى هناك وجلست مع العائدين أستمع إلى قصصهم. كانت إحدى النساء قد قدمت من الخرطوم. عندما سمعت من الإذاعة أن السلام قد عم جنوب السودان لم تصدق أذنيها في بادئ الأمر وتحققت من الأمر بسؤال معارفها وأهلها. عندها اتخذت قراراً شجاعاً بالعودة فوراً لديارها. أخبرتني عن رحلتها المضنية هي وأطفالها، التي بدأت بالبص ثم الشاحنات وأخيراً بالأرجل. تمكن هؤلاء البؤساء من البقاء على قيد الحياة من خلال التصاقهم ببعضهم البعض وبمن هم في مثل حالهم، واستخدموا ما تبقى معهم من نقود في شراء الأكل والماء أثناء ترحالهم. وحتى متاعهم المتواضع فإنه إما سرق أو تخلوا عنه عن طريق المقايضة. تعرضوا كذلك للتهديد والوعيد من قبل كل من جنود الحكومة والملشيات ومقاتلي الجيش الشعبي الذين ابتزوهم أموالهم للسماح لهم بالمرور. لم يصلوا إلا بالملابس التي على ظهورهم ولكنهم وصلوا سالمين وهي سعيدة بذلك وكل من معها سعيدون.

ليس هنالك أي دعم يقدم لهم وللمئات غيرهم. نظرت حولي لأرى ما تقدمه عادة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من طعام وأواني طبخ وغير ذلك من الأشياء البسيطة فلم أجد أثراً لأي منها. لمت الوكالات والمنظمات على ذلك. غير أنها ردت بأن هذا المعسكر مؤقت وأن الأفضل تقديم المعونة بعد استقرار هؤلاء الناس، وكانت هنالك خطط معدة لذلك. غير أن ما أزعجني في هذا الخصوص أن الوكالات ذكرت أنه لا يوجد تمويل حتى الآن لهذه العمليات. وعلى الرغم من أن الخطط كانت جاهزة إلا أنه يبدو أن المانحين لم يكونوا راغبين في تقديم الأموال قبل التوقيع على اتفاق السلام. وحتى بعد ذلك فإنهم سينتظرون ما تقرره بعثة التقييم المشتركة. من الواضح أن المانحين اعتقدوا أن مرحلة الطوارئ في جنوب السودان قد انتهت، ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً. كنت في غاية القلق ووعدت ببذل كل جهد ممكن لتوفير التمويل اللازم(١٢). غير أني أوضحت أن وكالات الأمم المتحدة



بحاجة إلى أن تكون جاهزة لمساعدة العائدين وأن تكون جزءاً من الجهد الكلي لجنـوب مـا بعد الحرب من خلال نقل مكاتبها وعملياتهـا وثاساتها من نيروبي لجنوب السودان.

●●



د. جون: المزيد من التحديات

توجهت إلى نيو سايت بشرق الاستوائية بمنطقة قبيلة التبوسا قرب الحدود اليوغندية الكينية السودانية. بنت الحركة الشعبية نيو سايت كمركز مؤتمرات ومقر قيادة محتمل. كان رئيس الحركة الشعبية موجوداً وفي معيته عدد محدود من الناس واثنين من معاونيه وعدد قليل من الحراس. وقد منحني ذلك وقتاً أطول للتحدث معه على انفراد، وهو ماكنت بحاجةإليه. جلسنا بالخارج تحت ظل شجرة. بدأت بالمصاعب التي تواجه العائدين، وطلبت منه أن يأمر قادته بأن يوقفوا تحصيل الضرائب من العائدين لديارهم. ذكر لي أنه لم يكن على علم بهذا الأمر ووعد بالمتابعة. كانت الحركة الشعبية نفسها مستاءة من عدم توفر المساعدات للعائدين الذين أخذت أعدادهم في التزايد مؤخراً. شجعته على دق نواقيس الخطر على الملأ والدعوة لتوفير موارد إضافية، كما وعدته بالمساعدة من جانبي.

أطلعت الرئيس على بعثة التقييم المشتركة والدعم الذي تلقاه من الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتحضيرات الجارية لمؤتمر المانحين. كذلك شرحت له كيفية عمل نموذج المساعدة الذي نرتب له والمتعلق بتعاقد الحكومة مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ البرامج الممولة من قبل صندوق المانحين. بما أن الحكومة والبنك الدولي لا يملكان القدرات التنفيذية المطلوبة فإن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تسهل استمرار وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرامج بجنوب السودان دون فجوات وتضمن في ذات الوقت قيادة الحكومة لعملية وملكيتها لها. أكد قرنق أن هذه فكرة جيدة وأعرب عن سروره لتولي وكالات الأمم المتحدة لهذا الأمر.

أطلعت الرئيس على مباحثاتي في الخرطوم وأبلغته قلق الحكومة تجاه تلكؤ الحركة الشعبية في تنفيذ ترتيبات الفترة الانتقالية. أقر قرنق بالتعطيل



وعـزا ذلـك لأسفاره لكل من نيويورك وأسمـرا وإلى حقيقة أن هنالك العديد من القضايـا التي تحتاج لموافقة المجلس القيـادي للحركة عليها وذكر أن المجلس سيعقـد اجتماعـاً لهذا الغرضـ الآن. كذلك ذكـر د. جون أن الحركـة الشعبية جاهزة لإرسـال «فرق مقدمة» للخرطوم والمدن الرئيسية وأن شح الموارد هو الذي منعهم من المضي قدماً في هذا الشأن(١٣).

بخلاف هذه القضايا كنا بحاجة لمناقشة مسائل أخرى أكثر حساسية. وأهم هـذه هي الحاجة الماسـة لوضع إجراءات لمحاربة الفسـاد في الجنوب. أشرت لتجـارب الـدول الأخـرى المنتجة للبترول حيـث أصبح البـترول فيها نقمة لا نعمـة. كنا على علـم بوجود صفقات مع شركات بترول تمـت من وراء ظهر د. جون. قدمت له الدليل الموثق على ذلك، والذي كنا قد حصلنا عليه من مصادرنا الخاصـة، وقلت له أن هذا يؤكد على ضرورة التحرك الآن وبالسرعة اللازمة. شكـرني الرئيس علـى المعلومات واتفق معي على أهميـة إرساء أنظمة صارمة للتعامـل مع العقود والتحويلات المالية. اقترحت عليه سلسلة من الإجراءات، القائمـة على أفضـل الممارسات، لمنع حدوث حـالات الفساد الخطيرة. وكانت الحركـة الشعبية قد ناقشت أمر الاستفادة مـن تجربة قطاع النفط النرويجي في هذا الخصوص.

وكانـت مسألـة الأمـن مـن بـين المسائـل الأكـثر إلحاحـاً. ظهـرت تحديات تواجـه قـوة حفظ السـلام وتشكيلها. اشتملـت هذه على مراقبـة وقف إطلاق النـار، وحماية المدنيـين، ونزع السلاح والتسريح وإعـادة الإدماج لقوات كلا الجانبـين. كان هـذا الجزء الأخير من أسخن النقاط أثنـاء مفاوضات السلام، ومـن المتوقـع أن يكون من أصعب عمليات ما بعد انتهاء الحرب. لم يكن هنالك من سبيل للمضي قدماً في هذه العملية دون وجود قوي لقوة حفظ سلام دولية كاملـة التفويض من قبل مجلس الأمن الدولي. ويتطلب ذلك بدوره اتفاق وضع قـوات بين الأمم المتحدة من جهة وكل طرف مـن أطراف اتفاق السلام الشامل من جهة أخرى. وقد تأخر التوصل لمثل هذا الاتفاق لخلافات حادة بين الحركة الشعبية والأمم المتحدة التي أقتصرت تعاملها في البداية على الخرطوم فقط.



بدأت الأمم المتحدة الآن في فرز القضايا والتعامل مع الجنوبيين فيما يليهم. كانت الحركة الشعبية تريد قوة أممية مفوضة، وانتهى أمر هذه القوة لتكون قوة تقليدية، غير أن ما كان يقلق الحركة هو أمر تشكيل هذه القوة. كانت الحركة تريد أن لا يكون من بين عناصر القوة الأممية جنود مسلمون أو عرب. أصبحت القضية أكثر إلحاحاً لأن المطلوب أولاً التوصل لاتفاق حول وضع القوات قبل أن يتمكن مجلس الأمن من إصدار قرار بنشر قوة حفظ السلام. المعروف أن الأمم المتحدة لا تتمتع بحق اختيار الدول التي ترغب في المشاركة في قوات حفظ السلام. ومهما يكن الأمر فإن عدد الدول الراغبة في إرسال جنودها للمشاركة في عمليات حفظ السلام محدود جداً، بخلاف أن السودان ليس بالمكان الذي يتمتع بالجاذبية. لم تكن هنالك دولة أوروبية راغبة في نشر جنودها في أية عملية لحفظ السلام في أي مكان في العالم بأسره، دعك عن أفريقيا. ولم يتمكن يان برونك، المبعوث الخاص للأمين العام، من التوصل لأي اتفاق مع رئيس الحركة الشعبية. وأخيراً طلب مني المساعدة.

يعتبر الأمن من أهم ركائز عمليات بناء السلام. وفي هذه الحالة فإن عناصر حفظ السلام تعتبر أمراً أساسياً، ليس فقط لمراقبة وقف إطلاق النار وإجراء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بل لتوفير الحماية للمدنيين. وللأسف الشديد تعين إيقاف العملية الناجحة للمفوضية العسكرية المشتركة في جبال النوبة في وقت لاحق من السنة نفسها بقرار من الأمم المتحدة. تفحصنا أنا والرئيس قائمة الدول المساهمة بجنود في عملية حفظ السلام، التي كنت قد حصلت عليها من الأمم المتحدة. وعلى الرغم من إدراكي لهواجس الحركة الشعبية بخصوص عدد من هذه الدول إلا أننا تمكنا من تقليص عدد الدول «ذات المشاكل». وفي النهاية وبعد مضي وقت قليل من مناقشاتي التي أجريتها في نيو سايت تمكنت الأمم المتحدة والحركة الشعبية من حسم الأمور والتوقيع على اتفاق وضع القوات، ما فتح الباب واسعاً أمام مجلس الأمن لإصدار قراره القاضي بنشر عملية حفظ السلام.



النقطة الحساسة الثالثة التي كنا بحاجة لمناقشتها هي قضية إدماج المليشيات الجنوبية في الجيش الشعبي. أفادني د. جون عن وجود تقدم في الحوار مع عدد من المجموعات، وأن خطة العمل المشتركة التي يجري التباحث بشأنها مع الحكومة مشجعة جداً.

أفاض د. جون في شرح تفاصيل زيارته لأسمرا والمباحثات التي أجراها مع الرئيس أفورقي ومع مجموعات التمرد. وكان قرنق قد ناقش الأوضاع في دارفور وفي الشرق مع الرئيس النيجيري أوباسانجو ومع رئيس الاتحاد الأفريقي كوناري. أبلغته بتقييم طه لنموذج نيفاشا وبمشاركة الترويكا في ترتيبات «ما قبل الطبخ» ومبلغ سعادة طه في العمل معه. وافق قرنق على ذلك وقال إنه جاهز للمشاركة. أعرب الرجل أيضاً عن قلقه بشأن تردد مؤتمر البجا وتنظيم الأسود الحرة في التوقيع على اتفاق القاهرة. وبحسب علمه فإن محمد عثمان الميرغني طلب منهم عدم التوقيع لأنه يود أن يكون ممثلاً لشرق السودان، منبع سند أسرته وحزبه (الإتحادي الديمقراطي)، في المفاوضات. وكان تقييمه للوضع أن مفاوضات القاهرة قد تطول وقد تكون هنالك مفاوضات منفصلة بين الحكومة وكل من البجا والرشايدة.

كانت هنالك «نافذة» يمكن استخدامها قبل انعقاد مؤتمر المانحين. بحسبانه ليس عضواً بعد في حكومة الوحدة الوطنية، فبإمكان قرنق أن يلعب دور الوسيط في هذه المرحلة. وافق قرنق على هذا الطرح. بوصول فرق الانتقال للخرطوم وجدت أرضية أخرى للتعاون في القضايا الحيوية. غير أنه في ظل انعدام أي تقدم يذكر لا يمكن بأي حال من الأحوال عقد مؤتمر المانحين. هدأت الأوضاع العسكرية بعض الشيئ في دارفور مؤخراً إلا أن الوضع الإنساني وإمكانية إيصال المعونة للمحتاجين ظلت كما هي في غاية الصعوبة. كذلك لم يتم إحراز أي تقدم على الصعيد السياسي. فالمجموعات المتمردة ما تزال غير راغبة في التفاوض، على الأقل في إطار الاتحاد الأفريقي. وعليه لن تتم أية محادثات قبل انعقاد مؤتمر المانحين في أبريل.



كان نجـاح المؤتمـر باهراً برغم هـذه التحديات. افتتح المؤتمـر الأمين العام لـلأمم المتحـدة كـوفي عنـان بمشاركة علـى المستـوى الـوزاري أو أعلى لعدد كبـير من الدول. وبالرغم من الظلال السالبـة لقضية دارفور تمكن المؤتمر من حشد أمـوال أكثر مما طلب بلغت ٤،٦ مليـار دولار[١٤].بالاستفادة من دروس مؤتمـرات المانحين السابقة التي لم يتم فيها الإيفاء بالمبالغ المتعهد بها حاولنا تصميـم إطـار صارم لتعقب التعهـدات. وكنا نأمل في إنشـاء آلية مراقبة تقدم تقاريـر منتظمة لتلقـي المعونات. غير أنه تبين أن هـذا الأمر صعب للغاية لأن الكثير من المانحين رفضوا التعامل بشفافية بشأن تعهداتهم.

كانـت هنالك حاجة ماسة للموارد. لم تكن هنالـك الكثير من الاستثمارات في جنـوب السـودان، سواء في البنيات التحتية أو التعليـم أو الصحة أو الإدارة العامـة. لم يحـدث أي استثمار في هـذه المجالات في الحقبـة الاستعمارية ولم ينجـز سوى القليـل في الفترات التي أعقبتها. كانت الحركـة الشعبية تحكم ما سمـي بـ «المناطق المحررة» إلا أنه ومـع استمرار الحرب وشح الموارد المالية فإنهـا لم تستطـع إنجـاز أي شيـئ. تركـزت معظـم المعونـات الخارجية على الجانـب الإنساني. وبالتالي فإن الحركة الشعبية تبدأ من الصفر. لم تواجه أية حكومـة في أية منطقة خارجة لتوها من الحرب مثل هذا التحدي الذي تواجهه الحركة الشعبية.





جهود جديدة في دارفور: هل هي إجراءات «ماقبل الطبخ» لأبوجا؟

●●

ما زال همي الأساسي هو دارفور. تم عقد اجتماع غير رسمي في نيويورك في ٣٠ مارس بناءاً على دعوة من يان إيقلاند منسق الطوارئ بالأمم المتحدة وأندرو ناسيوس مدير المعونة الأمريكية. قبل مؤتمر المانحين، ولعلمي المسبق أن دارفور لن تكون من أولويات المؤتمر، كنت قد دعوت قادة تمرد دارفور للحضور إلى أوسلو يومي ١٢ و١٣ أبريل لاجتماع متابعة لمجموعة نيويورك[١٥]. كانت هذه فرصة سانحة للبحث عن دعم دولي أقوى ولاستبعاد المبادرات الي تؤثر على تركيزنا مثل مبادرة سان إديقيو والتحركات الليبية للمصالحات القبلية وغيرها. تبقت فقط ٣ أشهر لبدء الفترة الانتقالية. ولابد من استخدام هذه «النافذة» لإحراز تقدم في ملف دارفور.

كنت قد بحثت أيضاً أمر اتفاق على نسق اتفاق نيفاشا فيما يتعلق بالمحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي، وذلك مع يماني قبرياب الساعد الأيمن للرئيس اورقي والوسيط الأساسي الذي يعمل مع المجموعات المتمردة. كان الإريتريون يستضيفون التجمع الوطني الديمقراطي ومعظم مجموعات تمرد دارفور ويقال أنهم يدعمون متمردي الشرق. وبالتالي فإن الإريتريين في وضع يمكنهم من التأثير على كل المعرضة السودانية. وفي هذا الإطار تساءلت عن مدى جدوى السياسة الإريترية الرامية لتغيير النظام في الخرطوم. كانت هنالك تغييرات أساسية تجري على الساحة السودانية بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل وبعد أن تصبح الحركة الشعبية في غضون أشهر قليلة جزءاً من الحكومة السودانية. أخبرني قبرياب أنهم يدرسون الأمر وأن هنالك دعوة لي في هذا الصدد. فالرئيس أفورقي يود مقابلتي في أسمرا في أقرب فرصة ممكنة لمناقشة هذه القضايا. وعدته بتلبية الدعوة.



انعقد مؤتمر دارفور في أوسلو بعد مغادرة معظم وفود مؤتمر المانحين. التقى باقان أموم ونيهال دينق نيهال ولوكا بيونق قادة تمرد دارفور وحثوهم على أخذ هذه المبادرة على محمل الجد. حضر اللقاء معظم قادة حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة باستثناء مني مناوي الذي أرسل نائبه. جاء عبدالواحد محمد نور وخليل إبراهيم بصحبة كبار قادتهما. كان الهدف هو إقناع قادة التمرد بالمشاركة في مفاوضات أبوجا ودعم تلك المفاوضات بقوة عبر ترتيبات الترويكا وشركائها. لم نضع على الطاولة أي نوع من ترتيبات «ما قبل الطبخ» إلا أنه كان هنالك اتفاق عام على ضرورة انتهاج وسائل فعالة. وافق ممثل الاتحاد الافريقي في الاجتماع على هذا الطرح.

قمت بإطلاع الحكومة والحركة الشعبية على نتائج هذا الاجتماع. التقيت بسيد الخطيب، أحد أبرز مفاوضي المؤتمر الوطني، وأبلغته بأنني سأجري مباحثات منفصلة من جانبي مع قادة التمرد. وبما أنه ظل باقياً في أوسلو كان بإمكاني إطلاعه على أية إمكانية لمناقشة مشاركة الترويكا وطه وقرنق في العملية إذا رغب المتمردون في مناقشة الأمر معه من وراء الكواليس. كانت الفكرة واضحة. فالنموذج قد أتى أكله في محادثات الإيقاد ويمكن تطبيقه على محادثات أبوجا بقليل من التعديل.

في اليوم التالي (١٣ أبريل) التقيت بقادة التمرد الثلاثة على انفراد بمعية معاون واحد لكل جانب. استمر الاجتماع لأكثر من ٤ ساعات كنت مجرد مستمعة في معظمها. قدموا لي تقييمهم لخلفية الأزمة في دارفور والوضع الحالي، وكيف ينظرون للحكومة وللاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. كان اجتماعاً قيماً استحق كل دقيقة أمضيت فيه. كانت هنالك أزمة ثقة كبرى بين المتمردين وأي شخص آخر من خارج دارفور يشارك في المفاوضات. وكان موقف الاتحاد الأفريقي الأسوأ في هذا الشأن. لم تكن للمتمردين ذرة ثقة في هذا الاتحاد واستشهدوا بأمثلة لتبرير هذا الموقف. أصبح الموقف الآن أسوأ مما كنت قد توقعته في يوليو ٢٠٠٤. ناقشنا استراتيجيات كسر الجمود الحالي. كان كل قادة التمرد يودون عقد لقاء جامع لكل الأحزاب بشأن



دارفور والشرق. بعد أن ثبت الاتحاد الافريقي أقدامه في كل قرارات مجلس الأمن جادلتهم بأن هنالك استحالة في تغيير أطار المفاوضات. وقلت لهم أن الأفضل هو تبني نموذج نيفاشا والعمل من خلال المتاح لكم مع وجود دور قوي للمجتمع الدولي من وراء الكواليس.

طرحت عليهم فكرة المشاركة القوية للترويكا والتزام كل من طه وقرنق بها. تفهم المتمردون الوضع. وبعد مفازضات مضنية وافقوا على العودة لطاولة المفاوضات إلا أنهم لن يتوجهوا لأبوجا التي يرعى مفاوضاتها الاتحاد الأفريقي إلا بعد أن يروا دوراً قوياً وفعالاً للمجتمع الدولي. وعندما سألتهم عما إذا كانوا راغبين في مناقشة العملية مع ممثل للحكومة السودانية، سيد الخطيب، أجابوا بأنهم بحاجة لإجراء المزيد من الحوار مع قياداتهم.

بعد أسبوعين توجهت لأسمراء للقاء الرئيس أفورقي والعديد من قادة التمرد السودانيين. ظلت الاستراتيجية الإريترية القاضية بتغيير النظام في الخرطوم هي السبب الرئيسي في انعدام أية بارقة محادثات جادة بين الحكومة السودانية وفصائل التمرد. وقد تكون زيارتي جزءاً من تلك الاستراتيجية. كان ينظر لدعوة إريتريا لعقد لقاء جامع لكل الأحزاب السودانية على أنه دعوة لتوحد المعارضة السودانية ضد الحكومة – وضد اتفاق السلام الشامل. لم أكن متأكدة بعد من أن الإريتريين يراجعون موقفهم.

ذهبت للقاء الرئيس بعيد وصولي بقليل لأسمراء في ٢٦ أبريل. كانت هنالك العديد من القصص عن هذا الزعيم الافريقي «الانعزالي» الذي قاد جبهة التحرير الشعبية الإريترية في حربها لنيل الاستقلال من أثيوبيا والذي حكم إريتريا منذ ذلك الحين. وبالنظر لطريقة حكمه الغريبة سرت شائعة في أوساط المراقبين الدوليين في وقت زيارتي هذه أن أفورقي بدأ يفقد السيطرة على زمام الأمور. وبالرغم من هذا فقد تفاجئت بأن وجدت فيه وسيطاً ذكياً عالي التركيز. قد لا يعجب المرء بسياساته وأفكاره، كما أنه قطعاً ليس بالرجل الذي ينحني إذا ما استقرت أولوياته، إلا أنه وبرغم كل هذا شريك جدير بالاهتمام عند النقاش والمحاورة. لم يكن الرئيس الإريتري يوماً من محبي الأمم المتحدة



والاتحـاد الأفريقـي، وهو الآن شديـد الانتقاد للاتحاد الأفريقـي وللمحادثات التـي يرعاها بشأن دارفور. طرح أفورقي خلال اللقاء مسألة عقد مؤتمر جامع لكل القوى السودانية بشأن قضيتي دارفور والشرق.

وافقـت الرئيس على أن محادثات أبوجا لم تكـن ناجحة، وأخبرته بأنني قد حاولـت منذ البداية تفادي مثل هذا الإطار المعقد والرسمي للمفاوضات. كذلك أطلعته على فكرة المسار السريع باستخدام طه وقرنق التي طورناه لمدة عشر أشهـر. إلا أنه وبعـد أن أصبح الاتحاد الأفريقي هو المنـبر المعتمد فإن القادة الأفارقـة لـن يقبلوا بديلاً لـه. يمكننا الإبقاء على الإطار لـنرى ما يمكننا فعله عـبره أو مـن ورائه. طرحت عليه فكرة نموذج نيفاشـا بوجود تدابير «ما قبل الطبـخ» بمشاركة زعيمي نيفاشـا وبدعم قوي من الترويكا. ولـخصت له نتائج اجتمـاع أوسلو وأبلغته بأن طه وقرنق جاهـزان للعب دورهما بمساندة قوية مـن الترويكا وشركائها، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وهولندا. وبعـد جهـد جهيد وافق أفورقـي على هذا النهـج شريطـة أن لا يكون الاتحاد الأفريقي أكثر من «مظلة» يجري تحتها التفاوض بينما تقوم الولايات المتحدة والنرويج بالدور الأساسي. عندها أعرب الرئيس عن إمكانية «دفعه» لمتمردي دارفور بالانخراط في التفاوض.

تم الآن تكويـن جبهة الشـــرق من مؤتمـر البجـــا والأسود الحرة قريبـاً مـن ديار التنظيمـين. كان أفورقي ما يـزال يريد تفاوضـاً مشتركاً حول النزاعين في دارفور والشرق معاً، من خلال مؤتمر وطني شامل وجامـــع علـى سبيـل المثـال. لم يكـن هنالك مـن سبيل لعـودة جبهة الشـرق لمحادثات القاهرة بعد أن فقدت الثقة في رئيس التجمع الوطني الديمقراطي محمد عثمان الميرغنـي. لم أكـن متحمسة لمناقشة القضيتـين في إطـــار واحد. كنا في الجانـب النرويجـي نخطط لإقامة روشـة عمـل للمفـاوضـــات في أسمرا التـي أبدت استعـداداً لاستضافتها. وكان لمثل هذه الورشـة أن تقـــود لعمليـــة تفاوضيـــة في الشـــرق. يبـدو الآن أن هنالـك خياريـن: أما أن تناقش القضيتـــان بشكل متـــواز في أبوجـــا، أو



أن يكون هنالك مسـار منفصـل لمفاوضـات الشرق يمكن أن يكون في أسـمـرا على سبيل المثال مع وجود ذات اللاعبين من وراء الكواليس لضمان الانسجام والتوافق.

●●

استرضاء الخرطوم

●●

لم يكـن السبب الأساسي لدعوة الرئيس هـو مناقشة أمر دارفور والشرق كما كنت أعتقد. بعد أن تناقشنا بخصوص هذين النزاعين لحوالي ساعتين سألني، ولدهشتـي، عمـا إذا كان بإمكاني ترتيب لقـاء له (بحضوري) مـع علي عثمان وقرنـق، على أن تكون أجندة الاجتماع كيفية التوصل لحل سريع لما تبقى من مشـاكل السودان في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل. قلت له أما كان الأليـق له أن يقابـل الرئيس البشير فوافقني الرأي. طلب أن يقابل طه على أن يكـون اللقاء سرياً. على الرغم من سروره بدعـوة النائب الأول إلا أنه ذكر أن هنالـك صعوبـة في هذا الخصوص وأنه على استعـداد للقائه في أي زمان وأي مـكان. وعدتـه ببذل ما في وسعي لتسهيل الأمـر. كان واضحاً أن الإريتريين قد أعادوا النظر في استراتيجيتهم برمتها.

قمـت في وقت لاحق بلقاء قادة التجمع الوطني الديمقراطي. كانت مشكلتهم الرئيسيـة مع اتفاق السـلام الشامل هي ترتيبات اقتسـام السلطة التي منحت الحزب الحاكم أغلبية ٥٢٪ في الحكومة المركزية. في رأيي أن الأطراف بحاجة لإعـادة النظـر في هـذا الأمـر في ظـل الدستـور الانتقـالي. فبدون إيجـاد بعض الترتيبـات يصبح من الصعب تسوية النزاعات المتبقية. وفي ذات الوقت كنت أعلـم تمامـاً أن المؤتمر والوطني والحركة الشعبية لـن تزحزحا عن موقفيهما في المحافظـة علـى حصتيهما المقررتين في اتفاق السـلام الشامل. قلت لهم أنني سأطرح الأمر على طه في لقائي المقبل معه.

غـادرت أسمـرا بمعنويات عالية. فإشـارات تغير الاستراتيجيـة الإريترية تنبئ بإمكانية حدوث اختراق فيما يتعلق بدارفور والشرق. وكان الإريتريون قـد دعمـوا تقريباً كافـة مجموعـات المعارضـة السودانيـة، ولا سيما الحركة الشعبيـة. كان التقـارب بـين قرنـق وأفورقـي واضحـاً بينما تميـزت علاقات الخرطوم بأسمرا بالكثير من العداوات والمرارات. لدى عودتي لأوسلو دعوت



كلاً مـن طه وقرنـق لإطلاعهما على نتائج مباحثاتي في أسمرا. كان قرنق مؤيداً لفكـرة الاجتماع السوداني- الإريتري بينمـا كان طه مسروراً بنتائج إجتماعي مع قادة تمرد دارفور في أوسلو وبنتائج اجتماعي مع أفورقي في أسمرا. وذكر في هذا الخصوص أنه يبدو أن هنالك الآن رؤية واضحة للأريتريين حول تسوية نزاعي دارفور والشرق. ورحب بما جرى الاتفاق حوله مع الرئيس الإريتري، بمـا في ذلك ضرورة التمسك بإطار الاتحـاد الأفريقي بموازاة الجهود الدولية وأنه لا داع لإقلاق كل القادة الأفارقة. سررت لمساندة طه لنموذج نيفاشا وما يتبعـه من ترتيبات «ما قبل الطبخ»، والـذي أردفه بقوله «خاصة إذا شاركت أنت في الأمر» لأن ذلك من شأنه «تطمين المتمردين».

أما بخصوص نهج الرئيس أفورقي فإنه من الواضح أن الحكومة السودانية ستجـري مشاوراتها حول هـذا الأمر. غير أن نائب الرئيس قـال إنه ليس لديه مانـع من حيث المبـدأ على الاجتمـاع المقـترح شريطة أن تراعـي تحضيراته الـدور الذي تقوم به دول الجوار الأخرى مثـل تشاد وليبيا. ولم يكن متحمساً لعقد الاجتماع في أسمرا مفضلاً أن يكون الاجتماع في أبوجا قبل انعقاد الجولة القادمـة مـن المحادثات علـى أن تقتصر الأجندة على دارفـور والشرق وأن لا تشمـل العلاقات بين السودان وإريتريا. تعهدت مـن جانبي بنقل وجهة النظر هذه للرئيس أفورقي مع الإبقاء على المداولات سراً بيننا ولن أطلع عليها أحد بخلاف الأمريكان على الصعيد السياسي. هنا قال طه أنه سيتشاور مع زملائه ثم يتصل بي لإبلاغي الرد الرسمي.

لم أسمـع رداً من طه خلال الأسبوع الذي تلـى لقاءنا. كنت أعلم جدلية فتح بـاب للتفاوض مـع إريتريا في هذا التوقيت. وبالفعل فقـد كان طه متحفظاً عند لقائـي التالي به. بل كان يود معرفـة المزيد من التفاصيل حول أجندة الاجتماع وعـن نتائجه المحتملة لأن ما أخبرته به اكتنفـه غموض شديد. اتصلت بيماني قبريـاب الذي أوضـح لي أن أجندة الاجتماع تتضمن ٣ نقاط، هي ضمان تنفيذ اتفـاق السلام الشامل، وإيجاد حـل لقضية دارفور، وتحديد حل لمشكلة جبهة الشـرق. ويمكن التطـرق للعلاقات الثنائيـة في هذا الإطـار. وبالنسبة للنتائج



المتوقعـة فهـي الاتفـاق على ترتيبـات «ما قبـل الطبخ» لجعل كل هـذا ممكناً. أريتريا لن تفاوض نيابة عن أية مجموعة بل مهمتها تسهيل العملية التي تقود لاتفاق. وشدد يماني على جدية هذا الطرح وأنهم لا يلعبون أية لعبة هنا.

أبلغـت هذا التطـور لعلي عثمان في ١٢ مايو وشجعـت الحكومة على اغتنام هـذه الفرصة. غـير أن علي عثمان تحفظ على ما ذكر بشـأن النتائج المتوقعة، مشـيراً في هذا الصدد لتاريخ العداوة بين البلدين ومشدداً على دخول إريتريا في العمليـة لـن يقـود إلا للمزيد مـن التعقيـد، وأن هنالك الكثير مـن الأطراف المشاركـة في العملية وليس هنالك من حاجـة للمزيد منها. ذكرت له أن إريتريا تلعـب دوراً هامـاً أصلاً وقد آن الأوان لجعل ذلك الـدور دوراً بناءاً. هنا قال لي طـه أن الرئيس أفورقـي إذا ما أراد أن يرسل إشارة تعـاون عليه حضور قمة دارفور التي تضم السودان وليبيا وتشاد إلى جانب الاتحاد الأفريقي المقرر لها أن تنعقد في ١٦ أبريل في طرابلس. إذا ما فعل أفورقي ذلك فإن اجتماعاً رسمياً يمكـن أن يرتب له مـع الرئيس البشير، وهو اجتماع يمكـن أن يؤدي إلى إذابة الجليد. كنت أعلم أن أفورقي قد نظر في إمكانية المشاركة في هذه القمة وأن هذه الإشـارة مـن الخرطوم قد تجعله يحسـم أمره. غير أني لمست مـن علي عثمان أن الرئيـس البشير ليس متحمساً لفكرة اجتمـاع ثنائي. أخبرت طه أنه يتعين علـى الحكومة اتخاذ قرار استراتيجي في هـذا الشأن، وأن هذه فرصة مواتية للإسـراع في مسارات التفاوض لكل من دارفور والشـرق وعلى الحكومة عدم إضاعتها. وعد علي عثمان بالرد علي في وقت لاحق من ذلك اليوم.

في هـذه الأثنـاء كان هنالـك تشتت كبير علـى مختلف الأصعـدة. فقد حدث انشقاق كبير بين المجموعتين المتمردتين: فقد كانت حركة العدل والمساوة هي الأضعـف على الأرض فطلبـت حركة تحرير السودان الاعـتراف بتفوقها قبل الموافقـة علـى موقف موحد مشترك لدخول المفاوضـات. غير أن حركة تحرير السـودان نفسهـا كانت تشهد انقسامـات حادة بين قيادتهـا السياسية والقادة الميدانيـين على الأرض. كانـت هنالك محاولات لرأب الصـدع واتخذ النرويج مبـادرة بتنظيـم ورشة عمل في أسمـرا لإعداد المتمرديـن للمفاوضات. كان من



المقرر استئناف المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي في أواخر مايو. إلا أن يـان برونك انتقد المبادرة النرويجيـة طالباً من كل الدول المانحة عدم الدخول في أية أنشطة لم تنسق جيداً مع كل الشركاء. اعترض الاتحـاد الأفريقي والأمم المتحـدة وبرونك شخصيـاً على أية أنشطة تقـام في إريتريا وحذروا من مغبة مثل هذه الترتيبات.

قبـل تسلم الـرد من الخرطـوم للمضي قدمـاً في خطتنا لترتيـب اجتماع بين الحكومتين السودانية والإريترية اتخذ الليبيون قرارهم. جاء أسياس أفورقي إلى طرابلس وتمكن الليبيون من الجمع بين رئيسي السودان وإريتريا في غرفة اجتماعـات. وعلى الرغم من أن إمكانية حدوث الاجتماع قد ذكرت من الجانب الإريـتري إلا أن كلا الرئيسـين لم يكـن مستعداً للدخول في هـذه التجربة. كان الاجتماع كارثة، حيث اتهم كل جانب الآخر بالتدخل في شؤونه. وكان هذا أمراً مؤسفـاً. فقـد أصبحت العلاقات الآن أسوأ مما كانـت عليه. وافقت علي عثمان في رأيـه بـأن المبادرة الإريترية ينبغي النظر إليها كمبـادرة ميتـــة، في الوقت الحاضـر على أقـل تقـدير. أصبحت إمكانية تسريع وتـيرة التفـــاوض على صعيدي دارفـور والشـرق تتناقص شيئـــاً فشيئاً ويوماً بعد يوم.

●●



الاتحاد الأفريقي ودارفور

●●

أخبرت لاحقاً أن الاتحاد الافريقي لم يكن راضياً عن اجتماع دارفور الذي انعقد في أوسلو. وعلى الرغم من أن ممثل الاتحاد الافريقي بابا قانا كينقيبي كان قد أعرب مراراً عن دعمه لجهودنا وذهب بنفسه إلى أوسلو إلا أن الوضع كان مختلفاً داخل أروقة رئاسة الاتحاد الافريقي في أديس أببا. في اجتماع للاتحاد الأفريقي بتاريخ ٢٧ مايو كلن موقف القادة الأفارقة، ولاسيما السفير جينيت، مفوض السلم والأمن، سالباً جداً. كان مبعث قلقهم أن المجتمع الدولي «سيختطف» مباحثات أبوجا وسيعرض أي نوع من ترتيبات «ما قبل الطبخ» يقوم بها آخرون. وفي اجتماع حضرته الترويكا وشركائها وعدد من الدول الأخرى ذكر جينيت وبوضوح تام عدم ترحيبهم بأية عمليات تتم على نسق محادثات الإيقاد.

كانت الرسالة التي وصلت من سفارتنا في أديس أببا أننا بحاجة لإعادة تطمين الاتحاد الافريقي بأننا ندعم جهوده في محادثات أبوجا دعماً تاماً. غير أنه اتضح أن هذا الأمر صعب المنال. حاولت عدة مرات لقاء ألفا عمر كوناري، الرئيس المالي السابق ورئيس الاتحاد الافريقي الحالي، للإعراب له عن دعمنا، ولشرح المنطق الذي نتبعه، ولعرض المساعدة عليه. تغير الرجل الودود الذي التقيته عدة مرات في باماكو إلى شخص يصعب الوصول إليه وحتى في حال الوصول إليه فإنه يبتعد عنك كثيراً عبر الاحتفائيات والرسميات. وعندما حاولت «تلطيف» هذه الأجواء قليلاً كان كوناري ودوداً بعض الشيئ إلا أنه لم يلتزم بأي شيئ. بدون قبول الاتحاد الافريقي ورضائه يصبح من الصعب المضي قدما بالعملية للأمام.

ظهرت إلى حيز الوجود فرصة أخرى عند تعيين رئيس جديد لمفاوضي الاتحاد الافريقي. كنت أعرف سالم أحمد سالم جيداً وكنت آمل أن يكون أكثر انفتاحاً للدعم المقدم من الترويكا وشركائها. قبل أسبوع من الموعد المضروب



لاستئناف المحادثات توجهت لدار السلام للقائه. ولدهشتي لم يكن الرجل قد تلقى تنويراً كاملاً من فريق الاتحاد الافريقي بعد. جلست في منزل سالم لعدة ساعات أقلب خلفية الصراع في دارفور، وحال المفاوضات، والدروس المستفادة من نيفاشا ومحادثات الإيقاد، ودور إريتريا والدول الأخرى. ومن بين هذه فإن الدور الذي يسهم في التعقيد هو دور ليبيا وتشاد. كان من الواضح أن ليبيا تعتبر دارفور ضمن «الساحة الخلفية» لها وكانت تستخدم العديد من المجموعات الدارفورية لزعزعة تشاد ونشر نفوذها في السودان. وكانت لتشاد أجندتها الخاصة بها. وكان سالم على دراية تامة بهذه الأمور. أخبرته بما تم مؤخراً بخصوص تعيين روبرت زوليك نائباً لوزير الخارجية الأمريكية والاهتمام الكبير الذي يوليه الرجل للشؤون السودانية. وأوضحت له أننا يمكن أن نستفيد من مشاركته ضمن الترويكا في كل ما يتعلق بدارفور. وكان سالم منفتحاً لمثل هذا النوع من التعاون. لم يكن الرجل يخطط للبقاء طويلاً في وظيفته الحالية، لهذا كان يود التعامل مع قضية دارفور على وجه السرعة.

أخبرت سالم بالتحديات التي تواجهها جهود الاتحاد الافريقي. وكان سام إيبوك لم يذهب لأسمرا للقاء مجموعات التمرد على الرغم من وعده بذلك عدة مرات. وكان انعدام التشاور والتوقيت وإعداد الأجندة للجولة القادمة من أكبر المشاكل. علمنا من مصادرنا أن أي من الفصائل الدارفورية لم يستشار بشأن استئناف المحادثات أو توقيتها. ولم تتلق حركة العدل والمساواة خطاب الدعوة إلا في الأول من يونيو بينما لم تتلق حركة تحرير السودان أية دعوة على الإطلاق. وأبلغتنا حركة تحرير السودان أنها لن تتمكن من الحضور قبل ١٥ يونيو. أما بالنسبة لورشة العمل المقرر تنظيمها في أسمرا فقد طلبت حركة تحرير السودان من النرويج المضي قدماً في تنظيمها، إلا أنه لن يكون هنالك وقت لذلك قبل الجولة القادمة للمحادثات. أرادت حركة تحرير السودان أن تنطلق الورشة في ذات الوقت الذي تجري فيه المحادثات. وعد سالم بتسهيل هذا الأمر وبتحسين العلاقة عموماً بين المجموعات الدارفورية والاتحاد الافريقي. ووعد كذلك بالاتصال بي من أبوجا لتنويري عن هذه



وغيرهـا من القضايا. كنت مسرورة من نتائج هـذا اللقاء وأعربت له عن أملي في التمكن من المضي قدماً برغم المقاومة التي نلقاها في أديس أببا.

أتبعـت هذا الاجتماع بسلسلة من الاتصالات بعـدد من الوسطاء الهامين في محاولـة منـي لتهيئة الأرضية المناسبـة لنهج بناء للمحاثـات قبل انعقادها في أبوجـا. وشمـل من اتصلت بهم يمـاني قبرياب الذي اتصلت بـه بعد ثلاث أيام وشجعتـه على الضغط علـى المجموعات المتمردة للوصـول لأبوجا في الموعد المحدد، ١٠ ونيو، برغم عدم مشاورتهم. وافق على ذلك وأكد مشاركة إريتريا في المحادثـات. وأقـر الرجـل بأنه ليس من مصلحـة أية جهـة تقويض جهود المفاوض الجديد أو الإتيان بأية حركة يمكن أن تفسر على أنها منافسة للرجل في مهمتـه الجديـدة. كذلـك أعـرب د. جون عـن رغبتـه في المشاركـة. كذلك تم الاتفاق مع التجمع الوطني الديمقراطي وسيتوجه هو وطه للقاهرة للمشاركة في حفـل التوقيع يوم ١٨ يونيو. وسيقوم قرنـق أيضاً بزيارة لندن وطرابلس. كان هـذا مبعثاً للأمل. غير أن دارفور بالنسبة لي كانت القضية الملحة. اتصلت بعبدالواحـد محمد نور في اليوم التالي وأبلغتـه رغبة سالم في لقاء المجموعتين قبـل بـدء المحادثـات في أبوجا. وعلـى الرغم من تذمـره من النهـج «الأبوي» للاتحاد الافريقـي وتصرفاته المسيئة أكد لي الرجل مشاركة حركته ووصولها في الموعد المحدد.

تبادلـت وجهات النظر مع الأمريكان واتفقنا علـى أن الوضع الآن مهيأ لبدء محادثـات أبوجـا. السـؤال الـذي يطرح نفسـه هنا هو هـل هنالك أيـة فرصة لمناقشـة القضايا قبـل بدء المفاوضـات؟ كان علي عثمان ود. جـون مشغولان جـداً مع أحـزاب المعارضـة، والدستـور، ومناقشـات الشرق، وتنفيـذ اتفاق السـلام الشامـل، والتحضـير لتنصيب الرئاسـة. وكانت العمليـة الدستورية في انتظـار الموافقة عليها من قبل البرلمان السـوداني والمجلس القيادي للحركة الشعبية في يونيو. إلا أن هنالك «نافذة» صغيرة جداً بين ١٠ يونيو و٩ يوليو موعـد تنصيب الرئاسـة الجديدة. وبذلك توفرت سانحـة جديدة للمجموعات المعارضـة للدخول في المعادلة الجديدة والانضمام لحكومة الوحدة الوطنية.



وبحلول موعد القمة الأفريقية المقرر عقدها في طرابلس ٣-٤ يوليو أصبحت تلك النافذة أكثر صغراً. إذا تحققت نتائج سريعة في محادثات أبوجا فإن هنالك إمكانية، ولو بعيدة، لضم ممثلين للحركات المتمردة في حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، أو أن يحتفظ للحركات بنصيب إذا لم يتم إحراز تقدم كاف في المحادثات (بانتظار التوصل لاتفاق نهائي). كنت أعلم أن التوصل لاتفاق سريع أمر غير ممكن، إلا أنني كنت أميل للدفع في اتجاهه. سيكون من العسير تغيير الدستور (حتى وإن كان انتقالياً) بمجرد المصادقة عليه من قبل البرلمان وإتمام مراسم تنصيب الرئاسة.

عامل آخر هو دور علي عثمان طه. سرت شائعة مفادها أنه سيقود فريق التفاوض بمشاركة عدد من أعضاء فريق نيفاشا. إلا أنه لم يظهر في أبوجا، لا هو ولا أعضاء فريق نيفاشا. كان من قاد فريق التفاوض هو د. مجذوب الخليفة أحمد الذي يرى في نفسه منافساً لطه[١٦]. ربما كان التقدير أنه من السابق لأوانه إرسال نائب الرئيس في تلك المرحلة المبكرة من المفاوضات. كان في قيادة الخليفة لفريق التفاوض إشارة إلى أن جدية الحكومة كانت أقل مما تمنيناه. وفي ذات الوقت كان رئيس حركة تحرير السودان في زيارة خارجية. بمعنى آخر لم يكن هنالك دور إسنادي للقائدين أو للترويكا، غير أن ذلك ربما كان سابقاً لأوانه قبل التحقق من شخصية كبير المفاوضين الجديد.

لم أكن متيقنة من كيفية سير المفاوضات. افترضت أن سالم سالم سيتصل بي في أي وقت. تأكدت من أن مراقبيننا سيوصلون رسالة مفادها أننا جاهزون إلا أنني لم أتلق أية إفادة. فسرت ذلك على أنه إشارة من الاتحاد الافريقي أنه يفضل المضي قدماً في الأمر دون مساعدة من المجتمع الدولي خلف الكواليس. لم أكن أنوي السؤال غير أن الإشارات التي تلقيناها من أديس أبابا خلال الشهرين الماضيين لم تكن عصية التفسير. ربما يكون سالم قد تلقى رسالة واضحة من أديس أببا ومن زملائه في الاتحاد الافريقي بإبعاد الترويكا عن المفاوضات.



الوصول للخرطوم

أثناء مراقبتنا لمفاوضات أبوجا من على البعد كانت عقارب الساعة على مشارف الوصول للمصادقة على الدستور الانتقالي وبدء مراسم تنصيب الرئاسة الجديدة في ٩ يوليو. كان هنالك قلق شديد بشأن الأمن. على الرغم من تطمينات الحكومة أن النائب الأول المرتقب سيكون في أيد أمينة تحت حماية جهاز الأمن والمخابرات إلا أن الحركة كانت قلقة بشأن بعض العناصر في العاصمة والتي قد تكون لها أجندة مختلفة. تحدثنا للحركة وللأمريكان بشأن الاجراءات المفترض اتباعها. افترضنا أن الأمريكان سيقومون بترتيبات النقل من الجنوب للخرطوم وربما يتدخلون في أمور الحماية الشخصية إذا تطلب الأمر ذلك. وكان تدريب عناصر الحماية الشخصية لرئيس الحركة هو أقل ما يمكن فعله. بعد شد وجذب اتضح أن الامريكان لن يتمكنوا من توفير ترتيبات النقل بالسرعة الكافية. عرضت النرويج المساعدة واستأجرت الطائرة المخصصة لبعثة التقييم المشتركة في جبال النوبة.

كان الجو مكهرب. لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يضع فيها جون قرنق وزملائه في الحركة قدماً في الخرطوم لأكثر من عقدين من الزمان. عندما أبلغنا أن الطائرة تقترب من الهبوط في مطار الخرطوم تحرك الجميع نحو المدرج. فرش البساط الأحمر «لقائد التمرد» الذي سيصبح عما قريب النائب الأول لرئيس الجمهورية. نظم فريق الحركة الشعبية في الخرطوم بقيادة ياسر عرمان صفاً للمستقبلين. وكنت من بين أول من يصافحون د. جون في الصف الأول مع قيادات الحركة الشعبية وممثلي الحكومة وأعيان السودان. كانت لحظة لا تصدق.

فتح باب الطائرة. في ذلك الهجير القائظ الذي كاد أن يذيب أسفلت المدرج بدأ الرجل هبوطه على سلم الطائرة. لم يقبل الأرض لكنني أعلم أنه كان يود ذلك. كان سماء الخرطوم تلفه الأعلام واللافتات وأبواق السيارات وسيل متلاطم



مـن الجماهـير. كان التحضير جيداً من قبـل الحركة الشعبيـة. كانت الأعلام وصور قرنق وطه تملأ كل الشوارع والتقاطعات إضافة لإشارات عديدة تنبئ عن وصول «السودان الجديد» وما يعنيه ذلك للناس وللبلد.

في اليـوم التالي تجمـع الأعيان في باحـة القصر الجمهوري لحضـور مراسم تنصيب الرئيس البشير والنائب الأول قرنق ونائب الرئيس طه وفق ما نص عليه الدستور الانتقالي الجديد. كان كوفي عنان، الأمين العـام للأمم المتحدة، حضـوراً وكـذا العديد من رؤساء الدول والحكومات مـن المنطقة ومن غيرها. تأثـرت جداً كما تأثر غيري للفتة البليغة لعلـي عثمان وهو يتنحى من منصبه لصالـح قرنـق. لم تكن هنالك خطـب رنانة طويلـة ولكنهم جميعـاً أكدوا على التزامهم القاطع بالدستور الجديد وبتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

بعد انتهاء مراسم التنصيب انفجرت المدينة بالمرح والحبور. لا أحد يعرف علـى وجه الدقة كم كان عدد الجماهير المحتشـدة إلا أنها قطعاً كانت بالملايين الذيـن احتشدوا في المدينة يغنـون ويرقصون ويلوحون بالأعلام احتفالاً بهذه المناسبة السعيدة. لم يكونوا فقط من الجنوبيين بل من كل السحنات والقبائل مـن كل أصقـاع السـودان. كان مـن المقـرر أن يخاطـب قرنق وطـه الجماهير مسـاءاً بالساحة الخضراء. تجمهرت الحشود بمئـات الآلاف وخاطبهم قرنق بقولـه أنكم أحـرار الآن. لم تتمكـن الجماهير من سماع الخطـاب جيداً لتعطل المايكرفونـات بسبـب حركـة النـاس. لذا فقـد وقف قرنـق وطه علـى المنصة يلوحون ويحيون الجماهير التي واصلت احتفالاتها في شوارع الخرطوم.

بعد تنصيبه نائباً أول لرئيس الجمهورية وبعد الاستقبال الرائع له من قبل جماهـير الخرطوم فإن قرنق لابـد أن يكون قد أيقن أن رؤيته للسودان الجديد ستتحقـق لا محالـة. أخبر الرجل مستشاريه المقربـين في تلك الليلة: «بعد هذا لـن يكون السودان هو السودان مرة أخرى». وقـال ياسر عرمان أن « د. جون قد ولد من جديد»[١٧].وأكد آخرون أثر ذلك عليه[١٨].

في اليـوم التـالي كان لـدي سلسلـة لقـاءات مـع كـوفي عنـان، ويـان برونك، وكينقابـي، ووزيـر الخـارجية مصطفـى عثمـان اسماعيل، والرئيـس البشير



الـذي كان يداعبنـي بوصفي بـ «أم العروس». كان أهـم ما يشغلني في كل هذه الاجتماعـات هو عملية سـلام دارفور والدور الإريـتري. التقيت كذلك بكل من د. جـون وعلي عثمان. كانت أهم القضايا المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل هـي تشكيل حكومة الوحـدة الوطنية، والفراغ من الدستـور الانتقالي لجنوب السـودان، وتشكيـل الحكومة الجديدة في جنـوب السـودان. تسبب التعطيل الـذي حـدث أثناء الفترة الانتقاليـة في العديد من المشـاكل المتعلقة بالجداول الزمنيـة لاتفاق السلام الشامل. كان هذا أمـراً مؤسفاً وشجعت الزعيمين على الإسـراع بخطـى تنفيذ الاتفاق. تحدثـت لاحقاً على انفراد مـع د. جون بشأن القضايا الحساسة في عملية «الجنوب-الجنوب».

علـى الرغـم من عدم سماعـي لأي شيئ من سالم سـالم إلا أنني لم أتخل عن أملـي في أن يتمكن نائبا الرئيس الاثنين مـن إحداث الفرق فيما يتعلق بدارفور والشـرق، وشجعتهمـا علـى المضـي قدمـاً في استراتيجيتنا قبل بـدء الجولة القادمـة مـن مفاوضـات أبوجا والتـي ستجرى علـى الأرجـح في سبتمبر. من المفارقات أن يان برونك يود الآن تسويق فكرة ورشة العمل المقرر لها الانعقاد في أسمـرا لاستخدامها كذريعـة لابتدار حوار بين العـدل والمساواة والحركة الشعبي لتحرير السودان بمشاركة دولية. وافقته على ذلك ولكني نبهته إلى أن حركـة تحرير السـودان هي صاحبة الفكرة في المقام الأول ولابد من مشاركتها هي الأخرى. من الغريب أن تكون فكرة ما غير مقبولة ثم تصبح واجبة التنفيذ خلال ٨ أسابيع فقط.

قبـل أسابيع قليلـة من تنصيب قرنق كان أشرف غـاني، وزير المالية الأفغاني الأسبـق والخبير الـدولي المرمـوق وأحد أصدقائـي القدامى قـد التقى بجون قرنـق. كنـت قد طلبت منـه المساعدة فقام هـو وصديق آخر، كلـير لوكهارت، بإجـراء مسـح عـام لجنـوب السـودان والتقيـا بعدد مـن قادة الجنـوب. قام الرجلان بإعداد سلسلة من التوصيات حول كيفية تشكيل الحكومة الجديدة في جنوب السـودان، وقدرتها على حشد مواردها الخاصة، وكيفية عمل ذلك بكل شفافيـة وبرفـع قدراتها. قدم الرجل أيضاً توصيات سديـدة بشأن إعداد شكل



مكتب الرئيس ومايجب عمله وما لايجب عمله. جلس قرنق مع أشرف غاني لأكثر من أربع ساعات لدراسة وتمحيص ما توصل له غاني من استنتاجات وتوصيات. حان الآن الوقت لنرى كيفية تطبيق تلك التوصيات. جلست مع د. جون لاستعراض ومراجعة تلك التوصيات. وضعنا استراتيجية بشأن كيفية المضي قدماً بتلك العمليات، ومن الذي يمكنه المساعدة في ترتيب أمر مكتبي قرنق في الخرطوم وجوبا. وكان قرنق مستعداً لإشراك خبراء أجانب في عمله المكتبي. اتفقنا على أن ارسل إليه أسماء وسير ذاتية لتكوين الفريق الذي يمكنه من بداية العمل بالكفاءة المطلوبة، ومن ثم فإن بقية الأشياء ستمضي بكل سهولة.

في الليلة الثالثة بعد حفل التنصيب زار قرنق وعقيلته وبعض زملائه المقربين طه في منزله الجديد. كان طه في ذلك الوقت قد أخلى مقر إقامته الرسمي لإفساح المجال لرئيس الحركة الشعبية وأسرته، إلا أن د. جون لم يكن يريد ذلك وطلب بيتاً آخر بدلاً عن بيت علي عثمان. كان التعارف الأسري خطوة هامة في تقوية الصلات الشخصية بين الرجلين، كما كانت إشارة قوية لكلا الاسرتين والرجلين[١٩].

تواصل أسبوع من الاجتماعات. بحسب إفادة باقان أموم فإن د. جون قدم سلسلة من المقترحات، أعدها فريقه العامل، غطت المسائل الاقتصادية والمصالحة الوطنية وتنفيذ اتفاق السلام الشامل[٢٠].كان البشير في هذه المرحلة سعيد جداً بزملائه الجدد في مؤسسة الرئاسة، إلا أننا سمعنا أيضاً أن نفس هؤلاء الناس الذين طالما أسعدوه كثيراً قد أغضب بعضاً من قادة المؤتمر الوطني الأساسيين. كان هؤلاء لا يرون شبيهاً لهم ولم يكونوا يتوقعون ذلك الكم الهائل من الدعم والمساندة. وكانوا يعتقدون أن القائد السياسي القادم سيكون من بين صفوفهم.

قدمت لجنة ترسيم حدود أبيي تقريرها في الأسبوع الأول من بدء الحكومة الجديدة لعملها. وكان هذا هو أول امتحان للشراكة. رفض البشير التقرير جملة وتفصيلاً منذ البداية، كما وجه له علي عثمان انتقادات لاذعة على الرغم



مـن أن اتفـاق السلام الشامل ينص صراحة على إلزاميـة نتائج التقرير. أعلن د. جـون قبولـه بالتقريـر ذاكراً أن اللجنة قـد أنجزت عملهـــا وفق التفويض الممنـوح لهـا وأن تقريرهـا نهائـي وملـزم. كانت هـذه أولى إشـارات الصعاب القادمة على الطريق.

●●

«تعيين» سلفا

أعلن قرنق في ١٥ يوليو عدداً من القرارات المتعلقة بالحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان الرجل يدرك أن عليه إعادة ترتيب القيادة للإعداد للتغييرات التي تتطلبها حكومته الجديدة. وعليه فقد قام بحل المجلس القيادي لإعادة تشكيله في وقت لاحق. وقام بتعيين عدد من القادة في مناصب حكام ولايات الجنوب بصفة مؤقتة. عين رياك مشار حاكماً لغرب الاستوائية. كذلك أحال قرنق كل أعضاء المكتب السياسي العسكريين للتقاعد وعين أوياي دينق رئيساً للأركان. منح باقان أموم وعبدالعزيز مناصب حزبية. وعين سلفا كير نائباً لرئيس حكومة جنوب السودان قبل كتابة دستور الجنوب وبقي في منصبه نائباً لرئيس الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان. لم يستشر قرنق أي أحد في هذه القرارات ولم يبلغ أي أحد بها قبل صدورها[٢١].

بقي د. جون لما مجموعه ١٨ يوماً بالشمال قبل توجهه إلى رومبيك في ١٧ يوليو. ترأس هنالك اجتماعاً لهيئة القيادة للموافقة على قرارته وللتخطيط للإجراءات الهامة التي يتعين اتخاذها. ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة ببدء الفترة الانتقالية، وعمليات الجنوب-الجنوب، والتغييرات الداخلية في الحركة التي تمكنها من التحول لحزب سياسي. قرر الاجتماع بشأن من يقود التحول في القطاعات المختلفة واتخذ الخطوات الكفيلة بتحريك العملية الدستورية.

لم يكن سلفا كير راضياً عن حل القيادة وانتقد الرئيس في هذه الخطوة. بعد إعلان القرار سأل رياك مشار عن ما الذي سيحدث إذا ما أصاب د. جون أي مكروه. ويقال أن د. جون رد عليه «لدينا نائب لرئيس الحركة ونائباً لرئيس الحكومة فلا داع للقلق». بعد الاجتماع كانت هنالك مسيرة ضخمة في ميدان الحرية برومبيك. التقطت صورة للمسيرة أظهرت الحشود متماسكة الأيادي. ألقى قرنق خطاباً أمام المسيرة وصفه سلفا لاحقاً بأنه كان مؤلماً[٢٢].



قـال قرنـق: «لقـد فقدنا كل اخوتنـا الذين بـدأوا معنا هذه الحركـة ولم يتبق إلا اثنـان من الأيتـام» ثم مضى قائلاً: «أطلب منكم يـا شعب جنوب السودان أن تعتنـوا بسلفـا كير الذي ظـل إلى جواري مخلصـاً على الـدوام وإني أحمله مسؤوليتكم»[٢٣].وسمـع آخـرون قرنق يقول بكل وضوح أنـه إذا حدث له أي مكـروه فإن سلفا كير هو مـن سيصبح زعيماً للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان[٢٤].كان هذا أمراً محيراً للناس في محتواه وفي توقيته.

كان هنالـك اجتماع مهم في ٢٩ يوليـو- ٣ أغسطس في باريس لمتابعة قرارات اجتمـاع المانحـين وطلب د. جون مـن سلفا كير المشاركة في ذلـك الاجتماع. في يـوم ٢٨ يوليـو اتصـل د. جون بأحـد أصدقائـه في أميريكا عن طريـق البريد الإليكـتروني ذاكـراً لـه أنـه سيتوجـه إلى الجنوب وأنـه لا يعرف أيـن سيكون خـلال الأيام الثـلاث المقبلة لكنه سيتمكن من التواصل معـه. كان قرنق يتوقع وصول وفد أمريكي[٢٥].توجه الرجل بعد ذلك لنيو سايت. ذكر أحد مستشاريه المقربين أنه كانت لديه خططاً لزيارة الرئيس اليوغندي[٢٦]. كان ذهابه لكمبالا في هـذا التوقيـت وبـدون فريقه المعـاون أمراً محـيراً للجميع. وعندمـا قال د. جون أنه سيبلـغ الرئيس البشير بكل خطط رحلاته احتجت زوجته[٢٧]. كانت تخشـى على سلامتـه. إلا أن د. جون أصر على على أنه وبحكم منصبه كنائب أو لرئيس الجمهوريـــة فإنه لابد له من إطـلاع زملائـــه في الرئاسة بزيارته لدولـة مجـاورة. كانت زيارة قصيرة من المقرر أن يعـــود منها في اليوم التالي لمقابلة الوفد الأمريكي.

في هـذه الأثنـاء كنت في إجازة أقضيها في السويـد. رن هاتفي النقال وتلقيت النبأ المحزن بتحطم طائرة قرنق. لم تكن المعلومات المتوفرة كافية، لذا اتصلت بأنـدرو ناسيوس الذي كان قـد سمع كل التقارير وسأل عـن امكانية استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية الأمريكية لتحديد موقع الطائرة، ولتحديد ما إذا كانـت قد هبطت اضطراريـا أم هوت وتحطمت وهل بالإمـكان إرسال مساعدة عاجلـة. ذكر لي أندرو أنهم درسوا هذا الخيار لكنهم تبينوا صعوبة تنفيذه من الناحيـة الفنية. اتصلت بعد ذلك بالخرطوم حيـث أبلغت أن مكان الطائرة قد



تحـدد وأن كل شيئ يسير بصورة جيـدة ولكنها ترتيبات مؤقتـة حتى الآن. اتصلـت لاحقاً بثيودورس «تيد» داقن في واشنطن للتحقـق من جديد. ذكر لي تيـد أن مـا ذكرتــه الخرطوم غير صحيـح. وقبل أن أفعـل أي شيئ آخر رن هاتفـي النقــال مرة أخـرى. كان الوقت منتصف الليـل. كان المتصل هو تيد نفســه الذي أخبرني أن الطائـرة قد تم العثور عليها وهي ليست بعيدة من نيو سايـت ولم ينج أحد في الـحادث. انهرت وبكيت. أدركت حينها أن هذه الكارثة لا تعنـي فقـط موت صديق وقائد بل ستكون لها آثارهـا الوخيمة على مستقبل السودان.

مات جون قرنق دي مابيور في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥، أي بعد واحد وعشرين يوماً فقـط من تنصيبه نائباً أول لرئيس جمهوريـة السودان، وبعد واحد وعشرين عاماً منـذ اندلاع الحرب الأهليـة. بعد سماع هذا الخبر المـؤلم كان لابد لي من الاتصـال بأصدقائي في السودان. في اليوم التالي اتصلت بريبيكا، زوجة قرنق، التــي بدت لي متماسكة وشجاعـة. ثم اتصلت بعلي عثمان الـذي يبدو أنه ذهل من هول الصدمة. كنا كلانا ندرك أن هذه الكارثة ستكون لها آثارها على عملية السـلام في السـودان. كنت آمـل أن التقيه في مراسم الجنـازة لكنه أخبرني بأنه سيضطـر للبقاء بالخرطوم لأن الرئيس البشـير سيسافر في نفس اليوم لجوبا لحضور مراسم الدفن.

بعـد واحـد وعشرين يومـاً من تدافع تلـك الحشود لاستقبالـه في الخرطوم هاهـي ذات الحشود تنطلق غضبـة الآن في شوارع الخرطوم نفسها بعد سماع نبـأ مقتـل قرنق. كانت هذه الحشـود واثقة أن الرجل قد تمـت تصفيته. قامت تلـك الحشود الغاضبة بحرق الأسواق والمنازل في الخرطوم وجوبا وكل مدن البـلاد. وفقد الكثـيرون حياتهم. استمـرت التظاهرات الغاضبة لأيـام قبل أن تتوقـف بدعوات للهـدؤ من بعض القادة الجنوبيين. واتخـذ الحركة الشعبية خطوات أخرى لتهدئة الخواطر بالجنوب.

بعـد التأكد من مقتل قرنق مباشـرة اجتمعت القيادة في نيو سايت واختارت سلفـا كير ريئسـاً للحركة/ الجيش الشعبي لتحريـر السـودان ورئيساً مقبلاً



لحكومة جنوب السودان. كانت كلمات قرنق قبل أيام قلائل بميدان الحرية برومبيك نذيراً صعق كل الآذان التي سمعتها. قام سلفا فوراً بإعادة المجلس القيادي المحلول، وهي خطوة ترتبت عليها نتائج سياسية وخيمة لاحقاً[٢٨].

مضت الخطط سلسة لإقامة مراسم الدفن. كانت ربيكا وأفراد الأسرة يودون دفن راحلهم بالقرب من مسقط رأسه في بور، غير القرار الأخير أتخذ بدفن قرنق في جوبا العاصمة التاريخية لجنوب السودان. أرسل النعش ليطوف كل من نيو سايت وبور وياي وواو ثم أخيراً إلى القبر الذي ضمه في جوبا.





عودة د. جون إلى جوبا

●●

تقـع مدينة جوبا على ضفاف النيل وتحفها أشجار المانجو الظليلة والحدائق الغنـاء وعلـى جوانبها تصطف المنـازل الأنيقة. كانت جوبا في يـوم من الأيام مدينة صغيرة حميلة يزورها الأجانب كثيراً أيام الاستعمار. إلا أنها تدهورت تدهـوراً شنيعاً بعد ذلك ولم يتبق لها شيئـاً من ألقها القديم. كانت المدينة أيام الحـرب الأهلية حاميـة عسكرية تحت سيطرة الحكومـة. والآن يجري العمل علـى إحيائهـا من بعد الخـراب والدمـار. هنالك جـزء يسير من شـارع واحد مرصـوف بالأسفلـت وملئ بالحفـر والمطبات، وبقية الطـرق عبارة عن مجرد مسارات. زرت جوبا كثيراً وهي عبارة عن مدينة أشباح مغبرة.

في ٦ أغسطس عـادت المدينـة للحيـاة فجـأة. وكانـت الحركـة الشعبية قد دخلـت المدينة قبل يومـين فقط منذ واحد وعشرين عامـاً قضتها في الأحراش. تجمع آلاف الناس وهم يرفعون الأعلام واللافتات وكان الجو مكفهراً ومتوتراً وحزينـا. لأول مـرة منـذ اندلاع الحرب هـا هي جوبـا تستعد لاستقبـال قائد الحركـة الشعبية. من عادات الدينـكا وتقاليدهم أنهم لا يزرفون الدمـــوع ولا ينتحبـون عند موت الأبطال والزعماء لذا ران صمت رهيب. كان الآلاف يقفون في صمـت ويحدقـــون في الأفـق المجهـول وأعينهـم يلفها الحـــزن وقد كتب الأسى على جباههم. وها هي آمالهم العراض قد تشتت.

قدم العديد من الزعماء لوداع هذا الزعيم. لم ير أحد في جوبا هذا الكم الهائل مـن الطائـرات يهبط ويقلع مـن مطار جوبا في يـوم واحد. لهـذا السبب وحده تأخـرت مراسم الدفن لعـدة ساعات. وصل الرئيس البشـير وعدد من رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمبعوثين الخاصين والسفراء. كان من المؤسف عـدم تمكن طـه، شريك قرنق في السـلام، من الحضور. كان علـى طه البقاء في الخرطـوم لنفس السبب الـذي أجبر سلفـا على البقـاء في رومبيـك يوم حفل تنصيـب قرنـق. كان هنالك صفان مـن الجنود على طول الطريـق أحدهما من



الجيش الشعبي والآخر من الجيش الحكومي ما ترك أثراً طيباً في النفوس. كنت أرقب أوجه أولئك الجنود التي كانت حزينة ولكنها مسالمة. لقد كانوا قبل أسابيع قليلة يحاربون بعضهم بعضا. تأثرت كثيراً بتلك اللحظات وبدا لي أن د. جون قد أحدث تحولاً لم يكن أحد منا يتصوره. ذهبنا جميعاً لباحة فسيحة بالقرب من الكاتدرائية الانجيليكانية ولكنها لا تسعنا كلنا. رصت مئات الكراسي في صيوان خارج الكاتدرائية ما سمح لكبار الشخصيات وعدد من آلاف الحاضرين بالمشاركة.

قد القداس كبير أساقفة جوبا، جوزيف مارونا. وضع النعش على منصة نصبت خارج الكنيسة. وردد كبير الأساقفة:

«لم يعد موسى معنا، قائدنا الذي قادنا من مصر عبر النهر إلى الأرض الموعودة. لم تتح له فرصة الانضمام إلينا هناك. جوشوا هو من يتعين عليه الآن التكفل بمهمة قيادة الناس في هذا العهد الجديد وعبر الصعاب التي تنتظرنا على طول الطريق»(٢٩).

ودعا كبير الأساقفة الجنوبيين لدعم ومؤازرة جوشوا، قائدهم الجديد سلفا كير في مهمته العصيبة. بالنسبة للعديد من الناس فإن كلمات كبير الأساقفة مارونا كانت تفسيراً لما حدث. تحدث سلفا كير وأرملة الراحل واثنين من أبنائه حديثاً طيباً. تحدث الرئيس البشير أيضاً عن قرنق كصانع سلام. بعد هذه المراسم توجهنا نحو موقع المقبرة حيث كانت الإجراءات في أيدي الجيشين. وفي إشارة رمزية قوية للسودان الجديد حمل النعش ضباط شباب من الجيشين موشحاً بعلمي السودان والحركة الشعبية. كان الفقد عظيماً للسودان ككل. وصف أكول مارور من دينكا أبوك مشاعر الجنوبيين قاطبة بقوله:

«إن موت قرنق إشارة على أن الله ربما كان غاضباً علينا، نحن السود من أبناء السودان، وأن أسلافنا لا يقفون في صفنا في هذا الوقت. كان قرنق هو أملنا الوحيد. هنالك على الدوام ذلك الحبل الرفيع الذي



يجرنـا عـبر النهر من العبوديـة وهيمنة العرب والمجـازر التي ترتكب في حقنـا. كان قرنـق هـو من يمسك بطـرف ذلك الحبل مـن على الضفة الأخرى للنهر»[٣٠].

●●

الهوامش

١. National Democratic Institute for International Affairs، Embracing the promise of Peace: Citizen Views on Sudan's Future after the CPA، Findings from Focus Groups ١٦-٢٨ June ٢٠٠٥، ١٢ October ٢٠٠٥، ٤٥.

٢. مقابلة مع ربيكا قرنق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٣. National Democratic Institute for International Affairs and New Sudan Center for Statistics and Evaluation، A Foundation for Peace، Citizens Thoughts on the Southern Constitution، Findings from Focus Groups، June ٢٠٠٥، ٢٠٠٥، ٤٣.

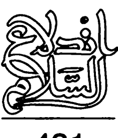
٤. مجلس الأمن بالأمم المتحدة (محضر الاجتماع رقم ٥١٢٠)، نيويورك ٨ فبراير ٢٠٠٥.

٥. كُلفت البلدان المعروفة بمجموعة أوتستاين (Utstein Group) بإعداد تقارير خرجت بكتاب بعنوان «نحو استراتيجية إطارية لبناء السلام»، لدان سميث. ويشمل أعمال المجموعة في تقرير يعرض دراسة أُتستاين عن عملية بناء السلام، أوسلو ٢٠٠٢.

٦. National Democratic Institute for International Affairs with the assistance of New Sudan Center for Statistics and Evaluation، On the Threshold of Peace: Perspectives from the People of New Sudan، Findings from Focus Groups with Men and Women across Southern Sudan، December ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ١٥.

٧. مقابلة جماعية مع أعضاء الوفد الحكومي المشارك في مفاوضات السلام ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٨. المقابلة السابقة.



٩. James K. Boyce، Investing in Peace: Aid and Conditionality after Civil Wars، London ٢٠٠٢; Smith، Towards a Strategic Framework; Roland Paris and Timothy D. Sisk، The Dilemmas of State Building Confronting the Contradictions of Post War Peace Operations، London ٢٠٠٩

١٠. On the Threshold of Peace، ١٦

١١. كان ذلك جزء من منهج الترغيب والترهيب/أو الجزرة والعصا الشائع في معظم مفاوضات السلام.

١٢. متابعة هذه الزيارة والمناشدة الفورية بالذهاب للحكومات المانحة ومطالبتها بدعم خطة عمل الأمم المتحدة ودعوتها لعدم انتظار مؤتمر المانحين للسودان في أبريل.

١٣. قضية الموارد سرعان ما صنفت عقب زيارتي خلال الدفعيات المقدمة من CBTF. قدمت الحكومة السودانية موارد حيوية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان في الفترة الإنتقالية، ويذكر أن حوالي ٦٠ مليون دولار صرفت على عمليات النقل (مقابلة جماعية مع الوفد الحكومي، ١٦ أبريل ٢٠١٠).

١٤. احتفلنا أنا ود. جون بالرقص خلال مأدبة عشاء في مدينة أوسلو، ولم استطع اقناع علي عثمان للانضمام لي.

١٥. مثل الاتحاد الأوربي، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا والنرويج الحضور بمسئولين رفيعي المستوى، أو علي مستوي وزاري. وكان هناك كل من بابا غانا كنجيبي من الاتحاد الأفريقي ويان برونك الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

١٦. Flint and De Waal، Darfur، ٢٠٢

١٧. مقابلة مع ياسر عرمان، ١٨ أبريل ٢٠١٠.

١٨. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.

١٩. مقابلة مع علي عثمان طه، ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٢٠. مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠.



٢١. مقابلات مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠؛ وسلفا كير ميارديت ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٢٢. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٢٣. مقابلة مع ربيكا نياندينق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٢٤. مقابلة مع سلفا كير ميارديت، ١٥ أبريل ٢٠١٠.

٢٥. اتصال بالبريد الالكتروني مع جون قرنق، ثيودروس دان، ٢٧ و٢٨ يوليو ٢٠٠٥.

٢٦. بناءاً على مقابلة مع باقان أموم، ١٢-١٣ يونيو ٢٠١٠، هناك إحتياج لمناقشة ودعم ونقل الجيش الشعبي لتحرير السودان، واحتواء جيش الرب للمقاومة، وفتح الحدود بين السودان ويوغندا لتيسير عملية التنمية الاقتصادية.

٢٧. مقابلة مع ربيكا دي مبيور ومبيور قرنق دي مبيور، ١٦ أبريل ٢٠١٠.

٢٨. تشكيل حكومة جنوب السودان سيلتزم منطقياً بالرتب في المجلس القيادي للحركة الشعبية.

٢٩. فكرة تشبيه جون قرنق بموسى ليست جديدة. قال طفل مجند سابق في رمبيك في عام ٢٠٠٤: «نعتبر جون قرنق مثل موسى، الذي أخذ شعبه بعيداً عن مصر». (NDI/SCSE Report December ٢٠٠٤: On the Threshold of Peace)، ١٨

٣٠. إقتباس من Jok Madot Jok in Francis Deng: ed., New Sudan in the Making, Trenton، ٢٠٠٩، ٤٥٨

●●

خاتمـــة:

الإنجازات والتحديات

□ □

كان يمكـن لاتفاقية السـلام الشامل أن تنتهي بموت من فاوض عليها، لكن ذلك لم يحـدث. فقـد أبرز الطرفان قـدراً عالياً من الانضباط خـلال الاسابيع الأولى الحساسـة بعد موت جون قرنق. وكان هذا في حد ذاته انجازاً مهماً. لكن بقيت العديـد من الاسئلة: هل يستطيع سلفـا كير توحيد الحركة الشعبية والجيش الشعبـي وجنـوب السـودان؟ كم مـن الوقت تحتـاج الحركـة الشعبية حتى تستعيد توازنها؟ هل تفي حكومة الخرطوم بمستحقات اتفاقية السلام، أم أنها سـوف تعمل على تفادي مـا لا تروقها؟ وهل تغيير السودان ممكن؟ أخذ القلق يساور أصدقاء السودان.

بعـد تشييـع الجنازة في جوبـا، سنحت لى الفرصة لقضـاء بعض الوقت مع سلفـا في منزلـه بمفردنا. كان من المهـم التأكيد على دعمنا لـه، وتشجيعه على مواصلـة رسالة قرنق ببناء سـودان جديد من خلال اتفاقيـة السلام. بالتأكيد شعـر سلفا بحجم المسئوليـة الملقاة على عاتقه. و رغم أنـه معروف بتفضيله الاستقلال على الوحدة [1]، إلا أنه تعهد بالسير على خطى جون قرنق ورؤيته في بناء سودان جديد، وبتكثيف الجهود لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل. بدا سلفا جـاداً في توحيـد الجنوب، حيث أخبرنـي باتصالاته بقادة بعضـ المليشيات. ومن جانبي أخبرته بحديث كان قد جرى مؤخراً بيني ودكتور جون قرنق؛ [2] وقد أسفت لأن على عثمان طه لم يحضر للحديث معه مباشرة حول الاوضاع، وليتفقـا حـول ما يمكن عملـه لدفع العمليـة قدماً. اتصلت لعقـد اجتماع ثلاثي يجمـع بينـه وسلفا وشخصـي بعد تشييع الجنـازة. إلا أن وقـوع المظاهرات في الخرطـوم أدى لإعتقـال المئات مـن الجنوبيين، وكان لا يـزال التحرش بهم مستمـراً. فجأةً تحول المنـاخ السياسي الى مناخ مشحـون بالعدائية. هل هذه مؤشـرات لفـزع سرعان مـا يزول، أم هـي مؤشرات لتدهور عـام؟ من الصعب الحكم على ذلك، وربما لن ننتظر طويلا حتى نعرف إتجاه الاحداث.

زار السفـير فرالسـن، وكان مـا يـزال ممثلنا الخـاص في السـودان، كل من الخرطـوم وجوبـا، مباشرةً بعـد تشييع جثمـان جون قرنـق، والتقى بمعظم



القيادات السياسية في الطرفين. وبالرغم من كل هذه المجهودات لم يتمكن من لقاء علي عثمان طه. كانت هذه من أولى المؤشرات التي أفزعتني عندما سمعت بخبر موت جون قرنق. كان لموت دكتور جون قرنق، بدون شك، أثر عميق على وضع علي عثمان السياسي داخل حزبه، وفي الحكومة. سمعنا من مصادر متعددة أن علي عثمان انسحب من المسرح السياسي. وقد أخبرني أفراد مقربون منه أنه تأثر جداً بصورة شخصية لوفاة «جون قرنق». وبالطبع فقد انتشرت الاشاعات. قام النائب الأول للرئيس بمغامرة سياسية كبيرة رفعت من أسهمه، لكن وضعه السياسي ضعف بوفاة شريكه. وعلمنا من مصادر عديدة، ومن داخل المؤتمر الوطني، وبعض الدوائر الحكومية، أن «طه» قدم تنازلات كثيرة، وأن الآخرون حريصون على «إصلاح ما فسد» (٣). وكأنهم نسوا دعمهم السابق للتفاوض؛ ولن يكف من يرغبون في افشال اتفاقية السلام، عبر مناورات التعطيل والتسويف، أو عبر طرق خفية أخرى، عن ذلك.

ظهرت بعض المؤشرات السالبة بعد زيارة فرالسن، خاصة في مجال التعاون بين الحزبين. كان هناك اختلاف شديد وحاد حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتوزيع المناصب الوزارية – وبصورة حادة – منصب وزير الطاقة، وما يترتب على ذلك من توزيع لعائدات البترول. لقد أُجلت كل المواعيد التي حددوها بأنفسهم مراراً. وكان بعض أعضاء الحكومة قد أبدوا استياءهم من طريقة اتخاذ القرارات داخل الحركة الشعبية وبطء تنفيذها. بينما كان ممثلو الحركة يشتكون من أن تنفيذ الاتفاقية أصبح امتداداً لمحادثات نيفاشا. وقد كانت هناك مشكلات في تشكيل مفوضية التقييم ومجلس الدفاع المشترك. وفي بعض الأحيان كان وزير الدفاع يجعل ممثلي الحركة الشعبية ينتظرون لأسابيع حتى يجلس معهم في اجتماع، الأمر الذي أدى لتدخل سلفا كير حتى تعقد تلك الاجتماعات. كما كانت هناك بعض الاختلافات حول تبادل المعلومات، وحسابات تحويل دخل البترول الى الجنوب، وانعدام الشفافية في ما يخص اقليم دارفور.



خارج المهام الوزارية

تابعت تلك التطورات بقلق كبير أثناء الانتخابات النرويجية. وفي ١٢ سبتمبر ٢٠٠٥ خسر حزبنا الانتخابات وخرج من التشكيل الحكومي، إلا أنه سيستمر حتى السابع عشر من اكتوبر كحكومة تسيير أعمال. عاجلاً ستنتهي مهمتي كوزيرة مسئولة عن ميزانية تقدر بأكثر من (ثلاثة بليون دولار) خاصة بالسودان. قمت حينذاك بالاتصال بأصدقائي في السودان، وعلمت أنهم لم يتمكنوا من تشكيل حكومة بعد، خاصة بسبب الاختلاف حول وزارة الطاقة والتعدين. كانت الحركة الشعبية تصر أنه لا يمكن للمؤتمر الوطني أن يتحكم في وزارتي (المالية، والطاقة) معاً، وكانوا يعتبرون منحهم رئاسة مفوضية البترول إهانة.

كانت المحادثات الخاصة بدارفور قد بدأت في ذاك الوقت باجتماعات تحضيرية في ١٦سبتمبر٢٠٠٥، ثم المفاوضات بعدها بأسبوع. كان فريق المفاوضات- الذي قاده سالم احمد سالم- كله من افريقيا، ولم يتم اشراك مجموعة «الترويكا». يبدو واضحاً أن الإتحاد الافريقي اراد أن يعبّر عن استقلاليته بإدارة المفاوضات منفرداً. وبعد وفاة جون قرنق كان علي عثمان يواجه مشكلات عدة. ومع قرب خروجي من الوزارة أصبحت خطتي الخاصة بدارفور لا أمل منها. لكن كان الأمريكيون، بدعم من المملكة المتحدة والنرويج، يعملون على توحيد حركات التمرد في حركة تحرير السودان عبر مؤتمرات مصالحة منفصلة، واتضحت أهمية ذلك لاحقاً حيث أن فصيل (مني مناوي) لم يُرسل موفداً لأبوجا.

في الخرطوم كانت مجموعة الحركة الشعبية حريصة أيضاً على المشاركة في مفاوضات سلام دارفور، لكنهم كانوا يشكون من عدم اشراكهم في معالجة الأزمة من قبل زملائهم داخل الحكومة. وكانوا أيضاً يخشون من الأثرا السلبي للتطورات في دارفور على اتفاقية السلام.



توزعت جهود قيادات الحركة الشعبية بين الخرطوم وجوبا، والسفر بين المدينتين. حيث كانوا حريصين على المشاركة و متابعة تنفيذ الاتفاقية. وفي منتصف سبتمبر كان الدستور الانتقالي لحكومة جنوب السودان جاهزاً لاجازته من قبل برلمان الجنوب، وقد استغرقت العملية وقتاً طويلاً وأثرت على تشكيل حكومة جنوب السودان. في يوم ٢٠ سبتمبر اتصلت بسلفا كير وتحدثت معه عن متابعة هذا الأمر وتنفيذه بسرعة ودقة. كما رجوته أن يوافيني بأخبار تكوين حكومة الوحدة الوطنية بالخرطوم، التي كان تشكيلها قد تأخر. بدأنا التحدث مع الأمريكيين لممارسة بعض الضغط بمساعدة شركائنا في المجتمع الدولي لإنجاز تلك المهمة. كنت ذاهبة الى واشنطن لحضور الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الفترة من ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥ فالتقيت اثناء ذلك بروبرت زوليك، وكان من ضمن أجندة ذلك الاجتماع اتفاقية السلام، وبعض الاجراءات التي كنا ننظر فيها اذا لم تتشكل حكومة الوحدة الوطنية. لكن اتضح ان ذلك غير ضروري، حيث أخبرني سلفا أن تشكيل الحكومة سوف يتم قريباً (٢١ سبتمبر ٢٠٠٥). وبالفعل أعلن الرئيس عمر البشير تشكيل مجلس الوزراء بعد أسابيع من الصراع المحتدم بين الشريكين. كان المجلس يتشكل من ٢٩ وزارة، ذهب ١٦ منها للمؤتمر الوطني-أي الغالبية- كما كانت تلك الوزارات تشمل كل ما هو حيوي ومهم مثل (المالية والطاقة والدفاع والداخلية والعدل)، وكان التشكيل الوزاري مفصلياً حيث اكتملت السيطرة للمؤتمر الوطني على الاقتصاد وقطاع النفط والأجهزة الأمنية وتطبيق الشريعة الاسلامية. من ناحية أخرى حصلت الحركة الشعبية على ثماني وزارات من ضمنها وزارة الخارجية، والتجارة الخارجية، والاستثمار، والتعليم، والصحة والشئون الانسانية، ووزارة مجلس الوزراء.

حصل الجنوبيون الآخرون على أربع وزارات. وحصلت الحركة الشعبية على حقائب وزارات الدولة في كل الوزارات التي لا يسيطرون عليها. لذلك شعر معظم المراقبين أن الحركة حصلت على قسمة ضيزى، حيث كانت كل المواقع



الحساسة التي تمس تنفيذ اتفاقية السلام خارجة عن سيطرتها. ومن الناحية الايجابية كانت المناطق المهمشة في جبال النوبة والجنوب والنيل الازرق ودارفور قد مُثّلت بشكل أفضل. اما بالنسبة للأحزاب الشمالية فقد قررت ألا تشارك في حكومة الوحدة الوطنية.

كان أهم عامل في تنفيذ اتفاقية السلام، بالنسبة لي، هو الأشخاص وليس المواقع في حكومة الوحدة الوطنية وفي حكومة الجنوب. وكان أكبر مصدر قلق لنا أن الذين شاركوا في محادثات نفاشا من المؤتمر الوطني لم يشاركو في التشكيل الوزاري بأعداد كافية. وبدا جليا ان توازن القوى قد اختل بين البشير وطه ! حيث أصبح لمنتقدي اتفاقية السلام اليد العليا. من بين هؤلاء نافع علي نافع الذي عُين مساعداً لرئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة. واستنتج عدد من المراقبين أن هذا يعني ظهور رجل قوي من النظام، حيث كان له دور بارز في تشكيل الوزارات، ولكن كل تلك لم تكن سوى تخمينات.

استبعد عدد ممن كان يتوقع أن ينالوا مواقع وزارية، وكان بعضهم وزراء دولة أو يشغلون مواقعاً هامة، وقد شاركوا في مفاوضات السلام. وكان من الطبيعي ان يشاركوا في تنفيذها، لكن باستثناء (ادريس محمد عبدالقادر) «رئيس المفاوضين في نيفاشا» لم نر أثراً للباقين، حتى كوزراء دولة! باستثناء مطرف صديق الذي بقي في منصبه كوكيل لوزارة الخارجية.

تم أيضاً تعيين ١٢ مستشاراً لرئيس الجمهورية كان من بينهم مصطفي اسماعيل، وغازي صلاح الدين.

مثل تلك التعيينات تعتبر تقليداً سياسياً سودانياً لاسكات المنتقدين وترضية المقربين الذين هم بمثابة مجلس وزراء مصغر يشكل ثقلاً موازياً للحركة الشعبية. وكان من المدهش وجود بعض الجنوبيين الذين كانوا يعارضون دكتور جون قرنق بشدة كمستشارين مثل بونا ملوال، وقائد الملشيات رياك قاي كوك، وكان هذا امراً محبطاً للحركة الشعبية. حيث أن معظم المستشارين من الشمال والجنوب قد كانت لهم تحفظات وانتقادات واضحة على اتفاقية السلام.



ومما أقلقني ايضا أن عدداً من وزراء الحركة الشعبية في حكومة الوحدة الوطنية لم تكن لديهم أي خلفية عن مفاوضات نيفاشا، وكان دينق ألور- الوزير برئاسة مجلس الوزراء- هو الوحيد الذي يملك خبرة واسعة بنيفاشا. واعتقد أن العناصر الأساسية الأخرى تم الاحتفاظ بها لتشارك في حكومة جنوب السودان. إن تنفيذ الاتفاقية في حد ذاته مسألة صعبة، ناهيك عن اسنادها أشخاص لا يدركون المنطق وراء ما ورد فيها من التزامات، وخلفية تنازلات التي تضمنتها، والطرق التي اراد المفاوضون تنفيذ الاتفاقية من خلالها! عليه، فما لم يظهر الرئيس عمر البشير قيادة قوية، فإن اتفاقية السلام لن تجد سوى عدد القليلممن يدافعون عنها داخل حكومته. وستظهر القيادة القوية أن الشماليين يرغبون فعلاً في خلق سودان عادل وموحد. وهذا مهم أيضاً لمنع «تتقهقر» الحركة الشعبية جنوباً (خصوصا بعد وفاة جون قرنق). قد تكون هناك مشاركة حقيقية في السلطة في الخرطوم، لكن يبدو ان الفرصة قد ضاعت، على الأقل في ذلك الوقت.

قد تكون هناك أسباب عديدة وراء تلك التطورات. ربما وصلت قيادة المؤتمر الوطني الى قناعة - بعد وفاة جون قرنق - أن الجنوب سيذهب في حال سبيله في كل الأحوال! إن كان ذلك أمر محسوم إذن لا داعي لتقديم أي تنازلات قبل الاستفتاء. اذا لم تكن هذه طريقة التفكير خلف الكواليس، أي إضعاف الحركة الشعبية، وشراء الوقت، والامتناع عن بعض التنازلات التي ربما يمكن استخدامها لاحقاً؛ فتلك إذن «كروت» قد يحتاجون لها لاحقاً. في إحدى فترات تفكيري السوداوية كنت أعتقد ان حكومة الوحدة الوطنية، هي حكومة الانفصال الوطني، لكنني اتمنى ان اكون مخطئة، فيجب ان يسود التفاؤل خصوصاً وانه لا زال لدينا ست سنوات قبل إجراء الاستفتاء في جنوب السودان، وهناك وقت لتحقيق الكثير في الفترة الانتقالية.

في بداية شهر اكتوبر قمت بزيارة وداع للسودان، وكوزيرة للتنمية قابلت الرئيس، وبعض المسئولين في الخرطوم وجوبا [٤]. وقابلت أيضاً علي عثمان في منزله كما كان يحدث كثيرا، ولكن هذه المرة وجدت رجلاً مختلفاً. وهو دائما



رجـل هاديء ينتقي كلماته بدقة ولا يرفع صوتـه، لكنه في هذه المرة كان يبدو محبطـاً، وكانـت ديناميكيـة السياسة الداخليـة في الخرطوم همـه الأساسي، بحيث كان تفكيره محصوراً في بقائه السياسي.

●●

من موسى الى يوشع بن نون – الحياة في الأرض الموعودة

●●

ستشكل الخمس سنوات التالية تحدياً كبيراً لقيادة سلفا كير وسلطته. التحديات مهولة. فالأرض الموعودة والسودان الجديد يحتاجان الى بناء، لكن تحسن الأوضاع الأمنية أيضاً مهم. ويشكل الحفاظ على وقف اطلاق النار انجازاً هاماً، فيما عدا الخروقات التى وقعت في منتصف الفترة الانتقالية. كذلك لم تكن هناك أحداث خطيرة، برغم أنه جرت نقاشات حادة داخل لجنة المراقبة. قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتحمل المسئولية، ورغم أن العملية تمت بشكل جيد لكن كانت القوة المنتشرة مركزية القيادة ونشرت بأعداد غير كافية في المواقع التى تحتاج الى حماية. أما عملية نزع السلاح و التسريح والدمج للمحاربين السابقين فقد تأخرت كثيراً. وهذه العملية تعكس التطورات السياسية في منطقة الحرب، فقد كان الطرفان غير راغبين في تنفيذ هذه العملية. وكان اهتمامهما منصباً على الاحتفاظ بجيشيهما. بالنسبة للحركة الشعبية كان وجود الجيش بمثابة تأمين لحماية الاستفتاء بخياريه وحدة وإنفصالاً. وتخصيص ٤٠٪ من ميزانية جنوب السودان للدفاع يوضح مدى أهمية هذه المسألة. أما بالنسبة للمؤتمر الوطني فقد كان وجود جيش قوي أمر حيوي، ليس فقط لاستخدامه في دارفور، بل لاحتفاظه بقدرات عسكرية في حال عودة الحرب مرة اخرى مع الجنوب!! فاستورد كلا الطرفين اسلحة جديدة. وكان هناك نقص في التمويل لعملية التسريح، حيث لم يحرص المموِّلون على الاستثمار في هذا الجانب. ووجدت بعثة الامم المتحدة صعوبة شديدة في التقدم في هذه العملية أثناء الفترة الانتقالية.

ذهبت للسودان في بعثة خاصة باليونيسف، وبالصدفة كنت في خضم الأحداث. كنت عائدة إلى الخرطوم من جوبا عندما علمت بأن هنالك اشتباكات بين الجيش الشعبي والجيش السوداني في منطقة أبيبى! خلال يومين تم



حـرق المدينة «عـدا المسجد الذي لم يمس»، وتشرد أكـثر من ٥٠ الف شخص مـن المنطقـة. كانت بعثـة الامم المتحدة موجـودة في أبيي، لكنهـا لم تتخذ أي إجـراءات لحمايـة المدنيين! غـير أن اليونيسـف وشركاءهـا في الأمم المتحدة قاموا بالتحضير لعملية مساعدات انسانية عاجلة.

تخوفـت مـن توسع العمليـات العسكريـة إذ أن أبيي كانت مـن أعقد محاور التفاوض في نيفاشا، ولم يكن هناك أي تقدم قد احرز منذ ذلك الوقت. وبالرغم مـن قرار لجنـة حدود أبيي، والمفاوضات اللاحقة مـع الحكومة، اذا كان هناك مـكان واحـد في السودان ستفلـت فيه الامور فهو أبيـي! اتصلت بممثل الامين العـام للأمم للمتحـدة، اشرف قاضي، لأخـبره إن بإمكاني الاتصـال بسلفا كير لتهدئة الأمور، وكان هو في انتظار اجتماع مع الرئيس عمر البشير، وأشار أنه لايعترض على تدخلي في هذه المسألة.

عندمـا كنت أدلف الى منزل علي عثمان في الخرطوم ذلك المساء اتصل بي من جوبا السفير النرويجي، فريدتجـوف ثوركيلدسن، وأبلغنى أن هناك نقاشات حـادة داخـل اجتمـاع الحركة الشعبيـة، وعنف لفظـي خصوصاً مـن ادوارد لينـو- مـن أبيي. توقـع ثوركيلدسن أن يكـون هناك رد فعـل انتقامي في اليوم التـالي. وقـد ابلغت طه بهـذا وحثثته على الاتصـال بسلفا كـير في أسرع وقت ممكـن. كان كل طرف في أبيي لديه دبابـات واسلحة ثقيلة، ومن حرب صغيرة يمكن أن تتطور الأمور إلى حرب اسوأ. أصغى طه لما قلته وأخبرنى أنه سوف يتشـاور مع حزبه، وسـوف يتصل بسلفا بعد ذلك. كنـت متأكدة أن طه سوف يقـوم بفعل شيء. من ثـم اتصلت بجوبا، وتم ابلاغي أن نائـب الرئيس سوف يقـوم بالاتصـال بخصوص أبيي. لكن قبـل ذلك كان في اليـوم التالي هجوم من الحركة تبعته معركة بالأسلحة الثقيلة. وبعد ساعات، وباتصال بين سلفا كير وعلي عثمان طه، توقف القصف. يبدو أن ذلك حدث بناء على اوامرهما.

ماحـدث كان فظيعاً، لكن في نفس الوقت كان القـادة السياسيين قادرين على حل المشكلة بسرعة، رغم توتر العلاقات. الحادث أدى إلى عقد اجتماع مفوضية التقييم، التي قامت بزيارة إلى أبيي. وتبعتها لجنة وقف اطلاق النار التى تضم



ممثلين من الطرفين. وجهت انتقادات من قبل مجلس الامن لإدارة بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأحداث أبيي. وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على خارطة طريق، وأحيلت مسألة أبيي الى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. كان قرار المحكمة في العام ٢٠٠٩ غير مرضٍ لكلا الطرفين، لكنه قُبل.

مثّل خرق اتفاق وقف اطلاق النار من الجانبين أمراً خطيراً، لكن هناك أيضاً عنف المليشيات التي تعمل بالوكالة، أو العنف القبلي). وباستثناء صدامات ملكال في نوفمبر ٢٠٠٦، كان عنف المليشيات محدوداً ونادراً في الفترة الأولى من الفترة الانتقالية، لكن اصبح متكرراً في الفترات الأخيرة، وهذا بدوره انعكاس لما يواجهه الطرفان سياسياً.

الأمن هو دائماً انعكاس للديناميات السياسية. لذلك، وكما هو متوقع، برهنت العملية السياسية في السودان على أنها تواجه تحديات كبيرة. كما أن الشراكة بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني استمرت شراكة صعبة. فقد خرقت معظم المواعيد النهائية للاتفاقية، وكان التأخير في التنفيذ خطيراً. أحياناً، كان جذر المسألة يعود لانعدام القدرات، وأحياناً لعدم الالتزام. كان هناك توتر مستمر فيما يخص تحويلات إيرادات البترول أو الشفافية حول البيانات الخاصة بالبترول، وكانت التحويلات تتأخر. وفي نهاية الفترة الانتقالية تم دفعها بالعملة المحلية في خرق واضح لاتفاقية السلام. من جانب آخر لم تعمل كل من مفوضية التقييم والتقدير، ومفوضية البترول، ومجلس الدفاع المشترك، كما حددت الاتفاقية، إذ أُجلت كل القرارت الخاصة بالاستفتاء، ومن ضمنها قانون الاستفتاء وترسيم الحدود.

من الناحية السياسية كنت قلقة جداً حيث غابت الضغوط السياسية على الطرفين. إن عدم الانتباه لاتفاقية السلام، وانصباب اهتمام المجتمع الدولي نحو قضايا أخرى كان من الممكن أن يؤدي الى تزايد التوتر والمشكلات. بالطبع كانت هناك مشكلات مستمرة في عدة نواحي، مثلاً في ١٢ اكتوبر ٢٠٠٧ انسحبت الحركة الشعبية من حكومة الوحدة الوطنية، وفي نفس الوقت تزايدت حدة التوترات وقام الطرفان بنشر قوات على المناطق الحدودية. نشرت الحركة



الشعبيــة ١٥ ألــف جندي في منطقة بانتيو، وبالمقابل نشــر الجيش السوداني ٨ ألـف جنـدي في نفس المنطقــة [٥]. إلا أن المخابرات الأمريكيــة أكدت أن الأرقام أكـبر من ذلــك [٦]، الجدير بالذكر أنه لم ينجم عن ذلـك أي أحداث أو صدامات عسكرية. بعد سلسلة من المفاوضات عادت الحركة الشعبية لحكومة الوحدة الوطنية، كما أكدت تلك المفاوضات الالتزام مجدداً بتنفيذ اتفاقية السلام.

إن مسألــة بنــاء السلام لا تعتمد فقــط على الشراكة، بل أيضــاً على العملية السياسيــة في الأقليــم، وعلى ماضي وحاضر المشكلة. وقـد أثبتت الفترة التي اعقبـت وفاة جون قرنق أهمية وجود قيـادة قوية متسقة بالجنوب. فقد ألقت أحــداث رومبيــك في نوفمبر ٢٠٠٤ ظلالها على العلاقــة داخل الحركة في بداية الفترة الانتقالية. لكن القيادة أوجدت وسائلاً وطرقاً جديدة لتوحيد الجنوب. وقـد نجح سلفا كـير في عقد مصالحات مع بعض قـادة المليشيات في الجنوب، حيث سارع إلى ضم عدد من قادة المليشيات إلى حكومته والجيش الشعبي. قاد ذلـك إلى عقد اتفاقية جوبا بتاريخ ٨ يناير٢٠٠٦، وكان ذلك انجازاً كبيراً حيث تم دمـج قوة دفاع جنوب السودان في الحركـة الشعبية، واصبح قائد مليشيا النويـر «فاولينو ماتيب» نائباً لقائد الجيشـ الشعبي. عليه يمكن أن نعتبر أن العمليــة كانت ناجحة سياسياً. أيضــاً في يوليو ٢٠٠٦ بادرت الحركة الشعبية بالتفاوض مع جيش الرب.

كان أكـبر أثر سياســي على عملية السلام في السودان هـو قضية دارفور. في أبريل/مايـو ٢٠٠٦، وبعـد مجهودات ضخمــة، تم توقيع اتفاقيــة مع حركات دارفور. وفي الجولة الخامسة من مفاوضات ابوجا شارك علي عثمان، وقاد وفد مفاوضــات الحكومة، لكنه قبل ذلك لم يشــارك في المفاوضات ولم يكن مسئولاً عـن العملية التفاوضية [٧]، وكانت تلك آخر مشاركة له في مفاوضات دارفور. لم يكن واضحاً لي ماذا يحدث خلف الكواليس في الخرطوم حول هذا الموضوع، حيـث لم يكن هنــاك استخدام لقنوات غـير رسمية لتحريك عمليــة السلام كما كان يحــدث اثنــاء نيفاشا. في تلـك الاثناء كانـت مجموعة الترويـكا قد اختفي اثرهــا. وحينها فقط شارك روبـرت زوليك وهلري بن بشكل مباشر مع الرئيس



ابوسانجو في نفس تلك الجولة التي شارك فيها علي عثمان. تم توقيع اتفاقية دارفور من قبل فصيل واحد هو فصيل مني مناوي، إلا أن تلك المجهودات أتت بنتائج عكسية. بعد التوقيع على اتفاقية دارفور تابعها مبعوثون خاصون ومفاوضون من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي. لم يخالجني الشك في أن تلك العملية لن تنجح، حيث أن دارفور تحتاج لتعامل مختلف، وقد ضاعت الفرصة التي سنحت في ٢٠٠٥، التي تمثّلت في توحيد فصائل المتمردين في دارفور، ولعبت فيه الحركة الشعبية دوراً.

كانت هناك مباحثات مباشرة بين الحكومة وجبهة الشرق في منتصف ٢٠٠٦ وتم التوقيع على اتفاقية سلام في اكتوبر من نفس العام. تمت تلك المفاوضات في اسمرا وكان يقودها من جانب الحكومة مصطفي عثمان اسماعيل ودعمت من قبل اريتريا والتي تحسنت علاقتها مع الخرطوم بشكل واضح في الفترة الأخيرة. كان ذلك مؤشراً على واقعية اقتراحنا بأن تكون عملية السلام في شرق السودان متزامنة مع الفترة الانتقالية واتفاقية السلام الشامل. لم تسترع المشكلات في شرق السودان انتباه المجتمع الدولي، كما لم ينتبه أحد لاتفاق الشرق. من جانبٍ آخر، لم يشهد سكان شرق السودان أي نتائج حقيقية ترتبت على ذلك الاتفاق، حيث وجدوا التجاهل من حكومتهم ومن المجتمع الدولي، إذ حظيت دارفور بكل الاهتمام.

كان هناك توتر شديد في المناطق الثلاث، جبال النوبة وجنوب كردفان والنيل الأزرق، كما كانت هناك صعوبة في التعاون بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، حيث كان الطرفان لا يثقان في بعضهما البعض مما تسبب في تعقيد تنفيذ بروتكولات تلك المناطق. لكن، في عام ٢٠٠٩ وبعد تعديلات على مستوى مناصب الولاة تحسنت العلاقة بين الطرفين. بوجود أحمد هارون- المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية - والياً، وعبدالعزيز الحلو نائباً نجح الاثنان في خلق علاقة شراكة خففت من التوترات ونالت اعجاب الجميع. في ذات الوقت كان مالك عقار قد أظهر قيادة قوية كوالي وعمل على استقرار الأوضاع في النيل الأزرق. ولكن، وبشكلٍ عام، كانت عملية السلام تواجه المشكلات. حيث كانت



العلاقـة بين الطرفـين مهزوزة، خصوصـاً فيما يتصل بتنفيـذ اتفاقية السلام. وكانـت هنالـك قوانين خاصـة بالإستفتاء والأمن لم تجاز حتـى نهاية ٢٠٠٩، وكانت تلك إحدى المطلوبات الهامة لإنجاح الاتفاقية.

في ١٩ اكتوبـر ٢٠٠٩ انسحبت الحركة الشعبيـة من البرلمان احتجاجاً على عدم التقدم في تنفيذ الاتفاقية، ولم تعد إلى البرلمان إلا بعد اجازة تلك القوانين في نهايـة العـام. وفي ٢٠١٠ كان العديـد من مطلوبات الاتفاقيـة تم اعتبارها في حكـم المنجـزة، لكن عدداً مقدراً منهـا طاله التأخير، وانجز الجـزء الآخر بعد ضغـوط شديـدة. كما أن التغيـيرات المتوقعة كنتيجة لما أنجـز من مطلوبات لم تتحقـق. كان أهـم تغيير متوقع في مركز السلطـة، ليس في مجال الاجراءات التشريعية بل تغيير موازين القوة نفسها

وفي جانـب ليس بعيد عـن ذلك كان قـرار الأحزاب الشماليـة أن تقف خارج العمليـة السياسية، وقـد كان تأجيل الانتخابات سبباً كافيـاً لموقفهم. ولم يكن هنـاك تقـدم هلى مستـوى التحول السياسي الـذي هو أيضاً من ثمـار السلام، بالرغـم مـن توقعـات غالبية السودانيـين في الشمـال. كان تأجيـل الانتخابات يعكس انعدام الرغبة من جانب الشريكين لإنجاز هذه المهمة في زمنها، إضافة الى المعوقـات الفنيـة. كما كان اتهام الرئيس البشير مـن قبل المحكمة الجنائية الدوليـة سببـاً قوياً لتأجيـل الانتخابات. وأخـيراً عندما قامـت الانتخابات في أبريـل ٢٠١٠ قررت الأحزاب الشمالية مقاطعتهـا، وسحبت الحركة الشعبية مرشحهـا للرئاسة، على عكس ما تصورته الترويكا بأن تكون الانتخابات أداة لإدخال كل القوى السياسية في عملية السلام.

●●



نقض الوعود

كان السلام مسألة هامة بالنسبة للسودانيين الذين تأثروا بالحرب – بالإضافة الى فوائده الملموسة. فهم يرغبون في حدوث تغيير في حياتهم اليومية، وليس فقط إنهاء الحرب. كما يريدون الاحساس بالأمان إلى جانب فوائد السلام الأخرى مثل (حرية الحركة، والتنمية الاقتصادية، والمراكز الصحية، والمدراس، والطرق، وتأمين سبل كسب العيش). كانت تلك المطالب واضحة جدً من خلال مقابلات أجريت مع آلاف السودانيين. ذكرت امرأة من يامبيو «لقد سمعنا فقط بالسلام، لكن لم نره عملياً، لأن مشكلاتنا لا زالت مستمرة مثل التعليم والصحة وقلة الأموال [٨]. وقال رجل من الفونج يقطن منطقة جارود «كل الناس لديهم رغبة في العودة، لكن الذي يمنعنا هو عدم وجود مدارس ومستشفيات وأشياء أخرى!» [٩].

تؤكد أدبيات بناء السلام أن مثل تلك التغييرات ضرورية في الأشهر الستة عشر أو الثمانية عشر الأولى بعد نهاية المشكلة، وهي من أهم العوامل التي تكفل إستمرارية عملية السلام. قد يخلق غياب فوائد ملموسة للسلام حالة من عدم الاستقرار بالذات في المناطق الأكثر هشاشة، وبالقدر نفسه، وحتى تستقر العملية السلمية، يجب أن تصل المعونات بطرق معقولة وتستمر لمدة طويلة[١٠]. وفي هذا الإطار فقد فشل العديد من المانحين في الإيفاء بوعودهم التي قطعوها في مؤتمر المانحين الخاص بالسودان، وحتى تلك التي تم الايفاء بها ذهبت لأناس لم يتأثروا حقيقة بالحرب في الجنوب أو المناطق الثلاث، حيث تم تحويلها لدارفور. كما كان هناك تأخير في المساعدات التي ذهبت للجنوب والمناطق الثلاث مما جعل أثرها محدودا في الأشهراً الثمانية عشر الأولى. لذلك حدثت الفجوة –الشهيرة والمعروفة– التي تحدث غالباً في أوضاع مابعد الحرب. وبالرغم من أننا كنا نعلم ذلك من سابق تجاربنا، وبالرغم أيضاً

مـن تشـاور المانحين الذي كان يتم بشـكل منتظم، إلا أن ذلـك كان أمراً محبطاً بالنسبة لنا.

كانت هناك فجوات واضحة في التمويل وفي توفير القدرات والموارد البشرية. وكان هنالك فجوة من جانب المانحين، ومن جانب الوكالات المنفذة للمشاريع. حيث انتـاب المانحون الشعور بأن حالة الطوارئ انتهـت، لذلك أوقفوا دعمهم للعمليـات الإنسانيـة التي كانت تذهب للـوكالات العاملة في جنـوب السودان تحـت مظلة «شريان الحياة». وقد ذهب معظـم التمويل الى دارفور التي كانت تعتـبر كارثـة انسانيـة عظمـى، ونتج عـن ذلك تخفيض واضـح في الخدمات التي كانـت يتلقاها الناس مثل الغذاء والصحـة والتعليم، بإختصار تراجعت الخدمـات المقدمة بعد حدوث السـلام! [11] كانت الـوكالات المختصة بالتنمية بطيئة في عملها، أما الموارد التي تعتمد عليها فكانت متأخرة دوماً في الوصول، وحينها حدثت الفجوة. في جبال النوبة والنيل الأزرق لم يتغير شيئ بالنسبة للناس، فقد كانوا مهمشين قبـل الاتفاقية التي أتت بالسـلام، وهو الأمر الذي استمـر- بعد توقيع الاتفاقية - بصورة كبيرة. عـبّر رجل من جنوب كردفان عـن استيائه قائلاً «السلام موجود منذ ثلاث سنوات، كان يجب أن تكون هناك اشياء ملموسة، وكان يجب على الحكومة أن تظهر وجودها من خلال الخدمات الأساسية، لكن لا توجد حكومة». [12]

بعد نصـف عام من زيارتي لمعسكر للعائدين خـارج مدينة رومبيك، وجدت أن النـاس يعـودون إلى لاشيء، وقد تأكد لي ذلك بعـد عودتي في أكتوبر. الكثير مـن الجنوبين سوف يعـودون بعد انتهـاء موسم الامطار، لكـن الأمم المتحدة تعـاني من عجز في التمويـل لبرامجها! والعائدون- بشكل كبـير - حضروا الى الجنوب معتمدين على انفسهـم فقط. من ناحية اخرى، كان الدعم المخصص لرفـع القـدرات الخاصة بادارة الجنـوب ناجحاً. لكن المانحـين لم يستخدموا الدعـم حتـى نهاياته المنطقيـة والمتوقعة وحتـى يغطي الفجـوة، واتضح ان صنـدوق المانحين المتعـدد الأطـراف كان بطيئـاً اكـثر ممـا كان مخططـا له. كان الدعـم مخصـص للصنـدوق، ويتصرف فيـه البنك الـدولي حسب رغبته.



والمانحـين ثنائي الأطراف كانوا بطيئـين في نشر موظفين اكفاء في جوبا. كانوا غالباً مايعملون مع متعاقدين أو موظفين ليس لديهم الخبرة الكافية. وأيضاً لم يحدث شيء في المناطق الثلاثة. ومن المثير للاهتمام أن المانحين كانوا يدفعون التزاماتهـم في موعدهـا للصنـدوق، ولأكثر من عام كامل، لكـن كان من المحبط أن هـذا الدعـم ورغم وجوده في حساب الصنـدوق، لم ينفق ولمدة عامين. كان ثلثي الدعم لأي مشروع مدعوم بواسطة الصندوق من موارد الحكومة نفسها، فاصبـح البنك يحتجز اموالها عبر إجراءاته المعقدة. لم يكن البنك في مستوى طموحات السودانيين او المانحين. و كان يُعتَقد أن صندوق المانحين- المتعدد الأطراف- اسرع الطرق في تاريخ البنك لكن اتضح انه الأبطأ!

لم يكـن مكتب المانحـين المشترك يعمل كما هو مرسوم لـه. وكان معزولاً من بعض العمليات التى يقوم بها البنك، حيث كان يفضل ان يقوم بها منفرداً. لذلك لم يكن مكتب المانحين قادرا على التأكد من أن الموارد تم توزيعها بشكل أسرع. مـن ناحيـة أخـرى، لم يستطع البنـك الـدولى والأمم المتحدة حـل اشكالاتهما الخاصـة بالتحويـلات الائتمانيـة إلا بعد مـرور عامين. كان العاملـون بالبنك يوجهون اللوم للآخرين بدلاً من العمل لحل المشكلات. وجِه الاتهام الاول للأمم المتحـدة (التى بادلته الاتهام)، ثم حكومة الجنوب. لكن تراكم الاموال استمر مـع الوعد بأن الأمور سوف تتحسن، لكنها لم تتحسن بالرغم من الاحصائيات الخاصـة بالانفـاق التى اظهرت بعضـ التقدم. الا أن خمسـة سنوات من عمر الصنـدوق مـرت ولم ينفق سوى ثلث المـوارد التى كانت متاحة لـه فقط [١٣]. إن عمليـة «الانفاق» حسب مصطلحات البنك تعني في واقع الأمر التحويل من حساب الى حساب آخر، لكن الحساب الحقيقي يجب أن يعكس البرامج المنفذة وتحقيـق إنجـاز ملموس على الأرضـ. وبناءً علـى ذلك فإن فوائـد محدودة للغاية تحققت [١٤].

ينظـر الكثير من الجنوبيين الى البنك بوصفه من اسوأ مؤسسات المساعدات الدوليـة أداء. لكـن ليتمكـن البنك مـن تحريك الأمـوال فإنه يعتمـد أيضاً على جهـات أخرى مثل: الحكومـة، والمنظمات الداعمـة، والمتعاقدين ذوي القدرة



الجيـدة علـى التنفيذ. لكن وجود حكومة ناشئة ليسـت لديها قدرات تذكر عقّد مـن هذه المسألة. البنك بدوره كان مدركاً لهـذه المسألة، لكن عندما اصر البنك علـى تطبيق اجراءاته حتى علـى الوكالات المنفذة كانـت النتيجة هي الركود التام، وحتى في مجال التعاقدات كان التقدم بطيئاً جدا. شعرت بخطورة الامر بعد زيارتي جوبا عام ٢٠٠٦ ، حيث اتصلت بادارة البنك وطلبت منهم تدخلاً عاجـلاً. لكـن البنك لم يقـم بتوظيف كفـاءات حتـى تدير الصنـدوق، وتواجه التحديـات، وتسرع من تنفيذ الأعمال(١٥). بعد مضـي وقت طويل أقرت إدارة البنـك بالمشكلة وحاولـت معالجتها، كما أن المانحين قامـوا بتقليل مايدفعونه للصندوق، وفي عام ٢٠١٠ صاروا يحولونها الى مواقع أخرى.

لم يكن الناس في جنوب السودان، وأصحاب المصلحة الآخرين، يدركون كل هـذه التعقيدات. لكنهم فقـط رأوا أن ما وعدوا به لم يتحقق! لذلك من الصعب فصل المساعـدات عن سياقها. إلا أن وصول تلك المساعدات من عدمه، وكيف تصـل، لـه نتائجـه، وأحيانـاً، له آثـار سياسية هامـة. كان تمويـل الصندوق للمناطـق الأخـرى المتأثـرة بالحرب في الشمـال أيضـاً أبطأ من الجنـوب. إن الغيـاب المـزدوج للمساعـدات الحكوميـة والمانحـين تـرك آثـاراً سلبية على السـكان في المناطـق الثلاثة، حيث عبر شـاب من النوبة، منطقـة هيبان، قائلاً «اتفاقيـة السلام سيئة لأنها لم توفر أي شيء لجبال النوبة مقارنة بالشمال و الجنـوب»(١٦). لأنني أعرف أهمية مصداقيـة القيادة في أوضاع مابعد النزاع، فأنـا ألوم نفسي، بسبـب وضع الناس في جنوب السـودان، والمناطق الأخرى المتأثـرة بالحـرب في هـذا الموقف. وإننـي متأكـدة الآن من أن مـوراداً كثيرة كان يمكنهـا الذهاب عبر قنوات ووكالات أخرى وكانـت ستأتي بنتائج أفضل وأسرع، لـو لم اقم بدعـم فكرة تجميع الدعـم عبر صنـدوق المانحين المتعدد الأطراف. إن برنامج التعليم الذى تديره اليونيسف والذي لم يتلق مليماً واحداً مـن الصندوق لهو أحـد الأمثلة على ذلك(١٧). هذا البرنامج نجح في زيادة عدد التلاميـذ في المدارس ثلاثة أضعاف في فـترة ثلاثة سنوات في جنوب السودان،



سـواء كان تحت شجـرة، أو خيمـة أو مدرسة حقيقية. الاعـداد لازالت قليلة والكثير يجب عمله لكن هناك نتائج تحققت.

ايضـا كنت أرى أن فشل مكتب المانحين المشترك هو مسئوليتي الشخصية، وحاولت معالجة الامر أثناء زياراتي المتكررة، عبر اتصالات خاصة بالمانحين شملـت البنك الـدولي في أعلى مستوياتـه، وحكومة جنوب السـودان، لكنها لم تفضـ إلى شـيء. كان الصنـدوق نموذجاً مختـلاً تدثر بأبهة جعلـت اصلاحه غـير ممكن. قاد مـا تعلمنا من دروس من عمليات السـلام في مناطق اخرى، إلى نتائـج أكثر قسـوة هذه المرة. ولـن انسى ذلك ابـداً. ولكن بالنسبـة للسودان كانـت الأضرار – للأسف – قـد حدثت بالفعل. وكما قالت امراة من دينكا أقار «يقولـون أن هناك سلامـاً، لكن ما يزال للنهر ضفّتان» [١٨]. «فالأرض الموعودة « لم تظهر أبداً.

إن تحويل الحركة الشعبية من حركة حرب غوريللا إلى حزب سياسي لن يكون أمـراً سهلاً. والكثـيرون منا يدركون التحديات التي سـوف نواجهها. فالحركة كانـت تدير شؤونها في ما يعرف بالمناطق المحررة بقدر من النجاح. لكن إدارة حكومـة شـأن مختلف. كما تمثـل إدارة دخل هام مـن البترول مسألة مختلفة. كحـال معظـم الـدول المنتجـة للبترول، هنـاك مشـكلات في الحكـم، والادارة الماليـة، كما أن هنـاك فساد في السـودان. وتعاني حكومة جنـوب السودان من نفسـ هذه الأشياء. إنه لأمر معقد أن يتم تجاوز عقبة نقص وضعف القدرات، وإدارة التحديـات المتعـددة مـن تأسيس حكومة فعالة في الجنـوب، ومتابعة تنفيذ اتفاقية السلام.

وقـد واجه سلفـا كير مصاعب مع فريقـه، حيث قام بعد سنـة واحدة بطرد وزيـر الماليـة وبعض الموظفين بتهـم الفساد. كما ظل موضوعـا الفساد وسوء الإدارة يطـاردان حكومتــه منذ ذلك الحين. مبالغ مقـدرة من دخل البترول تم تحويلهـا إلى جنوب السودان ويتسائـل الناس أين ذهبت تلك المبالغ. البعض يتهـم الشمـال بأنه لم يحول المبالـغ المستحقة، والبعض يتهـم قادة الجنوب. رئيسـ حكومـة جنوب السـودان مدرك لهـذه المسألة. وبمساعـدة دولية عمل



على تأسيس نظامين (إداري ومالي) قويين. في نفس الوقت تم تأسيس عاصمة لجنوب السودان في جوبا يمكن مقارنتها مع أخريات كثيرات في الإقليم، اضافة إلى تأسيس إدارات في بقية الولايات. بالنسبة للمانحين زادت نسبة المنح المتعددة والثنائية المقدمة لحكومة الجنوب وكذلك لوكالات الأمم المتحدة بنهاية الفترة الانتقالية. لكن كان للمنظمات الدولية نصيب الأسد في تحمل عبء تقديم الخدمات الاجتماعية للسودانين الجنوبيين، مثل الخدمات الصحية، والتعليم، والبنية التحتية في المناطق الريفية في الجنوب. وكانوا يقومون بفعل ذلك رغم الموارد القليلة المقدمة من المانحين الدوليين، وكان ذلك بالطبع امراً مدهشاً. لكنه ايضاً مصدر قلق، لأنه يمثل مواصلة لنفس النمط الذى تأسس اثناء الحرب الاهلية. في عام ٢٠٠٩ تم طرد معظم المنظمات العاملة في دارفور وشمال السودان بواسطة الحكومة. هذه المسألة ايضا انسحبت على جنوب كردفان/جبال النوبة، والنيل الأزرق. وأصبحت المساعدات القليلة التى تتلقاها تلك المناطق مهددة. الا أن عدداً قليلاً من المنظمات سُمح له بالبقاء و العودة للعمل. بالنسبة للمناطق الثلاثة زاد هذا القرار من قتامة الوضع بشكل أكبر من جنوب السودان.

كان هناك عدد محدود من الوكالات التى تعمل في المناطق الثلاثة حضرت متأخرة قرب نهاية الفترة الانتقالية. والوضع الأمني كان معقداً في أبيي وجنوب كردفان. وفقاً لدراسة تمت في جنوب كردفان في عام ٢٠٠٨ فإن معظم الناس يعتقدون أن الامور تسير نحو التدهور، بينما يعتقد البعض الآخر أن الأمور كانت افضل قبل اتفاقية السلام [١٩]. النيل الأزرق يعتبر أفضل حالاً، حيث يعتقد الناس أن الامور تسير في الاتجاه الصحيح. لكن هناك الكثير من التشويش في المنطقتين، حيث يعتقد الكثيرون أن لهم حق تقرير المصير [٢٠]. قالت امرأة من جبال النوبة «لو لم يكن هناك استفتاء يسمح لجنوب كردفان بتقرير مصيره سوف تكون هناك حرب.» [٢١] وقد سجلت الكثير من مثل هذه الإفادات .



في الاثنـاء بدأت بعضـ الانشقاقات تظهـر في جنوب السـودان. ففي اكتوبر ٢٠٠٧ انسحـب من الحكومة الدكتور لام اكول، الذى كان يشغل منصب وزير الخارجيـة، وكان يقـود مليشيات في غرب أعالى النيـل. كان الكثيرون يرون أن أداءه في الـوزارة يعكس وجهة نظـر المؤتمر الوطني وليس الحركة الشعبية. بالإضافـة إلى ذلـك تم استيعـاب بعض المليشيات التابعـة للحكومة في القوات المشتركـة، مـا يعتبر انتهاكاً لـروح اتفاقية السلام. أحد قـادة المليشيات التي كانت ضمن الوحدات المشتركة قرر أن يخوض الانتخابات كمرشح مستقل مع احتفاظـه بعلاقته بالحركة الشعبية! ومن الواضـح أن زيادة العنف هو دليل ماثل على أن الأمور لا تسير على مايرام.

في عامـي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تدهـورت الأحـوال في أعـالي النيـل (جونقلـى، والاستوائيـة) حيث كثرت اعتـداءات المليشيات والصراعـات القبلية. لقد تم استغـلال التوتـر بين القبائـل. كما كان هنـاك، في اقصى الجنـوب، اعتداءات جيشـ الرب المتكررة التي أجبرت الكثيرين على النـزوح. وبالمقابل فإن الأمم المتحـدة كانت عاجزة تماماً عـن حماية المدنيين في المناطق الاكـثر تأثراً. كان للحركـة الشعبية قدرات محدودة للتعامل مـع العمليات في فترة السلام حيث يوجـد مدنيـين. وفي عـام ٢٠١٠ نزح مايقـارب ٤٠٠,٠٠٠ ألـف شخص نتيجة لهجـوم المليشيـات، رقم كهـذا يمكن مقارنته مـع فترة الحـرب، وقـد نتج عنه وضـع انسانـى خطير. زادت أزمـة الغذاء في عامـي٢٠٠٩/ ٢٠١٠ الطين بلة، وبالمقابل كان ايجاد الاهتمام والموارد لمجابهة الكارثة أمراً عسيراً.

●●



سيناريوهات اتفاقية السلام ومستقبل السودان

••

صـارت ازمة دارفور رهينة بمحادثـات نيفاشا، وكان الامر معكوساً منذ نهاية ٢٠٠٤. حيث أصبح انتباه المجتمع الدولي منصباً على دارفور، وكانت اتفاقية السـلام رهينـة للتطورات في دارفـور. ويبـدو أن كل الذين كانـوا شهوداً على توقيـع اتفـاق السلام نسوا أن السـودان أكبر من اقليمه الغربـي، وأن السلام في دارفـور مربوط بالسلام في بقية انحاء البلد. ومن الصعب الحكم ما إاذ كان ذلك نتاجاً لاستراتيجية اتبعتها القوى التي لم ترق لها إتفاقية السلام الشامل.

ومهما كان السبب، فإن المجتمع الدولى «اسقط الكرة» اثناء الفترة الانتقالية. ولم يتبن مقاربة شاملة لحل مشكلات البلد عبر عملية السلام. كان هناك افتقار كبـير لشخصيات مؤثرة وقوية لمراقبة عملية تنفيـذ اتفاقية السلام، ولم يكن هنـاك ضغط من أجل جعل الوحـدة أكثر جاذبية للجنـوب. كان هناك متابعة على المستويات الدنيا، لكن لم تتوفر على مستويات أعلى. كما انعدم أي محرك فاعـل لينسـق مجهـودات المجتمع الـدولي، ولذلك فإنـه وبدون مقاربـة شاملة لعملية السلام في السودان فإن بناء السلام في السودان مآله الفشل.

إتفاقيـة السـلام ليسـت فقـط شراكـة بـين المؤتمـر الوطنـى والحركـة الشعبية، حيـث ما كان بالإمكان إنجاحها بدون توفر جهود متصلة من شركاء دوليـين مؤثرين في المجتمع الدولي. بدون ذلك الدعم، من الترويكا (وخصوصا الولايـات المتحـدة والنرويـج) في الإصـرار على السـلام، لما صـارت اتفاقية السـلام حقيقة. لكن للمجتمـع الدولي ايضاً مسئولية فيمـا يحدث اثناء الفترة الانتقالية. وقد فشل الشركاء الدوليين بشكل كبير في الايفاء بتعهداتهم، إلا أنه وفي نهايـة الفترة الانتقالية انتبه الاتحـاد الافريقي والأمم المتحدة لما يحدث. لكـن ذلك كان متأخـراً. وفي استطلاعات عديدة للرأي شملـت آلاف الناس [٢٢]، كانـت هنـاك رسالـة واحدة مـن الجنوبيين السودانيـين، لايثقـوا بالشماليين ويرغبون في الانفصال.



في الفـترة التـى تلت توقيـع الاتفاقية كان هناك قلق مـن ارتباط جون قرنق بالشمال، ورؤيته حول السودان الجديد الموحد [٢٣]. حيث أكد تقرير بُنى على استطـلاع رأي في جنـوب السودان عام ٢٠٠٤ أن «هنـاك إنعدام ثقة في وحدة السودان، نتيجة للعداء وعدم مصداقية – العرب – في الخرطوم، حيث لا تجد رؤيـة قرنـق حول الوحدة دعمـاً». نفس هذه الرسالة تأكـدت في الاستطلاعات الأخـيرة للـرأي، مع وجـود أعداد قليلـة من الجنوبيـين يمكـن أن يتصوروا سيناريو التصويت للوحدة مع الشمال. بمعنى آخر، تطلب تغيير وجهة النظر السائـدة في الجنوب مجهوداً كبـيراً من كل القوى السياسية في البلد والمجتمع الـدولي، كمـا استلزم ذلك توفـير فوائد ملموسـة وواضحـة للسـلام. في ٢٠٠٧ راجـت نكتة في جنوب السودان تقول إن رجلين كانا يتحدثان وهما ينظران إلى فتيـات في الشارع، قال أحدهم للآخر: «هـل رأيت فتاة تدعى الوحدة؟ إنني لم أرهـا منذ زمن طويـل. كم كانت جذابة». فأجابه الآخـر «لقد غادرت منذ فترة طويلة».

يظل تطبيق اتفاقية السلام جوهرياً للحفاظ على السلام في السودان. أدركت ذلـك الولايـات المتحـدة ومبعوثهـا الجديـد [٢٤]، وكذلك النرويـج، فتم تفعيل الترويـكا. وهكـذا بـدأت مجهـودات ديبلوماسيـة مكثفة في عـام ٢٠٠٩. حيث صـارت المؤسسـات الدوليـة أكـثر فعالية بانضمـام الرئيـس السابق لجنوب افريقيـا، ثامبو مبيكى، بنشاط ممثلا للاتحـاد الأفريقي [٢٥]، مع الممثل الخاص للأمـين العام للأمم المتحـده، هايلى منكيرويس في عـام ٢٠١٠. كان التحضير الخـاص بالاستفتاء مهماً، ومن ضمـن ذلك تكوين مفوضية الاستفتاء، والتأكد من ترسيم الحدود، والبدء في مناقشة العديد من قضايا مابعد الاستفتاء.

وفقاً لاتفاقية السـلام كانت مواعيد الاستفتاء في ٩ يناير ٢٠١١. الجنوبيون أمامهـم خيـارا الوحدة والإنفصـال. اثناء الفترة الانتقاليـة الوحدة لم تُجعل جاذبـة. ففـي آخر استطـلاع رأي أجـرى في سبتمبر ٢٠٠٩ جـاءت وجهة نظر الغالبية في جنوب السودان والمناطق الثلاثة داعمة للإنفصال [٢٦]. فمن وجهة نظـر متشائمة حـول اداء الحكومة من ناحية الأمـن والتنمية وتطبيق اتفاقية



السلام مقارنة بعام ٢٠٠٧ قال زعيم من قبيلة النوير: «لن تستطيع خداعى بالتصويت للوحدة، الانفصال هو كل ما نريد». وقال زعيم من قبيلة الكاكوا من ياي «سوف ننفصل، حتى الأطفال يعرفون ذلك، طوال هذه السنين كانوا يعمّرون الخرطوم وليس الجنوب» (٢٧). بالطبع هذه قرائن محدودة، لكنها تمثل حسب الاستطلاعات التي أجريت منذ ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩ وجهة نظر سائدة وسط الجنوبيين.

الحركة الشعبية وحكومة جنوب السودان يتوقعان إجراء الإستفتاء في موعده، وإلا سيعد ذلك خرقاً لإتفاق السلام الذى سيحمل معه مخاطر كبيرة. قال الأمين العام للحركة الشعبية باقان أموم «أي محاولة لتأخير الاستفتاء سوف تهدد عملية السلام» (٢٨). لو تم تأجيل الاستفتاء بدون اسباب لها مصداقية هناك إحتمال كبير ان يحدث عنف. فالاستفتاء هو لب اتفاقية السلام بالنسبة للحركة الشعبية. وهذا هو أحد أهم الأسباب التى جعلتها توقع على الاتفاقية في ٩ يناير ٢٠٠٥. لو حرم الجنوبيون من الاستفتاء فسيكون ذلك بمثابة إعلان حرب بين الجنوب والشمال، والخرطوم تدرك هذا تماماً. حسب معرفتي لا يرغب الطرفان في العودة لمثل هذا السيناريو، ولايوجد أحد لديه رغبة لإشعال أطول حرب أهلية في أفريقيا مرة اخرى. مع وجود مثل هذه المشاعر في الجنوب والمناطق الثلاثة أي تأجيل يمكن أن يؤدي إلى عنف يخرج من السيطرة حتى على الحركة الشعبية.

أما فيما يخص نتيجة الإستفتاء فغالبية استطلاعات الرأى تتوقع أن يصوت الجنوبيين بأغلبية كبيرة لصالح الانفصال. كذلك يتوقع المراقبون الدوليون والخبراء الذين يتابعون شأن السودان. بالنسبة للحركة الشعبية يتبع الاستفتاء إعلان الاستقلال بعد فترة انتقالية تمتد لفترة ستة أشهر كما توقعت الاتفاقية. لو تم الاستفتاء بطريقة سلمية وتمت مناقشة ترتيبات مابعد الاستفتاء بطريقة مرنة، وكان هناك انتقال سلس ومنظم فستكون هناك فرصة كبيرة لعلاقات جيدة. وهذا يتضمن الاتفاق على الجنسية المزدوجة، وحرية الحركة للناس والبضائع، مثل ماحدث مع مصر (٢٩). وهذا يعني



أيضـاً معالجة القضايـا الحرجة. ويتضمـن ذلك ترسيم الحـدود بين الشمال والجنـوب، والاتفـاق علـى انتـاج البـترول وإيراداتـه، واستخـدام انابيـب البترول عبر ميناء بورتسـودان، وإدارة الحدود. وفيما يتعلق بمنطقة أبيي، يجب عقد إستفتاء أبيي (والانتقال المتوقع نتيجة لذلك) بطريقة جيدة، وكذلك بالنسبـة للمشـورة الشعبية. وفي حـال نجحت المفاوضات في عـدد من قضايا مابعـد الاستفتاء، فإن من المتوقع أن يكـون هناك تعاون مشترك بين الطرفين. في الظـروف الراهنـة، يعتبر السيناريو الـذى يتوقع انتقالاً سلسـلاً، وتعاوناً مشـتركاً، وعلاقـات أخوية بين الجـيران هو السيناريو الأمثـل من وجهة نظر السـلام، ويمثل استقراراً للسودانيين وللاقليم بشكل عام. لكن حتى ضمن هذا السيناريو يظل العنف متوقعاً.

مـن ناحية اخرى هنـاك الكثير من التعقيدات التي يمكنها ان تأزم الاوضاع، مثـل النقاشـات الحـادة التـى صاحبت قانـون الاستفتـاء، حول مـن يحق له التصويـت في عـام ٢٠٠٩. إن التأخير في تشكيل مفوضية الاستفتاء يثير القلق أيضاً. كما تمثل المماطلة في ترسيم الحدود تحدياً آخراً. وقد تحـول بعض القوي السياسية عملية الاستفتاء، أو تنفيذ نتائجه مسألة مكلفة بالنسبة للسودانيين الجنوبيين. وهناك سيناريو ثان محتمل: قد تجرى عملية الاستفتاء، لكن يمكن استخـدام اشيـاء فنيـة، او لوجستية او معوقـات اخرى تقـود الى نزاع حول اجراءات ونتيجة الاستفتاء. قد يؤدى هذا الى تأخير تطبيق نتيجة الاستفتاء. وفي مثـل هـذا السيناريو، سوف يتأجل الاتفاق حـول قضايا مابعد الاستفتاء، مـع ظهور توترات كبيرة بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية، قد تؤدى الى تعطيل العملية برمتها.

يجب الانتباه إلى أن العنف متوقع في كل السيناريوهات، إما بتأخير الاستفتاء مهما كانت نتيجة الاستفتاء. لو كانت النتيجة «وحدة» سوف يفهم الجنوبيون أنها عملية مزورة وسوف يصاحب ذلك عنف. وهذا ربما يؤدى الى اتخاذ قرار فـردي مـن حكومة جنوب السـودان بإعلان الاستقلال، مما قد يـؤدى إلى عنف أكـثر، له مجراه الخـاص، ربما أيضاً بين الحـزبين. في مثل هذا السيناريو يمكن



ان يفتعـل العنف بواسطة قوي سياسية تجد الفرصة مواتية. ولو كان الخيار «انفصالاً»، ربما يكون الجنوبيون ضحية لإحداث عنف شبيهة بالتي تمت بعد وفـاة دكتور جـون قرنق تتبعها أعمـال شغب. هناك ايضا توقعـات بأن يطرد كل الجنوبيـين من الشمال في مثل هـذا السيناريو. في كلا الحالتين سوف يكون العنـف محدود ومحلي التأثير، لكن العامل الأهم هـو كيف تتعامل القيادة من الجانبـين، والمجتمـع الدولي، مع هـذه الأوضاع. لو حدث مثل هـذا السيناريو فـإن عمليـة إدارة الانتقال سوف تكون معقدة جداً. وقد تؤدي هذه العملية إلى المزيـد من العنف، ربما تشمل استخـدام مليشيات بالوكالة، وتوتر في المناطق الثلاثـة. هناك العديد من الاشيـاء المراوغة في القائمة أعـلاه، ووجود مناطق ساخنة، تجعل هذا السيناريو شديد الخطورة.

مـع وجـود مثل هذا السيناريو كنـت دائما اشعر بأن الشـركاء السودانيين، ولازلـت أؤمن بذلك، سوف يتجـاوزون هذه المعضلات ويعـودون إلى الاتجاه السليـم، لكن كالعـادة بعد تأخير وتجـاوز للمواقيت النهائيـة، وأيضاً عندما يـروا شفـير الهاويـة. لكن هـذه المشـكلات الخطيرة يجـب أن تعامـل بنضج سياســي ودعم قوي من المجتمع الدولي. لو كانت قيادة المجتمع الدولى ضعيفة وغـير متسقة ومترددة في دعمها، سوف يكون للخطـر تأثير الدومينو. وحدث كبير مثل تدمير مدينة أبيي (عام ٢٠٠٨) كان أول دومينو. وقد عولجت حينها لأنه كان من مصلحة الطرفين أن يستمر السلام. وقد وقع الحدث في ظرف شمل مصالـح كبيرة للطرفين، لكن لوكانت العلاقات متدهورة بينهم، فإن حدث مثل ذلـك تصعب معالجته. فمنطقة أبيي هى أكثر منطقة في السودان تضم حشوداً عسكرية من كلا الجانبين.

الاستفتـاء الـذى يقـود إلى انفصـال جنوب السـودان، قد يـؤدي إلى عنف في مناطـق أخـرى في البلد. فالأوضـاع في الشمال هشة للغايـة، ويجب أن تعالج بشـكل حـذر. هنـاك تصريحـات حديثـة لخليـل ابراهيـم ، قائد حركـة العدل والمسـاواة، طالب فيها بحـق تقرير المصير لدارفور. لكن الامـر مربوط أيضاً بمسألـة التغيير في المركز (الخرطوم). علق جوك مادوت جوك قائلا: «العديد



مـن السودانيـين الذين يعيشـون في المناطق الطرفية يؤكـدون أن السودان لم يكـن يوماً دولة موحدة، بـل هو وطن اسمي. ومن وجهة نظـر المهمشين فإنهم لم يمنحوا هذا الوطن أي شرعية». السماح لجنوب السودان أو السماح لأحد المناطـق الثلاثة بالخروج عن السيطرة يشكل خطـورة كبيرة (٣٠). في الشمال هنـاك تفهم لهذه العوامل أيضاً. فقد قال دكتـور عبدالرحمن أحمد عثمان، أحد الاكاديميـين المعروفـين من جامعـة افريقيا العالمية، وهـي جامعة ذات علاقة بالحزب الحاكم، في مؤتمر عن ما يسمى بالمناطق المهمشة (٣١):

«الجنوب سوف يذهب، ودارفور تحتاج دفعة بسيطة وتذهب، وكذلك جبال النوبـة، وجنوب النيـل الأزرق، شرق السودان أيضاً سـوف يذهب، والاقليم الذي يمتد من جنوب مصر إلى منطقة النيلين (مثلث حمدى) له موراد طبيعية وبشرية تكفيه.»

وضح جون قرنق خطورة الأمر لمجلس الأمن في ٢٠٠٥ حيث قال:

«...... ان النتائج الطبيعة لمثل هذا الموقف هو أن جبال النوبة، والنيل الازرق، وأبيـي سـوف تعـود للحـرب، مـع وجـود الأزمـة الحالية في دارفور، والغليان في شرق السودان. هذا قد يؤدى إلى أن يكون السودان دولـة فاشلة – وهذا هـو السيناريو الذى نود تجنبـه لذلك وقعنا على اتفاقية السلام الشامل» (٣٢).

أمنيتـي أن نمنع مثل هذا السنياريو حقيقة بالنضج السياسي لدى القيادات مـن الجانبين، وفي وسط قيادات المناطـق الثلاثة، والمناطق المهمشة الاخرى، ووجود دعم كبير من المجتمع الدولى.

شكرني أحد القيادات الشمالية السودانية مؤخراً على اتفاقية السلام الشامل قائلاً: «لقد انقذتي بلدي من التمزق». ونظرت اليه بشئ من الدهشة وانا أعرف أنـه لم يتبق للإستفتاء إلا شهور قليلة. وكانـت وجهة نظره ان السياسات قبل الاتفاقيـة كانـت حتما ستؤدى إلى تفكك السودان. وذكـر لي «إن اتفاقية السلام جـاري تنفيذها». وأن انفصالاً سلسـاً واستقلال جنوب السودان يعتبر أفضل من الخيار الآخـر الذى كان يعني استمرار العنف في الجنوب، و الاضطرابات



والعنف في الشرق، والفوضى في دارفور، والعنف في جبال النوبة وأبيي، وجنوب النيل الأزرق، و ربما في أماكن أخرى. لم يذكرها لكنني أقولها – خطورة تدخل الدول المجاورة.

ربما يثبت الزمن إن كان تقدير الرجل صحيحاً، وإن كانت اتفاقية السلام الشامل قد انقذت السودان من التفكك. هناك أمر هام يجب تعلمه من المفاوضات التي أنهت أكبر حرب أهلية في افريقيا، هو ضرورة مشاركة المجتمع الدولي، التي يجب أن تكون مستمرة، ومتسقة، وقوية. الآن هناك احتياج لمثل هذه القيادة. حيث أن صناعة السلام في السودان أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. في واقع الامر يجب أن العمل يبدأ الآن.

●●



الهوامش

١. Francis Deng: ed.، New Sudan in the Making، Trenton، ٢٠٠٩، ٤٨٤

٢. بما في ذلك منع الفساد وسوء استخدام المال العام حيث عرضت مساعدتنا، و كذلك استجاب لأشرف غاني وفريق العمل بشكل إيجابي وسيتابع مع المجلس القيادي للحركة الشعبية الذي كان من المقرر إلتئامه في نفس اليوم في ٧ أغسطس ٢٠١٠.

٣. معلومات خاصة؛ و مقابلة جماعية مع أعضاء من وفد الحكومة السودانية في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، ١٩ أبريل ٢٠١٠.

٤. في ذات السياق، استلمت وسام النيلين من الطبقة الأولى وهو أعلي وسام في الجمهورية تقديراً للدور الذي لعبته في مفاوضات السلام التي بكينيا، والذي توج بتوقيع إتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

٥. مقابلة هاتفية مع مصادر في الحركة الشعبية لتحرير السودان، يوليو ٢٠١٠.

٦. مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي سابق رفيع المقام يوليو ٢٠١٠.

٧. مقابلات مع علي عثمان طه ٢١ أبريل ٢٠١٠؛ وماتينق ملوال مابيور ٢٣ أبريل ٢٠١٠.

٨. A Foundation for Peace، ١٤-١٥

٩. National Democratic Institute for International Affairs، Lost in the Middle of Peace: An Exploration of Citizen Opinion on the Implementation of the CPA in the Three Areas of Abyei، Southern Kordofan and Blue Nile، February ٢٠٠٩، ٢٣

١٠. Smith، Towards a Strategic Framework for Peace Building; Dina Esposito and Batsheba Crocker: A Report on the CSIS Post Conflict Reconstruction Projects، ٢٠٠٤; "To Guarantee the Peace: an Action Strategy for a Post Conflict Sudan، Washington DC.



١٢. Losing Hope، ٢٣

١٣. Barney Jonbson، "Fury at Unspent Funds for Sudan"، Financial Times، ١٦ February ٢٠١٠

١٤. أجريت عدة تقييمات، تكشف جميعها الأداء متفاوتاً، ولكن محددات التقييم كانت تركز على وظائفية وفعالية MDTF لا مخرجاتها ونتائجها.

١٥. موثـق في Lise Grande: Joint NGO Briefing Paper: "Rescuing the Peace in Southern Sudan"، January ٢٠١٠، ٢٢

١٦. Losing Hope، ١٦

١٧. Lise Grande، Oral Statement by UN Deputy RC/HC، Southern Sudan، Donor Meeting، The Hague، ٨ March ٢٠٠٩، بناء على إحصاءات مقدمة من اليونيسف، مكتب السودان.

١٨. Foundations for Peace

١٩. Losing Hope

٢٠. السابق، ص٣٧.

٢١. Lost in the Middle of Peace، ٢٦

٢٢. أجري المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، سلسلة من دراسات الرأي تقوم على حلقات نقاشية، ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

٢٣. On the Threshold of Peace، ١٠

٢٤. كان الجنرال سكوت غرايشون آخر مبعوث رشحته إدارة أوباما، وتولي هذا المنصب في ١٨ مارس ٢٠٠٩.

٢٥. كان مبيكي رئيس فريق الاتحاد الأفريقي، ولاحقاً خول له الاتحاد الأفريقي مهام موسعة تتعلق بالسلام في السودان ككل.

٢٦. National Democratic Institute for International Affairs، Imaging the Elections: A look at What Citizens Know from the ٢٠١٠ vote. Findings from Focus Group Discussions with Men and Women across Southern Sudan and The Three Areas، September ٢٠٠٩، ٦٥



٢٧. السابق.

٢٨. بيـان بتاريخ ١٢ مايـو ٢٠١٠، ويمكن الحصول عليه مـن: http://splmtoday.com/splmvoices/.

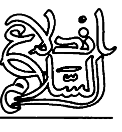
٢٩. تسمـح ما سميـت «اتفاقية الحريات الأربعة» للمواطنين من المصريـين والسودانيين التمتع بحريـة التحرك عبر الحدود بين الدولتين، وبحـق الإقامة، والعمل، والملكية في كلتا الدولتين بدون الحاجة لترخيص.

٣٠. اقتباس مـن Jok Madot Jok in Francis Deng: ed., New Sudan in the Making, Trenton، ٢٠٠٩، ٤٦٤.

٣١. تقريـر من المؤتمر السنوي الثاني عـن دارفور أقامه مركز الخاتم عـدلان للاستنارة والتنمية البشرية بعنون "البحث عن سلام مستدام لدارفور"، ١٧ يوليو و ١٨ أبريل ٢٠١٠.

٣٢. خطاب مجلس الأمن، ٨ فبراير ٢٠٠٥.

●●



قائمة بأسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

أجريت معظم المقابلات بطريقة مباشرة وبشكل فردي أو جماعي، وبعض منها تم عن طريق الهاتف. كما توفرت المعلومات عن طريق المراسلات. وقد رغب بعض من تمت مقابلتهم أن تبقى هويتهم طي الكتمان، ومن ثم لم تشملهم هذه القائمة.

مقابلات سودانية:

عبد الرحمن خليفة، أبيل ألير، الدرديري محمد أحمد، علي عثمان طه، بيور أجانق، كول دينق، دينق ألور، الفاتح صديق، جورج نيومب، غازي صلاح الدين العتباني، إدريس محمد عبد القادر، كوستا منايب، مبيور قرنق دي مبيور، مالك عقار، ملوال ماتينق مابيور، منصور خالد، مجاك داقوت، مطرف صديق، باقان أموم، ربيكا نياندنق دي مبيور، سيد الخطيب، سامسون كواجي، سلفا كير ميارديت، يحي حسين بابكر، ياسر سعيد عرمان.

مصادر ومقابلات مع غير السودانيون:

ثيودورس «تيد» دان، «جاك» دانفورث، فيغارد الفيسن، نيكولاس «فينك» هايسوم، كيل هودينبو، أندرو ناتسيوس، ميشيل «مايك» رانبيرغر، كلير شورت شارل «شارلي» سايندر، أندرو ستاينسن، لازروس سيمبيو، وروجر وينتر.

المقابلات الجماعية مع أعضاء من الوفد المفاوض عن حكومة السودان:

مطرف صديق، سيد الخطيب، يحي حسين بابكر، إدريس محمد عبد القادر، عبد الرحمن الخليفة، الدرديري محمد أحمد، والفاتح صديق.

المقابلات الجماعية مع أعضاء من الوفد المفاوض من الحركة الشعبية لتحرير السودان:

دينق ألور، قيرينو هيتنيق، سامسون كواجي، كوستا منيب، مجاك داقوت، جورج نيومب.

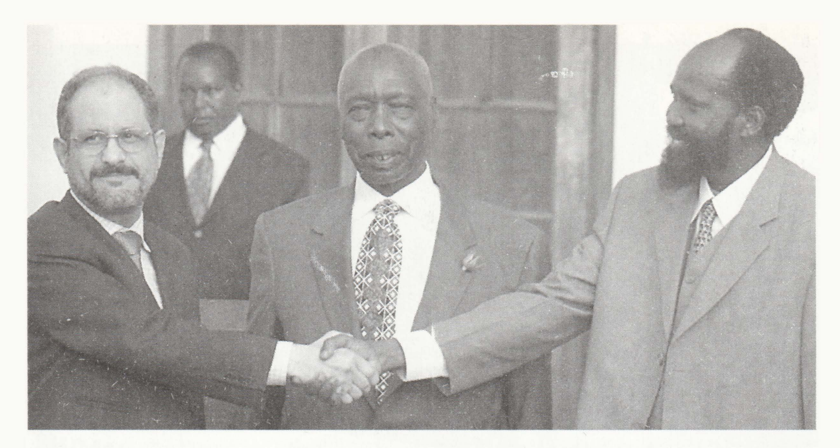
مصادر أخري:

عندما لا تسند المعلومات في هذه الهوامش إلى أي من الأشخاص، وجلسات المقابلات، أو المصادر الأخري فإن مصادري هي:

ملاحظاتي الشخصية (للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٥)، في ١١ كراسة من المذكرات الخاصة ورسائل البريد الاكتروني.

أرشيف وزارة الخارجية النرويجية (١٩٩٨-٢٠٠٥)، في شكل تقارير، وملفات المذكرات ومعلومات أخرى حظيت بالحصول عليها.





١ توقيع بروتوكول مشاكوس، ٢٠ يوليو ٢٠٠٢: غازي صلاح الدين مستشار الرئيس للسلام وسلفا كير ميارديت نائب رئيس الحركة/الجيش الشعبي مع الرئيس الكيني دانيال أرب موي (الصورة أنتوني نجوتقونا، Reuters/Scanpix)

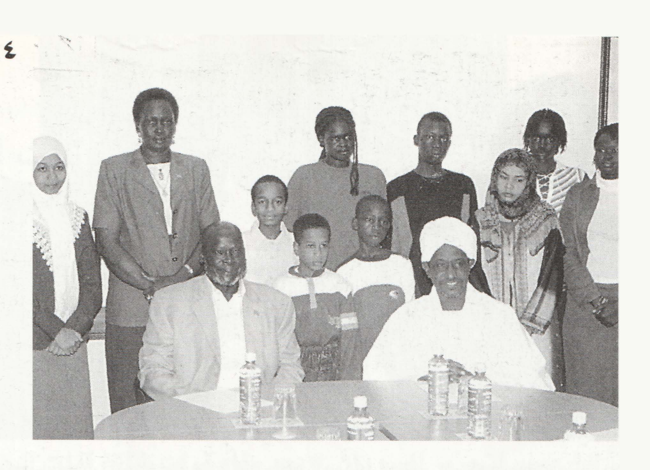


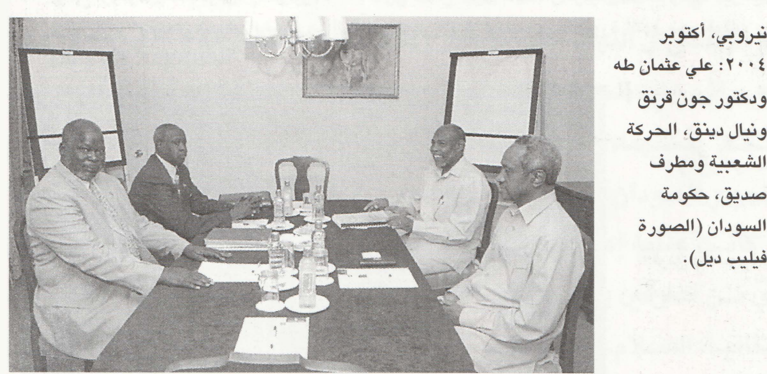
٢ في نيفاشا، يناير ٢٠٠٤: علي عثمان طه وكبير الوسطاء الجنرال لازاروس سيمبيو ودكتور جون قرنق (الصورة فيليب ديل).



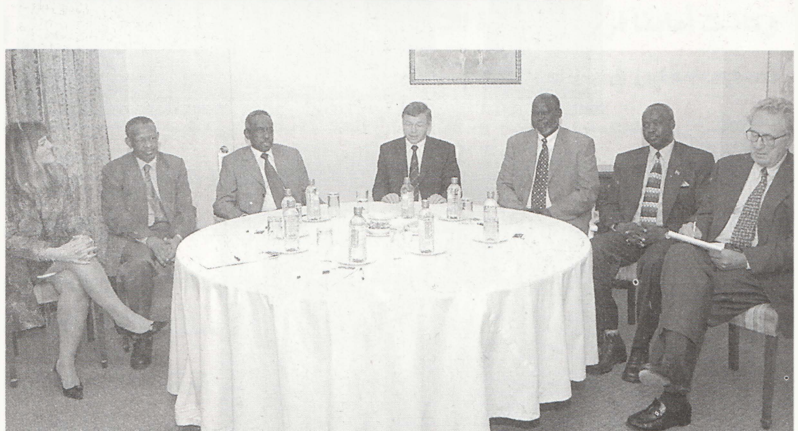
٣ نيفاشا، ٧ يناير ٢٠٠٤: دكتور جون قرنق وعلي عثمان محمد طه وستيفن ك. ميسيوكا وزير الخارجية الكيني وسيد الخطيب (الصورة فيليب ديل).

٤ نيفاشا، مايو ٢٠٠٤: علي عثمان طه ودكتور جون قرنق وعائلتيهما (الصورة فيليب ديل).





٥ نيروبي، أكتوبر ٢٠٠٤: علي عثمان طه ودكتور جون قرنق ونيال دينق، الحركة الشعبية ومطرف صديق، حكومة السودان (الصورة فيليب ديل).



٦ نيفاشا، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤: أول اجتماع مشترك للقائدين السودانيين مع رئيس حكومة أجنبية: نافع علي نافع، وعلي عثمان طه، ورئيس الوزراء النرويجي كيل ماجنا بوندفيك، وجون قرنق، ونيال دينق، والمبعوث الخاص توم فرالسن، والمؤلفة (الصورة فيليب ديل).



٧ اجتماع مجلس الأمن، نيروبي، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٤: المؤلفة، وعلي عثمان طه الذي يحيي دكتور جون قرنق (الصورة أنتوني نجونقونا، (Reuters/Scanpix.



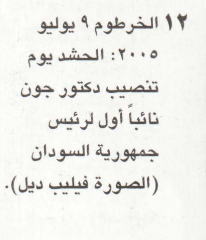
٨ نيروبي، ٩ يناير ٢٠٠٥: القائدان قبل توقيع إتفاقية السلام الشامل (الصورة أنتوني نجونقونا، (/Reuters Scanpix .

٩ استاد نيايو بنيروبي، ٩ يناير ٢٠٠٥: وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والمؤلفة يشهدان على توقيع إتفاقية السلام الشامل (الصورة سيد عظيم،Reuters/Scanpix).



١٠ استاد نيايو بنيروبي، ٩ يناير ٢٠٠٥: بعض رؤساء الدول وممثلي الحكومات يحضرون التوقيع. وزير خارجية كينيا شيراو علي مواكيري، وعلي عثمان طه، والرئيس عمر البشير، والرئيس مواي كيباكي، والرئيس يوري موسيفيني، ودكتور جون قرنق (الصورة فيليب ديل).

١١ أوسلو، ١٠ أبريل ٢٠٠٥،: أول اجتماع لمنظمات المرأة السودانية من جميع أنحاء السودان والذي عقد قبيل مؤتمر مانحي السودان الذي شارك فيه القائدان (الصورة فيليب ديل).





١٢ الخرطوم ٩ يوليو ٢٠٠٥: الحشد يوم تنصيب دكتور جون نائباً أول لرئيس جمهورية السودان (الصورة فيليب ديل).



١٣ جوبا، ٦ أغسطس ٢٠٠٥: جنازة دكتور جون قرنق دي مبيور وحملة النعش هنا من القوت المسلحة السودانية. في الخلفية سلفا كير، والرئيس السابق دانيال أراب موي، والرئيس الكيني مواي كيباكا (الصورة فيليب ديل).



١٤ على مشارف كاودا، جنوب كردفان، فبراير ٢٠٠٧: نازحون عائدون من الخرطوم (الصورة فريد نوي، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).

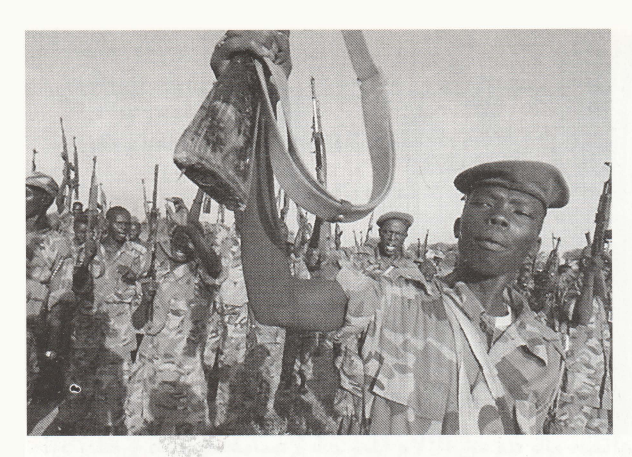




١٥ مدينة أبيي في ولاية جنوب كردفان، مايو ٢٠٠٨: المدينة أحرقت. وتظل أبيي الأسوأ بين «نقاط ساخنة» عديدة في السودان (الصورة تيم مكولكا، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).



١٦ أقوك، ١٢ مايو ٢٠٠٨: نساء وأطفال نازحين من أبيي ينتظرون المساعدة الإنسانية (الصورة تيم مكولكا، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).



١٧ **يوليو ٢٠٠٨: جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان يُعاد نشرهم من مانيانق جنوب نهر كير إلي مناطق جنوب أقوك (الصورة تيم مكولكا، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).**



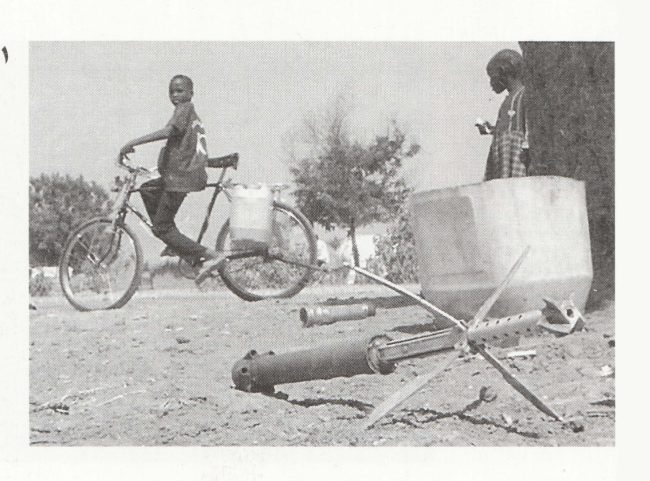
١٨ **موقع لإنتاج النفط في ولاية أعالي النيل، واحدة من المناطق التي تتعرض للعنف ومزيج من الإثنية والسياسة والسلاح والمال (الصورة تيم مكولكا، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).**



١٩ قاربو، أكتوبر ٢٠٠٦: أهالي المنطقة يندبون رحيل قريب لهم بسبب هجمة من إحدى المليشيات (الصورة تيم مكولكا، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).



٢٠ دك بادير، ولاية جونقلي، سبتمبر ٢٠٠٩: مناخ متوتر عشية هجوم خطير من المليشيات قيل أنه حصد مائة من الأرواح (الصورة تيم مكولكا، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).



٢١ مدينة ملكال، نوفمبر ٢٠٠٦: طفل يحمل عن الماء وقنبلة ملقاة باهمال بعد وقت قصير من الاشتباكات التي جرت بين الجيش الشعبي وميليشيات غابرييل تانق (الصورة تيم مكولكا، بعثة الأمم المتحدة بالسودان).



٢٢ بنات يقفزن بالحبل في مدرسة الاساس بمركز خور بو الذى تدعمه اليونيسف في جوبا (الصورة جورجينا جرانستون، اليونيسف).

الترقيم الدولي

0911142609

المكتبة الوطنية